

وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَكِيمٌ غَبِيبٌ

غنية الناسك

في

غنية الناسك



MALIBRARY, A.M.U.

ARIS236



تأليف الامام العلامة الفقيه الميرزا محمد باقر المجلسي
الراشد الوهابي في الله مولانا الحاج محمد حسن شاه
الشيخ في الزمان صاحب اده مدح حسن ابن مولانا مكرم شاه بن مولانا فاضل شاه
المولود ببلدة صابرة من مضافات شاوور المهاجر المسكن في وطنه الحنفى مسكن القادرين مشربا

توفي ابوه وكان عمره تسعة سنين فمضى الى الهند طالب العلم بعد ما قرأ المبادئ في وطنه واقام برامفور وستين
وقرأ الهداية على مفتي البلدة وتغير المدارك والمطول وغيرهما على تلميذ المفتي سيدنا الله ومشكوة الناسك
على المحدث السيد حسن شاه ثم تشرف بزيارة الشيخ المحدث مولانا رشيد احمد قدس سره بقرية كاشمير
فاقام عنده سنتين كاملتين وقرأ الصالح المنة بحضوره الشريفة مرتين وبعد ما أخذ امتحان ابن ابراهيم
هندية من الشيخ رحل الى ديوبند وبه وبال وقرأ الفنون العقلية على القاضي عبيد الحق وغيره من الرجال
وتمكن بعد ذلك على مسند التدريس فدرس ببلدة دهلي سنتين ثم جئته الى الهند الى الهند الى الهند
وتوطن بعد ببلدة الامين ودرس بالمدرسة الصوفية سبع سنين ثم استأنس بالوسيلة في رتبة الامانة
واستلذ بالمناجاة مع الخالق واستكثار العبادة لرب الخلاق وقد مضى عليه عشرين سنة في هذا الجمال
فامثال الله عمره وهو الآن ثمان وستون سنة الى أطول الآجال

وقد اهتم بطلبها العبد المقتدر الى الفضل اللائق محمد المدعو بعاشق الهى بعد ما جاءه من ارض الحرم
من يد المؤلف المحترم بامر مرشدته المجد مولانا الحافظ الحاج خليل احمد النظم لظواهر علوم في سهار نفور
حفظه الله من الآفات والشروخ واعان فيها بالمال اهل الخيرات فجعلها الله لنا ولهم من الباقيات الصالحات

بالمطبعة الخيرية الواقعة ببلدة ميرته (بقرب دهلي) من بلاد الهند

QUICK-ED 1996-97

صحيحة	صحيحة	صحيحة
مطالب راتقيه بالحق ٩٢	فصل في طواف الوداع الخ ١٠٢	فصل في تصور وجود قرآن ١٢٠
فصل في البيع واحكامه ٩٣	خاتمة في فضائل الحج ١٠٣	المسكي الخ
مسئلة واما الاضحية فان كان ٩٣	مسئلة الحج مدم ما كان قبله ١٠٣	المطلب الاول في تصور ١٢٠
مسافر اذا تيسر الخ	من الصغائر وكذا الكبائر	قرآن المسكي
فصل في الحمر ٩٣	حج النفي افضل من حج الفقير ١٠٤	المطلب الثاني في عدم تصور ١٢٠
مطلب لو تيسر الخ	حج الفرض اولى من طاعة ١٠٤	تمتع المسكي
مطلب ويختص حلق الحاج ٩٤	الوالدين	المطلب الثالث في تصور ١٢١
بازمانه وان كان	فصل في كيفية اداء العمرة ١٠٦	كايها الخ
مطلب في حكم الحلق وحكمه ٩٤	باب القران	١٠٧ فصل في تعريفات الامام ١٢١
الشماع	فصل شرائط صحة القران ١٠٨	باب الجمع بين المنسكين ١٢٣
باب طواف الزيارة ٩٤	في ضيقة القران المنسكون ١٠٩	او اكثر الخ
فصل في السو والى معنى الخ ٩٥	في مدي القارن والمتمتع ١١٠	فصل في الجمع المسكروه ١٢٣
مطلب وينتم معنى الخ ٩٦	فصل في شرائط وجوبه ١١١	بين عمرة وحجة
باب برن الجمار ٩٦	مكان ذبحه و زمانه	مطلب في جمع المسكي ومن ١٢٣
فصل في ايام الرى ٩٦	فصل في بدل الهدي الخ ١١١	بمعناه الخ
فصل في اوقات الرى الخ ٩٦	باب التمتع ١١٣	مطلب في جمع الا فاقى ١٢٣
تتمة اذا اخر الى الخ ٩٧	فصل ماهية التمتع و شرائطه ١١٣	بينهما الخ
فصل في صفة رى الجمار ٩٧	كيفية اداء التمتع المنسكون ١١٥	مسئلة كثيرة الوقوع لاهل ١٢٤
في الرى الثاني	ويستمر قبل الحج ماشاء ١١٥	مكان وغيرهم انهم يستمرون
فصل في صفة رى الجمار ٩٨	مسئلة ولا يستمر مع الحج ١١٥	قبل ان يسلموا والحجهم
في اليوم الثالث والرابع	مسئلة واما اهل مكة فتجب ١١٦	فصل في الجمع بين احرأى ١٢٥
في الترتيب بين الجمار الثلاث ٩٩	عليهم الاضحية وان حجوا	حجبتين فصاعداً
فصل في شرائط الرى ٩٩	فصل وان كان متمتع يسوق ١١٦	فصل في الجمع بين احرأى ١٢٧
فصل في واجبات الرى ١٠١	الهدي	عمرتين او اكثر
فصل في النقر من منى ١٠١	لا تتم ولا قران ولا جمع ١١٧	تتمه في ضوابط هذا الباب ١٢٧
سوا اذا دخل مكة فليقتنم الخ ١٠١	بينهما في غير اشهر الحج الخ	باب الجنائيات ١٢٧
باب طواف الصدر ١٠١	مسئلة واما اكثر المشائخ ١١٨	مقدمة في ضوابطه ينبغي ١٢٧
فصل من شرجه من مكة ويطه ١٠٢	فقالتوا بضحية تمتع المسكي	حفظها

صفحة	صفحة	صفحة
١٤٣	١٢٨	١٢٨
المطلب العاشر في ترك	المطلب السادس في الجماع	اماترك الواجبات بمنزلة الخ
١٤٩	١٢٩	١٢٩
المطلب الحرام الخ	مطلبه اما لو جامع بعد وقوفه	مسئلة المحرم اذا نوى رفقن وذواحمه
١٤٤	١٣٠	١٣٠
والخلق الخ	تتمه ولو طاف للزيارة	الفصل الاول في الطيب
١٥٠	١٣٠	١٣٠
الفصل الثامن في صيد البر	مطلب في جاع التارن	مطلب في تطيب البدن
١٤٥	١٣١	١٣١
مطلب في تطيب الثوب	تنبيه فشرائط وجوب البدنة	مطلب في تطيب الثوب
١٤٥	١٣٢	١٣٢
وما يتعلق به	بالجماع ثلاثة	مطلب اكل الطيب وشربه
١٥٠	١٣٣	١٣٣
مطلب في قتل الصيد	الفصل السابع في ترك	مطلب في التدوي بالطيب
١٤٦	١٣٣	١٣٣
مطلب في الدلالة والاشارة	الواجب في افعال الحج	مطلب في الادمان
١٥٢	١٣٣	١٣٣
مطلب في جزاء الصيد	المطلب الاول في ترك	مطلب في الكحل المطيب
١٥٣	١٣٣	١٣٣
مطلب في جرح الصيد الخ	الواجب في طواف الزيارة	مطلب في غسل يده اوراسه بالصابون
١٥٤	١٣٣	١٣٣
مطلب في زيادة قيمته او	تنبيه الواو يعني او	مطلب في الخضاب وتلبيد
١٤٦	١٣٣	١٣٣
مطلب في زيادة قيمته او	المطلب الثاني في ترك	الرأس بالطيب
١٤٦	١٣٤	١٣٤
مطلب في كسر البيض	الواجب في طواف الصدور	تتمه ولو طيب محرم محرما
١٥٤	١٣٤	١٣٤
مطلب في كسر البيض	المطلب الثالث في ترك	الفصل الثاني في لبس الخيط
١٥٤	١٣٤	١٣٤
مطلب في كسر البيض	الواجب في طواف القدوم	مطلب في لبس الخفين
١٥٤	١٣٤	١٣٤
مطلب في كسر البيض	المطلب الرابع في ترك	الفصل الثالث في تمطية
١٥٤	١٣٤	١٣٤
مطلب في كسر البيض	الواجب في طواف العمرة	الرأس والوجه
١٥٤	١٣٤	١٣٤
مطلب في كسر البيض	تنبيه على ضوابط	الفصل الرابع في الخلق
١٥٤	١٣٤	١٣٤
مطلب في كسر البيض	المطلب الخامس في ترك	وازالة الشعر
١٥٤	١٣٤	١٣٤
مطلب في كسر البيض	الواجب في السعي	الفصل الخامس في قص
١٥٤	١٣٤	١٣٤
مطلب في كسر البيض	المطلب السادس في ترك	الاظفار
١٥٤	١٣٤	١٣٤
مطلب في كسر البيض	الواجب في الوقوف بعرفة	فصل فيما اذا ارتكب
١٥٤	١٣٤	١٣٤
مطلب في كسر البيض	المطلب السابع في ترك	المحظورات الاربعه بمنزلة
١٥٤	١٣٤	١٣٤
مطلب في كسر البيض	الواجب في الوقوف بعرفة	في شرائط كفاراتها الثلاث
١٥٤	١٣٤	١٣٤
مطلب في كسر البيض	المطلب الثامن في ترك	مطلب في شرائط جواز الدم
١٥٤	١٣٤	١٣٤
مطلب في كسر البيض	الواجب في رمي الجمرات	في شرائط جواز الصدقة
١٥٤	١٣٤	١٣٤
مطلب في كسر البيض	المطلب التاسع في ترك	في شرائط جواز الصيام
١٥٤	١٣٤	١٣٤
مطلب في كسر البيض		

صفحة	صفحة	صفحة
١٨٢	١٦٤	مطلب ولا يجوز اخذ شيء
١٨٤	١٦٥	من طلب السكينة وشيوعها
١٨٦	١٦٥	مطلب واما كسوة السكينة
١٨٧	١٦٥	جاء ببيع بناء بيوت مكة
١٨٧	١٦٥	مطلب مكة افضل من مدينة
١٨٨	١٦٥	مطلب وتكره المجاورة بمكة
١٨٩	١٦٦	باب الاحصار
١٨٩	١٦٧	فصل في حكم الاحصار
١٨٩	١٦٨	في قضاء ما دخل منه المحصر
١٩٠	١٦٨	فصل فيما لو زال احصاره
١٩٠	١٦٩	فصل في المحصر الذي يتعدى الى
١٩١	١٧٠	باب الفوات
١٩٣	١٧١	باب الحج عن الغير
١٩٦	١٧٢	فصل في شرائط الدنيا في
١٩٧	١٧٢	الحج الفرض
١٩٨	١٧٢	الاول وجوب الحج على
١٩٩	١٧٣	المحجوج عنه
٢٠٠	١٧٣	الثاني يحجزه عن الاداء بنفسه
٢٠١	١٧٣	الثالث دوام المعجز الى الموت
٢٠١	١٧٣	الرابع الاسم بالحج
٢٠٢	١٧٣	تنبيه من مات بعد وجوب
٢٠٧	١٧٣	الحج ولم يوص به
٢٠٨	١٧٣	الخامس ان يحج بمال
٢٠٩	١٧٤	السادس نية الحج عن
٢٠٩	١٧٤	المحجوج عنه
٢١٠	١٧٤	السابع ان يفرد الالهلال
٢١٠	١٧٤	لواحد من

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين نحمده ونستعينه ونشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا هو الحمد لله
على كل شيء قد ير - ونشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق رحمة للعالمين فهو ولكافة
الناس نذير - وللمؤمنين بشير وسراج منير - اللهم صل وسلم وبارك عليه كما تحب وترضى وعلى آله واصحابه
نجوم الهدى وعلى سائر عباد الله الصالحين الفائزين منه بخير كثير - وبعد فهذا مختصر في مناسك الحج
والعمرة جمعت فيه ما بلغ جهدي من دلائل المسائل وقاصياتها حتى جاء بحمد الله وعونه على مسائل الباب
وشرحه للشيوخ على القاري رحمه الله تعالى وعلى زيادات عن غيرهما كالفتح والبحر ورد المختار والمناسك
الكبير ونحو ذلك حتى صار أكثر جماعتهما وأن كان الاصل هو الباب فإنه أحسن ما صنف في هذا الباب
وسميته (غنية الناسك في بنية المناسك) راجيا أن يجعله الله تعالى كذلك في جميع المسالك وأنى أسأل
الله تعالى من فضله العظيم وأحسنه العميم أن يجعله من الباقيات الصالحات ويوفر له مع الناسك
والناظرين فيه بأخلاق النيات أنه جواد ملك كريم يرزق رحيم يحيب الدعوات *

(مقدمة في تعريف الحج وما يتعلق بفرضيته) قال الله تبارك وتعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع
إليه سبيلا - الحج لغة القصد الى معظم وشرعا القصد مع التلبية الى بيت الله الحرام بالطه والاف وعرفة
بالوقوف في زمنها واعتراض ابن الهام رحمه الله تعالى بأنه تعريف له بشرطه فإن القصد مع التلبية أو ما
يقوم مقامها هو الاحرام ثم قال والظاهر أنه أسهم للافعال المتحصصة من الطواف والوقوف
بعرفة في وقتها عمر ما بنية الحج سابقا فاجعل الافعال أصلا والاحرام تبعاً وقيد الله وتحقيقه في رد المختار -
فرض عيناً سنة تسع وقيل ست على كل من استكمل شرائط وجوبه وأدائه في العمر مرة لأن سببه البيت
وهو واحد وما زاد فطوع هذا عندنا وعند الشافعية الحج لا يوصف بالنفلية بل المرة الاولى فرض عين
وما زاد فرض كفاية لأن من الفروض الكفاية أن يحج البيت كل عام بحر وقد تقرر الزيادة لما روى
كنز وأقضاء بعد فساد أو أحصاء أو الشرع فيه بمباشرة احرام وقد يجب الحج كما إذا جاوز الميقات
بغير احرام فيجب عليه أحد النسكين فان اختار الحج أتصف بالوجوب فيكون من قبيل الواجب
الخير وكذا يجب عليه قبل الممايزة وقد يصف بالحرمية كالحج رياء وسعة أو بما لحرام وبالسكراهة
التحريرية كالحج بلا إذن ممن يجب استيذانه كأبويه المحتاج الى خدمته ومن تلزمه نفقته وليس له
ما يدفعه للنفقة والتريم لم يدون لا مال له وعليه دين حال كاسيأتي فيما ينبغي لمريد الحج فتحرر من هذا
أن الحج يكون فرضاً وواجباً ونقلاً وحرماً ومكروها ولا يصف بالاباحة لأنه عبادة وضمة بحر
على الفور في أول سنى الوجوب وهو أول سنى الامكان على القول الاصح عندنا وهو قول أبي يوسف
وأصح الروايتين عن أبي حنيفة رضى الله عنهما في تقديم على الحوائج الاصلية كسكته وخادمه والنزوح
وأن لم يجب بها كاسيأتي وقال محمد والشافعية رضى الله عنهما أنه فرض على التراخي لأن الأمر لا دلالة له

ووقف وطاف صح عن حجة الاسلام بخلاف وان بلغ بعد الوقوف وفوات الوقت لا يجوز به عن حجة الاسلام وكذا قوله في الميتني ولو احرم الصبي او المجنون او الكافر ثم بلغ او افاق او اسلم ووقت الحج باق فان جدد الاحرام يجوز بهم من حجة الاسلام اه فغاية الامر فيه انه يهدر ما وقف قبله في حق الركن هذا في الصبي والمجنون واما في الكافر فلم يدم ان تقاد اخرامه الاول اصلا لا فرضا ولا نفلا ملخص ما في المنحة ورد المحتار وغيرهما انتهى - ولو احرم صحيح ثم جن فقتضى به اصحابه المناسك ونوعه في الطواف به ثم افاق ولو بعد سنين اجزاه عن الفرض ويجوز الدنيا به عنه في نية الطواف للضرورة وان لم تجز في نفس الطواف لا مكانه محمولا فان طافوا به ولو لم يكن لهم لم ينو واعنه لزمه الطواف بعد الافاقة كما تنص في احرام الغنم عليه انشاء الله تعالى وكذا لا يجب على ممتوه على ما في عامة كتب الاصول انه كالصبي المائل في كل الاحكام تبعا لفرض الاسلام رحمه الله تعالى حتى لو اذاه يصح منه - وذهب الدومني رحمه الله تعالى الى انه مخاطب بالعبادات احتياطا والممتوه الناقص العقل كافي المغرب اما السفيه فهو المبذر المحجور فحكمته كالماقل فان اراد حجة الاسلام او عمرة الاسلام او كايما لا يمنع ولكن لا يدفع القاضي النفقة اليه بل يدفع الى نفقة ير يد الحج منه حتى ينفق عليه ما يكفيه فان قرن او تمتع كان عليه الهدي الا انه لا يدفع الهدي اليه كيلا يتلفه ويقول ضاع عني فاعطوني آخر ثم وثم الى ان ياتي على جميع ماله ولكن يدفع الى امين نفقة يريد النحر ورجع الى مكة حتى يذبح عنه باسمه اذا جاء وان الذبح فاذا اراد ان يسوق بدنة تمتعه فانه لا يمنع من ذلك وان كانت الشاة تجز به وان ارتكب محظورا حرامه فان شرع له بدل من الصوم لا يكفر بالمال فانه لو امكن من ذلك يتوصل بذلك الى اتلاف ماله حيث يرتكب هذا المحذور كل يوم وان لم يكن له بدل يتأخر الى ان يصير مصلحا كالعبد فان جامع قبل الوقوف بعرفة لم يمنع من نفقة المضي في احرامه ولا من نفقة العود من عام قابل للتضيء لانه فرض عليه كاحل حجة الاسلام الا انه يمنع من الدم للكفارة كانه معسر في هذا الحكم وكذا لو ترك طواف الزيارة لان الرجوع اليه فرض عليه بخلاف ما لو طاف للزيارة جنبا ثم رجع الى اهله فانه لم يطلق له في نفقة الرجوع لانه فرغ من الحج وانما بقي عليه بدنة طواف الزيارة وشاة لشركه طواف الصدر فيؤديها اذا صلح واما العمرة اذا افسدها لا يلزمه قضاءها الا بعد زوال الحبر واذا احصر في حجة الاسلام ينبغي للذي اعطاه القاضي نفقته ان يبعث بهدي عنه حتى يحل ويمنع من حج التطوع قال محمد رضي الله عنه في الاصل فان اهل بحجة تطوعا او عمرة تطوعا لا ينبغي للعاكم ان ينفق عليه لانه لو انفق عليه في هذا الحرم في كل سنة بحجة وفي كل شهر بعمرة فيتوصل الى افساد ماله ملخص ما في الكبير (الخامس) الحرية فلا يجب على عبد ولو مديرا او مكاتبا او مبعضا او ام ولد او مأذونا له في الحج او كان بمكة لم يدم اهليته لمالك الز ادوار احلة فلو حج ولو باذن المولى فهو نفل لا يسقط به الفرض لباب فلا يجب على عبيد اهل مكة ومحج على فقرائهم لان اشتراط الز ادوار احلة في حق الفقير انما هو للتيسير لا الاهلية بخلاف اشتراط الحرية (السادس) الاستطاعة - وهي القدرة على زاد يتيق بحاله ولو لم يكن ملكا لا بالاباحة وعلى راحلته مختصة به لغير مكي ومن حولها بالملك او الاجارة لا بالاباحة او الاجارة ان قدر على ركوب الراحلة

وهو المسمى بالمقنب والابان كان شيخا او شابا مترفها لا يقدر الا على ركوب الحمل فالشرط القدرة على شق حمل بشرط ان يجد له معادلا هذا اذا قدر على الشق فقط فلو قدر على تمام الحمل لا يشترط المعادل بل يضع امتعته في الشق الآخر اذا لم يحصل له مشقة في تحريكها الى ظهر الحمل عند النزول او نحوه والا فلا يعد قادرا كذا افاده الخير الرمي رحمه الله تعالى ومن لم يقدر الركوب الا في الحفة التي من مبتدعات المترفة وهو التخت المعروف زماننا المحمول بين جليلين او بئتين اعتبر في حقه بلارتياب وان قدر بالحمل او بالمقنب فلا يمدرو لو كان شريفا او ذا ثروة رد المختار وكذا المعتبر من الزاد ما يصالح معه بدنه فالتماد للحم ونحوه اذا قدر على خبز وجبن لا يمد قادرا ولو قدر على راحة مشتركة ركوبها عقبه او ركوب مرحلة ويمشي مرحلة فليس بموسر لانه غير قادر على الراحة في جميع الطريق وهو الشرط سواء كان قادرا على المشي او لا بحر ولو قدر على غير الراحة وهي من الابل خاصة من بغل او حمار قال في البحر لم يجب عليه ولم اوه صريحا وانما صرحوا بالكرامة يعني والواجب لا يتصف بالكرامة قال في الخيرية بعد نقله واقول الفقه يقتضي الوجوب في البغل والحمار والفرس اذ هو منوط بالاستطاعة وهي اعم والله تعالى أعلم قال في رد المختار والذي ينبغي ما قاله الامام الاذرى من الشافعية من اعتبار القدرة على البغل والحمار فيمن بينه وبين مكة من اجل يسيرة جرت العادة بالسفر عليه في مثل تلك المسافة دون المراحل البعيدة كاهل المشرق والمغرب مثلا لان غير الابل لا يقوى على قطع المسافات الشاسعة غالبا قاله في الكبير - وهو تفصيل حسن جدا انتهى فاصرحوا به من الكرامة انما هو في المراحل البعيدة دون اليسيرة وفيها ايضا اذا وجد راحة كما كرهوا لبس المكعب عند وجود الثعالب والمقنب افضل من الحمل لانه صلى الله عليه وسلم حج كذلك ولانه لم يمد من الراء والسمة واخف على الحيوان رد المختار والحج راكبا افضل منه ماشيا لان في الركوب عونا لقوة النفس على قضاء النسيك بصفة الكمال مع ما فيه من زيادة الانفاق بخلاف المشي فان الماشي لا يأمن من اخلاله بذلك وربما يفضي الى السأمه وسوء الخلق الموقع في المحذور بل يكره الحج ماشيا اذا كان مظنة سوء الخلق كان يكون صائما او لا يطيقه وأما من يشق بنفسه ولا يتفاوت حاله فالمشي أفضل في نفسه من الركوب لانه اقرب الى التواضع والتذلل ولانه اشق على البدن فكان افضل للتأد وفي رواية الطبراني ان للحجاج راكب بكل خطوة يخطوها نافتة سبعين حسنة وللماشي بكل خطوة يخطوها سبعين الف حسنة رواه برجال ثقة كبير هذا في حق الآفاق اما في حق المسكن ومن حولها فالحج ماشيا افضل منه راكبا كما ان القدرة على الراحة ليست بشرط لهم لانهم لا يلحقهم زيادة مشقة تحمل بالنسيك ولانه روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حج من مكة ماشيا حتى يرجع اليها كتب له بكل خطوة سبع مائة حسنة من حسنات الحرم وحسنات الحرم الحسنة بمائة الف حسنة رواه الحارثي وصححه اسناده كذا في حاشية ابن حجر على الايضاح ومثله في الكبير الا انه قال بعد قوله من حسنات الحرم قيل لابن عباس رضي الله تعالى عنهما وما حسنات الحرم قال كل حسنة بمائة الف حسنة اه قال ابن حجر وجهه الله وتضعيف

البهيقي له بان عيسى بن سوادة احذروا انه تفرد به وهو مجهول مردود بانه لم ينفرد به لان الحفاظ ابن مسدي
 وغيره اخر جوده من حديث سفيان بن عيينة عن اسماعيل بن ابي خالد الذي رواه عنه ابن سوادة وقال ابن مسدي
 هذا حديث حسن غريب ومن ثم رواه الحالك من الوجه الذي رواه البهيقي وصحيح اسناده ومن قال بقضية
 هذا الحديث الحسن البصري وغيره وارتضاه المحب الطبري وغيره انتهى ومن به ضعف من اهل مكة
 لا يقدر على المشي فالركوب افضل كما ان القدرة على الرحلة شرط في حقه كذا قال السكرماني رحمه الله تعالى
 والرحلة شرط في حق الآفاقي فقط قدر على المشي اولا اما المسكي ومن حوله وهو من كان داخل المواقيت
 الحرم فلا يشترط في حقه الرحلة اذا كان قادرا على المشي بلا مشقة زائدة والافكالي آفاقي واما الزاد
 فشرط لا بد منه قدر ما يكفيه وعياله في ايام اشتغاله بنسك الحج الا اذا كان يمكنه الاكتساب في الطريق
 كذا في الفتح وغيره وقيل هو هنامن كان بينه وبين مكة اقل من ثلاثة ايام اما من كان منها على ثلاثة ايام
 فصاعدا فهو بعيد عنها فيكون كالأفاقي في اشتراط الرحلة سواء كان قادرا على المشي اولا وهو اختيار
 جماعة وقراه الشارح والاول هو المراد منه اتفاقا في قولهم ولا تمتع ولا قران لمسكي ومن حوله وهو الذي
 حل له دخول مكة بلا حرام لا خصوص من كان بينه وبين مكة اقل من مدة سفر (مسئلة) والفقير الآفاقي
 اذا وصل الى الميقات صار كالسكي فيجب عليه وان يقدر على الرحلة فتح ولباب وينبغي ان يراد به الفقير
 المتنفل لنفسه ليخرج الفقير المأمور فانه اذا وصل الى الميقات لا يصير كالسكي لان قدرته بقدرة غيره وهي
 لا تعتبر فلا يجب عليه بخلاف المتنفل لنفسه لانه اذا وصل الى الميقات صار قادرا بقدرة نفسه وان كان
 سفره تطوعا ابتداء كذا في المنحة ورد المحتار في الحج عن الغير وكذا الغني الآفاقي اذا عدم الركوب
 بعد وصوله الى الميقات يتعين عليه ان لا ينوي بحجه نفسا ليقع من حجة الاسلام فلو نوى نفسا لم يكره
 تحريرا وعياله الحج من قابل ثم سرح وغيره كل ذلك اذا اراد بمن حوله من هو داخل المواقيت واما اذا
 اراد به من كان من مكة على اقل من مسافة سفر فالفقير الآفاقي اذا وصل الى الميقات لا يجب عليه انما يجب
 عليه احرام احد النسكين لقصد مكة فان كان متنفلا لنفسه جاز ان ينوي بحجه نفلا من غير كراهة
 ولو نوى فرضا يسهط عنه ثم اذا دخل مكة بان صار منها على اقل من مسافة سفر صار قادرا على الحج فوجب
 عليه فيمضي فيما احرم به وعليه الحج من قابل وان كان مأمورا فعليه ان يحرم من الميقات عن الامر لان سفره
 بماله فلا يمكنه ان يحرم لنفسه ثم اذا وصل الى مكة فقبل يجب عليه كالتنفل لنفسه وقيل لا ورجحه في
 رد المحتار قال لان قدرته بقدرة غيره فلا تعتبر وسيدتي التفصيل في فصل ما ليس من شرائط النيابة في الحج
 انشاء الله تعالى ومعنى القدرة على زاد الرحلة ملك مال يبلغه الى مكة بل الى عرفة ذاهبا وجائيا راكبا في جميع
 السمر بمن المثل او اجرة المثل بنفقة وسط لا اسراف فيها ولا تقصير فان اتفق عام قحط وجذب فلم يجد زادا
 او ماء في موضعها المعتاد وجودهما فيها الا باكثر من ثمن المثل جد الميحب الحج عليه وكذا اذا لم يجد الرحلة
 او ما يصالح مثله من محمل او غيره الا باكثر من ثمن المثل او اجرة المثل لا يجب الحج عليه كبير فاضلا عن
 حوائجه الاصلية المذكورة في الزكوة كسكنه وعبيد خدمته وفرسه المحتاج الى ركوبه ولو احيا ناولا سلاحة

ان كان من اهله وآلات حرفته ان كان محترفا وكتب الفقه ان كان فقيها محتسجا الى استعمالها و ثياب لبسه
وأثاث بيته وممرمة مسكنه ورأس مال حرفته ان احتاجت لذلك وآلات حرفته من البقر ونحو ذلك ان كان
حر انا اكار اورأس مال التجارة ان كان تاجرا يمدش بالتجارة والمراد ما يمكنه الاكتساب بقدر كفايته
وكفاية عياله لا اكثر لانه لا نهاية له رد المحتار وعن نفقة عياله ومن تلزمه نفقته وهي الطعام والكسوة
والسكنى ويعتبر فيه الوسط ايضا من غير تبذير ولا تقتير فالمراد به الوسط من حاله المعهود لا ما بين نفقة
الغنى والفقر كالوجه في البحر الى حين عوده ولا يشترط نفقته ونفقة عياله لما بعد اياه في ظاهر الرواية
وقيل يشترط نفقة يوم وعن ابى يوسف شهر وتعتبر مع نفقة الطريق نفقة المكس والغفارة فيشترط
القدرة عليها ايضا وعن قضاء ديونه حالة او مؤجلة والمراد ديون العباد لان الحج يقدم على الزكوة كما
سيأتى واصدقة نسائه ولو مؤجلة هذا هو حمد الغنى للحج في ظاهر الرواية قال في البدائع وما ذكر بعض
اصحابنا في تقدير نفقة العيال سنة والبعض شهر افليس بتقدير لازم بل هو بحسب اختلاف المسافة في
القرب والبعد لان قدر النفقة يختلف باختلاف المسافة فيعتبر في ذلك قدر ما يذهب ويعود الى منزله انتهى
ولا يشترط لجوب الحج مقدار النصاب بل ما يبلغه كذا ذكرنا سواء كان مقدار النصاب او اكثر او اقل
كذا في الكبير ومن لا مسكن له ولا خادم وهو محتاج اليها وله مال يكفيه لقوت عياله من وقت ذهابه الى
حين اياه وله مال يبلغه فليس له صرفه اليها ان حضر وقت خروج اهل بلده بخلاف من له مسكن يسكنه
وخادم يحضمه لا يلزمه بيعها لانه لا يتضرر بترك شراء المسكن والخادم بخلاف بيع المسكن والخادم فانه
يتضرر به لباب وغيره - له الف وخاف العزوبة ان كان قبل خروج اهل بلده فله الزوج ولو وقته لزمه الحج
لانه اذا خاف الزنا فالزوج واجب عليه لا فرض فيقدم عليه الحج الفرض بخلاف ما اذا تحقق الزنا وتيقنه لان
الزوج فرض حينئذ فيقدم على الحج وتامره في رد المحتار (تنبيه) فالحاصل ان الحوائج الاصلية اذا
كانت موجودة لا يجب الحج بها فلا تباع للحج بل لا بد من مال فاضل عنها وان لم تكن موجودة عنده وهو
محتاج اليها يقدم الحج عليها ان حضر وقت خروج اهل بلده فلا يصرف المال اليها بل يجب به كذا افاده في
الكبير - وان كان له من الضياع مالو باع مقدار ما يكفي الزاد والرحلة يبقى بعد رجوعه من ضيعته قدر ما
يمدش بقلته الباقي يفرض عليه الحج والا فلا كذا في الخاتمة - ولو كان منزله كبير يمكنه الاستغناء ببعضه
والحج بالفاضل لا يلزمه بيع الفاضل نعم هو الافضل وكذا لا يلزمه بيع الكل اذا يمكنه الاكتفاء بمنزل
آخر دونه او بسكنى الاجارة والمارية بالاولى وكذا لا يلزمه بيع عبد تقيس لا يلىق بمثله ويمكنه الاقتصاء
بعبد آخر دونه وان كان له مسكن فاضل لا يسكنه او عبد لا يستخدمه او متاع لا يمتنه او كتب لا يحتاج
الى استعمالها وهي من العلوم الشرعية وما يتبعها من الآلات العريضة او ثياب لا يحتاج الى لبسها وارض
لا يحتاج الى غلتها او كرم زاد على قدر التمكن بها او حوائث او نحو ذلك مما لا يحتاج اليها يجب بيعها ان كان به
وفاء بالحج وكذا يحرم عليه اخذ الزكوة اذا بلغ نصابا ولو لم يحل عليه الخول ويتعلق به وجوب الاضحية
وصدقة الفطر ونفقة ذي الرحم المحرم وقالوا في كتب الفقه اذا كانت لفقيه وهو محتاج الى استعمالها

لا يثبت بها الاستطاعة وان كانت لجاهل يثبت بها الاستطاعة واما كتب الطب والنجوم والهيئة
وامثالها من الكتب الرياضية والادبية فيثبت الاستطاعة بها سواء احتاج الى استعمالها ام لا شرح وكبير
عن التنازلية - ولا تثبت الاستطاعة بالمارية والاباحة فلو بذل الابن لاية الطاعة وأبى له الزاد والرحلة
لا يجب عليه الحج وكذا لو وهب له مال ليحج به لا يجب عليه قبوله لان شرط الوجوب لا يجب تحصيله
فالقول وجب عليه الحج اجماعا وفي المحيط لو امتنع الباذل بعد احرام المبدول له يجبر على البذل ومن لا
يملك الاقربة وله ولد لا يزمه ان يبيعها لحج الفرض ويدع ولده في الصدقة كبير انتهى ولا بمال حرام
ولو حج به سقط عنه الفرض لكنه لا تقبل حجته كما ورد في الحديث ولا تنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا
يثاب لعدم القبول ولا يعاقب عقاب تارك الحج كما اذا صلى في ارض غريب او ثوب حرير او نحو ذلك
والحيلة لمن ليس معه الامال حرام وفيه شبهة ان يستدين للحج من مال حلال ليس فيه شبهة ويجب به
ثم يقضى دينه من ماله ذكره قاضي خان - ثم القدرة على الزاد والرحلة شرط الوجوب باتفاق الفقهاء
وقال الاصوليون انها شرط وجوب الاداء وقالوا لو تحمل العاجز عنها ما شيا يسقط عنه الفرض حتى
لو استغنى لا يجب عليه ان يحج ثانيا وهو ظاهر على قول الاصوليين لانه اداء بعد الوجوب واما على قول
الفقهاء فلان عدم الوجوب ليس انقضاء الاهلية كالعبد بل لدفع المخرج عنه فاذا تحمله وجب ثم يسقط
كالسافر اذا صام رمضان وتمامه في الفتح (السابع) الوقت اي وجود القدرة فيه وهو اشهر الحج او وقت
خروج اهل بلده ان كانوا يخرجون قبلها فلا يجب الا على القادر فيها او في وقت خروج اهل بلده فان ملك المال
قبل الوقت فله صرفه حيث شاء لكن ان صرفه على قصد حيلة اسقاط الحج ففكره وعند محمد رحمه الله
تمالى ولا بأس به عند ابى يوسف رحمه الله تعالى وان ملكه في الوقت فليس له صرفه الى غير الحج على القول
بالنور فالوصف لا يسقط عنه الوجوب على القولين وان ملكه في وقت لا يقدر على اداء الحج قال الفارسي
في منسكه والاظهر انه لا يجب وعليه الفتوى كبير - ولو اسلم كافر او بلغ صبي او افاق مجنون او عتق عبد
قبل الوقت فخافوا الموت وهم موسرون ليس لهم الا بصاء بحجة الاسلام ولو اوصوا بها فوصيتهم باطلة
لان الموصى به ليس مطلقا الحج ليزم الورثة ان وسع الثلث بل الحج الفرض وهو معدوم فتح ولا
الاحتجاج عن الفرض قبل الوجوب لا يجوز كما سيأتي في الحج عن الغير كبير وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى
الوقت شرط وجوب الاداء فيجب عليهم الا بصاء بها فتح فقير آفاق قدم مكة قبل اشهر الحج او صبي مكى
بلغ او عتق او كافر اسلم بمكة قبل اشهر الحج هل يجب عليهم الحج في الحال ام لا يجب ما لم يدركوا الاشهر
وهم بمكة؟ فعلى القول بان الوقت شرط الوجوب لا يجب وعلى القول بانه شرط الاداء يجب كبير ويعتبر
مع الوقت امكان السير وهو ان يبقى وقت يمكنه الذهاب فيه الى الحج على السير المعتاد فان احتاج الى ان
يقطع كل يوم او في بعض الايام اكثر من مرحلة لا يجب الحج رد المحتار واكذا يعتبر مع الوقت ان
يتمكن من اداء المكتوبات في اوقاتها فان ادى به الحسا الى تعطيل الصلوة لم يجب الحج قال السكرماني
رحمه الله تعالى لانه لا يليق بالحكمة انجاب فرض على وجه يفوت به فرض آخره واما الوضاق على المحرم

وقت العشاء بحيث لو ذهب الى الوقوف فأنه العشاء ولو صلى العشاء فأنه الوقوف فانه يترك الصلاة ويذهب الى عرفة لان أداء فرض الصلوة وان كان آكد ففي فوات الحج مثبقة عظيمة لانه يحتاج في قضائه الى مال كثير خطير وسفر بعيد وعام قابل بخلاف فوات الصلاة فان قضاءها يسير والله تعالى يقول يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر **جوهرة** *

(تنم) في الكبير واعلم ان الوقت نوعان وقت هو شرط الوجوب وآخر هو شرط صحة الاداء فالاول ما ذكرنا والثاني على وجهين ممدود وهو اشهر الحج وقصير وهو عرفته واما يوم اداء الاعمال *

(فصل) واما شرط وجوب الاداء فخمسة على الاصح بحر (الاول) الصحة وهي سلامة البدن عن الآفات المانعة عن القيام بما لا بد منه في سفر الحج هذا عندهما اما ظاهر المذهب عند ابى حنيفة رضي الله عنه فهي شرط الوجوب فلا يجب الحج على المتعسر والزمن والمفلوج ومقطوع الرجاين واليدنين او الرجل الواحدة والاعمى والمريض والمعضوب وهو الشيخ الكبير الذي لا يثبت على الرحلة بنفسه - وان ملكوا مابة الاستطاعة فليس عليهم الاحجاج او الايصاء وعندهما يجب الحج عليهم اذا ملكوا الزاد والراحلة ومؤنة من يرفعهم ويضعهم ويقودهم الى المناسك ولكن ليس عليهم الاداء بانفسهم فعملهم الاحجاج او الايصاء به عند الموت وصحته قاضيه بخان واختاره كثير من المشايخ منهم ابن الهمام رحمهم الله تعالى واما ظاهر المذهب فصحة في النهاية وقال في البحر العميق هو المذهب الصحيح فقد اختلف التصحيح وان ملكوا الزاد والراحلة ولم يجدوا مؤنة من يقودهم لا يجب عليهم الحج في قولهم والخلاف فيمن ملك مابة الاستطاعة وهو معدور حتى مات فان ملكه وهو صحيح فلم يجب من عامه حتى زالت الصحة فانه يتقرر ديناً في ذمته بالاتفاق فيجب عليه الاحجاج او الايصاء به عند الموت وسيأتي تمامه ولو تكلف هؤلاء الحج بانفسهم سقط عنهم بالاتفاق حتى لو صحوا بعد ذلك لا يجب عليهم الاداء اما عندهما فظاهر لانه اداء بعد الوجوب واما عند الامام فلا ثم كانوا اهلاً للوجوب وسقوطه عنهم انما هو لدفع الحرج فاذا تحملوه وقع عن حجة الاسلام كالفقير اذا حج ثم استغنى وكذا كل من حج بمن لا يجب عليه الحج فانه يقع عن حجة الاسلام الا الصبي والمجنون والعبد والكافر قال الكبريتاني رحمه الله تعالى ويكون تطوعا وعليه حجة اخرى بعد زوال العذر قال في البحر يعني ان كل واحد من الصبي والمجنون والعبد والكافر اذا حج يكون تطوعا كذا في الكبير * (تنبيه) ذكر في البحر الرايق الكافر اذا فعل الصلوة بمجاعة او الحج الكامل يكون مسلما فيصح حجه اه بخلاف ما لو احججوا وهم آيسون عن الاداء بالبدن ثم صحوا وجب عليهم الاداء بانفسهم وظاهر تقلية الاول كذا اطلقه ابن الهمام رحمه الله تعالى وهو ظاهر المتون لكنه ليس بصحيح والحق تقييده بمعذور يرجي زوال عذره كالمرضى والمحبوس كما سيأتي في باب انشاء الله تعالى * (الثاني) عدم الحبس والمنع والخوف من السلطان الذي يمنع الناس من الخروج الى الحج والخلاف فيه الخلاف في صحة البدن للمحبوس والخائف من السلطان كالمرضى لا يجب عليها أداء الحج بانفسها ولكن يجب عليها الاحجاج او الايصاء به عند الموت عندهما لكن

المحبوس لو كان حبسه لنعمه حقا قادر على أدائه لآيسة طعنه وجوب الاداء رد المختار *

(تنبيه) قال شمس الاسلام رحمه الله تعالى ان السلطان ومن بمعناه من الامر اذوى الشأن ملحق بالمحبوس فيجب الحج في ماله الخالي عن حقوق الناس اذا كان قادرا على الاداء ثم عجز والا فلا يلزمه الاحتجاج وكذا ان دام عجزه الى الموت والا فيجب عليه الحج بنفسه بعد زوال عذره رد المختار هذا لو كانت سلطنته ثابتة بالشرايط الشرعية والا فيجب عليه خلع نفسه واقامة من يستحق الخلافة مقامه ان لم يتفرع عليه فساد عسكري وتماه في الشرع ورد المختار فان كان ماله مستغنى فالحقوق السامية كالظلمة من الامراء والساطين فهو بمعنى الفقير فلا وجوب عليه كونه مال مستغنى بالديون لباب وشرحه * (الثالث) امن الطريق برا وكذا البحر على الاصح فتصح للنفس والمال من قتل ونهب وغير ذلك وقت خروج اهل بلده لا قبله وبعده ولو باعطاء الرشوة لان الاثم في مثله على الآخذ لا على المعطى يعني اذا كان مضطرا وهذا كذلك لانه مضطر لاستطاع الفرض عن نفسه ولا يترك الفرض لمصيبة خاص وتوضيحه في حواشي البحر - فن خاف من ظالم او عدو او سبع او غرق او نحو ذلك لا يلزمه اداء الحج والعبرة في أمن الطريق للغالب فان كان الغالب السلامة فيجب وان كان الغالب خلاف ذلك لا يجب وما قيل ان قتل بعض الاحتجاج في كل عام او في غالب الاعوام عذر تنفي به غلبة السلامة فالمراد به قتل الاكثرا والكثير اما قتل المصوص لبعض قليل من جمع كثير سيما اذا كان يتفرع بيطه بنفسه وخروجه من بينهم فالسلامة قالبة نعم اذا كان القتل بمحاربة القطاع مع الاحتجاج فهو عذر اذا غلب الخوف رد المختار ويعتبر مع غلبة السلامة عدم غلبة الخوف حتى لو غلب الخوف على القلوب لوقوع النهب والغلبة من المحاربين مرارا أو سمعوا ان طائفة تعرضت للطريق ولها شوكة والناس يستضعفون أنفسهم عنهم لا يجب فتح وقيل البحر يمنع الوجوب والاصح انه كالبئر فان كان الغالب فيه السلامة من موضع جرت العادة بركوبه فيجب والا فلا بحر - ولو كان بحر الاسمينه فيه لا يجب الحج كبير وسيجوز وجيعون والفراة والذيل ودجلة نهرا لا بحر فلا تمنع الوجوب اتفاقا وهل ما يؤخذ في الطريق من المكس والخفارة عذر ؟ قولان والمعمد لا كما في التقنية والحجتي وعليه الفتوى كما في المنهاج فيحتسب في الفاضل عمالا بدمه القدرة على المكس والخفارة والمكس ما ياخذه المشار والخفارة ما ياخذ الخفير وهو الحجير رد المختار وقيل ان الطريق شرط الوجوب وهو مروي عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وصححه في البدائع فعلى الاول وهو الاصح صححه غير واحد تجب الوصية به اذ مات قبل ان يرضى اما بعده فتجب اتفاقا بحر وغيره *

(الرابع) المحرم او الزوج لامرأة الفقة ولو عجز او معها غيرهما من النساء الثقات والرجال الصالحين كبير في مسيرة سفر اما في اقل منها فيجب عليها الحج والخروج اليه بغير محرم او زوج اذا لم تكن ممتدة وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهما كراهة خروجه مسيرة يوم واحد وينبغي ان يكون الفتوى عليه لفساد الزمان لكن اذا كان المذهب هو الاول فليس لازوج منها اذا كان بينهما وبين مكة اقل من ثلاثة ايام فتح والسببية التي لم تبلغ حد الشهوة تسافر بلا محرم فان يأتها الاتسافر الابن والاراد خطاب

وليما بان يمنعها من السفر فان لم يكن لها ولي فلا تستصحب في السفر لان المراد انها يحرم عليها لانها غير مكلفة حتى تبلغ بحر واما الامة والمكاتبة والمديرة وام الولد ومعتقة البعض فيجوز لهن السفر بلا حرم - والفتوى على انه يكره في زماننا شرح ويشترط ان يكون المحرم او الزوج مأمرا عاقل بالانسياغ غير فاسق مابن لا يبالي حرا كان او عبدا مسلما كان المحرم او ذميا الا ان يعتقد حل منا كحتمها كالمجوسى لانه يخشى عليها منه لا اعتقاده ذلك والفاسق الذي لا مروءة له كذلك ولو زوجا رد المختار واذ لم يكن الفاسق محرما للخشية عليها من فسقة فاحرى ان لا يكون الكنا في محرما لها خشية ان يفتنهما عن دين الاسلام اذا خلا بها - هوى على الاشباه والاراق كبايع نهر ودر عن الجوهرة وفي التوايع جملة الرهق كصبي لانه يحتاج الى من يدفع عنه ولذا كان اللاب منعه عن حجة الاسلام فكيف يصباح لهما يتها وفي المحيطين والبدائع الذي لم يحتلم لا عبرة له لكن ما في الجوهرة موافق لما في الخلاصة والبرازية انه وعندها ليس بمحرم لها ولو مجبوا او خصيا والمحرم من لا يجوز له منا كحتمها على التأيد بقرابة او رضاع او مصاهرة بشكاح او سفاح على الاصح لكن ذكر قوام الدين شارح الهداية انه اذا كان محرما بالزنا لا تسافر معه عند بعضهم واليه ذهب القنودرى وبه تأخذ قال الشارح رحمه الله تعالى وهو الاحوط في الدين وابعدهن التهمة وتقل ابو السعد رحمه الله تعالى عن البرازية لا تسافر باخيهارضا عا في زماننا قال في رد المختار اي لنفسه الزمان ويؤيده كراهة التلاوة بها كالصهرة الشابة فينبغي استثناء الصهرة الشابة هنا ايضا لان السفر كالخلاوة اه وتجب عليها النفقة والراحلة المحرمها لانه محبوب من عليا فيشترط ان تكون قادرة على نفقتها ونفقة الشاملة للراحلة كذلك في الهداية والخانية والدر قال في الفتح هذا اذا ابى ان يخرج معها الا بالنفقة منها والراحلة فاما اذا خرج معها من غير اشتراط ذلك فلا تجب - قيد المحرم لانه لو خرج معها زوجها فهي لا نفقة له عليها بل لها عليه النفقة نفقة الحضر دون السفر ولا يجب الكراهة فينظر الى قيمة الطعام في الحضر لا في السفر بحر قلت لا يخفى ان هذا اذا خرج معها لاجلها اموال اخرجهما ويلزمه جميع ذلك رد المختار وان لم يخرج معها فكذلك عند ابي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا نفقة لها لانها مانعة نفسها بفعالها وعليه التون لكن في الكبير ذكر القنودرى وغيره واما المحرم او الزوج لو امتنع من الخروج معها الا بان نفقة عليه وتحملة وجب عليها ذلك ان كان لها غني اه والاختلاف فيما اذا انتقلت الى منزل الزوج ثم حجت ولم يخرج الزوج معها اما اذا حجت قبل النفقة فلا نفقة لها اجماعا وكذا فيما اذا حجت حجة الاسلام بمحرم اما اذا حجت بلا حرم او لتطوع فلا نفقة لها اجماعا الا اذا كان معها التمكن من الاستمتاع بها وان اقامت بمكة او غيرها بعد الحج اقامة لا تحتاج اليها سقطت نفقتها الا اذا حج الزوج معها فلها النفقة اجماعا التمكن من الاستمتاع بها وان طلبت نفقة ثلاثة اشهر قدر الذهب وانما يحق لم يكن على الزوج ذلك ولكن يعطيه نفقة شهر واحد لانه يفرض شهر فشهر بدائع وغيره ولا يجبر المحرم او الزوج على الخروج معها والمحرم انما يجوز له المسافرة معها اذا من على نفسه الشهوة اما اذا لم يأمن وكان احب اليه ان يخالها او سافر معها او مسيها ان يشبهها لم يحل له ذلك وفي الخانية انه اذا احتاج الى الاركاب والانزال فلا بأس ان يسرها

من وراء ثيابها أو يأخذ ظهرها أو بطنها دون ما تحتها إذا أمن الشهوة فان خاف الشهوة على نفسه أو عليها يقينا
أو ظنا أو شكافلا يجتنب ذلك بهذه ثم ان امسكتها الر كوب بنفسها يمتنع عن ذلك اصلا وان لم يمكنها يشكف
بثياب كيلا تصيبه حرارة عضوها فان لم يجد الثياب يدفع عن قلبه بقدر الامكان فان سافرت بغير محرم وهي
لا تقدر على النزول في روضة العلماء انه يجوز لرجل الشاب ان ينزلها أو يأخذ اعضاء زينتها للضرورة وفي
التجنيس اذا سافرت مع ابن زوجها لا بأس به لانه محرم لكنه لا يرفعها ولا يضعها لانه يخاف ان يقع في قلبه
شيء كبير وليس للزوج منعها عن حجة الاسلام اذا كان معها محرم والا فله منعها كما يمنعها عن غير حجة
الاسلام ولو واجبة بصنعها كالمنذورة والقي احرمت بها ففاتها وتحللت منها بعمرة فلا تقضيها الا باذنه
وكذا لو دخلت مكة بعد مجاوزة الميقات غير محرمة لان حق الزوج لا تقدر على منعها بعملة بل بإيجاب الله
تعالى بحجة الاسلام واذا منعها زوجها فليسا يملكه تصير محصورة كما سيأتي في باب انشاء الله تعالى رد المختار
هذا اذا خرجت عند خروج اهل بلدها او قبله بيوم او يومين وقبله يمنعا او يمنعا من الاحرام الى ادنى
المواقيت وبمكة الى يوم التروية وان احرمت قبل ذلك له ان يحلها وتصير كالمحصرة زياى ولو
ارادت ان تحجب ماشية كان لوليها وزوجها منعها كبير وهل يجب عليها التزوج اذ لم يكن لها محرم؟ قولان
ارجحها لا سواء كان شرط الوجوب او الاداء قال في المنع ووجهه انه لا يحصل غرضها بالتزوج
لان الزوج له ان يمتنع من الخروج معها ابدان يملكها ولا تقدر على الخلاص منه وربما لا يوافقها فتضرر
منه بخلاف المحرم فانه اذا وافقها انفقت عليه وان امتنع امسكت نفقتها وترك الحجب ولو حجت بالمحرم
او زوج جاز حجبها بالاتفاق كما لو تكلف رجل مسئلة الناس وحج ولكن مع الكراهة التحريمية للنبى -
والخشي المشكل يشترط في حقه ما يشترط في حق الانثى احتياطا ثم اختلفوا ان المحرم او الزوج شرط
الوجوب او شرط الاداء كما اختلفوا في امن الطريق؟ فقول الصحيح الاول وقيل الصحيح الثاني وثمرته
تظهر في وجوب الوصية بالحج اذا ماتت قبل وجود المحرم او نفقت عليه على القول بان شرطها وفي وجوب
نفقة المحرم وراحته اذا ابى ان يحج معها الا بها وفي وجوب التزوج عليها ايحج بها ان لم تجد محرم فأن قال
بالاول قال لا يجب عليها شيء من ذلك ومن قال بالثاني قال وجب عليها جميع ذلك كذا في الفتح لكن مشى
في اللباب على الثاني مع انه قال لا يجب عليها التزوج لما ذكرنا (الخامس) عدم عدة عليها طائفا سواء كانت
من طلاق بان او رجعى او وفات او فسخ او غير ذلك فلو كانت معتدة عند خروج اهل بلدها لا يجب عليها كما
في شرح المجموع وهو مشعر بانه شرط الوجوب وذكر ابن امير الحاج انه شرط الاداء وهو الاظهر في
حكم القضاء شرح فان حجت وهي في العدة جازت بالاتفاق وكانت عاصية والعدة اقوى في منع الخروج
من عدم المحرم حتى منعت مادون السفر فان لم تمت في السفر فان كان الطلاق رجعيا تبعت زوجها رجعى او
مضى ولا يفارقها زوجها والا ففضل ان يراجعها او بائنا فان كان الى كل من بلدها ومكة اقل من مدة السفر
تخيرت الى احدها سفر دون الآخر تعين ان تصير الى الآخر او كل منهما سفر فان كانت في مصر قرت
فيه الى ان تنقضي عدتها ولا يخرج وان وجدت محرما عند ابى خنيفة رضي الله تعالى عنه وقالوا ان يخرج

إذا وجدت عمرها وإن كانت في قرية أو مفازة لانتأ من على نفسها وما لها فلم ان تمضي الى موضع آه فإله
تخرج عنه حتى تمضي عذتها وإن وجدت عمر ما عذدة خلافا لها فتصح وكبير وفي منسك الفارسي وإن كان
كل واحد من الطرفين سافرا فإن كانت في المفازة مضت إن شاءت وأرجعت بمحرم أو غير محرم والرجوع
أولى ولا يعتبر ما في الميمنة والميسرة من الانصرار والقرى وإنما المستبر ما في الطريق الذي بين يديها حتى
إذا كان في اليمين أو الشمال بلاد أقل من مسيرة السفر لم يكن عليها أن تعدل عن الطريق اليه كبير

(تنبيه) وليس شيء من شرائط الاداء شرط للصحة والوقوع عن الفرض كبير

(فصل) وأما شرائط صحة الاداء فتسعة : الاسلام : والاحرام : والزمان : والمكان :

والتمييز والعقل : ومباشرة الافعال : الالعدركالاغناء ونحوه : وعدم الجعاجع : والاداء من عام الاحرام :
فلا يصح ادائه من كافر اجماعا وما في خلاصة الفتاوى وغيرها لو شهدوا منهم راوه قد حج أو تيمما
للأحرار ولي وشهد المناسك كما سمع المسلمين كان اسلاما لا ينافي ما ذكرنا لأن ما في الخلاصة فيما إذا حج
مع المسلمين وما تقدم فيما إذا حج منفردا ولا يحكم بسلامة حيث ذكرنا الأصل منفردا بخلاف ما إذا صلى
مع الجماعة فنية كذا في المناسك ابن أمير حاج وحاشيته عليه وفي الدنيا يصح مثل ما في الخلاصة ثم زاد فإن
امتنع بعد ذلك عن الاسلام فهو مرتد ولو شهدوا أنه كان يابى ولم ير والانه شهد المناسك لم يكن مسلما ومثله
في البدائع كافي الكبير وفي رد المحتار أقول ذكر في الخاتمية أنه بالحج لا يحكم بسلامة في ظاهر الرواية
ثم ذكر أنه روي أنه ان حج على الوجه الذي يفعله المسلمون يكون مسلما وإن لم يشهد المناسك أو
شهد المناسك ولم يلب لم يكن مسلما اه فلم ان هذه الرواية غير ظاهر الرواية وأشار بعضهم الى ضعفها
وكان وجهه ان الحج موجود في غير شريعتنا حتى ان الجاهلية كانوا يحجون لكن قد يقال ان الحج على
هذه الكيفية الخاصة لم يوجد في غير شريعتنا فصار مثل الصلوة بجماعة من غير فرق والظاهر أنه لا تنافي
بين الروايتين إذا جعلت الثانية مفسرة لبيان اراد من ظاهر الرواية وهو الحج الغير الكامل فتأمل
انتهى ملخصا وقيل ان الكافر إذا حج لا يحكم بسلامة بخلاف الصلوة بجماعة فتصح وصححه بعض
المتأخرين كبير وعلى القول بسلامة هل يسقط عنه فرض الحج أولا ؟ ذكر بعضهم أنه يسقط وهذا في
حكم الظاهر وأما فيما بينه وبين الله تعالى ان كان مسلما قبل الاحرام يسقط والا فلا وتما فيه في الكبير
وقدمنا عن الكرماني رحمه الله تعالى ان حج الكافر يكون تطوعا وايضا قال في البحر المحيق ولو اسلم
بعد الاحرام قبل الوقوف بعرفة فامضى على احرامه يكون تطوعا وان جدد الاحرام ونوى حجة
الاسلام اجزأه ولا ينافيه ما في البدائع ان احرام الكافر والمجنون لم ينقصا لاداء الاهلية اه لانه
فيما إذا احرم ولم يشهد المناسك أو حج منفردا وجاز ان يكون هو من جملة القائلين بعدم اسلامه بالحج
والله سبحانه وتعالى اعلم - ولو احرم كافر فاسلم قبل الوقوف بعرفة فجدد الاحرام لحجة الاسلام اجزأه
لعدم انعقاد احرامه الاول لعدم الاهلية كذا في البدائع ومعنى قوله قبل الوقوف أي قبل فوات وقت
الوقوف وإن كان بعد وقوفه لانه لا يكون مسلما الا بالاحرام والوقوف وشهد المناسك كافي البحر

ولو احرم مسلم ثم ارتدوا العباد لله بطل احرامه لا وضوئه وتيممه ولو حج ثم ارتدوا العباد لله ثم اسلم لزمه اخرى اذا استطاع كماله صلى الله عليه وسلم ثم ارتد ثم اسلم والوقت باق لزمه اخرى ولا يصح بلا احرام قبله ولا شئ من اعماله نحو طواف وسمى قبل اشهر الحج ويجوز فيها كذا في الظهيرية واللباب وسيأتي تفصيله في اول المواقيت ان شاء الله تعالى ولا الوقوف قبل يوم عرفة ولا بعده الا ضرورة الاشتباه ولا طواف الزيارة والوداع قبل يوم النحر ويصح بمدة * والمكان المسجد للطواف ولو سطحه والمسمى للمسمى وعرفات للوقوف ومن دلفة للجمع والمبيت والوقوف ومنى للرمي والحرم للذبح فلا يصح شئ من افعاله في غير ما يختص به من المكان ولا يصح ادائه من غير المميز والمجنون لا نه لا يصح منها مباشرة الاحرام والطواف مما يحتاج الى نية وان صح منها ما لا يتعلق به النية كالوقوفين ورمي الجمار والحاق فلا ينعقد احرامها اصلا كاحرام الكافر الا انها اذا باشر عنها الولي ما لا يصح مباشرة لهما او عجز عن مباشرة كالسعي والرمي تصح بخلاف الكافر فافهم ولا يصح ادائه باحرام الفات في الثانية *

(فصل) واما شرانط وقوع الحج عن الفرض فلا سلام : ويقائه الى الموت : والقتل : والحرية : والبلوغ : والاداء بنفسه ان قدر : وعدم نية النفل : وعدم الافساد : وعدم النية عن الغير : فلا يقع حج الكافر عن الفرض اذا اسلم ولا اسلم اذا ارتد بعد الحج وان تاب ولا المجنون والعبي والعبد وان افاق وبلغ وعق بعدة ولا بقاء الغير قبل المذبح ولا بنية النفل او عن الغير او مع الفساد فهو لا لو حجوا ولو بعد الاستطاعة لا يسقط عنهم الفرض ويجب عليهم ثانيا اذا استطاعوا واما الفقير وممن به مناه كمن له مال مستغرق بالديون او بمحقوق المسلمين كالظلمة من الامراء والسلاطين اذا حج سقط عنه الفرض ان نواه او اطلق النية حتى لو استغنى بعد ذلك لا يجب عليه ثانيا لباب *

(فصل) فيما اذا وجد شرانط الوجوب والاداء او الوجوب فقط - من جاءه وقت خروج اهل بلده او اشهر الحج وقد استكمل شرائط الوجوب والاداء وجب عليه الحج من عامه ووجب ادائه بنفسه فيلزومة التأهب والخروج معهم فلو لم يحج حتى مات فعليه الايصاء به هذا اذا لم يحج ولم يخرج الى الحج فاما لو حج من عامه فمات في الطريق لا يجب عليه الايصاء لانه لم يؤخر بعد الايجاب كذا في الفتح وكذا كل من وجب عليه الحج اما حجة الاسلام والقضاء والنذر اذا مات قبل التمكن من ادائه سقط عنه الحج ولا يجب عليه الوضعية به لباب وشرحه وكذلك لو لم يحج حتى افتقر تقرر وجوبه دينيا في ذمته بالاتفاق ولا يسقط عنه بالفقر سواء هلك المال واستهلكه ووسعه ان يستقرض ويحج وان كان غير قادر على قضائه وان مات قبل قضائه قالوا يرجي ان لا يزاحمه الله تعالى بذلك ولا يكون اثما اذا كان من نيته قضاء الدين اذا قدر لكن المراد وان كان غير قادر على قضائه في الحال وغلب على ظنه انه لو اجتهد قدر على القضاء اما ان علم انه ليس له جهة القضاء اصلا فلا فضل عدم الاستقراض لان تحمل حقوق الله تعالى اخف من ثقل حقوق العباد رد المحتار. وكذلك لو لم يحج حتى اقدموا من ان نحو ذلك بما يمنعه من الاداء بنفسه تقرر وجوبه دينيا في ذمته بالاتفاق ووجب عليه الاحجاج او الايصاء به عند الموت وان وجد ما لا

وعليه زكاة وحج يحجب به الا ان يكون المال من جنس ما يجب فيه الزكاة فيصرفه اليها في خزائن الاكل من غايه زكاة ماله الف وحج وفي يده الف يصرفه الى الزكاة الا ان يكون الف من غير مال الزكاة فتصرف الى الحج ان اصابها في او ان الحج اما اذا اصابها في غير او انه فتصرف الى الزكاة اه فان كان استجمع فيه شرائط الوجوب دون الاداء وجب عليه الحج . ولكن لا يجب عليه اداؤه بيده لانه لما لم يقدر على شرائط الاداء كلها او بعضها رخص له في الاداء بماله فوجب عليه الاحتجاج فاذا لم يقم له مدة حياته وجب عليه الايصاء به عند الموت اما اذا استجمعت فيه شرائط الاداء دون الوجوب فانه لا يجب عليه الحج ولا الاحتجاج ولا الايصاء به .

(باب ما ينبغي لمريد الحج من آداب سفره)

واذا عزم على الحج ينبغي له البداية بالتوبة بشروطها من رد المظالم الى اهلها عند الامكان وقضاء ما قصر في فعله من العبادات والندم على تقريطه في ذلك والعزم على عدم العود الى مثل ذلك والاستحلال من ذوى المحرمات والمأاملات فان ماتوا فلا تستغفار لهم وان كان عنده مظلمة مالية مات اهلها ولا وارث لها او جهل اربابها فالتصدق بها بنية خصمائه ولا يرجو به الثواب لنفسه وفي الكبير فالتصدق بقدرها على الفقراء على عريضة القضاء وان وجدتم ولا يشترط التصديق بجنس ما عليه اه وفي الخاوية رجل تناول مال انسان في حال حياته ثم رده الى ورثته بعد موته يبرأ من الدين ويبيح حق الميت في مظلمته اياه ولا يرجي له الخروج عنها الا بالتوبة والاستغفار للميت اه ونذب النفس لتائب من ذنب وقادم من سفر در واذا اراد التوبة يصلي ركعتين صلوة التوبة ويمد يديه الى الله تعالى ويقول اللهم انى اتوب اليك منها اارجع اليها ابدا . ويقول اللهم مغفر تلك اوسع من ذنوبي ورحمتك ارجى عندى من عملى فان جمع بينهما حسن ويكرر الدعاء ويتضرع بخشوع وخضوع وحياء وبكاء وحضور وقار وانكسار وقلق بلا طلق كبير ويلبى له تحصيل رضا من يكره له السفر بغير رضاه فانه اذا اراد ان يخرج الى الحج واحدا بويه كاره لذلك فان كان محتاجا الى خدمته يكرهه وان كان مستغنيا فلا بأس به اذا كان الغالب على الطريق السلامة واما عند غلبة الخوف فلا يحل ان يخرج الا باذنهما وان كانا مستغنيين عنه وفي الذوازل ان كان الابن صبيعا فلا بأس منه عن الخروج حتى يلتحق وان كان الطريق مخوفا مثل البحر لا يخرج الا باذن الوالدين وان التلحق والاجداد والجدات كالا بنين عند فقدهما هذا كله في الحج الفرض اما في النفل فطاعة الوالدين اولى مطلقا احتاجا الى خدمته اولا وسواء كان الطريق مخوفا اولا كما صرح به في المنتقط بحر وطوالع وكذا ان كرهت خروجه زوجته واولاده ومن سواهم ممن تلزمه نفقة فيكره له الخروج اذا لم يمكن له ما يدفعهم للنفقة فان كان لا يخاف الضيعة عليهم فلا بأس به وكذا مديون لا مال له يقضى . فانه يكره له الخروج الى الحج والنزول باذن الغريم فان كان بالدين كفيل لا يخرج الا باذنهما وان بشر اذنه فباذن الطالب وحده فتح وفي الكبير هذا في الدين الحلال اما في المؤجل انه ان يسافر قبل حلول الاجل وان بقى عنه شيء قليل وليس للغريم منعة ولا اخذ الكفيل في قوتهم جميعا كذا في نفقات قاضيخان ولكن

يستحب ان لا يخرج حتى يركب من يقضى عنه عند حلوله وان سافر معه العريم في ركبه وحل الاجل في الطريق فالعريم منعه من السفر حتى يوفيه حقه ولو كان له مال فيه وفاء بالدين يقضى الدين او لا وجوب اذا كان معجلا وان كان مؤجلا فلا يفضل ان يقضى الدين لباب وشربه وينبغي له ان يجتهد في تحصيل نفقة حلال فانه لا يقبل بالنفقة الحرام مع انه يسقط الفرض معها وان كانت منصوبة كافي الفتح واذا اراد ان يبيع بمال حلال فيه شبهة يستدين للحج ويقضى دينه من ماله كذا في الخاتمة ويرد العواري والودائع ويكتب وصية فياله على الناس وعند الناس وما عليه من الديون وغير ذلك ويجعل لذلك وصيا أميناً عدلاً ليقوم به بعد موته ويشاور ذارأي ويستخير الله تعالى في انه هل يشتري او يكتري وهل يسافر برا او بحرا وهل يرافق فلانا او فلانا في نفس الحج فانه خير هذا في حجة الاسلام فان كان الحج نفلا يشاوره ويستخير الله تعالى في نفس الحج ايضا واخرج الخا كم عنه صلى الله عليه وسلم باسناد صحيح من سعادة ابن آدم استخارة الله تعالى ومن شقاوة ابن آدم تركه استخارة الله تعالى ولا ياخذ الفأل من المصنف فان العلماء اختلفوا في ذلك فكرهه بعضهم واجازه بعضهم ونص بعض المالكية على تحريمه قال الكرماني رحمه الله تعالى ويصلي صلاة الاستخارة سبع مرات وان اقتصر على ثلاث فحسن وهو الادنى واذا استخار مضى الى ينشرح صدره والتفصيل في رد المحتار ولا بد له من رفيق صالح يذكره اذ انسى ويصبره اذا جزع ويعينه اذا عجز وان تيسر مع هذا كونه من العلماء فاولى جدا وكونه من الاجانب اولى من الاقارب تبعدا عن ساحة القطيعة ويجب ان يتعلم كيفية الحج وصفة المناسك او يصحب عالما متأهلا يعلمه او يستصحب كتابا واضحا في المناسك يديم مطالعته ولا يقلدهوام الناس ولا بعضهم ولو من اهل مكة وتجرب يد السفر من التجارة احسن ولو انجر لا ينقص ثوابه واماعن الرياء والسمعة والفخر ظاهر او باطنا ففرض ويستحب ان يحصل من كوابقها واطيئنا ويرى المكاري ما يحمله ولا يحل اكثر منه الا باذنه ولو عقد مع الجبال على مائة رطل فكما اكل مية ترك حوضه ولا بد من تعيين الراكبين في الاجارة او يقول على ان اركب من اشاء اما اذا قل استاجرت للركوب فالاجارة فاسدة كذا في الكبير وليتحرز من تحميلها فوق ما تطيقه فلو حملها الجبال فوق طاقتها لزم المستأجر الامتناع منه ويكره ركوب جلالة ويستحب الحج على الرجل والقتب دون الحمار والمعامل من قدر على ذلك ولم يشق عليه فقد صح انه صلى الله عليه وسلم حج راكبا وكانت راحته زاملته ولانه اشبه بالتواضع ولا يليق بالحاج غير التواضع في جميع هيئاته واحواله في جميع سفره والراملة البعير الذي يحمل عليه الاسافر متاعه وطعامه من زمل الشيء حمله وفي المغرب هذا المثلث في الاصول ثم سمي به المعدل الذي فيه زاد الحج من كمك وتم ونحوه وهو متعارف بينهم اخبرني بذلك جماعة من اهل بغداد وغيرهم وعلى هذا قول محمد رحمه الله تعالى اكثر في بعير يحمل فوضع عليه زاملته يضمن لان الاملة اضر من الحمل ونظيرها الرابية وعكسها مسئلة الحمل كذا في الكفاية فان كان يشق عليه ركوب الرجل لعذر كضعف او علة في بدنه او نحو ذلك فلا بأس بالحمل بل هو اولى في هذه الحالة وان كان يشق عليه بل ياسته وارفع من زاملته او سبه او علة او نحو ذلك

من مضاعده أهل الدنيا لم يكن ذلك عذرا في ترك السنة في اختيار الرخل والقتب فان رسول الله صلى الله عليه وسلم غير من هذا الجاهل بمقدار نفسه كبير وفي البرازية الحج راكباً فضيل لانه اذا مشى ساء خلقه وجادل الرفقاء ولذا كره الامام الجمع بين المشي والصوم في الحج اه وفيه تفصيل قدمناه في هسادس شرائع الوجوب ولا ينبغي الركوب تلذذاً وتنزهاً وقد يكون ركوبه من أسباب موته في علم الله تعالى وهو غافل عنه ويكره الحج على الجمار والجل أفضل ولا يماكس في شراء الأذوات والاداء وردان الدرهم الذي ينقسه في الحج بضاعف بسبع مائة واكثر ولذا كان الحج تعافاً أفضل من الصدقة الا اذا كان يخشى ان لا يقوم به ما ينده اذ لم يماكس فلا بأس بالمأكسة ولا يشارك في زاد الا اذا علمت المساعدة بينهما فله المشاركة ويستحب ان يقتصر على دون حقه والمستحب ترك المشاركة مطلقاً لانه أسلم له ولانه يمتنع بسببها من التصرف في وجوه الخير والبر والصدقة ولو اذن له شر يكلم يوثق باستقراره رضاه وان لم تعلم المساعدة وشارك فلا يستحلل من الشر كعاء مخلص وأما المناوبة او اجتماع الرفقة على طعام يجمعونه يومافيو ما فحسن ولا بأس باكل بعضهم أكثر من بعض اذا وثق ان اصحابه لا يكرهون ذلك وان لم يثق فلا يزيد على قدر حاجته وليس هذا من باب الربا في شيء فقد صحت الاحاديث في خلط الصحابة رضي الله عنهم زادهم وكذا لا يشاركه غيره في الرحلة ويخرج بنفس طيبة ويتصدق بشيء عند خروجه ويستكثر من الزاد ليواسي منه المحتاجين ويكون زاده حسناً في نفسه مستلذاً في طعمه لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم الآية والمراد بالطيب هنا الجيد وبالطيب الردي ويكون طيب النفس بما ينقسه ليكون اقرب الى القبول ويحتمل الشيع المفرط والريفة والنزفة والبسط في الوان الاطعمة فان الحساج اشعث اغبر ويحافظ على الطهارة والنوم عليها وعلى صون لسانه من الكلام المباح والمكروه تنزيهاً والافه وواجب ويخرج يوم الخميس فقيهه يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وقلما يخرج في سفر الا يوم الخميس والاف يوم الاثنين فقيهه هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة والاف يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة كما ذكره في الدر لقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض الآية في أول الشهر والنهار ولا يكره السفر في يوم من الايام واذا اراد الخروج يصلي ركعتي السفر في بيته ويخرج خروجه الخارج من الدنيا ويودع المسجد ركعتين ايضاً وفي الخاتمة يصلي ركعتين قبل ان يخرج من بيته وكذا بعد الرجوع الى بيته ويودع أهله واخوانه وجيرانه ومعارفه ويستحلهم ويطلب دعائهم ويأتميمهم لذلك وهم يأتونه اذا قدم ويفارقونه بالمصافحة ويقولون له يا اخي لا تنسنا من دعائك او اشركنا في دعائك ويودعونه ويقول كل واحد لصاحبه استودع الله دينك وأمانتك وآخر عملك زدك الله التقوى وغفر ذنبك ويسر لك الخير حيث كنت ويؤيد عليه المودع اذا ولي المسافر اللهم أطوله البعد وهون عليه السفر واذا اراد الركوب فليبدأ برجله اليمنى وان كان في محمل فليجتهد ان يكون في الشق الايمن ويحتمل النوم على ظهرها هذا اذا كثرت النوم عرفان غير عذر والا فقد صح أنه صلى الله عليه وسلم نام على راحلته وللمؤجر منعه عن النوم في غير وقته لان النائم

يشقل وكان أهل الورع لا ينسمون على الدواب الاغفوة من قعود ولا يمشون في النعاس ولا يحل له ان يستلقي على ظهر الدابة ولا يتكئ عليها بل يكون راكبا على العرف والمادة ولا باس بالاعتقاب ولا بالارتداف عليها اذا طافقتة وصاحب الدابة أحق بصدرها وان كان معه غلام يستحب ان يركبه فان مشى الغلام والمولى راكب لا باس به ان كان يطيق ذلك والا فيكره وليحذر من تقليل عطشها المعتاد بلا ضرورة ولو بما ذكره ولا يكره في غير ضرورة ان يمكث على ظهر الدابة اذا كان واقفا لشغل يطول زمنه بل ينبغي ان ينزل الى الارض فاذا اراد السير ركب الا اذا كان له عذر مقصود في ترك النزول ولا يلعن الدابة وليحذر من ضربها في وجهها وامام في غير الوجه فباح فيها يحتاج اليه التأذيب ان كان غير متبرح لا فيما زاد عليه وينبغي الرفق في السير بالابل اذا سافر في الخصب والاسراع في الجذب والنزول في موضع كثير المشب والهلف وان تمذر عليه النزول فيستحب ان يرخي زمام الدابة ومقودها ويستحب ان يريح الدابة بالنزول عنها غدوة وعشية وعند كل عقبة اذا اطاق ذلك وكان صلى الله عليه وسلم اذا صلى الفجر مشى قليلا وناقته تقاد رواه البيهقي قال الطبراني في معجمه ويجب النزول اذا كانت الدابة مستأجرة في المواضع التي جرت العادة بالنزول فيها الا ان يرضى صاحبها وكانت الدابة مطيقة ويستحب الحداء للسرعة في السير وتنشيط الدواب والنفوس وترويحها وتسهيل السير وفيه أحاديث كثيرة صحيحة ويستحب أن يكون أكثر سيره باليل ولو في اوله لحديث انس رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بالليلة فان الارض قطري باليل رواه أبو داود والحاكم وصححه والدجلة السير في اول الليل وآخرة كذا في الصحيح ويسن أن لا ينزل حتى يحس النهار وان ينام فيه نومة يستعين بها على دفع الوسن واذا علا شرفا من الارض كبر واذا هبط واديا ونحوه صحيح ويستحب ان يسبح في حال حطة الرحل لما روي انس رضي الله عنه قال كنا اذا انزلنا سبعة فحلقوا نخط الرحل واذا انزلنا فحسنا ان لا يصلي الفريضة حتى يخط الرحل عن الابل ما لم يخش فوتها وهذا في غير المنزل فانه المستحب فيها عكسه واذا اراد الرحل يودع منزله ركعتين لحديث انس رضي الله تعالى عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينزل منزلا الا يودعه ركعتين رواه الحاكم وصححه وينبغي اذا نزل منزلا يصلي فيه ركعتين ايضا ليكون قدومه ووداعه ملة تتجلى بالصلاة ومغفرتاها قال الطحاوي يستحب ان لا يقيم حتى يصلي ركعتين ويتق الله في طريقه ويكثر ذكر الله تعالى وليكثر من الدعاء في جميع سفره لنفسه ولو للديعة ولو لالة الميامين ولعائتهم لما صح عنه صلى الله عليه وسلم ثلاث دعوات مستجابات لا شك فيهن دعوة المظلوم ودعوة المسافر ودعوة الوالد على ولده ويحتمل الغضب ويستعمل الرفق وحسن الخلق مع الغلام والجمال والرفق وغيرهم ويحتمل الخاضعة والخاشنة ومزاجية الناس في الطريق وموارد الماء اذا أمكن ذلك ويكثر الاحتئال عن الناس ويرفق بالسائل والضعيف ولا ينهر احدا منهم ولا يؤخجه على خروجه بلا زاد ولا راحلة بل يواسيه بشئ مما تيسر فان لم يفعل رده ردا جميلا ودعاه بالمعونة ويستعمل السكينة والوقار بشئ كما لا يعنيه وكره رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحدة في السفر قال الركب الواحد شيطان

والاثنتان شيطانان والثلاثة ركب فينبغي ان يسير مع الناس ولا ينفرد بطريق ولا ينقطع عن رفقتيه
واذا توافقت ثلاثة او اكثر ينبغي ان يؤمر واعي انفسهم افضلهم واجودهم رأياً ثم يعطيه وجه وجوبا ولا ينزل
على قارعة الطريق ويكره ان يستصحب كلبا او جرسا وعن محمد رحمه الله تعالى لا بأس بالجرس في
دار الاسلام ان كان فيه منفعة للمصاحب الرحلة ويكره ان يقلد الدابة وتراؤه ونحوه من العين ويفعل
سائر ما ذكره العلماء في آداب السفر وياتي بأدعية السفر واذكاره في مواردها كما جمعوها في المطولات
والله سبحانه وتعالى أعلم *

(فصل في صلواته على الرحلة ونحوها وعدم تأكد الجماعة والسنن في السفر تأكدهما في الحضر)
يجب ان يتعلم ما يحتاج اليه في سفره من امر الصلوة ومنها انه يستحب ضاوة الجماعة في السفر وهو افضل
عندنا ولا يجمع بين الصلوتين في وقت واحد وان اضطر الى ذلك اخر الظهر الى آخر وقتها وصلّى
المصير في اول وقتها والمغرب والعشاء كذلك واما السنن الراتبة فان كانت النافلة نازلة فالعمل افضل
وان كانت سائرة فالترك افضل لا يضرب نفسه وبرفقته - جوهره *

(مطلب في الصلوة على الدابة والمحمل والمجلة) ولا يصلي الفرض والواجب وسنة الفجر وسجدة
تليت آيتها على الارض فوق الدابة اذا قدر على النزول منها بنفسه او بمعينه ولو اجنبيا يطيعه على ما حرمه
في رد المختار ولم يكن مريضا يلحقه بزوله زيادة مرض او بطو عرء او ألم شديد ولا يسع للجسم ان
يمنع من نزولها وان لم يشترط معه وينبغي له ان يسترضيه بذلك قبل الخروج الى الامذر بان يخاف على
نفسه او ماله لو نزل او كان مطر او طين يغيب فيه الوجه او يلطخه او يتلف ما ينسج عليه ولم يجد على
الارض مكانا يابسا اما مجرد ندوة فلا يبيح له ذلك والذي لا دابة له يصلي قائما في الطين بالايام او كان
يذهب الرفقاء او دابة لا تركب الا بعناء او كان شيخا كبيرا لا يمكنه الركوب لو نزل فيصل على ما عاها
بالايام فلو سجد على سرجه او على شيء وضع عنده على ظهر الدابة جاز ويعتبر اياما ولو سكت يكره لان الصلوة
على الدابة انما شرعت بالايام والسجدة زيادة عليه فتكون الزيادة عبثا وهو مكروه ولو كان ذلك الشيء
نجسا ففسد شرح المنية ويشترط ايضا ثلثا يختلف المكان يسيرها وكذا استقبالها للقبلة ان امكنه
حتى لو انحرقت عن القبلة مقدار ركن لا تجوز صلواته ولو امكنه الا يقف دون الاستقبال يلزمه الا يقف
ولو بالعكس ففي الحلية وهو ظاهر الدرر انه يلزمه الاستقبال وفي الشر نبالية لا يلزمه الاستقبال ومثله في
الظهيرية قال في رد المختار والظاهر ان الاول اولى لان الضرورة تقتدر بقدرها تأمل انه وان لم يقدر على ايها
بان كان خوفه من عدو ولا على استقبالها يصلي كيف قدر ولا اعادة عليه اذا قدر كالزبيض ولا يضرب نجاسة
كثيرة عند الاكثرو وهو ظاهر المذهب ولو في موضع الجلوس والركابين بخلاف ما اذا كانت عليه بنفسه
فانه لا ضرورة الى ابقائها فيخلع الثعل النجس والصلوة في المحمل الذي على الدابة ان كانت سائرة او واقفة
ولم تكن تحت المحمل خشبة كالصلوة عليها فلا تجوز الا في حالة العذر فإحدى لا بجماعة الا ان يكون ناطلي
دابة واحدة او في شق واحد من محمل او في شق محمل لا اتحاد المكان حينئذ وان كانت واقفة وميدان

المحمل وهي ارجله التي كارجل السير على الارض او كان ركز تحته خشبة بحيث يبقى قرأ الحمل على الارض
لاعلى ظهر الدابة فيصير به نزلة الارض فتصبح الفريضة فيه قائما بالركوع والسجود لا قاعدا الا به
كالسير بالموضوع على الارض ومن العذر ما لو كان مع امه في شق محمل اذا نزل لم تقدر تركب وحدها جازله
وعبارة مراقي الفلاخ ومعاذل زوجته او عمره اذا لم يقسم ولده محله كالمرأة المادلة فيجوز له المصاوة على
الدابة قال الطحطاوي رحمه الله تعالى والظاهر ان الزوجة والمحرم ليستا بقبيداه وراجي القدرة على النزول
قبل غروب الوقت كالمسافر مع الراكب هل له ان يصلي العشاء مثلاً اراكبا في اول الوقت او يؤخر الى وقت
نزل الحاج في نصف الليل لاجل الصلوة ؟ والظاهر الاول كراجي القدرة على الماء جازله ان يصلي
بالتيمم اول الوقت وعلاوه بانه قد اداها بحسب قدرته او بوجودة عندا اعتقادهم بيمها وهو ما اتصل به الاداء
وفي مسئلتنا كذلك وتامه في رد المختار اما النوافل والسنن غير سنة الفجر وسجدة تليت آيتها على الدابة
فتصح راكبا بعذر ولا يشترط لها شيء الا ان يكون خارج المصر وهو كل موضع يجوز للمسافر التقصر
فيه وان يصليها الى اي جهة توجهت به دابته ولو ابتداء فلا يشترط عندنا ان توجهها الى القبلة ابتداء
للتحرمة بل يستحب ولو صلها الى غير ما توجهت به دابته وكان امير القبلة لا تجوز لعدم الضرورة وفي
البحر محل جوازها عليها ما اذا كانت واقفة او سارت بنفسها اما اذا كانت تسير بتسيير صاحبها فلا
يجوز المصاوة عليها الا فرضا ولا نفلا كذا في الخلاصة اه لكنه فيها اذا سيرها بمحمل كثير لقولهم اذا
حرل رجله او ضرب دابته فلا بأس به ومافي الذخيرة ان كانت تنساق بنفسها ليس له سوقها والا فوساقتها
ان كان معه سوط فبها به او نخسها لا تفسد اه يعني لانه عمل قليل والتفصيل في الشرع نبلاية والمنحة
واما الفريضة على العجلة ان كان طرف العجلة على الدابة وهي تسير او لا تسير فهي صاوة على الدابة فتجوز
في حالة العذر لافي غيرها اما اذا كانت تسير فظاهر واما اذا كانت لا تسير فلانها اذا كانت طرفها على
الدابة لم يصح قرارها على الارض فقط بل عليها وعلى الدابة بخلاف الحمل على الدابة اذا كانت واقفة وتحت
الحمل خشبة لانه انما يصح المصاوة عليه اذا كانت قراره على الارض فقط بواسطة الخشبة لا على الدابة
والافلا فارق وان لم يكن طرف العجلة على الدابة وانما اياها حمل مثلاً تجرها الدابة به جازت لو واقفة لانها حينئذ
كالسير بالموضوع على الارض ولم تجز لو سائرة الا لعذر لا اختلاف المكان بسيرها ومثله في شرح المنية
(مطلب في المصاوة في السفينة والباور) ولو صلى الفرض والواجب في السفينة الجارية قاعدا
بلاعذر وهو يقدر على الخروج صبحت عندا في حنيفة رحمه الله تعالى واساء الغلبة المعجز بغاية الدوران فيما
والغالب كالتحقق فاقم مقامه كالمسافر اقيم مقام المشقة والنوم مقام الحدث الا ان القيام افضل لانه ابعد
من شبهة الخلاف والخروج افضل من القيام ان امكنه لانه اسكن لقلبه لسكن بالركوع والسجود لا
بالايماء لعدم المعجز وقال لا تصح الامن عذر كدوران الرأس وعدم القدرة على الخروج وهو الاظهر
برهان وفي الحلية والاظهار قولهما اشبه وفي الحاوي قدسي وبدناً أخذ ولا تصح فيها بالايماء لمن
يقدر على الركوع والسجود اتفاقا والمروطة بالشط كالشط على الاصح فلا تجوز الفريضة فيها قاعدا

اتفاقه مع قدرته على القيام واما قائمات استقرت على الارض صحت بعنزة الصلوة على السرير والا فلا تصح ان امكنه الخروج كما ذكره في الايضاح واختاره في المحيط والبدائع لانها حينئذ كالعادة وعلى هذا ينبغي ان لا تجوز فيها اذا سكنت سائرة مع امكان الخروج الى البر وهذه المسئلة الناس عنها غافلون شرح النينة وظاهر ما في الهداية والنهاية والاختيار جوازها قائما مطلقا استقرت على الارض اولا امكنه الخروج اولا والمربوعة في لجة البحر ان حركها الريح شديدا فمكنا لسائرة وان حركها يسيرا فكلوا فقة بالشط واذا كانت سائرة بتوجهه المصلي فيها للقبلة عند افتتاح الصلوة وكلما استدارت عنها يتوجه اليها في خلال الصلوة لانه يارمه الاستقبال اجماعا كركوع والسجود فان عجز عنه يمسك عن الصلوة حتى يقدر على ان يتمها مستقبلا اذا لم يخف فوت الوقت والا يتمها كيف قدر وكذا الحكم في البابور السائر ويلبني ان لا تصح فيه قاعدة اعلى قول الامام رحمه الله تعالى ايضا الامن عذر لانه ليس كالسفينة الجارية في دوران الرأس واما البابور الواقف فيجوز الفرض فيه وان امكنه الخروج لانه كالسرير ولو اقام قوما في فلكين مقررتين صح لانهما بالاقتران صارتا كشيء واحد وان كانتا منفصلتين لم يجز لان تخلل ما بينهما بمنزلة النهر وذلك يمنع الاقتداء وان كان الامام في سفينة واقفة والمقتدون على الشط فان بينهما طريق او قدر نهر عظيم لم يصح ومن وقف على اطلال السفينة يقتدى بالامام في السفينة صح اقتداءه الا ان يكون امام الامام بحر والله سبحانه وتعالى أعلم *

(باب فريض الحج واجباته وسننه ومستحباته ومكروهاته)

(فصل) اما فرائض الحج وهي أهم من الشرائط ثلاث (الاول) الاحرام قبل الوقوف بعرفة وهو وصف شرعي هو صيرورته محرما عليه اشياء موجبا عليه المضي في افعال مخصوصة وآية ثبوت هذا المعنى نية التزام نسك مع التلبية او ما يقوم مقامها كذبا في التخط فله فرضان النية والتلبية او ما يقوم مقامها من الذكر او تقليد البدنة مع السوق وهو شرط ابتداء حتى يصح تقديمه على الوقت وله حكم الركن انتهاء حتى لم يجز لفائت الحج استدامتة ليقضى به من قابل ولم يشترط بداءه لطواف الزيارة والسمي والرمي ويبطله الردة ويكره تقديمه على الوقت ويشترط فيه النية ولا ينعد احرامه لعمرتين واذا تمقدت فلا يتأدى به الفرض (الثاني) الوقوف بعرفة في وقته ولو ساعة (والثالث) طواف الزيارة في وقته ومكانه وله فرضان نية الطواف واكثر اشواطها وهي اربعة اشواط على الصحيح وفي البدائع انه ثلاثة اشواط واكثر الشوط اربع اه وهما ركنان اجماعا لكن الوقوف هو الركن الاصل والطواف افضل من الوقوف لانه عبادة مقصودة ولهذا يتنفل به بخلاف الوقوف بحر والحق بالفرائض ترك الجماع قبل الوقوف بعرفة وحكم الفرائض انه لا يصح الحج الا بها ولو ترك واحدا منها لا يجزى بدم *

(فصل) واما واجباته فستة وقوف جمع في وقته ولو لحظة : والسعي بين الصفا والمروة : ورمي الجمار : والذبح للقران والمتمتع : والحاق والتقصير في اوانه ومكانه : وطواف الصدر للفاق غير

الحائض والنفساء اذا لم يستوطن بمكة قبل النفر الاول ومن واجبات الحج واجبات فرائضه وواجبات واجباته وكذا شرائط واجباته اما الاول فكان نشاء الاحرام من الميقات او ما فوقه والوقوف بعرفة نهارا لمن لا عذر له ومده الى الغروب ووقوف جزء من الليل قيل ومتابعة الامام في الافاضة والصحيح انه سنة مؤكدة قال في الكبير ومن أفاض قبل الامام بعد غروب الشمس لاشئ عليه وما وقع في شرح درر البحار ان من أفاض قبل الامام ولو بعد الغروب يلزمه دم فخالف امامة الكتب اهـ وما في الهداية ومن أفاض قبل الامام من عرفات فعليه دم قال في النهاية كان من حق الرواية ومن أفاض قبل غروب الشمس فعليه دم وقال في الفتح والاولى ان يقول ومن أفاض قبل ان تغرب الشمس لانه المراد وسياق تزامنه في ترك الواجب في الوقوف بعرفة وفعل معظم طواف الزيارة في أيام النحر وفعل ما زاد على أكثره ولو في غير أيام النحر وبداءة كل طواف بالبيت من الحجر الاسود والقيام فيه والمشي فيه ان لا عذر له مراقب الفلاح والصحيح ان بداءة الطواف من الحجر الاسود سنة مؤكدة وقال ابن الهمام رحمه الله تعالى ولو قيل انه واجب لا ينفذ للمواظبة من غير تركه واما الثاني فكأن تقديم الرمي الاول على الحلق وعدم تأخير رمي كل يوم الى ثانيه والترتيب بين الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق على ترتيب حر وفوقك رذخ للشارح والمتنعم اما الطواف فلا يجب ترتيبه على شئ من الثلاثة الا ان السنة ان يكون بعد الحلق فلو طاف قبل الكل او البعض لاشئ عليه ويكره والمفرد لا يذبح عليه فيجب الترتيب بين الرمي والحلق رد المحتار وصلاة الركعتين لكل اسبوع فلو تركها بان لم يفعلها حتى يجز عن ادائها هل يجب عليه الدم ؟ قيل نعم فيجب عليه الايصاء ويستحب للورثة اداء الجزاء واما الثالث فكأن السمي بعد طواف معتد به ولو نفلا ووقعه في اشهر الحج لاقبله وبداءته من الصفا فهذه الثلاثة من شرائط السمي وواجبات الحج لا يقال الشرط يكون فرضا لا واجبا لان شرط الواجب لا يكون الا واجبا وانما يكون فرضا قطعيا اذا كان المشروط كذلك كما يتضح في ركن السمي وشرائطه انشاء الله تعالى وتأخير المغرب الى وقت المشاء وتأخيرهما الى من دلفة وتقديم المغرب على المشاء وهذه الثلاثة من شرائط جمع المشائين بمن دلفة لا يتوصل اليه الا بها وتخصيص الذبح بالحرم وایام النحر وعدة من واجبات الحج لا ينافي كونه شرط الصحة الذبح اذا كان الذبح واجبا ايضا وفعل الحلق بعد طلوع فجر يوم النحر وهو كف عن الحلق شرط لصحة التحلل الواجب ولا منافاة لان شرط الشئ لا يلزم ان يكون فرضا قطعيا والحلق بالواجبات تركه محظورات الاحرام كالجماع بعد الوقوف بعرفة ولبس الخيط وتغطية الرأس والوجه وذلك لاشتراكهما في وجوب الجزاء عند وقوع خلافهما مع صحة الاداء والا فلا جتناب عن المحرمات فرض انما الواجب الاجتناب عن المكروهات والتعريمية كذا في الفتح وكل ما هو واجب في حكمه وجوب الدم بتركه بلا عذر وجواز الحج سواء تركه عمدا أو سهوا أو خطأ او جاهلا او عالما لکن العامد آثم ويستثنى من هذا الكلي ترك رمي الطواف عند الاكثر مع انها ليست من واجبات الحج ولا من واجبات الطواف بل واجب مستقل غاية انه مرتب على الطواف مطلقا

فهذا العموم يدخل في واجبات الحج خصوصاً في الجملة شرح وكذا يستثنى منه ترك الحاق
بلاعذر وترك جمع العشائين بمزدلفة وترك البيتوتة بمزدلفة عند موجهه لباب قال الشارح رحمه
الله تعالى وفيه انه لا يظهر وجهه فانه يلزم من القول بالوجوب ترتيب الجزاء على تركه بلاعذر ولعل
وجهه كونه مختلفاً فيه وكذا ترك الابتداء بالحجر عند موجهه اه وان اوجب صاحب الدر المنثور فيه
كما سيأتي واما تركه بمذرم من الله تعالى فلا شيء فيه وقال بعضهم عليه الجزاء مطلقاً الا فيما ورد النص به كما
سيأتي في اول الجنائيات انشاء الله تعالى واما ارتكاب محظور الاحرام فحكمه لزوم الجزاء مطلقاً كما سيأتي
في آخر الفصل الثالث من الجنائيات انشاء الله تعالى (تنبيه) المحرم اذا جنى عمداً بلاعذر فعليه الكفارة
والاثم والكفارة لا ترفع الاثم ما لم توجد منه التوبة من تلك الجناية الا انه يحصل بها التخفيف في الجملة
وان جنى بغير عمد او بمذرم فعليه الكفارة دون الاثم //

(فصل) واما سننه فالسنن الاحرام وكون الاحرام في اشهر الحج والتلبية وطواف القدوم
الافاق المفرد بالحج والقارن ولو في غير اشهر الحج مراً في الفلاح والرمي في طواف القدوم او في طواف
القرض او في طواف الصدر كما سيأتي وطهارة البدن والثوب في الطواف عن النجاسة الحقيقية
والهرولة في السعي بين الميادين وابتداء الطواف من الحجر الاسود في ظاهر الرواية وعليه عامة الشايع
وصححه في الباب وخطبة الامام في ثلاثة مواضع والخروج من مكة يوم التروية والبيتوتة بمكة ليلة
عرفة والدفع من منى الى عرفات بعد طالع الشمس ومن مزدلفة الى منى قبله ومتابعة الامام في الافاضة من
عرفات بان لا يخرج من ارض عرفة الا بعد شروق الامام في الافاضة وقيل المتابعة واجبة والغسل بعرفة
والبيتوتة بمزدلفة والبيتوتة بمكة الى ايام الرمي والترتيب بين الجمار الثلاث والنزول باباطح ونحو ذلك
كما سذكره في ضمن المسائل انشاء الله تعالى وحكمها الاساءة بتركها وعدم لزوم الجواز //

(فصل) واما مستحباته فاكثرت من ان تحصى كتقديم الاحرام على الميقات من امن على نفسه
المحظور والمعج والثبيح والغسل لدخول مكة ومزدلفة والمشي من مكة حتى يرجع اليها ان قدر والا كشار
من التلبية مطلقاً ومن الدعاء حال الوقوف والجمع بين الصلوتين بعرفة والنزول بقرب جبل الرحمة
وخلف الامام وبقربه والنزول بقرب جبل قزح والوقوف بالمشعر الحرام واداء صلاة الصبح به ورمي
جمرة العقبة في فوره في اليوم الاول وطواف الزيارة يوم النحر وغير ذلك كما ستقف عليه في اثناء المسائل
وحكم المستحب حصول الاجر بالاتيان وعدم لزوم الاساءة بالترك //

(فصل) واما مكرهاته فكثيرة منها خطبة الامام بعرفة قبل الزوال وتأخير الوقوف بعد
الجمع بين الصلوتين وتقديم الدفع من عرفة على الامام وتأخير عنه والاقصاء على حلق الربع او تقصيره
عند التحلل لانه خلاف المنسوب في التحلل خصوصاً وخلاف السنة في الحلق او التقصير عموماً
فان السنة حلق جميع الرأس او تقصير جميعه مع ورود النهي عن القزع مطلقاً حتى في حق اولياء الصغير
بل عتار ابن الهمام رحمه الله تعالى انه لا يصح التحلل الا بحلق الكل كما هو مذهب مالك رحمه الله تعالى

وهو ظاهر الأدلة شرح وغيره / والمبيت بمكة ليلة عرفة وبغيره متى ليالى أيام الرمي وترك كل واجب وهو مكروه تحريرا وترك كل سنة مؤكدة وهو مكروه تنزيها وترك امتعته بمكة والذهاب الى عرفات وتقديم ثقله الى مكة واقامته ببني للرمي ومحل الكراهة في المستثنين عند عدم الامن عليهما بمكة والافلا وحكمها لزوم النقص في العمل وعدم لزوم الجزاء فيما عدا ترك الواجب وامامه ماته ومفسداته ومباحاته فستأني في الاحرام انشاء الله تعالى *

(باب المواقيت)

هو نوعان زماني ومكاني

(فصل) اما الميقات الزماني فاشهر الحج وهي شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة كذا روى عن العبادلة الثلاثة وعبد الله ابن الزبير رضي الله تعالى عنهم (تنبيه) قال الأكل رحمه الله تعالى فيه نظر لان المنقول عنهم وعشر من ذي الحجة بالتذكير فلا يكون حجة في دخول يوم النحر في اشهر الحج والجواب ان ذكر احد المديدين من الليالي والايام بلفظ الجمع او الثانية يتناول ما بازاله من العدد الآخر بحكم المعروف والعادة كما ذكره في الاعتكاف وفائدة التوقيت بهما ابتداء انه لو فعل شيئا من افعال الحج قبلها لا يجزيه حتى لو صام المتمتع او الفارن او طاف لعمر له ككثراشوا طافا قبل اشهر الحج او قلده هدي قبلها لا يجوز وكذا السعي عقيب طواف القدوم لا يقع عن سعي الحج الا فيها كذا في التبيين واما طواف القدوم ففي الاختيار ولو طاف للندوم قبلها يجزيه لانه ليس من افعال الحج قال في السكبر فليس عليه اعادته فيها وكذا حقق ابن الهمام رحمه الله تعالى قبيل الاحضار انه ليس من افعال الحج لكن المشهور انه منها وعليه ما قدمنا في شروط صحة الاداء انه لا يجزيه قبلها والتحقيق انه ليس من اصل اعمال الحج كالسعي ونحوه بل هو في الاصل للقدوم حتى لا يسن لاهل مكة فيجزيه قبلها ونظيرة طواف الصدر فانه يجوز بمسدها بلا كراهة بخلاف السعي ونحوه مما هو اصل اعمال الحج والله سبحانه وتعالى اعلم وحق لو احرم به قبلها بكرة تحريرا مطلقا ان على نفسه المحذور او لا يشبهه بركن ولو كان ركنا حقيقة لم يصح قبلها فاذا كان شيئا به كره قبلها لشبهه وقربه من عدم الصحة - وانتهاء انه يفوت بفوات معظم اركانها وهو الوقوف ولا يلزم خروج يوم النحر لجوازه فيه في الجملة وهو عند الاشتباه بخلاف اليوم الحادي عشر واما عدم جوازه في يوم النحر عند عدم الاشتباه فليس لعدم كونه من اشهر الحج بل هو لكونه موقفا بالنص لا يجوز في غيره ولو من اشهر الحج الاتري ان طواف الزيارة لا يجوز في يوم عرفة وما قبله الاقلنا وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه اخرج يوم النحر عنها كما هو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وفائدة كونها انه لو قدم يوم النحر محررا بالحج فيه فطاف للقدوم وسعى وبقي على احرامه الى قابل فانه لا سعي عليه عقيب طواف الزيارة لوقوع ذلك السعي معتد به وايضا لا يكره الاحرام بالحج يوم النحر ويكره في غير اشهر الحج لكن ينبغي ان يكون مكرها حيث لم يأمن على نفسه المحذور وان كان في اشهر الحج شهر وايضا لو احرم بعمره يوم النحر واتى باعمالها ثم احرم من يومه بالحج وبقي محررا الى قابل وحج كان متمتعا ففتح ولباب وقيل لا لباب *

(فصل) واما الميقات المكنى فيختلف باختلاف الناس فانهم في حق المواقيت اصابوا ثلاثة اهل
 الافاق واهل الحل واهل الحرم * (فصل) اما مواقيت اهل الافاق وهي المواضع التي لا يجوز
 ان يتجاوزها الانسان الى مكة والحرم ولو لحاجة الاحرار ما فلاهل المدينة ومن مر بها ذو الحليفة ولاهل
 مصر والمغرب والشام المتوجهين من طريق تنوك جحفة لكنهم اختاروا الاحرام من رابع احتياط لعدم
 التيقن بمكان الجحفة قالوا ورابع قبل الجحفة قريب منها على يسار الداهب الى مكة قال في الباب فن احرر
 من رابع فقد احرر قبلها يعني فقد خرج عن العهدة يتعين مع ان التقديم على الميقات افضل عندنا *
 (تنبيه) ثم هذا ظاهر في ان رابع ليس من الجحفة عندنا كما هو ظاهر كلام الشافعية ايضا قال ابن حجر
 رحمه الله تعالى في حاشيته على الايضاح فلا حرام من رابع كما تفعله الناس اليوم احرارهم قبل الميقات والظاهر
 انه لا يكون مفضولا لعدم اكثر الناس لجهاهم بعين الجحفة فهو احتياط لا بأس به اه فهذا كالصريح في
 ان رابع ليس من الجحفة ومثله ما في عدة الابار قال فلا حرام من رابع مفضول لتقدمه على الميقات الا ان
 جهلت الجحفة او تعمس بها فل سنن الاحرام من غسل او لبس ازار او رداء او تطيب او غشي من قصدها على
 ماله اه هذا * (تنبيه) واما المصري والشامي اذا تقي على ذي الحليفة فهل يجوز له ان يؤخر الاحرام
 الى رابع ؟ قيل لا لان الاحرام من رابع احرارهم بالمرور على محاذة الجحفة لا عليها والمحاذاة لا تعتبر بعد
 المرور على الميقات كما سيأتي في هذا الفصل ويشهد لذلك ما في البحر العميق ومن احرر من رابع فقد احرر
 قبل محاذاتها يسير وكذا ما في طوابع الانوار بعد ذكر الجحفة والظاهر ان الصحاح لا يعمرون عليها وكذا ما
 قال القطبي رحمه الله تعالى ولقد سألت جماعة ممن لهم خبرة من عربانها فارووني اكمه بعد ما رحلنا من رابع
 الى مكة على جهة الجمن على مقدار ميل من رابع تقريرا فقالوا ان هذه هي الجحفة اه وقيل نعم وهذا ما اتفق به
 ابن امير حاج رحمه الله تعالى قال في مناسكه والمبد الضعيف اخر التلبس بالاحرام الى رابع فاحرم منه ووافق
 من سئل على سبيل التخيير بينه وبين ذي الحليفة اه وعله انما اتفق به بناء على ان احرام المصري والشامي من
 رابع لم يكن بالمحاذاة وانما هو بالمرور على الجحفة وان لم تكن معروفة كما ذكره في البحر او على ما في خلاصة
 الوفا رابع واد من الجحفة اه وفي كليهما نظر اما في الاول فلانه خلاف النقول السابقة ولذا ثم عدل عنه في
 البحر فقال وامل مرادهم بالمحاذاة القريبة من الميقات والافاخر المواقيت باعتبار المحاذاة قرن
 النازل اه يعني فيلزم ان لا يلزم احرام المصري والشامي من رابع المحاذي للجحفة بل من خليص المحاذي
 اقرن ثم صرح بذلك في المجاوزة فقال رابع ميقات الشامي والمصري المحاذي للجحفة اه واما في الثاني فلانه
 خلاف ما عليه فقهاء المذهبين كما نعلمنا عليه والا قرب ما في تاج العروس رابع واد عند الجحفة اه وما في
 النهاية رابع بطن واد عند الجحفة اه وايضا الاحرام من ذي الحليفة احرارهم من الميقات قطعا ويقتضى ان لا يجوز
 ان يترك ما هو احرارهم من الميقات احتمالا لان الانتقال من اليقين الى الظن لا يجوز فكيف الى مجرد الاحتمال
 الا ترى انه لا يجوز التحري عند امكان الاستخبار بل لا يعلم بمحاذاة الميقات لان الاستخبار فوق التحري
 كما قاله في الهداية فاذا امتنع المصير الى ظني عند امكان ظني اقوى منه فكيف لا تمتنع المصير الى الظن بل الى

بحر الاحتمال عند امكان اليقين وبالجملة ان ذا الحليفة ميقات متيقن ورايع محتمل ولا يترك المتيقن بالمحتمل ولا بالمظنون انما يترك بالمتيقن مثله وايضا تأخير الاحرام من الميقات خلاف القياس واذا جوزه فيه فلا يؤتى به الا على الوجه الاكمل والله سبحانه وتعالى اعلم ولاهل نجد اليمن ونجد الحجاز ونجد تهامة قرب وهو جبل مطل على عرفات ولباق اهل اليمن وتهامة يعلم وهو جبل من جبال تهامة مشهور في زماننا بالسعدية ولاهل العراق وسائر اهل المشرق ذات عرق وهي قرية قد خربت الآن قيل وحمل بناءها الى ما يلي مكة فالأفضل ان يحرم من العقيق احتياطا وهو قبل ذات عرق بمسافة وقيل بمسافة حلتين وهذه الثلاثة كل واحد منها على مسافتين من مكة وقيل ذات عرق على ثلاثة مراحل وجمع بان الاول نظر الى المراحل العرفية والثاني نظر الى المراحل الشرعية رد المحتار وابعاد المواقيت ذوالحليفة تعظيما لقدر النبي صلى الله عليه وسلم وأقربها قرن وهن لمن ولبن اتى عليهن من غير اهلهم لمن اراد دخول مكة والحرم ولو بغير حج وعمره وفائدة التأقيت بها حرمة تأخير الاحرام عنها كما لا التقديم فانه جائز اجامها وافضل عندنا اذا كانت في اشهر الحج وأكمله احرامه من ذويرة اهله ومن كل مكان قاص وقال صلى الله عليه وسلم من اهل بحجة او عمرة من المسجد الاقصى الى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر او وجبت له الجنة رواه ابو داود وهذا اذا أمن على نفسه والافيكراه التقديم ولو في اشهر الحج بل الافضل حينئذ التأخير الى الميقات بل الى آخر المواقيت وميقات بلده افضل من غيره وكذلك طريق بلده والافضل في كل ميقات احرامه من اوله وجاز من آخره ولو مسافتين فاحرامه من الابعاد افضل ولو أخره الى الثاني لاشي عليه في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رضى الله عنه قال في البحر واليتبين ولا يجب على المدي ان يحرم من ذي الحليفة بل من الجحفة وكذا الشاشي اذا مر بذي الحليفة الاولى وعن ابي حنيفة ان عليه دما وكذا كل ميقاتين تايم الا قرب الى مكة والاول هو الظاهر اه (تنبيه) فلو مسافتين فاحرامه من الابعاد افضل ولو أخره الى الثاني لا تعتبر المحاذاة ضياء الابصار ولعل وجهه ان المحاذاة لم تعتبر ميقاتا بالنص انما ألحقت بالميقات اجتمعا بالقياس عليه في حرمة مجاوزته بلا احرام بعمله تعظيم الحرم المحترم فكذا في جواز الاحرام عنه ايضا دفعا للحرج مع ان احرامه من عين الميقات اولى ولم تلحق به في جواز ترك الميقات اليه لانه حكم ثبت للميقات بالنص على خلاف القياس فغيره عليه لا يقاس والله سبحانه وتعالى اعلم وفي الباب والمدي ان جاوز وقته غير محرم الى الجحفة كره وقالوا اي بين علمائنا خلافا لابن امير الحاج حيث قال هو الافضل شرح ومن كان في بحر او بر لا يبرو احدا من المواقيت الخمس تحرى اذا لم يجد من يستخبره واحرم اذا غلب على ظنه انه حاذى آخرها قرب المحاذاة من الميقات او بعدت كما في رد المحتار عن النهر ومن حذوا الابعاد اولى وان لم يعلم المحاذاة فعلى مسافتين من مكة كجدة من طرف البحر فانها على مسافتين عرفيتين من مكة وثلاث مراحل شرعية طوالع (تنبيه) فلو كان يبرو احدا منها عينها فلا تعتبر المحاذاة بعده كما فصله في رد المحتار والافان اذا انتهى اليها على قصد دخول مكة والحرم عليه ان يحرم من آخرها قصد الحج او العمرة اولا فاما اذا لم يقصد ذلك وانما قصد مكانا من الجبل بحيث لم يمر على الحرم خل له مجاوزته بلا احرام

فاذا حصل فيه ثم بدأه دخول مكة لحاجة غير النسيك يدخلها بلا احرام قيل هذا هو الحيلة لا فاق يريد
 دخول مكة لحاجة من غير احرام بان يقصد البستان اي لحاجة فيدخل مكة لحاجة كذفي البدائع وغيره
 لكن هذه الحيلة مشككة فان قصد البستان لحاجة لا يسقط الاحرام عن آفاقه يريد دخول مكة عند
 المجاوزة لحاجة بل يسقط الاحرام عن آفاقه لا يريد دخول مكة انما يريد دخول البستان فقط وحينئذ
 لم يحتج الى حيلة اذا بدأه الحاجة ومقال الشارح رحمه الله تعالى في توجيه الحيلة ان الوجه في الجملة ان يقصد
 البستان لحاجة قصد او لا ولا يضره قصد دخول مكة بعده قصد اضاميا او عارضا كما اذا قصد مدني
 مثلا جدة لبيع او شراء او لا ويكون في خاطره انه اذا فرغ منه ان يدخل مكة ثانيا بخلاف من جاء من الهند
 يقصد مكة او لا وانه يقصد دخول جدة تبعا ولو قصد مدينا او شراء اه يابى عنه كلاهما المذكور فان قولهم
 فاما اذا لم يقصد ذلك وانما قصد مكانا من الحل الخ يقتضي ان الشرط اسقوط الاحرام ان لا يقصد دخول
 مكة اصلا لا قصد او لا ضمنا بل يقصد دخول البستان فقط وحينئذ لم يحتج الى حيلة وكذا قولهم ثم
 بدأه دخول مكة اي ظهر وحديثه يفيد انه لا بد ان يكون دخوله عارضا غير مقصود اصلا لا ادالة
 ولا تبعا بل يكون المقصود دخول الحل فقط وكذا قولنا بحيث لم ير على الحرم زادة الشارح بمقتضى
 كلامهم وهو نص في ان الشرط ان لا يكون قصد دخول الحرم اصلا ولو اضرورة مروره الى الحل
 رد المحتار بخذف وزيادة وفي الطوالع وقد ذكر السيد مير غني في حاشيته على التبيين ان من كان في خاطره انه
 اذا فرغ من بيعه وشراؤه دخل مكة وجب عليه الاحرام عند الميقات لكونه ناصدا مع دخول جدة الحرم
 وان كان قصد دخول جدة سابقة على قصد دخول الحرم اه ولا تجوز هذه الحيلة للماء وبالجملة كافي بالبحر و
 الدر لانه اذا دخل مكة غير محرم بالحيلة صارت حجته مكينة وهو ما مور بخرجة آفاقية فكان مخالفا وليس له
 ان يخرج وقت الحج الى الميقات لاجل الاحرام ولو خرج واحرم منه لا يصير حجته آفاقية ويجب عليه
 العود الى الحرم والاحرام منه بتجديد التلبية فان لم يجد وجب عليه الدم لترك الميقات كما ذكر في الباب و
 شرحه قال في ضياء الابصار نعم لو جاوز الميقات بلا احرام على قصد دخول مكة قد دخلها فانه يجب عليه
 العود فلو عاد الى ذلك الميقات او غيره ولو بعد اشهر واحرم منه لم يكن مخالفا كما بينه المنلا على رحمه الله
 تعالى في رسالة مستقلة اه وكذا الدخول بالحيلة لو خرج الى الميقات لحاجة غير الاحرام جاز ان يحرم منه
 ويكون حجته آفاقية ولم يكن مخالفا والله سبحانه وتعالى اعلم

(فصل) واما ميقات اهل الحل وهم اهل داخل المواقيت الى الحرم والمراد بالداخل غير الخارج
 فشم من فيها نفسها كالذين بمدنها وبها كل من وجد في داخلها سواء كان من اهله او قصده الحاجة
 كالمدني اذا دخل ذا الحليفة للحاجة فالحل للحج والعمرة واحرامهم من ديرة اهلهم افضل وحل لهم
 دخول مكة بلا احرام ما لم يردوا نسكا (تنبيه) فالمسني اذا اراد الخروج للذي الحليفة للنزاهة ثم بدأه
 التوجه الى مكة لحاجة يحل له الدخول بلا احرام اذا توجه من جادة الطريق التي سلكها رسول الله صلى الله
 عليه وسلم طوالع الانوار وايضا قال مرشدي رحمه الله تعالى ويلزم من ذلك ان اهل ذي الحليفة كذلك اذا

سلكوا الطريق القديم الذي كان يسلكه النبي صلى الله عليه وسلم كاهل العرج والابواء فلم يدخلوا مكة بلا احرام اهـ وكذا يلزم من ذلك ان اهل داخل ذي الحليفة كذلك بالاولى وقيد في البحر العميق بمن لا يكون امامه ميقات آخر حيث قال وامامن كان بين ميقاتين احدهما امامه والاخر وراءه كذا في الحليفة والجحفة لا يجوز له ان يتجاوزها الا باحرام كالأقافي ومثله ما في رد المحتار في قوله وينبغي ان يراد داخل جميعها يخرج من كان بين ميقاتين من كان منزله بين ذي الحليفة والجحفة لانه بالنظر الى الجحفة خارج الميقات اهـ قال في الكبير بعدما نقل ما في البحر العميق انه اراد بمن بينهما من كان خارجا عن طريق ذي الحليفة القديم الذي كان يسلكه النبي صلى الله عليه وسلم كاهل بدر والصفا فلا كلام فيه لانهم ليسوا من اهل طريق ذي الحليفة وان اراد من كان على الطريق المذكور كاهل العرج والابواء ففيه نظر لانهم اهل طريق ذي الحليفة فينبغي ان يكون حكمهم حكم من كان داخل الميقات لا طلاقهم منع التمتع والقران وجواز الدخول بلا احرام لداخلها قال في البدائع فيمن لا تمتع لهم انهم اهل المواقيت الخمسة اهـ فقد دخل اهل ذي الحليفة في هذا الاطلاق وسيأتي تمامة في فصل لا تمتع ولا قران الخ ولكن قد يقال لعله اراد به من كان خارجا عن طريق ذي الحليفة القديم لان الظاهر وهو الذي يقتضيه كلامه وكلام رد المحتار ايضا ان العبارة بالطريق المسلوكة ولو محدثة كافي سائر المواقيت لا بالطريقة القديمة التي خرجوا منها فالظاهر عدم التقيد بها وهو الذي يظهر من اطلاق البدائع ايضا كما لا يخفى والله سبحانه وتعالى اعلم *

(تنبيه) الطريق القديمة التي كان يسلكها النبي صلى الله عليه وسلم تفارق طريق الناس اليوم من انتهاء وادي الرحاء عند مسجد الفز الى يسار قاصد مكة وسالكها من العرج والابواء وهي شأى الجحفة واما طريق الناس اليوم فهي بعد الرحاء على خيف بني سالم والصفا او بدر حتى عروا على رابع اسفل الجحفة ثم يجمع الطريق القديمة قرب طرف قديد (تنبيه) قال القطبي رحمه الله تعالى في منسكه ومما يجب التيقظ له سكان جدة بالجيم واهل حدة بالمهمل واهل الاودية القرية من مكة فانهم غالباً يأتون في سادس او سابع ذي الحجة بلا احرام ويحرمون للحج من مكة فمليهم دم المجاوزة لكن بعد توجههم الى عرفات ينبغي سعة وطه عنهم بوصفهم الى اول الحل ملين الا ان يقال ان هذا لا يعد عودا الى ميقات لعدم قصد العود لتلافى ما اثرهم المجاوزة بل قصدوا التوجه الى عرفة وقال قاضي محمد عبيد في شرح منسكه والظاهر السقوط لان العود الى الميقات مع التلبية مسقط لدم المجاوزة وان لم يقصد له حصول المقتصد وهو التعظيم رد المحتار (تنبيه) قال في الطول الع سألني رجل من اهل جدة وفد الى مكة في اول ذي الحجة غير عزم فقال هل يجوز له ان يحرم من مكة او بعرفة ؟ فقلت لا سبيل الى الثاني وكيف تطأ ارض الحرم غير محرم وانت تريد الحج ؟ وانما اخرج الى التمتع فاحرم بالحج ففعل ذلك والله ولي التوفيق *

(فصل) وامام ميقات اهل الحرم والمراد به كل من كان داخل الحرم سواء كان اهله ولا مقيما به او مسافرا فالحرم للحج فيحرمون من دورهم ومن المسجد افضل وجاز تأخيرها الى آخر الحرم طوال الع والحل للعمرة والافضل احرامها من التمتع من معتمر عائشة رضي الله عنها قيل هو المسجد الا ان من الحرم

وقيل انه مسجد الاقصي الذي على الائمة قيل هر الاظهر كبير ثم من الجمرانة واختار الطحاوي رحمه الله تعالى عكسه كما هو مذهب مالك والشافعي رحمهما الله تعالى * (تنبيهه) قال الواقدي كما جاهدوا احرامه صلى الله عليه وسلم بها من المسجد الاقصي الذي تحت الوادي بالمدونة القصوى قال وكان في ليلة الاربعاء ثلثي عشرة بقين من ذي القعدة اه ابن حجر وفي الكبير واما موضع احرام النبي صلى الله عليه وسلم من الجمرانة فهو المسجد الذي وراء الوادي وما جاوز النبي صلى الله عليه وسلم الوادي الاحرما واما المسجد الاقصى فبناه رجل من قريش وهو من اتخذ مسجدا والله اعلم ومن فضائل وادي جمرانة ما ذكره الخليلي انه اعتمر منها ثلاثمائة نبي وصلى في مسجد الخيف سبعون نبيا وبالجمرة ماء شديد المدونة يقال انه عليه الصلوة والسلام خص موضع الماء بيده المباركة فابجس فشرب منه النبي صلى الله عليه وسلم وسقى الناس ويقال انه غرز فيه رمحه فنجع الماء موضعه ابو سعود *

(فصل) وقد يتغير الميقات بتغير الحال فالأفق اذا دخل البستان او المكي اذا خرج اليه فاراد احد النسكين في حكمه حكم اهل البستان وكذا البستاني او المكي اذا خرج الى الأفق صار حكمه حكم اهل الأفق لا تجوز له مجاوزة ميقات اهل الأفق وهو يريد مكة أو الحرم الاحرما وكذا الأفق او البستاني اذا دخل مكة أو الحرم فهو وقتية للحج والحل للعمرة كل ذلك اذا دخله او خرج اليه للحاجة وان لم ينو الإقامة به فان قصده لا الحاجة بل الاحرام منه تاركاً وقته عمدا لا يكون من اهل ما خرج اليه او دخل فيه فعليه العود الى وقته والاحرام منه فان لم يعد فعليه الدم ثم هل يأثم بترك العود ؟ فان كان قادرا عليه نعم والا فلا الا انه لا يجب عليه دم آخر بترك هذا الواجب وتعامه في الشرح والضابطان كل من وصل الى مكان على وجه مشروع قاصدا له الحاجة صار حكمه حكم اهله في الميقات بخلاف ما اذا وصل اليه على وجه غير مشروع او لمجرد المرور وعليه كالأفق اذا وصل الى الميقات لدخول مكة لا يكون حكمه حكم اهله في الميقات ويستثنى من الاول مسئلة سند ذكرها في المجاوزة ثم في جناية القارن ايضا انشاء الله تعالى والله سبحانه وتعالى اعلم * (تنبيه في حدود الحرم زاده الله امنا وشرفا) فحد الحرم من طريق المدينة الى التعميم على ثلاثة اميال من مكة ومن طريق اليمن الى أضافة بن في ثنية بن على سبعة اميال من مكة ومن طريق العراق الى ثنية بن على سبعة اميال من مكة ومن طريق الجمرانة الى شعب آل عبد الله بن خالد على تسعة اميال من مكة وبينها وبين الحرم نحو ثلاثة اميال وحده من هذه الجهة لا يعرف موضعه قاله ابن حجر ومن طريق الطائف الى عرنة على سبعة اميال ومن طريق جدة الى الحديبية على عشرة اميال من مكة قال في المبسوط نصف الحديبية من الحرم ونصفها من الحل اه وانما نحر النبي صلى الله عليه وسلم عندنا في الحرم واما النفايات السابقة فكلها من الحل وقد نظم بعضهم حدود الحرم فقال

والحرم النجد يد من ارض طيبة * ثلاثة اميال اذا رمت اتقانه

ومن بين سبع عراق و طائف * وجدة عشر ثم تسع جمرانه

وعلى الحرم علامات منصوبة في جميع جوانبه نصبها ابراهيم الخليل عليه الصلوة والسلام وكان جبريل يريده

مواضعها ثم امر النبي صلى الله عليه وسلم بتجديدها ثم عمر ثم عثمان ثم معاوية رضي الله عنهم وهي إلى الآن ثابتة في جميع جوانبه إلا في جهة جدة وجهة العرنة فانها ليس فيها انصاب رد المختار ✽

(باب مجاوزة الميقات بغير احرام)

من جاوز وقته غير محرم ثم احرم او لا فعليه العود الى وقت وان لم يعه فعلية دم ✽

(فصل في مجاوزة الآفاق وقته) آفاق مسلم مكاف اريد دخول مكة او الحرم ولولتهجارة او سياحة وجاوز آخر مواقفه غير محرم ثم احرم او لم يحرم ثم ولزمه دم وعليه العود الى ميقاته الذي جاوزه او الى غيره اقرب او ابعد والى ميقاته الذي جاوزه افضل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان الذي يرجع اليه عاذا لميقاته الذي جاوزه او ابعد منه سقط الدم والا فلا فان لم يعد ولا عذره اثم اخرى تركه العود الواجب فان كان له عذر كخوف الطريق او الا تقطاع عن الرفقة او ضيق الوقت او مرض شاق ونحو ذلك فاحرم من موضعه ولم يعد اليه لم يثم بترك العود وعليه الاثم والدم للمجاوزة فان لم يحرم وعاد بعد تحول السنة او قبله فاحرم عما لم يجاوز من الميقات سقط الاثم والدم بالاتفاق وكذا ان عاد من عامه ذلك فاحرم بغيره سقط عندنا بخلافه فرحمه الله تعالى وان عاد بعد تحول السنة او قبله محرم به او عاد من عامه ذلك محرم ما يبره من حج فرضا كان او نفلا او عمرة أداء او قضاء فان عاد قبل ان يشرع في نسك واجب عند الميقات يعني لا داخله فشم ما اذا لم يخرج به بعد ما جاوز ثم رجع ومضى ساكتا سقط الاثم والدم عندنا الا ان تجديدا للتلبية عند الميقات شرط عند الامام وعندهما يسقط بالعود محرم مالي ولم يلب وقال زفر رحمه الله تعالى لا يسقط لبي او لم يلب وأن عاد بعد ما طاف شوطا او وقف بعرفة أو استلم الحجر وقطع التلبية وكان محرم بالعمرة لا يسقط بالاتفاق (تنبيه) عبارة الهداية ولو عاد بعد ما ابتدأ الطواف وأستلم الحجر لا يسقط عنه الدم بالاتفاق وفي بعض نسخها فاستلم الحجر بالفاء قال ابن الكمال في شرحها وانما ذكره تنبيها على ان المعتبر في ذلك الشوط انما كان فان السنون الفصل بين الشوطين بالاستسلام والا فهو ليس بشرط ومثله في العناية وعليه فالمراد بالاستسلام ما يكون بين الشوطين لا ما يكون في اول الطواف ويؤيده قول البدائع بعد ما طاف شوطا او شوطين رد المختار وبه يظهر ان ما في الدراو استلم الحجر بمطلقه باو غير ظاهر لاقتضائه ان مجرد الاستسلام في اول الطواف يكفي في منع السقوط اللهم الا ان يكون قوله أو استلم الحجر فيما اذا احرم بالعمرة كما في الكبير عن نخرانة الاكل لو احرم بعد ما جاوز الميقات فان استلم الحجر ليس له ان يرجع وقطع التلبية فقوله وقطع التلبية يدل على ان كلامه في العمرة فأفاد ان فيها مجرد الاستسلام في اول الطواف يكفي في منع السقوط لان فيها بمجرد الاستسلام يقطع التلبية فاذا استلم وقطع التلبية كيف يرجع ويأبى عند الميقات وقد قطع التلبية والله سبحانه وتعالى اعلم وأن خاف فوت الحج اذا عاد محرم ما يجب عدم العود ومضى في احرامه لان الحج فرض والاحرام من الميقات واجب وترك الواجب اهون من ترك الفرض وكذا في العمرة لو خاف على نفسه او ماله يسقط وجوب العود رد المختار ثم جاوز الميقات غير محرم ثم احرم بعمرة او حجه من عامه ذلك وأفسدها بالجماع ومضى فيها او فاتته الحججة

وتحل بمرة ثم أحرم بالقضاء من الميقات أو عاد إليه محرماً لم يلجأ بالقضاء سقط عنه دم المجاوزة خلافاً لفر
 رحمه الله تعالى ولو جاوز الميقات بغير إحرام ثم قرن فعلية دم واحد إلا أن أحرم بالحج من التحل ثم إذا دخل
 الحرم فأحرم بالعمرة من الحرم أو أحرم بها من الحرم فعليه دمان قال في الفتح ظاهرها أن بدخول أرض
 الحرم يصيرها حكم أهل مكة في الميقات اهـ أما لو أحرم من الميقات بعمرة أو حجة ثم أحرم بعد تجاوزه
 بالآخرى لاشئ عليه لباب وشرحه ولو جاوزه كافر فأسلم أو صبي فبلغ أو مجنون فافق ثم أحرم من حيث
 هو ولو من مكة أجزأه عن حجة الاسلام ولم يكن عليه دم بمجاوزة الميقات بغير إحرام لأنه لم يكن من أهل
 الحج ولا من أهل الإحرام عند المجاوزة وفي الكبير وهل يجب الإحرام عليهم من حيث بلغ أو أسلم أو
 أفاق فقولهم من وصل إلى مكان صار حكمه حكمهم بوجوب أن يجب اهـ وكذا الولي إذا نوى أن يعقد
 الإحرام للصبي من الميقات ولم يعقد له ثم عقد له لا يجب الدم على كل واحد منهما كبير أما العبد إذا جاوز
 ثم عتق فعليه دم وكذا الولي يعتق ويؤديه بعد العتق لباب وفي الكبير لو جاوزه العبد مع مولاه ثم أذن له
 مولاه فأحرم من مكة ولم يعد إلى الميقات فعليه دم للمجاوزة يؤخذ به بعد العتق ولا فرق في لزوم دم المجاوزة
 بين من جاوز عامداً أو ناسياً أو مكرهاً أو غير ذلك ✽

(مطلب في دخول الأفاق مكة بغير إحرام) ومن دخل مكة أو الحرم بلا إحرام فعليه أحد النسكين
 فلو أحرم به بعد تحول السنة أو قبله من مكة أو خارجها داخل المواقيت أجزأه وعليه دم المجاوزة فان عاد إلى
 ميقات وارجع عنده سقط عنه دم المجاوزة أيضاً ولو دخلها من غير الإحرام فعليه بكل دخول حج أو عمرة
 فلو أحرم من عامه ذلك بما عليه من حجة الاسلام أو منذورة أو قضاء أو عمرة منذورة أو قضاء لباب وكذا
 بعمرة مسنونة أو مستحبة شرح أجزأه عما لم بالدخول أو بأخر دخوله من النسك وأن لم ينو عنه
 لتلافيه المتروك في وقته وعليه قضاء ما بقي من النسك فان أحرم به بعد ما عاد إلى ميقات سقط عنه ما لم يمه
 بالمجاوزة أو بأخر مجاوزته من الدم أيضاً وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجزئ عنه ولا يسقط به الدم وهو القياس
 اعتباراً بما لم يمه بسبب النذر المبهمة من أحد النسكين فان تحولت السنة لا يجزئ عنه إهيم ورتبه ديناً تحول
 السنة ولا يسقط به الدم إلا بإحرام مقصود لا اتفاق ولو تكرر الدخول بلا إحرام ينبغي أن لا يحتاج إلى
 التعمين بل لو رجع مراراً فأحرم كل مرة بنسك حتى أتى على عدد دخلاته خرج عن عهدة ما عليه وتعماه في
 الفتح ✽ (تنبيه) ظاهر تقيد المتتوب بالدخول في قولهم ومن دخل مكة بلا إحرام الخ أنه لو جاوز
 الميقات بلا إحرام ولم يدخل مكة لا يجب عليه أحد النسكين وهو مخالف لما في البدائع ولو جاوز الميقات
 يريد مكة أو الحرم من غير إحرام يلزمه إما حجة أو عمرة لأن مجاوزة الميقات على قصد دخول مكة أو الحرم
 بدون الإحرام لما كان حراماً كانت المجاوزة التزاماً بالإحرام دلالة كأنه قال الله تعالى على إحرام ولو قال
 ذلك يلزمه حجة أو عمرة فكذلك إذا فعل ما يدل على الالتزام انتهى أبو السعود ومثله ما في البحر فإذا
 جاوز آخر المواقيت بلا إحرام لزمه دم واحد النسكين لأن مجاوزة الميقات بنية دخول الحرم بمنزلة أوجب
 الإحرام على نفسه ولو قال الله على أن أحرم لزمه حجة أو عمرة فكذلك إذا أوجب بالفعل كما إذا افتتح

صلاة التطوع ثم أفسدها وجب عليه قضاء ركعتين كما لو أوجبه بالقول اهـ *

(مطلب في دخول الآفاق إلى الحاجة) ولو دخل كوفي البستان لحاجة ولو قصد هاهنا عند المجاوزة خلافا لما في البحر أنه لا بد من قصد هاهنا حين خروجه من بيته ليكون سفره لا جملها لا لدخول مكة وقولهم حاجة أي للجرد والمرور إلى مكة فله دخول مكة للحاجة بلا إحرام وعن هذا قيل أن حيلة آفاق يريد دخول مكة للحاجة بلا إحرام أن يقصد البستان لكن لا تنتم الحيلة إلا لمن يقصد البستان قصد الأولي بحيث لا يكون سفره إلا لأجله ولم يرد النسك عند دخول مكة أيضا كما قدمنا في المواقيت وهذه الحيلة لا تجوز للحاج عن الغير للمخالفة لأنه إذا دخل مكة بلا إحرام بالحيلة صارت حجته مكينة ولو خرج إلى الميقات أو الآفاق ليحرم منه لا يصير حجته ميقاتية بل يجب العود إلى الحرم والإحرام منه ونية مدة الإقامة ليست بشرط على المذهب وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أنه إذا نوى إقامة خمسة عشر في البستان فله دخول مكة بلا إحرام والأفلا ووقته البستان كالبيستان فلو أحرم من الحرم لم يمه دم ما لم يعد كما مر ألا إذا دخل الحرم لحاجة ثم أراد الحج فيحرم من الحرم رد المحتار *

(فصل في مجاوزة الحل أو الحرم وقته) حل مسلم مكافئ أو حرمي كذلك أراد الحج أو العمرة وجاوز وقته غير محرم ثم أحرم أو لا فعلية الاثم والعود إلى وقته كالأفاق وأن لم يعد فعلية الدم فلو أحرم الحل من الحرم للعمرة أو الحرمي كذلك ولم يعد إلى وقته فعلية الاثم والدم بالاتفاق فان عاقب شر وعده في نسك وإي منه سقط عندنا وأن عاد بعد شر وعده بأن استلم الحجر وقطع التلبية لا يسقط بالاتفاق وكذلك لو أحرم الحل من الحرم للحج أو الحرمي من الحل الحج فعلية الاثم والدم فان عاقب شر وعده سقط وأن عاد بعده بأن طاف الحل شوطا أو وقف الحرمي برفة لا يسقط مكي يريد الحج ومتمتع فرغ من عمرته فخرج من الحرم فاحرم ما بالحج من الحل ووقف برفة فعلية الاثم والدم وكذا عليها الاثم بترك العود أن قدر عليه *

(تنبيه) والحل باطلاقة يشمل خارج ميقات الآفاق كدخوله هذا وأما لو خرج إلى الحل لحاجة ثم أحرم ما بالحج من الحل ووقف برفة فلا شيء عليها كالأفاق إذا دخل البستان لحاجة ثم أحرم منه وكذا لو أحرم ما بعمرة من الحرم وبالعود إلى الميقات والتلبية عنده يسقط الاثم والدم ولو قرن المكي أو تمتع فاحرم للحج من الحل والعمرة من الحرم فعلية ثلاثة دماء دمان أترك الوقتين ودم للقرآن أو لالتمتع وهو دم جبر كذا في الكبير المكي إذا خرج إلى الحل لحاجة له أن يدخل مكة بغير إحرام بشرط أن لا يكون جاوز الميقات الآفاق فان جاوزه فليس له أن يدخل مكة بغير إحرام لأنه صار آفاقيا بحر وقال محمد وبنو نافع عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه خرج من مكة إلى قديد ثم رجع إلى مكة بغير إحرام قال وكذا المكي إذا خرج من مكة لحاجة فبلغ الوقت ولم يجاوزه ففتح وفي الباب وشرحه فلو خرج المكي إلى الآفاق أو الحل لحاجة فهو وقته للحج أو للعمرة ألا إذا قصد في خروجه إلى الآفاق أو الحل ترك وقته عهدا بأن يخرج لأجل الإحرام لا غير *

(باب الإحرام)

(فصل في ماهية الإحرام وشرائطه) الإحرام أربعة الدخول في حرمة لا تنتهك من الذمة وغيرها

وشرع الدخول في حرمة مخصوصة أي التزامها غير أن التزامها لا يتحقق شرعا إلا بالنية مع الذكر أو بالمحسوسية فتصح قال في الترهفها شرطان في تحققه لا جزأ أن الماهية ككونه في البحر حيث عرفه بنية النسك من الحج أو العمرة مع الذكر أو بالمحسوسية اهـ والمراد بالذكر التلبية ونحوها وبالمحسوسية ما يقوم مقامها من تقليد البدنة مع السوق فأونى ولم يلب أو لم ينو لا يصير محرما وهل يصير محرما بالنية والتلبية أو بأحدهما بشرط الآخر؟ المعتمد ما ذكره الحسام الشهيد رحمه الله تعالى أنه بالنية لكن عند التلبية لا بالتلبية كما يصير شارعا في الصلوة بالنية لكن بشرط التكبير لا بالتكبير وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يصير محرما بالنية وحدها وهو أحد قول الشافعي رحمه الله تعالى قياسا على الصوم بجماع أنهما عبادة كف عن المحظورات وقياسا على الصلوة أولى لأنه التزام أفعال لا مجرد كف بل التزام الكف بشرط فكان بالصلوة أشبه فلا بد من ذكر يفتتح به أو بما يقوم مقامه من خصوصياته فتصح وشرائط صحته الإسلام ونية التزام نسك بالقلب والذكر باللسان أو تقليد البدنة مع السوق وأما تعيين النية فليس بشرط فصيح مبهما وما أحرم به الغير علم به أولا وكذا لا يشترط لصحته زمان ولا مكان ولا هيئة ولا حالة فلا أحرم لا بسا للمخيط أو مجامعا نعقد في الأول صحيحا وفي الثاني فاسدا وهو شرط صحة النسك كتحسينه الافتتاح للصلوة فن العبادات ما لم تحریم وتحليل كالصلوة والحج ومنها ما ليس له ذلك كالصوم والركوة لكن الحج أقوى من غيره وأن كان الصلوة أفضل ثم الزكوة ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة والجهاد والاعتكاف (فصل في حكم الاحرام) وأذا تم أحرام المكاف في كفه أو لا لزوم المضي وعدم إمكان الخروج منه ما لم تمت ألا يعمل النسك الذي أحرم به وأن أفسده آلاف الفوات فيعمل العمرة والاحصار فيذبح الهدى في صور وبالتحليل في أخرى والجمع بين النسكين فيعمل أدنى ما يحظره الاحرام بنية الرضا في صور والسير أو بالشرع في الاعمال في أخرى ولو بلا نية الرضا وثابتا وجوب القضاء إذا خرج منه بغير فعل ما أحرم به أو بفعله فاسدا قيل ألا في المظنون إذا أحصر وتعمل كاستيائي بخلاف الصلوة فإنه يحرم عليه المضي في فاسدها ويمكن الخروج منها بكل ما ينفيا ولا يلزم المضي في المظنون منها ولا قضاء له لو أفسده وكذا الصوم فلذا قالوا أنه أقوى من غيره وشرط الخروج منه الحلق أو التقصير في وقته ألا إذا تمذر فيسقط بلا شيء إلا في الاحصار والرفض كما مر وتحليل زوجته ومملوكه بفعله محظور فإنه يخرج منه بالخلق لباب وأما مفسدة فالجماع قبل الوقوف ومبطله الردة للجنون والاعثماء وما منه عن المضي في موجه فوت الوقوف والحصار أو الجمع بين النسكين في صور ورافعه الرضا وقاطعه الموت

(فصل في واجبات الاحرام وسننه ونحو ذلك) أما واجباته فكونه من الميقات وصونه من المحظورات والتجرد عن المحيط حتى لو أحرم وهو لا يسه يكره ويلزمه الترك والجزاء كبير ومن سننه كونه في أشهر الحج وإن لا يعدل من خصوص ميقات بلده وطريقه والفصل أو الوضوء ولبس أزار ورداء وأداء الركعتين إلا في وقت الكراهة وتعيين التلبية وزايتها على مرة واحدة ورفع الصوت بها والاحرام بها ومن مستحباته لبس ثوبين جديدين أو غسيلين ولبس الثمانيين نية بعد الصلوة بالأفضل

جالسا وسوق الهدى وتقليده وتقديم الاحرام على وقته الميكاني أن ملك نفسه ونحو ذلك كما سترفه في
الفصل الآتي *

(تنمة) وهو باعتبار الاماكن واجب وسنة وأفضل وفاضل فلو اوجب من أي ميقات كان والسنة
من ميقات بلده والأفضل من دورة أهله والفاضل كل ما قدمه على وقته ومن عمراته تأخير الاحرام
عن الميقات وأرتكاب المحظورات والأرتفاق بها وترك الواجبات ومن مكروهاته تقديمه على وقته
الزمانى مطلقا وعلى الميكاني أن يملك نفسه والاحرام بغسل أو وضوء وترك كل سنة وأحرام القارن
للحج قبل العمرة والجمع بين النسكين المتحددين مطلقا وبين المختلفين للمكي *

(فصل فيما ينبغي لمريد الاحرام من كمال التنظيف والغسل والادهان والتطيب وغير ذلك)
يكره الاحرام قبل دخول أشهر الحج فاذا دخلت فاجعل من الاحرام فهو أفضل ألا اذا خاف
أن لا يمكنه الاتقاء من المحظورات وأذا وصل الى الميقات الذي يحرم منه يستحب أن ينزل به ويحمد
الله تعالى على ما من به من التبليغ اليه ويشكره على ما منحه وأتم به عليه ويخلص نيته حتى يعلم منه أنه
لا يريد ألا وجهه الكريم ويتجرد عن نفسه وأعتبارها فان في الاحرام تشبيها بالاموات فصبغات
العزير الحكيمة كبير فاذا أراد أن يحرم يستحب له قبل الغسل كمال التنظيف بان يقص شاربه ويقلم أظفاره
وينظف أبطيه أو يخلقهها ويحلق عاتيه أو ينتفها والمقصود إزالة النجس بأي نوع كان ولو بالدورة كذا في حاشية
الشرح واللباب ولم يذكر واحق رأسه قال الشارح رحمه الله تعالى لان المستحب بقاء شعره لوقت
الخروج من الاحرام بخلافه تنقيلا لميزان أجره لكن قال في البحر والنهر وتبهما في الدر وغيره أن
المستحب حلقه لمن اعتاده من الرجال أو أراده أو أفتسر به وأزالة الشعر والوسخ عنه انتهى *

(تنبيه) وينبغي أن يستثنى منه من يحرم في العشر وهو يريد التضمحية قال المستحب ان يريد
التضمحية ان لا يأخذ شعره ولا يقلم ظفره في العشر حتى يضيح لما في صحيح مسلم قال صلى الله عليه وسلم
أذا دخل العشر وأراد بمضكم أن يضيح فلا يأخذ شعره ولا يقلم ظفرا والذي للتنزيه خلافه خلاف
الاولى ولا كراهة فيه وتماه في المراقبة والمستحب إزالة النجس قبل الغسل وجاز بعده قبل الاحرام
وأن يجمع أهله أو جاريته لومعه ولا مانع منه وأن يغسل رأسه بالخطمي أو نحوه ثم يسن أن يغتسل
بسدر أو نحوه كاللوك والماء الحار وغيرهما ينويه الاحرام أحرام أزال الأكل والأفالسنة تحصيل بأصل الغسل
ولو للجنابة أو غيرها أو يتوضأ وأن لم يرد وضوء الاحرام ويستحب أن يستاك في أول طهراته وهذا
الغسل أو الوضوء سنة وهو الأصح وقيل مستحب كبير ويؤمر به الصبي الماتل *

(تنبيه) وفي الدروسن لصاوة جمعة وصلوة عيد وأحرام وفي عرفة قال في رد المحتار هو من سنن
الزوائد فلا عتاب بتركه كما في القهستاني وذهب بعض مشائخنا إلى أن هذه الاغتسالات الأربعة
مستحبة أخذ من قول محمد في الأصل أن غسل الجمعة حسن وذكر في شرح المذبة أنه الأصح وقواه في
الفتح لكن استظهر تلميذه ابن أمير حاج في الحلية استنانه للجمعة لنقل المواظبة عليه وبسط ذلك اه

والغسل أفضل لأن معنى النظافة فيه أتم فيقوم الوضوء مقامه في إقامة أصل السنة دون فضيلتها وهذا
الغسل للنظافة وإزالة الأثمة لا للطهارة فلا يقوم التيمم مقامه عند العجز عن الماء لأنه لو لم يشرع
له ألا إذا أراد به صاوة الأجرام ويستحب للحائض والنفساء قبل أنقطاع دمها وينبغي أن يندب الغسل
أيضاً لمن أهل عنده رفيقه أو أبوه لصغرهما ولولهم أن الأجرام قائم بالمعنى عليه والصغير لا يمن أي به الجواز
مع أحرامه عن نفسه وقد استقر أنه بكل محرم نهر وشرط قليل السنة أن يحرم وهو على طهارته در
فلو اغتسل فأحدث ألا أنه على نظافته فتوضأ وأحرم لم ينل فضل الغسل ٥

(تنبيه) كمالو تخلل الحدث بينه وبين صلاة جمعة وعيد ووقوف لا يجزئ به الوضوء من الغسل قال في
رد المحتار وليس يندى عبد الغني النابلسي رحمه الله تعالى هنا بحث نفيس حاصله أنهم صرحوا بأن هذه
الاعتسالات الأربعة للنظافة لا للطهارة منع أن لو تخلل الحدث تردد النظافة بالوضوء ثانياً ولئن كانت
للتطهارة أيضاً فهي حاصلة بالوضوء ثانياً مع بقاء النظافة فالأولى عندي الاجزاء وأن تخلل الحدث لأن
مقتضى الأحاديث الواردة في ذلك طلب حصول النظافة فقط انتهى وكذا قال السروجي وينبغي أن
لا يحرم فضيلة الغسل لأنه شرع للنظافة وقد حصلت قال الشارح رحمه الله تعالى وهو الأظهر ولو أحرم
بلا غسل ووضوء جاز ويكره ٥

(تلمذة) قال المرشد رحمه الله تعالى في شرحه ثم هذا الغسل أحد الأقسام السنوية ثانياً للدخول
مكة قالها للوقوف بسرفة رابها للوقوف عن دلفة خامسها الطواف الزياره سادسها وسابها وثامنها إلى
الجرف أيام التشريق تاسعها الطواف الصدر جاشرها للدخول حرم المدينة قال في البحر العميق ولا يغسل
لرمي جرة العقبة يوم النحر كذلك المنصة قلت والحادي عشر في ليلة عرفة كحرم والثاني عشر للدخول
من دلفة كحرم الثاني وفي أبحاث الغسل من رد المحتار أن الأقسام يوم النحر خمسة وهي للوقوف عن دلفة
والدخول مني ورمي الجرة ودخول مكة والطواف ويظهر لي أنه ينبو عنها غسل واحد بنيت لها كما
ينوب عن الحج والعيد تأمل انتهى ويسن بعد الغسل أن يستعمل الطيب في بدنه أن كان عنده وألا
فلا يطلبه عناية أفاد أنه من السنن الزوائد الهدي كافي السراج نهر ويجوز عما لا يتبقى عنه بعد الأحرام
اتفاقاً وكذا بما يتبقى عنه بعده كالمسك والنايلة عندها وهو قول الشافعي أيضاً وقال محمد أنه يحكره
ويجب بذلك عنده دم وهو قول مالك والفر رضى الله تعالى عنهم وبما لا يتبقى عنه أفضل غير وجاهز
الخلافاً ويستحب بالمسك لما صح بل تواتر عنه صلى الله عليه وسلم التطيب به والاختلاف استحبوا أن
يخلطه بما ورد أو نحوه ليذهب جرمه أما التوب فلا يجوز أن يطيب بما يتبقى عنه بعد الأحرام أجماعاً
وقيل يجوز في الثوب أيضاً عندها كافي للتحج والبحر والأولى أن لا يطيب ثوبه كافي للباب وسأتي
في مكروهات الأحرام كراهة لبس الثوب البخر أو المطيب قبل الأحرام ويستحب أن يسرح رأسه
عقيب الغسل وأن يدهنه بأي دهن كان مطيباً كان أو غير مطيب وكذا لحيته وحسن أن يلبس رأسه بنحو
خطمي أو غيره لكن تلبسها ثياباً وهو اليسير الذي لا يحصل به التغطية فأن استصحب التغطية الكفاية

قبل الأحرار لا يجوز بخلاف الطيب وعليه يجب أن يحمل تلبسه صلى الله عليه وسلم في أحرامه وتمايه
 في جنائيات رد المختار ثم يتعذر دعوى الملبوس المحرم على المحرم لبسه من الخيط والعضد ونحو ذلك فلو
 أحرم لبس الخيط فعليه دم إذا مضى عليه يوم كامل وفي أقل من يوم صدقة بمدا أن يكون ساعة ما في
 جنائيات الفتح ورد المختار عن خزائن الأكل في ساعة نصف صاع وفي أقل من ساعة قبضة من بر اه
 وعليه مشي في مناسك الفارسي واللباب في أحكام الصدقة كما سيأتي وليس أن يلبس من أحسن ثيابه
 ثوبين أزار من السرة إلى ما تحت الركبة ويشده فوق السرة ورداء على الظهر والكتفين والصدر كذا
 في البحر يعني لا على هيئة الأضطباع كما يوهمه كثير من المعتبرات فإنه لا يسن في الأحرار على الأربعة
 أن يلبس عندنا في الطواف فقط فعدمه أولى وتمايه في رد المختار وفي الشرح ورداء يستبرأ الكتفين
 فإن الملبوسة مع كشفها أو كشف أحداهما مكروهة أما يلبس الأضطباع حال الطواف فقط خلافا لما
 توهمه اللوام أنه ليس في جميع أحوال الأحرار اه وأن غرضه في إزاره فلا بأس به بحر وله أن
 يستتر جميع بدنه غير رأسه ووجهه كبير جديدين وهو الأفضل لأنه أقرب إلى الطهارة من
 الآثام جوهره أو غسيلين وفي عدم غسل العتيق ترك المستحب أيضين ككفن
 الكفاية في المسدود والصفة غير مخطئين قال الشارح رحمه الله تعالى أصل لبس الأزار والرداء
 سنة وبقية الإوصاف مستحبة والكافي ما تقرر المودة فيجوز في ثوب واحد أو أكثر من ثوبين بأن يجعل
 واحدا فوق واحد أو يبدل أحدهما بالآخر وفي أسودين وكذا في الأخضرين وأزرقين وفي مرقعة
 والأفضل أن لا يكون فيه خياطة أصلا وأن زرار أحدهما أو خطاه بخلال أو مائة أو عتده بأن ربط طرفه
 بطرفه الآخر أو شده على نفسه بحبل ونحوه أساء ولا شيء عليه وأما أساء لشبهه حينئذ بالمخط من جهة
 أنه لا يحتاج إلى حفظه بخلاف شد الهميان في وسطه فإنه لا بأس به لأنه يشد تحت الأزار عادة فلم يكن
 القصص منه حفظ الأزار وإن شده فوقه فلم يكن في معنى لبس المخط واما عصب العصاة على رأسه لعله
 أو غير لعله فاما يكره ولزمه إذا دام يوما كفارة للتغليظ وقالوا لا يكره شد المنطقة والتشيف والسلاح
 والتختم وعلى هذا فكرامة عصب غير الرأس من بدنه إن كان لغير علة إنما هو لكونه نوع عبث كذا
 في الفتح وغيره ويستحب أن يلبس نعاين أن تيسر كبير فإن كانت على صفة نعل النبي صلى الله عليه وسلم
 بأن كان لكل فروة منها قبالة معتقودان بالشر الكاحل أحدهما بين الإبهام واللقم والآخر بين الوسطى
 واللقم تليها من جهة الخنصر وهكذا في سائر الأوصاف كما سنذكرها فهو تمام السنة والافك كذا هو
 أفضل من سائر ما يوصف إلى جل لكونه من جنس نعل النبي صلى الله عليه وسلم

(تنبيه) كان نعله صلى الله عليه وسلم مخصرة معقبة ماسنة مشى شرا كهما صفراء من جلود البقر
 والمخصرة هي التي لها خصر دقيق والمعقبة هي التي لها عقب أي سير من جلد في مؤخر النعلين عسك به
 عقب القدم والماسنة هي التي في مقدمها طول على هيئة اللسان وذلك لأن سبابة رجله صلى الله عليه وسلم
 كانت أطول أصابعه فكان في مقدم النعل بعض طول يناسب تلك الأصابع وكانت له نعل من طابق ونعل

من أكثر وكان لبعض لعاله قبيل واحد وقد نظم الحافظ العراقي صفة نعله صلى الله عليه وسلم
ومقدارها فقال

وتعله الكريمة المصونة ✕ طوي ابن مس بها جبينه
لها قبالات بسير وهما ✕ سبتيتان سبتوا شعرهما
وطولها اشبر مع أصبعين ✕ وهرضها بما يلي الكعبين
سبع أصابع وبطن القدم ✕ خمس وفوق ذافست فاعلم
ورأسها معدود عرض ما ✕ بين القبالتين أصبعان أضبطها

كذا في شرح الشياكل ثم يسن أن يصلي ركعتين بعد اللبس ينوي بهاسنة الاحرام ليحوز فضيلة السنة
وألا فلو أطلق جاز يقرأ في الأولى منها الكافرون وفي الثانية الاخلاص ويستحب أن كان باليقات
مسجد أن يصليهما فيه ولو أحرمت بغير صلاة جاز وكره ولا يضلي في وقت مكروه وتجزئ المكتوبة عنها
كتمحية المسجد كذا في عامة الكتب خلافا لما في الشرح أنه قياس مع الفارق لأن صلاة سنة الاحرام
مستقلة كصلاة الاستخارة وغيرها مما لا تنوب الفريضة منها بما بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء
فانه ليس لها صلاة على حدة كما حققه في فتاوى الحجة فتتأدى في ضمن غيرها أيضا اه ✕

(فصل في كيفية الاحرام وصفة التلبية وشرطها وسائر أحكامها) ثم يحرم إذا سلم عقب صلواته
وهو جالس مستقبل القبلة في مكانه فان أحرمت بعد ما قام أو سار أو استوت به راحته قائما جاز ولكن
الاول أفضل فيقول بعد السلام بلسانه مطابقا لجنانه اللهم أني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني وهذا
منستحب ولا تحضل به النية لأن النية أمر آخر وراء الارادة وهو العزم على الشيء فلذا الزموا النية بعده
نعم لو قاله نواياه الحج أو أراد النية بالارادة تحصل به لكن حيثئذ يصير محرما لله كقبل التلبية والسنة
الاحرام بالتلبية ثم ينوي بقائه الدخول في الحج ويقول بلسانه نويت الحج وأحرمت به لله تعالى وبلي
فيقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وينبغي أن يقيده
بالفرض أن لا يمكن خيجه قبله خروجا عن الخلاف في جواز الاطلاق عن الفرض ولا ينبغي أن يقيده بالنفل
وأن حج قبله لهدم الامن عن الحبط وكذا وأن كان فقيرا لا يقرضه عليه بالوصول الى الميقات او الى مكة
كحاضر وأن أراد العمرة ينويها بقلبه ويذكرها بلسانه مكان الحج في الدعاء والنية وأن أراد القرآن يقول
اللهم أني أريد العمرة والحج الخ ثم ينوي بقلبه العمرة مع الحج ويقول نويت العمرة والحج الخ لبيك
اللهم الخ ويقدم العمرة على الحج في الذكر أستحبها ويستحب أن يذكر في أهلاله ما أحرمت به من حج
أو عمرة أو قرآن أو غيره فيقول بعد التلبية أو قبلها والاول أولى لبيك بحجة أو بعمره أو بعمره وحجة
وأن كان أحرما عن الغير يقول اللهم أني أريد الحج عن فلان فيسره لي وتقبله مني عنه ثم لينو عنه بقلبه
ويقول بلسانه نويت الحج عن فلان وأحرمت به عنه لبيك اللهم الخ ثم يقول لبيك بحجة عن فلان أو بقوله
قبل التلبية كحاضر وشرط النية عنه ثم أن شاء ذكره في التلبية والدعاء وأن شاء أكتفى بالنية عنه

وليس أن يرفع صوته بالتلبية بشدة من غير أن يبلغ الجهد في ذلك كيلا يتضرر وليست يجب أن يكرر التلبية ثلاثا وأن يولي بين الثلاث ولا يقطعها بكلام أو غيره ولورد السلام في خلالها جاز كما جاز تأخيرها حتى يرده بعد فراغها أن لم يفته الجواب فإنه مستحق عليه كذا في الشرح لكن في رد المختار وغيره أن المشتغل بالتلبية أو الذكر أو الدعاء لا يجب عليه رد السلام بل كل نحل لا يشرع فيه السلام لا يجب رده اه
ولكن يكره لغيره أن يسلم عليه حالة التلبية وأذالي يستحب أن يخفض صوته ويعمل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بما شاء وأن تبرك بالماثور وخسن ومن المأثور اللهم اني أسألك رضاك والجنة واعوذ بك من غضبك والنار وهكذا يستحب كمال الخذل في التلبية ونحوه ان يزبد في الا في خلالها بل بعد ما جاز قبله فيقول ليبيك الله الخالق ليبيك او ليبيك ليبيك وسعديك والخير بيديك والرفاء اليك والعمل او ليبيك حقنا تعبد اوراقا ولا يستحب الزيادة من غير التثنية بل هو جائز كما يفهم من الفتح والتبيين اما النقص عنها او الزيادة في خلالها فيكره تنزيها ذكره في الكبير وبشرط التلبية ان تكون باللسان فلو ذكرها بقلبه لم يعتد بها وكذا لو صحح الحروف بالسانه ولم يسمع نفسه لم يعتد بها على الصحيح كبير والاخر من يلزمه تحريك لسانه وقيل لا بل يستحب كما في القراءة في الصلوة قال الشارح رحمه الله تعالى بل اولى فان باب الحج اوسع مع ان القراءة فرض قطعي متفق عليه والتلبية امر ظني مختلف فيه اه وفي الغاية وتحريكه مستحب وليس بشرط وعن محمد انه شرط والاصح انه ليس بشرط في الصلوة بالاتفاق والفرق له انه عمل في الصلوة بغير فائدة بخلاف الحج لانه قد قام فيه غير التلبية مقامها وهو سوق اليدي والتلبية مرة شرط وهو عند الاحرام لا غير والزيادة على المرة سنة والاكثر منها مستحب في كل حال قائما وقاعيدا ومضطجعا وماشيا وراكبا ونازلا وواقفا وسائرا وطاهرا ومعدنا وجنبا وحائضا ويتأكد استصحاب اكثرها عند تغير الاحوال والازمان وكلاما لشرقا وهبطا واديا اولي ركبانا وعند اقبال الليل والنهار وبالسحار وبعد المكتوبات اتفاقا يبدأ بتكبير التشريق ثم بها فلويبدأ بها سقط التكبير والمسبوق لو تابع أمامه في التلبية تنهد بخلاف التكبيرات كبير وكذا بعد الفرائض والنوافل في ظاهر الرواية وعند كل ركوب ونزول ولقاء بعضهم بعضا وأذا أستيقظ من نومه أو أستمطف راحلته والحاصل أن التلبية فرض وسنة ومستحب مؤكد ومندوب فالفرض مرة واحدة عند الاحرام والزيادة على المرة سنة وعند تغير الحالات مستحب مؤكد والاكثر منها من غير تغير مندوب وأذا رأى شيئا يعجبه يقول ليبيك أن العيش عيش الآخرة وأذا كانوا جماعة لا يمشي أحد على تلبية الآخر بل كل إنسان يلي بنفسه ويستحب للرجل في التلبية لها بل يسن أن يرفع الصوت بشدة لكن من غير أن يجهد نفسه كيلا يتضرر إلا أن يكون في مصر فلا يستحب خوفهم من الرياء والسمعة وعند الشافعية يستحب فيما بعد المقترنة بالاحرام أمافيها فلا يجهر ويأبى في مسجد مكة ومني وعرفات وبعده في مسجد من دلفة ولكن لا يرفع صوته بها بحيث يشوش على مصلي أو طائف أو نائم أو ذاكر أو نحو ذلك ويأبى في سعي الحج اذا قدمه ولا يلي حالة الطواف في طواف القدوم وطواف الافاضة

على فرض تقديمه على الرمي وكذا في طواف التطوع وكذا في الفتح واللباب وغيرها خلافا لما قاله الشارح رحمه الله تعالى في فصل القرع من السعي وكذا في فصل صفة الشروع في الطواف أن قوله ولا يلي حالة الطواف أي جهر أو الا فلا يصح على إطلاقه لأنه لا يترك التلبية حالة الطواف إلا أنه لا يرفع صوته فيه بحيث يشوش على المصلين أو الطائفين *

(فصل فيما يقوم مقام التلبية) منضم إلى النية وهو الذكر باللسان وتقليد البدنة مع السوق نقلا كانت أو واجبة كتمتع وقرآن ونذر وكفارة وجناية في السنة الماضية وجزاء صيد قتله في أحرام سابق أو في الحرم اشترى بقيمته هديا لأن الاجابة كما تكون بكل قول تعظيمي تكون بكل فعل من خصائص الأحرام أما الذكر فكل ذكر يقصد به تعظيم الله سبحانه وتعالى كالتهيل والتحميد والتسبيح والتكبير وغير ذلك ولو مشوبا بالدعاء على الصحيح ولو بالفارسية أو بليل لسان كان وإن أحسن العربية والتلبية على المذهب ولو قيل اللهم يجزيه وقيل لا وأما خصوص التلبية فسنة لا شرط فذا تر كها وأحرمت بغيرها كره تنزيها للترك السنة وما قيل إنها مرة شرط مراده ذكر يقصد به التعظيم لا خصوصها كذا في البحر وكذا ما قيل وشرط التلبية أن تكون باللسان مراده ذكر يقصد به التعظيم لا خصوصها وأما تقليد البدنة وهو أن يربط في عنق بدنة قطعة نعل أو عروة مزادة أو لحاء شجرة أو نحو ذلك مما يكون علامة على أنه هدي فلا يتعرض لها أحد وترد إذا ضلت ولا تهاج إذا وردت ماء أو كلاء ولا يأكل منها غني إذا عطبت وذبحت والمعنى بالتقليد افادة أنه عن قريب يصير جلده كهذا اللحاء والنعل في البيوساة لراقة دمه والبدنة ناقة أو بقرة بحر فلا قامته منه مقام التلبية شروط ثلاثة النية : وسوق البدنة : والتوجه معها : أو الإدراك والسوق أن يبعث بها على يد رجل أو سيدها ولم يتوجه معها في غير بدنة التمتع والقرآن أو نفس التوجه إليها فيها فلو قل بدنة ولم يسق أو ساق ولم يتوجه معها أو توجه معها ولم ينو الأحرام لا يصير محرما ولو قلدها وساقها إلى مكة وتوجه معها ناويا للحج أو العمرة أو القرآن أو النسك أو الأحرام فقد صار محرما وإن لم ياب ولذا كان الأفضل أن أراد تقليد بدنة أن يقدم التلبية على التقليد لأنه إذا قلدها ربما سارت فاتبعها مع النية فيصير محرما بالتقليد والسنة أن يكون محرما بالتلبية لا بغيرها وأما إذا قلدها وبعث بها ولم يتوجه معها ثم توجه بعد ذلك ناويا للحج فإن كانت البدنة لغير التمتع والقرآن لا يصير محرما حتى يلحقها قبل الميقات فإذا أدركها قبله وساقها صار محرما إلا أن اللعوق شرط بالاتفاق أما السوق بعد اللعوق فلم يشترط في الجامع الصغير وعليه المتون وهو الظاهر كما قاله في البحر وشرطه في المبسوط لكنه لو أدرك فلم يسق وساق غيره فهو كسوقه لأن فعل الوكيل بحضرة المؤكل كعمل المؤكل أما على ما في الجامع فلا حاجة إلى السوق أصلا من الفتح والنذر فلو لحقها بعد الميقات لزمه الأحرام بالتلبية من الميقات لأنه حين وصل إلى الميقات لم يكن محرما بالتقليد لعدم لحاق الهدي ولا يجوز له المجاوزة بدون الأحرام فلزم الأحرام بالتلبية رجحي وإن كانت البدنة لتمتع أو قرآن فإن كان التقليد والتوجه في أشهر الحج صار محرما بالتوجه بنية الأحرام وإن لم يلحقها استحسننا وإن كان التقليد في غير أشهر الحج لم يصير محرما حتى يلحقها

قبل الميقات وان وجد التوجه في اشهر الحج لان تقليد هدي المتعة في غير اشهر الحج لا يعتد به لانه فعل من افعال المتعة وافعال المتعة قبل اشهر الحج لا يعتد بها فيكون تطوعا وفي هدي التطوع ما لم يدرك او لم يسرمه لا يصير محرما كامرا ويستحب ان يكبر عند التوجه مع سوقها ويقول الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد ولو اشترك سبعة في بذنة فقلدها احدهم بامرهم صاروا محرمين ان ساروا معها وبغير امرهم صاروا محرما دونهم ولا يقوم اشعارها ولا تحليلها مقام التلبية لعدم اختصاصها بالنسك لان الاشعار قد يكون للمداواة والجل لدفع الحر والبرد والاذى ولو قد شاة لا يكون محرما وان ساقها لان تقليد الشاة غير متعارف وليس بسنة ايضا بحر وتبيين

(تنبيه) فلا بد في الاحرام بالفعل من خمسة تعيين البدنة : وتعيين التقليد : وسوقها : والتوجه معها : ونية النسك : لكن الثالث والرابع يكفي عنهما لحوقها بل نفس التوجه اليها ان كانت للمتعة او قران في اشهر الحج والاشعار مكرره عند خوف السراية في قولهم جميعا والاحسن عندها في الابل وهو ان يشق سنامها بان يطعن بأبرة او سنان في اسفل سنامها من الجانب الايسر او الايمن والاشبه هو الايسر كما في الهداية حتى يخرج الدم ثم يسلك ذلك الدم بالصبيحة ويلطخ به سنامها والابل تقلد وتحلل وتشعر والبقر تقلد وتحلل ولا تشعر ويستحب التحليل والتقليد احب منه والجمع بينهما افضل والغنم لا يفعل بها شيء من ذلك

(فصل في نية الاحرام) واما النية فشرطها مقارنتها بالتلبية او ما يقوم مقامها ولو حكما بان عزيمة من قلبه ولم يوجد بعدها فاصل اجنبي كما في الصلوة وان تكون بالقلب فينوي بقلبه ما يحرم به من حج او عمرة او قران ونسك من غير تعيين واما التلفظ بالنية مع ذلك فحسن ليجتمع القلب واللسان كما قاله المشائخ رحمهم الله تعالى ولو جرى على لسانه خلاف ما نوى بقلبه فالعمرة بما نوى لا بما جرى على لسانه لانه كلام لا نية فالولي بحجة ونوى بقلبه العمرة او لي بعمرة ونوى بقلبه الحج او لي بها جميعا ونوى احدهما او لي باحدهما ونوى كليهما فالعمرة بما نوى وقال ابن الهيثم وغيره من المحققين ان التلفظ بالنية مع ذلك انما يحسن ان لا يجتمع عزيمة قلبه امان اجتمعت عزيمته فلا يحسن له في جميع العبادات بل هو بدعة وعلى هذا فاذا قال اللهم اني اريد الحج الخ لي ناويا بها الحج كما في المتون ولا يتلفظ بالنية به واما تعيين النسك في النية من حج او عمرة او قران وكذا تقليد الحج بفرض فلا حرام ازالا كمل وليس بشرط

(مطلب في ايهام النية واطلاقها) فلما ايهام النية بان نوى الاحرام ولم ينو حجة ولا عمرة او نوى النسك ولم يعين حجة ولا عمرة صح احرامه بها ولزمه المضي فيه وله ان يجعله لا يهمل ان يشترط في افعال احدهما فان لم يعين حتى طاف للعمرة او مطلقا ولو شوطا كان للعمرة او وقف بعرفة قبل الطواف فلا حجة وان لم يقصد الحج في وقوفه وكذا لو احصر قبل التعيين والشرع في الاعمال فتحلل بدم او فاته الوقوف او جامع قبله تعين للعمرة في الاولى يجب عليه قضائها لا قضاء حجة وفي الثانية يتحلل بافعال العمرة ولا حج عليه من قابل وفي الثالثة يجب عليه المضي في عمرة وقضائها ولو احرم بها ثم احرم ثانيا

بحجة فالاول للعمرة او بعمره فالاول للحجة وان لم ينو الثاني ايضا شيئا فهو قارن وعين ابي يوسف ومحمد
 رحمهما الله تعالى خرج يريد الحج فاحرم لا ينوي شيئا فهو حجاج بناء على جواز اداء العبادات بنية سابقة
 كذا في الفتوح ومثله في البدائع وفي الخاتمة خرج الرجل يريد الحج فاحرم ولم تحضره الذبية هو حجاج فان
 خرج ولا نية له فاحرم ولم ينو شيئا له ان يجعله ماشاء ما لم يطف فاذا طاف بالبيت فهي عمرة اهـ ومثله
 في الكبير وبه يجمع بين ما روي عنهما وبين ما ذكرنا عنهم قبله بانه اذا خرج من بيته لا يريد الحج واليه
 اشار الشارح ايضا ولو احرم بما احرم به غيره صح شروعه ولو لم يمشي ما احرم به غيره من حج او عمرة
 او قران فان لم يعلم بما احرم به غيره فهو منهم فيلزمه حجة او عمرة ولو احصر او فاته الوقوف او جامع قبله
 تعين للعمرة كآمر وهكذا لو اطاق نية الحج بان احرم بحجة ولم يعين فرضا ولا نية لا يصح احرامه للحج
 وصرف الى الفرض استحسانا على المذهب ولو نوى عن الغير او التذرا او النفل كان عما نوى وان لم يحج
 للفرض *

(مطلب في نية حجتين او نصف نسك او نحو ذلك) ولولي من حج الاسلام ينوي حجتين
 مندورتين كان نفلا لانه لما بطلت نية الوصفين للتدافع بقى اصل الذبية وذلك يكفي للنفل ولولي من حج
 للاسلام ينوي نذرا او تطوعا كان نذرا عند ابي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن الامام ترجيحها
 للفرض بقوته وواجبته الى التعمين وقال محمد رحمه الله تعالى كان نفلا لما لم يحزم به في الفتوح بخلاف ما
 اذا نوى حجة الاسلام والتطوع فانه فرض بالاتفاق اما عند ابي يوسف فله امر واما عند محمد فلا لانه
 لما تمت نية الجهتين للتدافع بقى اصل الذبية وهو يكفي لحجة الاسلام كذا في المنهاج عن تاليف الجوامع
 الكبير ولو نوى نصف نسك او حجلا يطوف له ولا يقف فعليه نسك كامل او حج كامل والاول منهم
 والثاني مطلق وقد عرفت حكمها ولو احرم بحج على ظن انه عليه فرضا او نذرا فتبين عدمه يلزمه المضي
 فيه ولو فاته الحج يتحلل بعمره وكذا لو افسده يلزمه المضي فيه وقضائه واختلافه في القضاء ولو احصر
 ثم تحلل فليل لا يلزمه القضاء لانه صح خروجه من الاحرام والاصح لزوم القضاء لان الاحرام في
 الاصل لازم والتحلل لدفع الحرج والمشقة وفيما دون ذلك يبقى صفة الزوم معتبرة فاية السروجي ولو
 احرم بحجة ينصرف الى حجة هذه السنة محيطا بالسرخسي *

(مطلب في نسيان ما احرم به) ولو احرم بشئ واحد معين كحج او عمرة او قران ثم نسيه او شك
 فيه قبل الافعال تحرري وان لم يقع تحريره على شئ من هذه حجة وعمرة احتياطا لئلا يخرج عن العهدة بيقين
 ولزمه ان يقرن بينهما ويقدم افعلها عليه ولا يكون قارنا شرعا فلا يلزمه هدى القران فان احصر يتحلل
 بدم واحد وبقي حجة وعمرة ان شاء جمع بينهما بقران وان شاء فرق بينهما او غيره وان جامع قبل طواف
 العمرة مضى فيها ويقضيها ان شاء جمع وان شاء فرق وعليه شاتان واما اذا جامع بعد طوافها قبل الوقوف
 فيفسد حجته دون عمرته وعليه دم لفساد الحج ودم للجامع في احرام العمرة وعليه قضاء الحج فقط وان
 احرم بشئ ونسيها لا يدري حجتين او عمرتين او حجة وعمرة لزمه في القياس حجتان وعمرتان وفي

الاستحسان القرأت حلالا لمره على المسنون والمرووف ولزمه هدي القرآن نواحه بصير بمشبهدين
وعليه قضاء حجة وعمرتين فتح ولباب

(فصل في احرام المعنى عليه والمعتوه والنائم المريض والمجنون) من خرج يريد حجة الاسلام
فاغنى عليه قبل الاحرام او كان مريضا فنام قبله فنوى ولي عليه رفيقه او غيره بامر نصابا او لا من الميقات
او بمكة بعد احرام نفسه او قبله جاز عندنا ويجزى عنه حجة الاسلام ويصير عمر ما بذلك لا الذي باشر
الاحرام عنه لا يقال احرامه اليه شرعا لانه يتوقع افاقته فيؤدي باقي الافعال بنفسه لعدم المعجز بخلاف
البيت وتماسه في الفتح فيجب تجزئته عن المحيط ولو ارتكب محظورا لمسه وجبه لا المباشر ولا
ليجوز ان يحرم عنه بها وبالعمره الا اذا علم انه يقصد الحج كذلك فان لم يعلم تعيين الاحرام بالحج الا اذا
دخلوا في اثناء السنة فبالعمره لان الاعانة انما تكون بما ينفع لا بغيره فهو ثم ان كان بامر به بان امره ان
يحرم عنه اذا اغنى عليه او نام وهو مريض فلا خلاف في جوازه عندنا فينوي عنه ويقول اللهم انه يريد الحج
فيسره له وتقبله منه ثم يلي عنه كبير وان لا بامر نصابا في المعنى عليه يجوز عندنا في حنيفة رحمه الله تعالى
ان كان رفيقه لان عقد الفاقته تكون امره دلالته عند المعجز خلافا لهما وان كان غير رفيقه فلا رواية فيه
واختلف المشايخ على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى والراجح الجواز ايضا لان هذا من باب الامانة لا
الولاية ودلالة الاعانة قائمة عند كل من علم قصده رفيقا كانت اولاد كذا في الفتح والمعتبه كالغناء في عدم
اشتراط الاذن ابو السعود واما في النائم المريض فيشترط صريح الاذن لما في المحيط ان المريض الذي
لا يستطيع الطواف اذا طاف به رفيقه وهو نائم ان كان بامر به جازوا فلا اه وكذا يشترط ان يحرم موامنه
على فور امره لما في الباب ولو طافوا بغيره وهو نائم من غير اغناء ان كان بامر به وجعله على فوره تجوز
والافلا والكلام في الاحرام عن النائم لكن اذا كان الطواف عنه لا يجوز الا بامر به فالاحرام اولى
رد المختار فلو افاق واستيقظ قبل اداء الافعال كلها او بعضها لمسه مباشرة وان لم يفق فادى عنه رفقاءه
يجزيه ولا يجب ان يشهدوا به المشاهد وقيل لا يجوز به ويجب حمله في الطواف والوقوف برفقة لا في غيرها
والاول اصح نعم احضاره اولى واذا لم يشهدوا به لا بد من زينة وقوف وانشاء طواف وسعي غير ما يفعله
المباشر عن نفسه بخلاف ما اذا شهدوا به الموقوف لانه الواقف اذا طيف به كان بمنزلة الطائف راكبا
فيكون في المباشر بطواف واحد وان اختلف طوافها ولم يكن له احرام او يشترط زينة الطواف عن نفسه
وعن المحمول سواء حمله على ظهر نفسه او على ظهر غيره او على البعير كما في الشرح واذا اغنى عليه بعد الاحرام
او نام المريض بعده تعين حمله اتفاقا ويشترط نيتهم الطواف اذا حملوه فيه كما يشترط نيته بحر وفتح وعن
محمد في المحرم اذا اغنى يتيمم اذا طيف به تشبيها بالمبتوضين كذا في الكبير ولو جن قبل الاحرام لا نص
فيه عن المشايخ الا انهم قالوا انه لا حج على مجنون مسلم ولا يصح منه اذا حج بنفسه ولكن يحرم عنه وليه اه
فهذا يحرم عنه وليه بالاولى رد المختار وقده ناعن الفتح ان هذا من باب الامانة لا الولاية اه وهو يفيد
انه يحرم عنه كل من علم قصده اه اذا لم يكن له ولي والله سبحانه وتعالى اعلم ولو احرم بحجة الاسلام عاقلا

ثم عرض له الجنون ففعل به ما على الحاج من الوقوف وطواف الزيارة ونحو ذلك اجزأه والافلا كذا في منسك ابن امير حاج وسيأتى الزيادة في الفصل الآتى وفي الفتح والكبير عن المنتقى ولو احرم وهو صحيح ثم اصابه عنه فقضى به اصحابه المناسك ووقفوا به فلبث بذلك سنين ثم افاق اجزأه ذلك عن حجة الاسلام وما يصيب هذا الممتوه من الصيد او منس الطيب او لبس الثياب او الجماع يجب عليه في ذلك ما يجب على الصحيح لانه قد جعل فيما يحجز به من حجة بمنزلة الصحيح اهـ

(تنبيه) والحاصل ان لو اغنى عليه او جن او نام وهو مريض فان كان قبل الاحرام ودام بعده فكل من علم قصده هو نائب عنه في كل شئ على الاصح الا في ركعتي الطواف وان كان بعد الاحرام تعين حمله ولا نية عنه الا في نية الطواف والرى واما المريض الغير النائم فتعين حمله ولا نية عنه الا في الرى (فصل في احرام الصبي والمجنون والعبد والامة) يتعقد احرام الصبي المميز للنفل لا للفرض اذا احرم بنفسه وكذا غير المميز اذا احرم عنه وليه فالميز لا يصح الذبابة عنه في الاحرام ولا في اداء الاعمال الا فيما لم يقدر عليه فيحرم بنفسه ويقضى المناسك كلها بنفسه ويفعل كما يفعل البالغ اما غير المميز فلا يصح ان يحرم بنفسه لانه لا يعقل النية ولا يقدر التلطف بالتلبية وهما شرطان في الاحرام كما مر وكذا لا يصح طوافه لاشتراط النية له ايضا بل يحرم له وليه والا قرب اولى فالو الدولى من الاخ والظاهر انه شرط الاولوية شرح وينبغى للولى ان يحرمه قبل الاحرام ويلبسه ازا راء واداء واذا احرم له ينبغى ان يحجبه من محظورات الاحرام ولو ارتكب محظورا لاشئ عاها ويقضى به المناسك كلها وينوى عنه حين يحمله في الطواف وجاز النية عنه في كل شئ الا في ركعتي الطواف فتسقط واحرام الصبي يتعبد بغير لازم فلا يلزمه المضى فيه فلو فسخه او ترك اركان الحج كلها او بعضها او ترك واجباته كذا لك لا جزاء عليه ولا قضاء ولو جدد للفرض بعد بلوغه قبل الوقوف بعرفة بان يرجع الى ميقات من المواقيت ويجدد بالتلبية بالحج اجزأه قهستانى وغيره وكذا لو لم يرجع الى الميقات وجدد الاحرام يحجز به عن حجة الاسلام كافي الخاتمة وذكر ابو المكارم صحيح حجة عن حجة الاسلام سواء رجع الى الميقات للاحرام او لم يرجع اه فظهر ان الرجوع ليس بالزام بل الواجب احرامه من حيث بلغ كما قدمنا في المجاوزة عن الكبير والمجنون كالصبي الغير المميز في جميع ما ذكرنا ولو جن بعد الاحرام فكالمغمى عليه بعد الاحرام فلو ارتكب محظورا حال جنونه فماليه الكفارة لما في الذخيرة عن النوادر البالغ اذا جن بعد الاحرام ثم ارتكب شيئا من محظورات الاحرام فان فيه الكفارة فرقا بينه وبين الصبي فتع وبجر قال في الكبير وينبغى ان يقيد هذا بما اذا افاق بعد ذلك ولو بسنين بدليل ما قدمنا عن المنتقى من قوله وما يصيب هذا الممتوه الخ وفي الكبير ايضا التحقيق في مسئلة المجنون انه ان احرم عاقلا ثم جن ثم افاق بعد اداء الحج ولو بسنين فعلمه حكم الماقل والا فكالصبي ويتحقق الجماع من الصبي والمجنون فيفسد نسكهما كالموت في صلواته أو اكل في صومه الا انه لا جزاء ولا قضاء عليها لباب واحرام المملوك يتعبد للنفل لا للفرض باذن مولاه او بغير اذنه وله تحليه ان احرم بغير اذنه وكرهه بعده انعقاد لازما فالرعتى بعده لا يمكنه فسخه فيمضى فيه

ولا يسقط به الفرض ولو ارتكب محظورا الزمه جزاءه فان كان صوما في الحلال والا فبعد العتق واذا اذن
المولى لامته المتزوجة في الحج فليس لزوجها ان يملأها كبير ✽
(فصل في محرمات الاحرام ومحظوراته التي في غالبها الجزاء) فاذا حرم قولاً بالتبديع او فعلاً بالسوق
كما ذكرنا فليتق الرقت وهو الجماع عند الجمهور لقوله تعالى احل لكم ليلة الصيا الرقت او ذكر الجماع
ودواعيه محضرة النساء فان لم يكن يحضر تهن لا يكون رقتا وهو قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما و
قيل ذكره ودواعيه مطلقا قيل وهو الاصح شرح وظاهر صنيع غير واحد ترجيح ما عن ابن عباس نهر
والسوق اي الخروج عن طاعة الله تعالى در والجدة مع الرفقاء والخدم والمكارين حتى يفضيهم
بخلاف الجدال على وجه النظر في امر من امور الدين فانه لا بأس به واما الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
بالقواعد الشرعية فواجب على كل احد في كل حال شرح والجماع ودواعيه كالقبلة واللحس والمانعة
والمانعة بشهوة وحلق رأسه ورأس غيره ولو حللا وتقصيره وقص اللحية وازالة شعر بقية البدن
من اي مكان كان كالشارب والابطو والمانعة والرقبة وموضع المحاجم كيف ما كان حلقة وقصا وتقا وتنورا
واحرقا مباشرة او تمكينها او اكرها او مناما ونحو ذلك الا لشعر النابت في العين فلا شيء فيه عندنا وقلم
ظفره ولو واحدا بنفسه او بامر او ظفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا ينمو فلا بأس به رد المحتار ولبس
الخيط قال الحلي رحمه الله تعالى ان ضابطه لبس كل شيء معمول على قدر البدن او بعضه بحيث يحيط به
بحياطته او تزيق بعضه ببعض او غيرها ويستمسك عليه بنفس لبس مثله الا المكعب بكسر الميم وفتح
العين انه نخرج ما يحيط ببعضه ببعض لا بحيث يحيط بالبدن مثل المرقعة فلا بأس بلبسه وكذا الوارثي
بالقميص او الشح به فلا بأس به لعدم الاحاطة بواسطة الخياطة وكذا اللبس الطيأسان ولم يزره لعدم
الاستمسك بنفسه ولهذا يتكلف في حفظه فاو زرة فهو لبس الخيط لحصول الاستمسك بالزر مع
الاحاطة بالخياطة اه وافاد قوله او بعضه حرمة لبس القفازين في يدي الرجل وبه صرح في الكبير وغيره
وقال ابن جماعة رحمه الله تعالى ويحرم عليه لبس القفازين في يديه عند الاربعية واما المرأة فيندب لها عدمه
عندنا لقوله صلى الله عليه وسلم ولا تلبس القفازين والحرمان من لبس الخيط اللبس المعتاد وهو ان لا يحتاج
في حفظه عند الاشتغال بالعمل الى تكلف وضده ان يحتاج اليه بان يجعل ذيل قميصه مثلا على وجهه
اسفل شرح وان لم يجد ازارا يفتق ما يدخل السر او يل ما يخلو موضع التكة وياتر به فان لم يكن سراويله
قابلا لان يفتق ويوتر به يجوز له لبسه ويجب الكفارة بخلاف القميص لانه يمكنه ان ياتر به لحرم لبسه
وما في البدائع وان لم يجد رداء شق قميصه وارتدى به يعني ليكون اقرب الى السنة والا فلا يحتاج الى شق
قميصه لانه لو ارتدى به من غير شق لا بأس به شرح ولبس الخفين والجوربين الا ان لا يجد نعالين
فليقطعهما حتى يكونا اسفل من السكعين كما في الصحيح قال ابن الهمام رحمه الله تعالى وعن هذا قال المشايخ
يجوز للمحرم لبس المكعب لان الباقي من الخلف بعد القطع كذلك مكعب لكنهم اطلقوا اجواز لبسه
ومقتضى النص انه مقيد بما اذا لم يجد نعالين اه وكذا حكى الطبراني عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى

انه اذا كان قادر على التعلين لا يجوز له لبس الخفين ولو قطعهما وهو قول مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما قلنا بل ظاهر الحديث انه لو وجدتهما لا يقطع الخفين لما فيه من اتلاف المال من غير حاجة وهو لا ينافي جواز لبسهما لو قطعهما مع وجود التعلين بحجج ورد المختار وشرح نعم لبسهما مع وجود التعلين بخلاف السنة فيكره ويحصل به الاساءة وما حكي الطبراني خلاف المذهب واصله رواية عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه شرح وغيره والسكع هنا العظيم المثلث المبطن على ظهر القدم عند معقد الشمر الكدوني الثاني فيجاء روى هشام عن محمد بن محمد رضي الله تعالى عنهما

(تنبيه) والمسكع السر موزة ونحوها مما ينتهي الى السكع يعني وان كان يستر العقب كالسكوش الهندي ونحوه لان النص لم يوجب ان يبلغ في قطع الخفين حتى يكونا كالسر موزة وهو البابوج بل اوجب قطعهما حتى يكونا اسفل من السكعين سواء كانا كالسر موزة او كالسكوش الهندي وعن هذا فسر الشارح رحمه الله المسكع بالسكوش الهندي ولم يلتفت الى انه يستر العقب فافق رد المختار والظاهر انه لا يجوز استر العقب اهـ ويتفرع عليه عدم جواز لبس السكوش الهندي ونحوه مما يستر العقب ايس نظاهر نعم لو كان السكوش الهندي يستر العقب وما فوقه مما يحاذي السكع ينبغي ان لا يجوز لبسه لانه لم يكن اسفل من السكعين في كل جانب وهو الظاهر من النص واصله حمل النص على قطع الخفين حتى يكونا كالتعلين من جانب المؤخر والله سبحانه وتعالى اعلم ولبس كل شيء في رجله يارى السكع لباب ولبس ثوب صبيغ بماله طيب اي رائحة طيبة كورس وزعفران وعصفر ونحو ذلك كالسكر كم وغيره مما يطيب به غيطا كان او غير غيط كبير ولا ينبغي له ان يتوسده او ينام عليه جوهره الا ان يكون غسبلا لا ينفذ اي لا يفوح منه رائحة الطيب وقيل اي لا يتناثر صبغه والاول هو الاصح فالعبارة للرائحة لا اللون ولهذا لو كان الثوب مصبوغا بصبيغ ايس فيسبة طيب كالغرة ونحوها فلا بأس بلبسه ولو قبل النسل لان فيه الزينة فقط والاحرام لا يمنعها حتى قالوا يجوز للمحرم ان يتحلى بانواع الحلي وتلبس الحرير شرح وغيره وفي البحر والثاني غير صحيح لان العبارة للطيب لا للتناثر الا ترى اننا لو كن ثوبا مصبوغا لرائحة طيبة ولا يتناثر منه شيء فان المحرم يمنع عنه كذا في المستصحب وكذا في البدائع لو كانت لا يتناثر صبغه ولكن يفوح ريحه يمنع منه اهـ ولبس الثوب المبخر بعد الاحرام على ما قاله الاصحاب كما في جنائيات الفتح وغيره خلافا لما في السراج حيث قال ولا بأس ان يلبس الثوب المبخر لانه غير مستعمل لجزء من الطيب وانما يحصل منه مجرد الرائحة وذلك لا يكون طيبا كمن قعد مع المطارين اهـ وتغطية الرأس والوجه كله او بعضها كالماء والاف نف والنهم والذقن على ما في الدرر والبحر عن الخانية بثوب او طين او حناء او تعصيب او نحو ذلك مما يقصد به التغطية بعذر او بغير عذر الا ان صاحب السند غير آثم لكن في تغطية كل الوجه او الرأس يوما وليلة دم والربع منهما كالكل وفي الاقل من يوم او من الربع صدقة رد المختار نعم لو وضع يديه بلا ثوب على رأسه او وجهه كالانف وغيره او انغمس في ماء او حمل عليه اجانة او عدلا مشغولا او نحو ذلك مما لا يقصد به التغطية لا بأس بدلو غطى كل رأسه كفي الشرح

بخلاف ما لو حمل الثياب على رأسه ولو في بقعة فانه تغطية شرح قال في الحائبة ولو حمل على رأسه شيئا يلبسه
 الناس يكون لابسا وان كان لا يلبسه الناس كالاجانة ونحوها فلا اه وذكر المرشد ان الثياب لو كانت في
 بقعة وكانت مشدودة شدا قويا بحيث لا يحصل منها تغطية فلا كراهة في حملها ولا جزاء والا فيكره ويجب
 الجزاء لانه تغطية ولو دخل ستر الكعبة فاصاب رأسه او وجهه كره تحريما والا فلا بأس به اه ويكره كب
 وجهه على وسادة بخلاف خديه وكذا وضع رأسه عليها فانه وان لم منه تغطية بنقض وجهه او رأسه الا انه رفع
 تنبيه لدفع الحرج فانه الهيئة المستحبة في النوم بخلاف كب الوجه لاسترساله ببدنه سوى الرأس والوجه
 فانه لا شيء عليه لو عصيه ويكره ان كان لغير عذر لانه نوع عبث فجاز تغطية اللحية مادون الذقن واذنيه وبقاه
 وهو وراء العنق وكذا تغطية كفيه وقدميه ما فوق معقد الشراك بما لا يكون لبسا كتغطية يديها بمنديل ونحوه
 بخلاف تغطية يديها بالقفازين والجوربين فانها البس رد المحتار وغيره ولو مات محرما يغطي رأسه ووجهه لبطلان
 احرامه بموته لقوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث والاحرام عمل فهو منقطع
 ولذا لا يبيح المأمور بالحج على احرام الميت اتفاقا والتطيب اى استعمال الطيب في الثوب والبدن ولو بقصد
 التداوي واكل الطيب وحده قليلا كان او كثيرا الا اذا غيرته النار فلا شيء عليه غير انه ان وجد ريحه كره
 كما ياتي عن النخبة واكل الطعام غير مطبوخ فيه طيب غالب عليه وان لم تظهر رائحته وشرب مشروب فيه
 طيب غالب عليه او مغلوب واما شم الطيب فيكره لو قصده وشد طيب تفوح ريحه في طرف ثوبه بخلاف
 شدة ودوا صندل مثلا والادهان بزيت او حل اي استعماله في شعره او بدنه او ثوبه على قصده التطيب ولو غير
 مطيب قال اصحابنا رحمهم الله تعالى ان ما يستعمل في البدن ثلاثة انواع طيب محض معد للتطيب به كالسكك
 والزعفران والنفال والعنبر والكافور ونحوها تجب به الكفارة على اي وجه استعماله حتى لو دارى به عينيه
 او شقوق رجله تجب به الكفارة ونوع ليس بطيب بنفسه ولا فيه معنى الطيب كالالية والشحم فسواء اكله
 او ادهن به او جعله في شقوق رجله فلا شيء عليه ونوع ليس بطيب بنفسه ولكنه اصل للطيب يستعمل على
 وجه التطيب ويستعمل على وجه الدواء والادام كالزيت والشيرج فان استعماله على وجه الادهان في الرأس و
 البدن يعطى له حكم الطيب وان اكل او استعماله في شقوق الرجلين او داوى به الجرح او ادهن به ساقيه
 لا يعطى حكم الطيب كالشحم كذا في الهندية وحاشية الشلبي وقتل صيد البر واخذ دواء امساكه في
 يده والاشارة اليه والدلالة على امانته عليه كاعارة سنكين ومناولة رمح وسوط ونقيره وكسريه وشبهه
 ونفريشه وكسرة قوائمه وجناحه وظهره وبيعه وشرائه واكاه وقتل القملة ورميها ودفعها لغيره والامر
 بقلمها والاشارة اليها ان قتلها بالشارية والقاء فيه في الشمس لتتوت وغسله لها كها وخضب رأسه او خيطه
 او عضو آخر بالحناء وغسلها بالخطمي اى بماء مزج فيه قهستانى لانه طيب عند الامام لانه رائحة طيبة
 وان تكن زكية ففيه دم عنده اولانه يقتل الهوام ويابن الشعر عندها فدية صدقة عندها بخلاف صابون
 ودلوك واشنان فانه لا شيء فيه اتفاقا لانه ليس بطيب ولا يقتل ولا يابن زاد في الجوهره وسدر وهو
 در فان السارنا خطمي تقتل الهوام ويابن الشعر فكان ينبغي وجوب الصدقة عندها كما في المنح

وتلبيد شعر رأسه تلبيد يحصل به التغطية والافيكرة لازالة الشعث وقطع شجر الحرم وقلعه ورعيه
الا الاذخر *

(تنبيه) وهذه المحظورات ما عدا القسوق والجبدال يجب الجزاء بمباشرتها وهي محرمات الاحرام
الاقطع شجر الحرم حرمة لا تتعلق بالحج ولا بالاحرام ومن فعل شيئا مما يحكم بتحريمه فقد اخرج
حجته عن ان يكون مبرورا كبيرا *

(فصل في مكروهات الاحرام ومحظوراته التي جزاء فيها سوى الكراهة) وهي ازالة الثقت
وهو الوسخ والذنن والشعث وهو انتشار الشعر واغبر ازالة التعمد وغسل الرأس والحية والجسد
بالسدر ونحوه لانه يقتل الهواء ويزيل الشعث بل ينبغي وجوب الصدقة فيه عندها بخلاف غسله
بصابون او دلوك واشتات فانه لا يكره الا ان يزيل الوسخ وتخليل الحية وانما من غير المحرم ذكره في
الدر ومشط رأسه وحكها وحك ساثر بدنه حكاشديد ان خاف سقوط شعرة او قلة والا فلا بأس به
ولو ادعى شرح واذا حك رأسه يحكم برفق وعن ابي حنيفة يحكم ببطون الاصابع كيلا يؤذي شيئاً من
هو ام رأسه ولا يتناثر شعره كبير وعقد الطيلسان على عنقه فلو تطيل من غير عقد فلا بأس به والقاء
القباء والعباء ونحوها على منكبيه من غير ادخال يديه في كفيه ومن غير ان يزرها او يخاله وقال زفر عليه دم و
ادخال احدى اليدين في الكم كادخالها وفي الباب من فصل الجنائيات ولو اتى القباء على منكبيه وزره يوما
فعاياه دم وان لم يدخل يديه في كفيه وكذا لو لم يزرها ولكن ادخل يديه في كفيه ولو القاه ولم يزرها ولم يدخل
يديه في كفيه فلا شيء عليه سوى الكراهة وتامة في رد اخنار وعقد الازار والرداء بان يربط طرف
احدهما بطرفه الاخر شرح وان يخاله بخلال او يشده بحبل ونحوه ولبس الثوب المبخرق قبل الاحرام
زاد في الكبير والثوب المطيب بخلاف المصبوغ به اذ فيه الجزاء اه والنظر الى فرجة امرأته بشهوة
كبير ومس الطيب ان لم يلتزق شيء من جرمه الى بدنه بخلاف ما اذا تعاق به ربحه وعقب به فوحه فانه
لا يضرمه وشبهه ان قصده وشم الريحان والمار الطيبة وكل نبات له رائحة طيبة وكذا مسه وفي البحر
الزاهر ويكره له شم الريحان والطيب والسفرجل والارج وما شبه ذلك كذا في الكبير والجلوس في
دكان عطار وكذا مسه لاشتمال الرائحة والتزين وتعصيب شيء من جسده غير الرأس والوجه ان كان
بالاعلة لانه نوع عبث والا فلا بأس به واما تعصيب الرأس والوجه فمكروه مطلقا ويجب للجزء بعدد
او بغير عذر لا تليظ الا ان صاحب المذخر غير آثم كما في الخائفة ويكره له تعصيب رأسه ولو فعل
ذلك يوما وليلة كان عليه صدقة اه والواو بمعنى او وكل طيب مما غيرته النار ولم يخلط بطعام ان وجد
ريحه وكذا ان خلط وطبخ ولم تغيره النار ان وجد ريحه وكل طعام غير مطبوخ فيه طيب مغلوب
بالاجزاء ان وجد منه رائحته والدخول تحت أستار الكعبة ان اصاب رأسه او وجهه ولو بمضها والا
فلا بأس به وكب وجهه على وسادة بخلاف خديه كما مر *

(فصل في باحات الاحرام) له الاغتسال بالماء القراح وماء الصابون والحرض ويكره بالسدر

وتحوة كاسر وله الاغتسال بأي ماء كان ولكن بحيث لا يزيد الوسخ بل يقصد الطهارة او دفع الغبار او الحرارة كغيره والغمس في الماء ودخول الحمام للاغتسال بالماء الحار وتقوية البدن وغيرهما واما ازالة الوسخ ففكر وهة فتع المعين وغيره وغسل الثوب للطهارة والنظافة لالتصديق القملة والزينة ومقاتلة عدوه بدأ ودفعاً للضرر وشدها الميان في وسطه سواء كانت النفقة له او لغيره وسواء كان فوق الازار او تحته لانه لم يقصد به حفظ الازار بخلاف ما اذا شد ازاره بحبل مثلاً كما قدمنا وشدها بالمنطقة سواء شدها بالابرسم او بالسيور وتقلد السيف والسلاح وهو ما يقاتل به فلا يدخل فيه الدرع لانه يلبس والتختم لعدم اللبس در والاستظلال بيت ومحمل ونحوهما وثوب مرفوع على عود اذ الم يصبر رأسه او وجهه لعدم التغطية فلو اصاب احدهما كره در والاكتحال بما لا يطيب فيه فلو اكتحل بمطيب مرة او مرتين فعليه صدقة ولو كثير فعليه دم سراجية در والنظر في البراق والسواك وقطع الظفر المكسور ونزع الضرس مطلقاً والفصيد والحجامة بلا ازالة الشعر وقلع الشعر الثابت في المين وقطع العرق والاختنان وفقاً للدمل والقرح وجبر المكسور وتمصينه بخزقة وكذا تنظيته اذ الم يكن رأسه ووجهه ولبس الخوازيق والثوب الهروي والمروي والقصب والبرد الملون كالمدني وهذا كله اذ الم يكن غنياً ولا حريراً ولا ملوناً بطيب والتوشح بالقميص واما ما يفعله بعض الجهلة من اخراج كم واحد غير مفيد اذ يصدق عليه انه لا لبس القميص على وجهه المخيط شرح والارتداء به وبجبة وان يلتحف به في نوم وغيره اتفاقاً والاتزاريه وبالسراويل والتعزم بالعمامة اي شد وسطه بها من غير عقد وغرظ في ردائه في ازاره بل تستحب هذا عند ارادة صلواته لله عن الاسبال والقاء القباء ونحوه على نفسه مقلوباً او معكوساً والقاء على نفسه وهو مضطجع اذا كان لا يعد لبساً اذا قام ووضع خده وكذا رأسه على وسادة ووضع يديه او يدي غيره على رأسه او انقه بالاثوب لانه لا يعد لبساً للرأس ولا مغطياً للأنف ولبس كل شيء في رجله لا يغطي السكب الذي في وسط القدم سر موزة كان او مداسا بحر

(تنبيه) ولو كانت وجه السر موزة طويلاً بحيث يستتر السكب الذي في وسط القدم يقطع الزائد السائر او يحشو في داخله خرقة بحيث تمنع دخول القدم كلها ولا يصل وجهه الى السكب اه وتغطية اللحية ماذون الذقن واذا نيه وقفاه ويديه وسائر يدهن سوى الرأس والوجه والحل على رأسه اجانة او طبخة او عدل بر او نحو ذلك وأكل ما اصطاده خلال في الحل ولو بارادته اذ الم يشاركه فيه محرم بوجهه من وجوه الامانة كبير وأكل طعام فيه طيب ان مسته النار وتغير فان مسته ولم تغيره كره ان وجد ريح في النخبة وله أكل طعام فيه طيب مما مسته النار وتغير واما أكل طيب غيرته النار ولم يخالط بطعام او خلط وطبخ ولم تغيره النار فيكره أكله ان وجد منه رائحته ولا يجب عليه شيء اه وفي شرح الطحاوي ولو جعل الطيب في الطعام وطبخه فلا بأس للمحرم ان يأكله لانه خرج من حكم الطيب وصا وطعاما وكذلك كل ما غيرته النار من الطيب فلا بأس باكله ولو كان ريح الطيب يوجد منه وان لم تغيره النار فيكره اكله اذا كان يوجد منه رائحة الطيب وان أكل فلا شيء عليه اه وأكل الزيت والشيرج واستماطها والتداوى بها

واقطارها في اذنيه والادهان بما سواهما من كل دهن لا طيب فيه والسمن والشحم والالية وله ان يحضب
طيبته بالي سمة الا اذا خاف قتل الهوام لارأسه وان يقطع شجر الحنظل وحشيشه رطبا وبسا ومن شجر الحرم ما
أنتبه الناس من الزروع والنخيل وان يغسل رأسه ولحيته بالصابون والحارض كبير وان يذبح الابل والبقر
والغنم والدجاج والبط الا هلي بخلاف الوحشي فانه صيد وان يقتل الهوام كالوزغ والحية والعقرب والدباب و
البعوض والبرغوث وان يزوج وان يزوج عندنا وقال مالك والشافعي يحرم ان عليه وان يحك رأسه ولحيته
وسائر جسده برفق ان خاف سقوط شعرة وقلة الافرأاس يحكمه ولو بشدة او خر وجدم فلو سقط شيء منها
في الواحدة يصدق بشئ كتمرة وكسرة خبز وفي الثلثين والثلاث بقبضة طعام وفي الزائد مطلقا نصف
صاع رد المختار وان يجلس في دكان عطار لا لا شتم رائحة وان يشد شعر الاثم فيه واما انشاد شعر فبيح
وانشائه فمذموم مطلقا وفي حال الاحرام اكثر حرمة الا انه لا يجب فيه شيء الا التوبة والاستغفار شرح
وان يضرب خادمه اذا استحققه (فصل في احرام المرأة) هي فيه كالرجل غير انها لا تكشف رأسها
تكشف وجهها والمراد بكشف الوجه عدم مماسة شيء له فلذلك يكره لها ان تلبس البرقع لان ذلك يماس
وجهها كذا في المبرسوط فلو سدت عليه شيئا وجافته عنه جاز من حيث الاحرام لعدم كونه ستر او الا فسدل
الشيء مستحب كافي الفتحة لكن في النهاية والمحيط انه واجب والتوفيق ان الاستحباب عند عدم الاجانب
واما عند وجودهم فالارضاء واجب عايم اغتداء الامكان وعند عدمه يجب على الاجانب غض البصر وتماه في
رد المختار والكلام في الشابة اما العجوز التي لا يخشى بها الفتنة فمستحب مطلقا ولا تجهر بالتلفيق بل تسمع
نفسها دفعا للفتنة ولا تنصطب ولا ترمل ولا تسمى بين اليامين ولا تستلم الحجر اذا كان هناك جمع لانها
ممنوعة عن مماسة الرجال الا ان تجد الموضع خاليا ولا تصلح عند المقام كذلك ولا تصعد الصفا عند الزاحمة ولا
تحلق رأسها لانه مثله كحلق الرجل لحيته بل تقصر من ربع شعرها كرجل وقصر السكك افضل وتلبس
من الخيط ما بدأ لها كالدرع والقميص والسر اويل والخفين والقفازين وقوله عليه الصلوة والسلام ولا تلبس
القفازين نهى يندب حملناه عليه جمعا بين الدلائل بقدر الامكان لكن لا تلبس المورس والزعفران ونصبر
الا ان يكون غسلا لا ينفض وتلبس الحرير والذهب وتتحلى باي حلي شئت ولا تخرج الا بعزم او زوج
في الطريق اذا كان سفرا وحيضها لا يمنع نسكا الا الطواف فهو حر ام من وجهين دخولها المسجد وترك
واجب الطهارة فلو حاضت قبل الاحرام اغتسلت واخرمت وشهدت جميع المناسك الا الطواف والناسي
لانه لا يصح بدون الطواف ولا يلزمها دم لترك الصمد وتاخير الزيارة عنه وقته اعذر الحيض والنفاس (فصل في احرام الخنثى المشكل) هو في جميع ما ذكرنا كالأمرأة احتياطا ولا يخلو ابمرأة ولا برجل
لانه يحتمل ان يكون ذكر او يحتمل ان يكون انثى بحر والاصل في الخنثى المشكل ان يؤخذ فيه بالاحوط
والاوتق في امور الدين وان لا يحكم في ثبوت حكم وقع الشك فيه هداية ويكره له ان يلبس الحرير والحلي
جوهرة وان احرم وقدر اهق قال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا علم بلباسه لانه ان كان ذكر ايكراه له
لبس الخيط وان كان انثى يكره له تركه وقال محمد رحمه الله تعالى يلبس لباس المرأة لان ترك لبس الخيط

وهو امرأة افحش من لبسه وهو رجل ولا شيء عليه لانهم يبلغ هداية وتبيين قال في العناية وقول محمد
ظاهر قال قوام الدين وعلى تعليله يلغى انه يجب عليه الدم بعد البلوغ وقال صاحب السراج الوهاج ويلبني
عند محمد ان يجب عليه الدم احتياطاً لا احتمال ان يكون ذكراً وفي شرح القندوري لابن ابي العوف رحمه
الله تعالى لو احرم بعد ما بلغ قال ابو يوسف لا علم لي بلباسه وقال محمد يلبس لباس المرأة ولا شيء عليه فجعل
الخلافاً فيما بعد البلوغ كبير *

(باب دخول مكة وحرمة زادها الله تعالى تشريفاً وتعظيماً)

واذا احرم من الميقات وتوجه الى مكة فاذا وصل اول حدة الحرم يستحب ان يستحضر الخشوع والحضور
في قلبه وجسده ما امكنه وان يدخله راحلاً حافياً حاسراً رأسه ولو ساعة ان كان بعد عذر قال ابن عباس
رضي الله عنهما كانت الانبياء يدخلون الحرم مشاة حفاة ويطوفون بالبيت ويقضون المناسك مشاة حفاة
رواه ابن ماجه وان يلزم الدعاء والاستغفار والا فضل ان يقول عند دخوله اللهم هذه امنك وحرمتك
الذي من دخلك كان امناً لحرمة دمي ولحي وعظمي وبشري على النار اللهم آمين من عذابك يوم تبعث عبادك
فانك انت الله لا اله الا انت الرحمن الرحيم واسألك ان تصلي على محمد وعلى آله ثم يلي ويثني على الله تعالى
ويدعو الى ان يصل بذي طوى وهو ما بين الثانية التي يصعد اليها من الوادي المعروف بالزاهر وبين الثانية
كداء التي ينحدر منها الى الابطح والمقابر فيبيت به حتى يصبح فاغتسل به من ماء بئر او غيره ان دخل من
طريقه والا غيث تيسر وهذا الفصل سنة لدخول مكة وهو للنجاسة حتى يستحب للحائض والنفساء و
لا يضره ليلادخالها او نهاراً ودخولها نهاراً افضل *

(فصل) ويستحب عند الاربعة ان يدخل مكة من ثنية كداء وهي الثنية العليا من اعلى مكة وان لم
تمكن في صوب طريقه يلغى ان يرجع اليها فقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل منها ولم يكن في
صوب طريقه فهو مستحب لكل داخل سواء كان في صوب طريقه اولاً ولا فرق فيه بين الحج والعمرة
وهذا اذا لم يكن ضيق وزحمة والافن حيث تيسر فاذا شاهد مكة لي ودعا فيقول اللهم رب السموات السبع
وما اظللن ورب الارضين وما اظللن ورب الشياطين وما اظللن ورب الرياح وما ذرين فاننا نسألك خير هذه
القرية وخير اهلها ونعوذ بك من شرها وشر اهلها وشر ما فيها وهي سنة عند رؤية كل بلدة يريد دخولها
واذا اراد دخول مكة دخلاً ملبياً متواضعاً خاضعاً لجلالة البقعة داعياً بما شاء واستحبوا ان يقول
عند دخولها اللهم انت ربي وانا عبدك جئت لا اؤدي فرضك واطلب رحمتك والتسرك متبعاً لامرك
راضياً بقضائك أسألك مسئلة المضطرب اليك المشفقين من عذابك الخائفين من عقابك ان تستقبلي اليوم
بعفوك وتحفظني برحمتك وتجاوز عني بغفرتك وتعيني على أداء فرائضك اللهم افتح لي ابواب رحمتك
وادخليني فيها واعذني من الشيطان الرجيم فاذا دخل مكة وبلغ رأس الدم وهو اسم موضع كان يرى منه
البيت قبل ارتفاع الابنية يسمى الآن بالدعاقف مستقبلاً للبيت ودعاً بما شاء اقتداء بمن وقف ثمة من
السلف الصالحين ودعاً وان زال الان سبب ذلك وهو رؤية البيت واحسن ما قال فيه وفي غيره من المشاهد

اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم اني اُمتالك من خير ما سألك منه
 نبيك محمد صلى الله عليه وسلم واعوذ بك من شر ما استعاذك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ثم توجه
 نحو المسجد ملياً متكبراً مهلاً مصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم الى ان يصل الى باب بني شيبه الامر وفي اليوم
 بباب السلام فيسجد بالسجدة بعد خطبته وقبله افضل ان تيسر وان كانوا جماعة اشتغل بعضهم بخط
 الاقبال وبعضهم باداء الافعال ولا يؤخره لتغيير الثياب ونحوه الا يستدبر ان يحشى على اهله وماله الفتنة
 والضياح وان كانت امرأة جميلة او لا تبرز للرجال وقد دخلت نهارا يستحب لها ان تؤخر الطواف الى
 الليل كبير

(فصل) ويستحب عند الاربعة ان يدخل المسجد من باب بني شيبه ولو دخل من اسفل مكة فهو
 مستحب لكل قادم من اى جهة قدم ليكون مستقبلاً في دخوله باب البيت تعظيماً لمقدمه ارجله اليمنى حافياً
 الا ان يستنصر ملياً متكبراً مهلاً متواضعاً ملاحظاً جلاله البقرة داعياً بقوله بسم الله والصلوة والسلام على
 رسول الله رب اغفر لي ذنوبي واقض لي ابواب رحمتك وهو سنة عند دخول كل مسجد ويتلطف بمن
 يزاحمه ويمدحه ويرحمه لان الرحمة ما نزلت الا من قلب شقي فاذا ما بين البيت كبر ثلاثاً وهل ثلاثاً تلقاء
 البيت ثلاثاً يقع نوع شرك يتوهم الجاهل ان العبادة للبيت ثم يرفع يديه كما قيل ويقول اللهم زد هذا البيت
 تشريفاً وتعظيماً وتكسراً ومهابة وزد من شرفه وكرمه ممن حجه او اعتمره تشريفاً وتكسراً وتعظيماً وبرا
 وبغيف اليه اللهم انت السلام ومنك السلام فحينئذ بنا بالسلام ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وهي من
 اهم الاذكار هنا ودعا بما احب فقد جاء انه تستجاب دعوة المسلم عند رؤية الكعبة ومن اعم الادعية طلب
 الجنة بلا حساب ومن المأثور هنا اعوذ برب البيت من الدين والفقر ومن ضيق الصدر وعذاب القبر و
 يستحب ان يكون في دعائه واقفاً ولم يعين محمد رحمه الله تعالى المشاهدة لجميع شيا من الدعوات لان
 التوقيت يذهب بالركة بل يدعو بما بدا له ويذكر الله تعالى كيف بدا له متضرعاً وان تبرك بالمنقول منها من
 النبي صلى الله عليه وسلم وعن السلف من الصحابة والتابعين فحسن

(تنبيه) وانما يرفع القادماً يديه عند رؤية البيت الدعاء لانه ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه كان اذا
 رأى البيت رفع يديه وقال اللهم زد هذا البيت الى قوله وبرا واستحبه المحققون من اهل المذهب منهم
 الكرماني والبصري وابن الهيثم والقاري وهو مذهب الشافعي واحمد رضي الله تعالى عنهم قال في
 المرافات واما غير الترمذي وحسنه عن جابر بنه فاجواب ان الثابت مقدم على الظاهر وتامه فيه اه واذا
 فرغ من الدعاء قصد الحجر الاسود وابتدأ به ولا يبتدئ بالصلاة من تحية المسجد او غيرها لان تحية هذا
 المسجد الطواف لا الصلاة الا اذا دخل في وقت منع الناس من الطواف او كان عليه فائتة فوترها بعد او وجب
 قضائها فوراً وخاف فوت المكتوبة ولو وقم المستحب لانه يسقط به الترتيب على احد القوانين الصحيحين
 فبالاولى ما هنا والوتر والسنة الراتبة او خاف فوت الجماعة الاولى في المكتوبة او صلاة الجماعة فيقدم
 كل ذلك على الطواف ثم يطوف (تنبيه) تكرار الجماعة مكرره في ظاهر الرواية كراهة تحرير

لما قال في الكافي انه لا يجوز وفي شرح المجمع لا يبلح وفي شرح الجامع الصغير بدعة كذا الى الدر وفي الدر
ايضا ما اتفق عليه اصحابنا في الروايات الظاهرة يبقى به قطعاً اه ولا يكره الطواف في الاوقات التي
يكره الصلوة فيها الا انه لا يصلي ركعتيه فيها * (تتمة) اول ما يبدأ به داخل هذا المسجد الطواف
لا الصلوة فان كان حلالاً فطواف تحية وهو مستحب لكل داخل الا اذا كان عليه غيره من الطواف فهو
يقوم مقامه في حصول التحية بخلاف ما اذا كان عليه غيره من الصلوة فانها لا تحصل بها التحية فلذا يبدأ
بها ثم يطوف فلو صلى ولم يطف لا يحصل التحية الا اذا كان له مانع وان كان محرماً بالحج ودخل قبل يوم
النحر فطواف القدوم وهو ايضا تحية الا انه يخص بهذه الاضافة فان دخل في يوم النحر فطواف الفرض
ينفي عن طواف التحية او بالعمرة فطوافها وقولهم تحية هذا المسجد الطواف اي ان اراد الطواف بخلاف
من لم يردوه واران مجلس فلا يجلس حتى يصلي ركعتي تحية المسجد اذ لم يكن وقت كراهة كعبية
المسجد وليس منة ان من لم يطف لا يصلي تحية المسجد كما فهمه بعض العوام رد المحتار وغيره *

(فصل في صفة الابتداء بالحجر الاسود) واذا اراد ان يبدأ به ينبغي ان يضطبع قبله بقليل بان
يجعل وسط رداءه تحت ابطه الايمن ويلقي طرفيه على كتفه الايسر ويكون منكبه الايمن مكشوفاً وهو
سنة في كل طواف بعده سمي ثم يقف بحذاء الحجر الاسود مستقبلاً له بوجهه ويدن منه بلا اذى ونوى
الطواف وهذا هو الافضل والاكمل والا فلو سامت بعض الحجر بمنزلة من جسده واكثر جسده خارج
الى جهة الباب كفي في ابتداء الطواف من الحجر كما يمكن مسامحة لبعض الكعبة بشئ من سطح وجهه
في استقباله في الصلوة واما اذا لم يسامت شيئاً من الحجر الاسود بل قام في جهة الملتزم ومال ببعض جسده
ليقبل الحجر فلا يحصل به الابتداء من الحجر بل مما يحاذي موضع قدميه من البيت وهذا الاستقبال في
ابتداء الطواف سنة عندنا لا واجب فلو تركه وحاذى الحجر الاسود بشقه الايسر ونوى الطواف ثم طاف
اجزأه وذكرك في الباب انه بعد الاضطباع يستقبل البيت ويقف على جانب الحجر الاسود مما يلي
الركن الثاني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ويكون منكبه الايمن عند طرف الحجر فينوي الطواف
ثم عشى ماراً الى يمينه حتى يحاذي الحجر فيقف بحذاءه ويستقبله ثم يستلمه واذا فرغ من الاستلام اخذ من
يمين نفسه مما يلي الباب وجعل البيت عن يساره فيطوف انتهى باختصار لكن فيه ان تاخير الاستقبال
والاستلام عن لقاء الحجر الاسود خلاف ظاهر المتن والآثار وايضا تاخير الاستلام عن ابتداء الطواف
ينافي قولهم الاستلام للطواف بمنزلة التكبير للصلوة لان مقتضاه ان يكون الاستلام قبل ابتداء الطواف
لا بعد شئ من الطواف وهنا كيفية ثلاثة جامدة بين ما ذكرنا وما ذكره في الباب مع زيادة تفصيل ظاهر
الفتح اختيارها وهي مختار الشافعية ايضاً قال في مناسك النوى ويستحب ان يستقبل الحجر الاسود
عند لقائه فيستلمه ثم يقبله ثم يسجد عليه ويكرر التقبيل والسجود عليه ثلاثاً ثم يبتداء الطواف بان يستقبل
البيت ويقف على جانب الحجر الاسود الذي الى جهة الركن الثاني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه و
يكون منكبه الايمن عند طرف الحجر ثم ينوي الطواف الله تعالى ثم عشى مستقبلاً الحجر ماراً الى جهة يمينه

حتى يجاوز الحجر اى يقرب من مجاوزته واذا جاوزته اى قرب من مجاوزته انقلب وجعل يساره الى البيت فيطوف وهذا في الابتداء خاصة انتهى وهكذا في الفتح قال وينبغي ان يبدأ بالطواف من جانب الحجر الذي يلي الركن اليماني بان يقف مستقبلاً على جانب الحجر بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم يمشى كذلك مستقبلاً حتى يجاوز الحجر فاذا جاوزته انقلب وجعل يساره الى البيت وهذا في الافتتاح خاصة انتهى وفيه ان تاخير نية الطواف عن الاستلام خلاف كتب مذهبنا وكذا الطواف حالة استقبال البيت يصكره عندنا ولو في ابتداء الطواف قبالة الحجر الاسود فقط ثم قال النووي رحمه الله تعالى ولو انقلب من الاول وترك هذا الاستقبال ومر على الحجر بشقة الايسر جازا لكن فاته المستحب وليس شئ من الطواف يصح مع استقبال البيت الا هذا في ابتداء الطواف فقط فيقع استقباله قبالة الحجر لا غير وهو غير الاستقبال عند لقاء الحجر قبل ابتداء الطواف فانه مستحب بالاختلاف انتهى *

(تنبيه) قد ذكر في الدرر كالسكنز والهداية وغيرهما من المتون الكيفية التي ذكرناها ثم حكى حاصل ما ذكره في الباب والفتح من الكيفيتين بتولية قالوا ويرى جميع بدنه على جميع الحجر الاسود الخ فاشار الى ضعفه بالفظ قالوا كما ذكره في الطوالع وغيره مع ان المرور كذلك يحصل بما ذكرناه من الكيفية ايضا لانه اذا قام بجناء الحجر مستقبلاً فقد دخل في ذلك شئ من جهة الركن اليماني كما دخل فيه شئ من جهة الملتزم ايضا لان الحجر وركنه لا يبلغ عرض جسد المسامته بما بين منكبيه فاذا انقلب بعد الاستلام وجعل شقه الايسر الى الحجر ثم مشى فقد حاذى جميع الحجر بجميع شقه الايسر حين مروره عليه وهو المراد بجميع بدنه نعم لو لم ينقلب بل مشى مستقبلاً الحجر الى يمينه لم يمر عليه بعض منكبه الايمن وهو ما كان منه في جهة الملتزم الا اذا لم يتقدم جزء منه على الحجر مما يلي الباب على ان توطئ على جميع الحجر الاسود ليس على ظاهره بل المراد به على جميع الحجر الاسود او على بعضه كما ذكره في كتبهم وسيأتي ان يادة في مستحبات الطواف *

(تنبيه) لا يخفى ان استقبال البيت مقيد في كلامهم بان يكون منكبه الايمن عند طرف الحجر الاسود فاجعله قبله بعيد اعنه كما التزمه العامة والخاصة لم يكن ابتداء طوافه من الحجر الاسود بل مما قبله فيكره عندنا ولم يصح عند الشافعية اصلاح حتى ينتهي الى محاذة الحجر الاسود فيجعل ابتداء طوافه منه اذا استمر ذا كر اللنية او اعادها او افلاطوافه وذلك لان ابتداء الطواف من الحجر الاسود شرط صحة الطواف عندهم واما عندنا فسنة او واجب فيصير من غيره لكنه يكره او لا يعتمد بذلك الشوط الذي ابتداءه من غيره فتستحب اعادته في آخر الطواف او تجب ليكون البداءة على وجه السنة او الوجوب كما في السعي اذا ابتداءه من المروة على ما سيجي في شرائط السعي ثم في واجباته ايضا والله سبحانه وتعالى اعلم *

(فصل في صفة الاستلام) فاذا وقف بجناء الحجر الاسود مستقبلاً ونوى الطواف كذا ذكرنا كبر وهل استنانا ويضيف اليهما الحمد والصلاة استجبا بما في قول الله اكبر لا اله الا الله والله الحمد والصلاة والسلام على رسول الله ورفع يديه عند التكبير لافتتاح الطواف حذاء اذنيه مستقبلاً باطن كفيه الحجر الاسود كهيئة ما في افتتاح الصلاة ثم يرساهما ثم استلمه ان استطاع من غير ان يؤذي نفسه او غيره بان يضع كفيه

على الحجر ويضع فمه بين كفيه ويقبله من غير صوت يظهر في القبلة وهو للطواف بمنزلة التكبير للصلاة
 نهاية وجوهرة ثم يسجد عليه استحيابا ويستحب ان يكر والتقبيل والسجود عليه ثلاثا ومن المأثور عند
 الاستلام وكذا بعده عند ابتداء الطواف ايضا بسم الله والله اكبر اللهم ايماننا بك وتصديقنا بكتابتك ووفاء
 بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وايضا من المأثور بسم الله والله اكبر ايماننا بالله وتصديقنا
 بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم الا ان الاول لم يصح الا عن علي وابن عمر رضي الله تعالى عنهم والثاني دعاه
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حين استلم كما في الفتوح وكذا امر به كزارواه الشافعي رضي الله عنه في الام و
 ايضا روى الطبراني رحمه الله تعالى عنه باسناد جيد انه صلى الله عليه وسلم كان اذا استلم الركن قال بسم الله والله
 اكبر وكما اني الحجر الاسود قال الله اكبر وفي الفتوح واما التكبير والتبجيل في مسند احمد رحمه الله تعالى عن
 سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى عن عمر رضي الله تعالى عنه انه عليه الصلوة والسلام قال له انك رجل قوي
 لا تراحم على الحجر فتؤذي الضعيفان وجدت خلوة فاستلمته والافاستقبله وكبر وهلل وتغامه فيه وهذا
 التقبيل المسنون بوضع الشفتين من غير تصويت بحر فان لم يستطعه بلا اذاء وضع كفيه عليه ثم يقبلها او
 وضع احداهما والاولى ان تكون اليمنى لانها المستعملة فيا فيه شرف ولما نقل ان الحجر عين الله في ارضه
 يصافح به عباده والمصافحة باليمنى فان لم يستطع امس الحجر شيئا في يده من عصا او غيره ثم يقبل ذلك الشيء
 فان لم يستطع للزحمة او لكون الحجر ملطخا بالطيب وهو محرم وقب بمحذاته مستقبلا له وفعل ما ذكرنا من
 الاذكار ورفع اليدين حذاء اذنيه عند التكبير ثم ارسلها ثم رفع يديه حذاء اذنيه وجعل ظاهر كفيه الى وجهه
 وباطنها نحو الحجر مشير اليها اليه كانه واضمهما عليه وقبها بعد الاشارة وهذا الرفع للاشارة للتكبير
 ذكره في السكبر ولا يشير بالقدم ولا برأسه الى القبلة ان تعذر التقبيل

(تنبيه) وليجنب عند استلام الحجر عن استعمال ما هناك من طوق فضة ركبها حول الحجر الاسود
 (فصل في الاخذ في الطواف وكيفية ادائه واثبات المقام وزمنه والمأثور والمود الى الحجر الاسود)
 فاذا فرغ من الاستلام ونحوه اقتل الى عينه وجعل البيت عن يساره فاخذ في الطواف امة ثلاثا بسم الله
 الله اكبر اللهم ايماننا بك الخ او بسم الله والله اكبر ايماننا بالله الخ كما مر فيطوف بالبيت سبعة اشواط وراء العظيم
 مضطجعا في جميعها ويرمل في الثلاثة الاول منها من الحجر الى الحجر وقيل لارمل بين الركبتين ومن
 الحجر اليه شوط وهو للطواف كالمكة للصلاة والرمل المسنون ان يرمي في مشيته الكتفين كلما رزق يتخير
 بين الصفتين هداية وقيل هو اسراع مع تقارب الخطا دون الوثوب والهدوء فتفتح وفي الجوهرة هو سرعة
 المشي مع تقارب الخطا وهن الكتفين مع الاضطجاع اه وهذا جمع بين التفسيرين الاولين واختاره في
 الابواب والدروغينهما ويمشي في الاربعة الباقية على هيئته استنانا فلو ترك الرمل في الشوط الاول ونسيه لا
 يرمي الا في شوطين ولو في الثلاثة لا يرمي فيها بعدها ولورمل في السجل لاشي عليه ويكره تركه سنة
 المشي وكذلك المشي في السجل الا اذا تعذر الرمل لمرض او تعسر لسكبر او غيره والرمل بقرب البيت
 افضل فان لم يقدر فهو في البعد من البيت افضل من الطواف بالرمل مع القرب منه وان ازدحم فلا يمكنه

الرمل لا في القرب ولا في البعد فان كانت الزحمة قبل شروعه في الطواف وقف حتى تزول لان المبادرة
 الى الطواف مستحبة فيتركها الرمل الذي هو سنة مؤكدة ولا بد له وان كانت حصلت في اثناء الطواف
 لا يقف لان الموالاة بين الاشواط واجزاء الاشواط سنة متفق عليها بل قال بعض العلماء واجبة فلا يترك
 الحصول سنة مختلف فيها فيمشي حتى اذا وجد حجر رملي بخلاف استلام الحجر الاسود حيث لا يقف له في
 الحالين اذا زد حمة لان الاشارة اليه بدل له عند المعجز الا انه لو وقف له في اول الطواف و آخره كان احب
 لانه لا يلزم من الوقوف فيها فوات الموالاة مع امكان اصل الاستلام الذي هو سنة مؤكدة فيها هذا اذا
 كانت الزحمة لا يخشى منها اذى نفسه او غيره والا فلا يسن الاستلام ولو في اوله و آخره بل اما يكره ان تقوم
 ذلك او يحرم ان تحققه او غاب على ظنه ولا يطوف بالرمل الا اذا تعسر لارض او كبر او نحوهما وكما مر على
 الحجر الاسود استلمه با دابة كما في الابتداء الا انه لا يرفع يديه مع التكبير الا في الابتداء قال ابن الهيثم
 رحمه الله تعالى واعتقادي ان هذا هو الصواب ولم ار عنة عليه السلام خلافه اه واستلامه في اول الطواف و
 آخره سنة واختلفوا فيما بينهما فقليل أدب وقيل سنة ومشى في الباب على الثاني ثم قال وان استلمه في اوله و
 آخره أجزأه فاذا دان استلام طرفيه أكد بما بينهما قال الشارح رحمه الله تعالى ولعل السبب انه يتفرع على
 استلاما بينهما نوع من ترك الموالاة بخلاف طرفيه وكذا هو سنة بين الطواف والسعي ويستحب ان يستلم
 الركن اليماني كلما أتى به لا تقبله وعن محمد رحمه الله تعالى هو سنة ويقبله مثل الحجر الاسود تبيين وغيره
 والدلائل تشهد له بحروجه وغيرها لكن الجمهور من الأئمة الاربعة وغيرهم على عدم تقبله الا ان الشافعية
 استحبوا تقبيل يده بعد استلامه فاستلامه لمسة بكفية او باحدهما من دون تقبيله واتفقوا على انه لا يسجد
 عليه وكذا اذا معجز عن استلامه لا يشير عليه الا على رواية محمد رحمه الله تعالى ويكره تنزيها استلام غيرها
 من الاركان ويستحب ان يكون في طوافه ذكرا والاولى ذكره بما يقع به الرقة ولو لمصنوعا وان تبرك
 بالماثور فحينئذ ولا يلي حالة الطواف لا في طواف القدوم ولا في غيره كبير واذا طاف سبعة اشواط استلم
 الحجر الاسود ودفعت الطواف به (تنمة) فلو طاف ثمانا في الفرض او غيره وعلم انه ثامن لكن فعله بناء
 على الوهم والوسوسة فالصحيح انه يلزمه اتمام الاسبوع لانه شرع فيه ملتزما بخلاف ما اذا ظن انه سابع ثم
 تبين له انه ثامن فانه لا يلزمه اتمام لانه شرع فيه مسقطا ملتزما ببقية العبادات المظنونة بخلاف الحج
 المظنون ولو شك في طواف الركن امادة ولو شك في عدد اشواطه اعاد الشوط الذي شك فيه وفي الحج
 يبني على الاقل في ظاهر الرواية ولا يبني على غالب ظنه بخلاف الصلوة ولو نفل لان تكرار الركن والزيادة
 عليه لا تفسد الحج وزيادة الركنة تفسد الصلوة فكان التحري في باب الصلوة احوط وما في الباب ولو شك
 في عدد اشواط الركن اعاده اه قال في التحرير المختار اي اعاد الشوط الذي شك فيه وليس المراد انه يعيد
 الطواف كما يظهر اه وكذا ما في البحر ولو شك في اركان الحج قال عامة المشايخ يؤدى ثانيا اه اي يؤدى
 ما شك فيه طوافا كان او شوطا منه فلا يخالف ظاهر الرواية ثم التعليل بقوله ثم لان تكرار الركن الخ فيعيد ان
 طواف الواجب بل التطوع ايضا كطواف الركن في حكم البناء على الاقل وكذا السعي كسأى في قبيل ركن

السعي (تمة) وفي البائع واما الشك في اركان الحج ؟ ذكر الجصاص ان ذلك ان كان يمكن يتجرى
ايضاً كما في باب الصلوة وفي ظاهر الرواية يؤخذ باليقين والفرق ان الزيادة في باب الحج وتكرار
الركن لا يفسد الحج فامكن الاخذ باليقين فاما الزيادة في باب الصلوة اذا كانت ركعة فانها تنفسد الصلوة
اذا وجدت قبل القعدة الاخيرة فكان العمل بالتجرى احوط انتهى ولو اخبره عدل بالنقصان وشك في
صدقه يستحب الاخذ بقوله ولو اخبره عدلان وشك في صدقه وجب الاخذ بقوله اما اذا لم يشك
فلا يجب الاخذ بقوله كما في الصلوة حتى لو اختلف الامام والقوم وكان الامام على يقين لا يبعد ولا يعيد
بقوله فاذ اتم الطواف بالاستلام ترك الاضطباع وبقي التمام فيصلي خلفه ركعتي الطواف او حيث تيسر
من المسجد ولو صلاهما مضطجعا يكره لكشف منكبه ولو صلى اكثر من الركعتين لا بأس به كبير
لكن الاولى تركه لفورية السعي كما سيأتي وهي واجبة عندنا على الصحيح بعد كل طواف معتد به فرضاً
كان او واجباً او سنة او نفلاً وهو ان يكون اربعة اشواطاً اكثر ولو ادى محدثاً او جنباً وقيل سنة كما هو
مذهب الشافعي رحمه الله تعالى فيطاق في النية او يقيد بالواجب لا بالسنة لكن انوى سنة الطواف
اجزأه ويستحب عند الاربعة ان يقرأ في الاولى منها الكافرون وفي الثانية الاخلاص وان يدعو
بمدها لنفسه وان احب للمسلمين وان يدعو بدعاء آدم عليه الصلوة والسلام وهو اللوم انك تعلم سرى
وعلائقي فاقبل معذرتي وتعلم حاجتي فاعطني سؤالي وتعلم ما في نفسي فاغفر لي ذنوبي اللهم اني اسألك ايماناً
يباشر قلبي ويقيناً صادقا حتى اعلم انه لا يصيبني الا ما كتبت لي ورضا بما كتبت لي وسيأتي بقية احكامها
في فصل عليه حدة انشاء الله تعالى واذا صلى ركعتيه يستحب ان يأتي زمزم كما في الفتح فيشرب من مائها
وكيفية شربه ان يستقي بنفسه الماء ان قدر فيسمى ويشربه قائماً او قاعداً ورائها مستقبل البيت ويتصلع منه
ويتنفس فيه ثلاثاً ويرفع بصره في كل مرة وينظر الى البيت فائتافي كل مرة حكماً فيجمع الانهر وادعينة
القطبي اللهم اني اسألك علماً نافعا ورزقا واسعا وشفاء من كل داء ويمسح برأسه ووجهه وجسده ويعصب
منه على جسده ان تيسر ويفرح الباقي في البئر واذا فرغ بحمد الله تعالى ثم ياتي الملتزم ويتشبث بالاستار ساعة
يقرب الحجر وصفة الزامه ان يضع صدره وبطنه وخده الايمن او جهة عاينه ويتشبث باستار الكعبة
ان كانت قريبة بحيث ينالها والا وضع يديه فوق رأسه مبسوطين على الجدار قائمين وقيل ينسبط يده
اليمنى مما يلي الباب واليسرى مما يلي الحجر داعياً بما الخبز بالفضرة والاتبال مع الخضوع والانكسار
بجته ابا كيا او متبا كيا مكبر امهلاً مصلياً على النبي المختار ومن المأثور هنا يا واجديا ما جدلاتزل عنى نعمة
انعمت بها على ثم يسكن ان يعود الى الحجر فيستلمه ان استطاع والا وقف بحمد الله مستقبلاً له وفعل ما مر
ثم يخرج الى الصفا فيسمى كما سيأتي ثم قال في الفتح وقيل يلزم الملتزم قبل الركعتين ثم يصليهما ثم يأتي زمزم
ثم يعود الى الحجر ذكره السروجي اه ومشى عليه في الكبير وعليه العمل والاول مشى عليه في الفتح
كما ذكرنا وهو المشهور الاصح كما سيأتي في طواف الصدر وقيل بعد الركعتين يلزم الملتزم ثم يأتي زمزم
وهذا اجزم به الفتح والعناية بالسكفية في طواف الصدر وهو مختار الشافعية ايضاً هناك ولم يشكروني

الباب الترتيب الاول هنا انما ذكر في طواف الصبر واما هنا فقال ثم يلتزم الملتزم بعد أداء الركعتين او قبلهما اه فقد سوى بين الترتيب الثالث والثاني واختار في الكبير الثاني والظاهر ان الافضل ان يلتزم بهما لان الاصل ان لا يشتغل عقيب الطواف الا بركعتين وذكر في الهداية والقنوري والكافي والمجمع والبدائع والمختار بعد طواف القدوم وصلوته العود الى الحجر ثم الى الصفا ولم يذكر والاتبان الى زمزم ولا الى الملتزم بهذا الطواف وانما ذكر ذلك بعد طواف الوداع ولعله للمسارعة الى السعي بعد الطواف مع عدم تأكدهما هنا كما قالت الشافعية انه اذا فرغ من الطواف وركعتيه استلم الحجر فوراً من غير ان يأتي الملتزم مباشرة الى السعي ومن ثم سن له ان يأتي الملتزم بعقب طواف لاسمى له اه والله سبحانه وتعالى اعلم وهذا الاستلام لا يقتضيه السعي لئلا يكون افتتاحه باستلام الحجر كافتتاح الطواف فلو لم يرد السعي بعده لم يعد اليه والافضل للمفرد تأخير السعي الى ما بعد طواف الزيارة لان السعي واجب فجعله تبعاً للعرض اولى من جعله للسنة كذا في الفتح والمحيط والتحفة وهذا الطواف طواف القدوم وان نوي غيره فان كان مفرداً بالعمرة فهو طواف العمرة لا غير وكذا لو كان قارناً او متمماً ✽

(فصل في احكام طواف القدوم) هو سنة للافاق المفرد بالحج والقارن ولو دخل قبل الا شهر كما امر فلا يسن للمعتمر والمتمتع والمكي ولا لاهل المواقيت ومن دونها الى مكة كذا في السراج وغيره وفي الفتح وهو سنة للافاق لا غير اه فسطع ما في القيساني انه يسن لاهل المواقيت ومن دونها اه الا ان المكي ومن بعثه اذا خرج الى الافاق ثم عاد حراً ما بالحج او القران فعليه طواف القدوم لباب واول وقت ادائه حين دخوله مكة ومعرفة في اول المواقيت وآخره وقوفه برفة فاذا وقف فقد فات وقته وان لم يقف فالى طواف فجر النحر ولو قدم الافاق مكة يوم النحر او قبله بعد الوقوف سقط عنه هذا الطواف ولو تركه فذهب الى عرفه ثم بدأه فرجع وطاف له ان رجع قبل الوقوف في وقته اجزأه والا فلا ولو شرع فيه او في طواف التطوع يجب اتمامه ولو ترك بعضه قال في الكبير ينبغي ان يكون كالصبر في الحكم فلو ترك اكثره يجب الدم وفي الاقل لكل شوط صدقة اه وسياق في الجنايات ولا اضطباع ولا سعي ولا رمل لاجل هذا الطواف وانما يفعل فيه ذلك اذا اراد تقديم السعي على وقته الاصل وهو عقيب طواف الزيارة لان السعي تبع للطواف والشئ انما يتبع ما هو اقوى منه الا انه رخص تقديمه بعقب طواف القدوم لكثرة افعال الحج يوم النحر قال في البدائع فن لا يوجب له طواف القدوم لا يجوز له تقديم السعي اه كما هو مذهب المالكية والشافعية واما اكثر مشائخنا فملي جواز تقديمه مطلقاً والافضل تأخيرها الى وقته الاصل خصوصاً لمن لا يوجب له طواف القدوم من المتمتع والمحرّم من مكة وقيل الافضل تقديمه فقبله مطلقاً وصححه السكرماني وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنهم وقيل عليه طواف القدوم خاصة والخلاف في غير القارن اما القارن فلا خلاف في افضلية تقديم السعي له بل لا تأتدل على استنائه له ✽

(باب في ماهية الطواف وانواعه واركائه وشرايطه وسائر احكامه)

الطواف هو الدوران حول الكعبة اربعة اشواط او اكثر الى تمام السبعة كيف ما حصل وانواعه سبعة

طواف القدوم : كإمسا وطواف الزيارة : وطواف الصبر : وطواف العمرة : وطواف النذر : منجزا
او معلقا وهو واجب وطواف تحية المسجد : وهو مستحب لسكل من دخل المسجد محرما كان او
حلالا وطواف التطوع : وسكل واحد منها احكام خاصة مذكورة في محامها *

(فصل في اركان الطواف وشرايطه) اما اركانه فثلاثة اتيان اكثره : وكونه بالبيت : لافيه وكونه
بفعل نفسه : ولو محمولا او راكب بعير فلا يجوز فيه النيابة الا عن المغمى عليه والنائم المريض والمجنون قبل
الاحرام اذا دام ذلك الى حال أداء الطواف كإمسا تفصيله في فصل احرام المغمى عليه وكذا عن الصبي الغير
المميز والبالغ المجنون اذا احرم عنها الولي كإمسا في احرام الصبي واما شرائطه فستة ثلاثة منها لا طرفة
الحج وهي الوقت : وتقديم الاحرام : وتقديم الوقوف : والباقي للسكل وهي الاسلام : ودخل المسجد :
ولو على سطحه فلو طاف على سطح المسجد جاز ولو مر تقعا عن البيت ولو طاف خارج المسجد دفع وجود
الحيطان لا يفسد اجماعا ولو كان الحيطان منه مدممة فكذلك الا يصح عند هامة العلماء لانه طاف بالمسجد لا بالبيت
(مطلب في نية الطواف وشرائطه) والشرط اصل النية دون التعمين فانه مستحب اوسنة فلو لم ينو
الطواف اصلا بان طاف طائبا لغيره او هاربا من عدو او لا يعلم انه البيت لم يعتد به واذا طاف طوافا في وقته
وقع عنه بعد ان ينوي اصل الطواف نواه بعينه او لا ينوي طوافا آخر فلو قدم معترا او طاف طوافا ما وقع
عن العمرة او حاجا وطاف قبل يوم النحر وقع للقدوم او طاف طوافا في يوم النحر من غير تعيين وقع الاول
للعمره والثاني للقدوم ولو كان في يوم النحر وقع للزيارة او بعد ما حل النحر وقد طاف للزيارة فهو للصبر
وان نواه للتطوع لانه في احرام عبادة اقتضت وقوع ذلك الطواف في ذلك الوقت فلا يشرع غيره كصوم
رمضان كذا في الفتح وغيره والحاصل ان كل من عليه طواف فرض او واجب اوسنة اذا طاف بقع عما
يستحقه الوقت وهو الذي انعم الله عليه الاحرام دون غيره لانه الاحق فيبدؤ به حتى لو ترك طواف الزيارة
كله او بعضها او طواف الصبر كذلك ثم عاد باحرام عمرة او حجة يبدء بطواف العمرة او القدوم ولا
ينتقل الى طواف الزيارة او الصبر ولا يكمل منه وكذا لو ترك سعى الحج وعاد باحرام عمرة او حجة يبدء
بطواف احرام به ويسمى له ولا ينتقل سعيه الى سعى الحج ولو طاف القسارت اعمرة ثلثة اشواط
ثم طاف للقدوم كذلك فاطاف للقدوم محسوب من طواف العمرة فبقى عليه للعمرة شوط فيكمله وكذا
لو طاف للعمرة وحجة وسعى ينوي ان يكون بحجة كان سعيه للعمرة كفا في الهندية عن المحيط ولو طاف
القارن للعمرة اكثر من طواف للزيارة يكمل طواف العمرة من الزيارة لان العزيمة في الاحرام حصلت
للافعال على الترتيب الذي شرع فبطلت نيته على خلاف ذلك وفي الكبير ولو طاف القارن للعمرة ولم يسع
لها ثم سعى يوم النحر لحجة فان سعيه يكون عن سعى العمرة اه ولو طاف يوم النحر عن نذر وقع عن
طواف الزيارة ولا يجوز عنه نذر ولو طاف للزيارة بعضه ثم للصبر يكمل الزيارة من الصبر *

(فروع في طواف المغمى عليه والنائم والمريض) ولو طاف بالمغمى عليه محمولا اجزأه ذلك عن الحامل
والحمول ان نوى عن نفسه وعن الحمل وان كان يغير امر المغمى عليه وكذا وان اختلف طوافها بان كان

لا حدها طواف العمرة والاخر طواف الحج فيكون طواف المحمول عا واجبه احرامه وطواف الحامل كذلك ولو طافوا بغيره وهو نائم من غير انحاء ان كان باسره وحمله على فورة جازوا الا فلا لباب وانوى الحاملون طلب غيرهم والمحمول يعقل وقد نوى الطواف اجزا المحمول دون الحاملين وان كان معنى علم لا يجوز لا تنفاء الذية منه ومنهم وانوى عنه من استأجره لا يعتبر نيته واستيجار الرض من يحمله يطوف به صحيح وله الاجرة اذا طاف به لان الاجارة وقعت على عمل معلوم ليس بهادة وضعا فتصح وبجر توضيح ذلك ما في الفتح وغيره رجل قدم مسكة وهو صحيح او مريض الا انه يعقل فانعى عليه بعد ذلك فحمله اصحابه وهو معنى عليه فطافوا به فلما قضى الطواف او بعضه افاق وقد انعم عليه ساعة من نهار ولم يتم بما اجزاه عن طوافه وتشرط نيتهم الطواف اذا حملوه فيه كما تشرط نيته ولو ان مريضا لا يستطيع الطواف الا محمولا وهو يعقل نام من غير عتبه فحمله اصحابه وهو نائم فطافوا به من غير ان يامرهم لا يجوز به ولو امرهم ان يحملوه يطوفوا به فلم يقعوا حتى نام ثم احتملوه وهو نائم فطافوا به وحملوه بين امرهم بحمله وهو مستيقظ فلم يدخلوا به الطواف حتى نام على رؤسهم فطافوا به على تلك الحالة ثم استيقظ اجزاه ولو قال لبعض من عنده استأجر لي من يطوف بي ويحمني ثم غلبته عيناه ونام ولم يرض الذي امره بذلك من فوره بل تشاغل بغيره طويلا ثم استأجر قوما يحملونه واتوه وهو نائم فطافوا به لا يجوز به عن الطواف واكن الاجرة لازم بالامر ولو فعلوا ذلك من فوره اجزاه والقياس في هذه الجملة ان لا يجوز به حتى يدخل الطواف وهو مستيقظ ينوي الدخول فيه لان حاله اقرب الى الشعور من حال المغمى عليه لكننا استحسننا انه اذا كان باسره وحمله على فوره اجزاه قال في الفتح وحاصل هذه الفرق بين النائم والمغمى عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه ثم في النائم قياس واستحسن انهم قالوا السمع ودرجته الله تعالى تقييد الكمال بقوله ونام من غير عتبه يفيد ان العتبه كالانحاء في عدم اشتراط الاذن واذا لم يشترط الاذن في المعتوه ففي المجنون بالاولى اه

(فصل في واجبات الطواف) وهي سبعة الاول الطهارة عن الحدث والنجاسة : قيل وعن النجاسة في الثوب والبدن كما هو مذهب الشافعي رضي الله عنه والاكثر على انه سنة فلو طاف على ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم لا يلزمه شيء بل يكره ولو اقل من قدر الدرهم شرح وما في الظهري ان نجاسة الثوب كاله لا يجب الدم فلا اصل له في الرواية فتصح واما عن النجاسة في مكان الطواف فلا رواية فيه وعده الشارح رحمه الله تعالى من السنن الثاني ستر العورة : لو جوب الدم به والا فهو فرض مطلقا والمانع كشف ربيع المضموع فاذا ذكر في الصلوة لا اقل ويجمع المتفرق فلو طاف للفرض او الواجب مكشوف العورة بقدر ما لا يجوز معه الصلوة فعليه الاعادة او الدم وفي التطوع الصدقة بدائع ورد المختار الثالث الابتداء من الحجر الاسود : على ما في المنهاج عن الوجيز ومال اليه في الفتح وحزم به في البحر والنهر والتنوير والدرم راقى الفلاح حتى قال في الدر ولو ابتدأ من غير الحجر اعاده مادام مكة فلورجع فسلية دم اه فتأمل وظاهر الرواية انه سنة يكره تركها وعليه عامة المشايخ وصححه في اللباب فاذا اقتتجه من غيره كرهه ولا شيء عليه

والمراد الركن الذي فيه الحجر الاسود فلو نحي الحجر عن مكانه والعباد بالله تعالى ونجب الابتداء بالركن
كبير وفي المحيط ولو افتتح الطواف من الركن اليماني وختم به لا يجوز وعامة المشايخ على انه يجوز وقيل انه
شرط كما هو مذهب الشافعي رضي الله عنه ونص به محمد رضي الله تعالى عنه في الرقيات حيث قال فلو
افتتحه من غيره لا يمتد بذلك الشوط الى ان يصل الى الحجر فيعتبر ابتداء الطواف منه قيل فلا بد من
اعادة نية الطواف الا اذا استمر على استحضارها قلت هذا على مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه واما
عندنا فتصح العبادات بنية سابقة وان عرت عن قلبه وقت الشرع وفيها اذ لم يوجد ما ينافيها ✽
(تنبيه) قال الشارح رحمه الله تعالى واما الابتداء من غيره حتى يما بين الركنين كما يسهله من لاقبل له
وهو في صورة الفقهاء وسيرة المشايخ والاولياء فهو حرام او مكروه كراهة تحریم او تنزيه بناء على ان
الابتداء بالحجر شرط او فرض او واجب او سنة وانما يستحب ان يكون الابتداء بالنية من قبيل الحجر
للاخر وجع عن الخلاف لا بحيث انه يقع في الامر المكروه بلا خلاف انتهى وستأتي الزيادة في سنن الطواف
ثم في مستحباته ايضا الرابع التيامن : وهو اخذ الطائف عن يمين نفسه وجعل البيت عن يساره فلو عكس
وطاف منكوسا بان اخذ عن يساره وجعل البيت عن يمينه فشي تلقاء وجهه وكذا لو جعل البيت عن
يساره فشي فقهري او عن يمينه فشي ورائه اولم يجعل البيت عن يساره ولا عن يمينه بل استقبله بصدرة او
استدبره بظهره فطاف معترضا او طاف كيف ما كان صرح طوافه واعتدبه في ثبوت التحلل عندنا ولكنه
ترك الواجب فعليه وجبه (تنبيه) ليس في من الطواف يجوز عندنا مع استقبال البيت فاذا استقبله
عند استلام احد الركنين ينبغي ان يقر قدميه في موضعهما حالة الاستقبال فاذا فرغ من الاستلام اعتدل
قام على حاله قبل الاستقبال وجعل يساره الى البيت كما كان فيطوف لانه لو زالت قدماه في موضعهما الى
جهة الباب ولو قليلا في حال استقباله ثم مضى من هناك في طوافه لكان قد قطع جزأ من مطافه وهو
مستقبل البيت هذا الخامس المشي فيه للقادر : فلو طاف للزيارة لباب او العمرة بحر راكبا او مجرلا
او زحفا بلا عذر فعليه الاعادة او الدم وان كان بعذر لا شيء عليه ولو نذر ان يطوف زحفا وهو قادر على المشي
لزمه ماشيا لانه نذر العبادة بوجه غير مشروع فلفت الجهة وبقي النذر باصل العبادة كما اذا نذر ان يطوف
بلا طهارة ثم ان طاف زحفا اعاده والا فدم لانه ترك الواجب وقيل انه اذا طاف زحفا جزأه لانه ادى
ما اوجبه على نفسه كمن نذر ان يصوم يوم النحر يجب عليه ان يصوم يوما آخر ولو صام يوم النحر اجزأه
وخرج به عن عهد النذر والجواب ان في باب الحج شرع جابر لتفويت الواجب فاذا فوته وجب الجبر
بخلاف الصوم كذا في الفتوح ولو شرع في التطوع زحفا فشيء افضل لان الشرع انما يوجب ما شرع فيه
ولو شرع في التطوع ماشيا ثم طافه زحفا ينبغي ان تجب صدقة لانه اذا شرع فيه وجب فوجب المشي
افاده في الفتوح وكذا لو طاف للصدرة راكبا او مجرلا بلا عذر ينبغي ان تجب صدقة والله سبحانه وتعالى اعلم
السادس الطواف وراء الحطيم : فلو طاف للزيارة او للعمرة في جوف الحجر يعيد الطواف كله او على الحجر
فقط والاول افضل فان لم يعد فعليه دم واما في الطواف الواجب فينبغي ان تجب صدقة وينبغي ان لا يفرق

بين الطواف الواجب والتطوع في لزوم الصلوة لما ان الطواف وراء الحطيم واجب من كل طواف بحجر
 وحضوره الاعادة على الحجر ان يأخذ عن يمينه من اول الحجر حتى ينتهي الى آخره ثم يدخل الحجر من
 الفرجة ويخرج من الجانب الآخر اولا يدخل الحجر بل يرجع ويتقدم من اول الحجر وهو الاولى
 لتلايحه الحطيم طريقا الى مقصده الا اذا نوى دخول البيت كل مرة وهكذا يفعل سبع مرات ويقضى
 حقه فيه من رمل وغيره ولو رجع لا يعد رجوعه شوطا لانه منكوم فلو عد شوطا لم يجزه لكنه يكون
 تاركا لا واجب وهو جعل البيت عن يساره فيجب عليه اعادته ما دام ممكنا فان رجع الى اهله قبل اعادته فعليه
 دم ففتح ولو طاف على جدار الحجر قال الزيلعي ينبغي ان يجوز لان الحطيم كله ليس من البيت بل ستة اذرع
 منه فقط اهـ لكنه يكره لترك السنة او اطلب عليها كمالا ابتداء الطواف من غير حجر الاسود عند طامة
 المشايخ (تنبيه) اما الشاذروان وهي الاحجار الماصقة بالسكبة في جواربها الثلاثة بنى عليهم الاسم من
 الرخام الا عند باب السكبة واكثر الملتزم فليس من البيت عندنا كما حققته في الفتح وذا كانت الشافعية و
 المالكية ائمة من البيت فلو دخل يده او بعض ما يوسسه في هو ان حالة الطواف لم يصح ذلك المقدر من
 طواف ونهوا على ان من قبل الحجر الاسود في حال التقبيل في جزء من البيت فيارمه ان يقر قدميه
 في موضعها حتى يفرغ من التقبيل ويعتدل قائما لانه لو زالت قدماه من موضعها الى جهة الباب قليلا ولو
 قدر بعض شبر في حال تقبيله ثم لما فرغ من التقبيل اعتدل عليهما في الموضع الذي زالا اليه ومضى من هناك في
 طوافه لكان قد قطع جزءا من مطافه وبدنه في هو الشاذروان فيبطل ذلك المقدر من طوافه انتهى
 وكذلك يجب عندنا ان يقر قدميه في موضعها لانه وان يبطل ذلك المقدر من طوافه عندنا لكنه يكره
 نحرمنا حصوله في حال استقبال البيت كما نهي عن عليه في الشرط الرابع (تنبيه) ومن اجل ذلك احببت
 المواميل كثير من الخواص انه اذا استسلم احد الركبتين يرجع قهقري لانه اذا دخل يده ورأسه وبعض
 ملبوسه في هو الشاذروان فلو مضى في طوافه كذلك يمر ذلك على شاذروان فيبطل ذلك المقدر من طوافه
 فيرجع وراءه احتياطا وكثيرا ما يؤذى من خلفه وتناذى يدهم وكانت اللازم عليه كما مر ان يقر قدميه
 في موضعها حتى يفرغ من الاستلام ويعتدل قائما في محله حتى يرجع الى حاله ثم مضى في طوافه فما كان
 عليه لم يفعله وسوسة وتهاونا وما لم يكن له ارتكبه احتياطا وبئس الاحتياط فانه محدث والتوفيق من
 الله سبحانه وتعالى قال الشارح رحمه الله تعالى وذلك لجهله بالسئلة فانه يكفي للخروج عن العهدة ان يقف
 في محله ويقوم رجلاه في موضعه ثم يستلم ويرجع الى حاله فيطوف من غير عود الى خلفه اهـ السابغ اكمال
 ما زاد على اكثر اشواطه : فلو تركه جاز طوافه وعليه الجزاء وفي الفرض دم وفي الواجب لاسكل شوط
 صدقة والتطوع كالأجيب في وجوب الصدقة لوجوبه بالشروع كما مر

(فصل) ومن الواجبات ركعتا الطواف ويستحب مؤكدا اذا خلف النمام والارابه ما يحدق عليه
 ذلك عادة وعن فامع القرب ونخصه العرف بما هو مفروض بحجارة الرخام وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه
 اذا اراد ان يركع خلف المقام جعل بينه وبين المقام صفا او صفين او رجلا او رجلين رواه عبد الرزاق رحمه

الله تعالى وافضل اما كن اذا خاف المقام ثم ما حوله مما قرب منه كما يشير اليه من التبعيضية في الآية
 الشريفة وكون الخلف افضل لا اختياره الحضرة المليفة شرح ثم الكعبة ثم الحجر ثم الميزاب ثم
 ما قرب من الحجر الى البيت خصوصاً الى ما تحت الميزاب منه ثم باقى الحجر ثم ما قرب من البيت خصوصاً
 محاذة الاركان ومقابلة الملتزم والباب ومقام جبريل عليه الصلوة والسلام والمستجار ثم المسجد ثم الحرم
 ثم لافضيلة بعد الحرم بل الاساءة ولا تختص بزمان ولا مكان فلو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع الى
 وطنه جاز وكرة تزيها ولا تفوت مادام حياً والسنة المأولة بينها وبين الطواف فيكره تأخيرها عنه
 الا في وقت مكره فيجب تأخيرها الى وقت مباح ولو طاف بعد صلاة العصر يصليها بعد فرض المغرب
 قبل السنة ان كان في الوقت سعة ولو صلاها في وقت مكره لا يجوز فلا تنقضه عند طلوع الشمس
 ما لم ترتفع قدر رمح وعند استوائها الى ان تزول وعند تغيرها الى ان تنيب وتبطل بطريق واحد منها
 ولو وجبت فيه فعل الطواف فيه بخلاف سجدة تليت آيتها فيه وتصح مع تكرارها التحريم بعد طلوع
 الفجر قبل صلواته او بعده الى ما قبل طلوع الشمس وبعد صلاة العصر ولو المجموعة برفة الى ما قبل تغير
 الشمس واصفر اربابان لا تمار العين فيها فلو شرعها في اخدهما قصد الحجب قطعها وقضاها في الكمال
 فان مضى فيها واتمها قبل تحب اعادتها وقل لا بل تستحب والاول هو الارجح وهذا في كل صلاة اديت
 مع تكرارها التحريم ومع تكرارها التزنية تستحب الاعادة بخلاف وكذا الحسب في الطواف لو فعل
 بضعه مع الكراهة يستأنف ولو اتى معها يماذ بخلاف ما لو قام لها بعد الاربع في العصر او في الفجر لا
 يكره ويتم لانه من غير قصد وكذا لو صلاها في آخر الليل فاصلى ركعة طلع الفجر كان الافضل اتمامها
 كالنفل وكذا يكره تزيها بعد غروب الشمس الى اداء المغرب وتحررها عند خروج الامام من الحجر
 او قيامه للصعود ان لم يكن له حجرة لخطبة من الخطب العشر وبعد فراغها من قبل الشروع في الصلاة
 وقيل صلاة العيدين كبير وعند الاقامة اذا كان مخالطاً للصف او خلفه بلا حائل وعند شروع الامام في
 المكتوبة ولو محال وبين صلواتي الجمع برفات ومن دلفة او وجوبها بعد كل اسبوع على التراخي ما لم يرد
 اسبوعاً آخر او لم يغيب على ظنه الموت والافعل في الفور قال ابو الله ود رحمه الله تعالى ان اراد طوافاً آخر
 كره له تحريمه قبل صلواتها الكراهة وصل الاسابيع نهر عن السراج اه ويكره الجمع بين اسبوعين
 او اكثر بالصلاة بينهما عندهما وعند ابى يوسف لا بأس ان انصرف عن ترك ثلاثة اسابيع او خمسة او سبع
 لان الاسبوع وتر والخلاف في غير وقت الكراهة اما فيه فلا يكره اجماعاً واذا زال وقت الكراهة
 ينبغي ان يكره الطواف قبل الصلاة لكل اسبوع ركعتين لان الاسابيع حينئذ صارت كاسبوع واحد
 ولو تذكر ركعتي الطواف بعد شرعه في طواف آخر فان قبل تمام شوطه ففضله ولو بعده لم يكره اتمام
 الطواف وعليه لكل اسبوع ركعتان لانه لو ترك الاسبوع الثاني بعد ان طاف شوطاً او شوطين و
 اشتغل بركعتي الاسبوع الاول لا دخل بسنتين بتفريق الاشواط في الاسبوع الثاني وترك ركعتي الاسبوع
 الاول من موضعهما ولو مضى في الاسبوع الثاني لا دخل بسنة واحدة فكان الاخلال باحدهما اولي

من الاخلال بهما كذا في الفتح والمراد بالاسبوع الطواف لاعدد حتى لو ترك اقل الاشواط لمذر مثلاً وجبت الركعتان وعليه موجب ما ترك كما مر ولا يجزئ تركها بالموت عنها بدم او غيره فلا يصح الايصاء به بخلاف الوتر ولا تجزئ المكتوبة والمنذورة عنها ولا يجوز اقتداء مصليها بمثله لان طواف هذا غير طواف الآخر ولو طاف بصبي لا يصلي عنه .

(فصل) واما سنن الطواف فالاضطباع في جميع اشواطه : وينبغي ان يفعله قبل الشروع في الطواف بقليل كافي للفتح والبحر واللباب وقال الطرابلسي مضطبع مع شروعه في الطواف فان اضطبع قبله بقليل فلا بأس به انتهى وهو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وهو سنة في كل طواف بمدة سمي كطواف القدوم وطواف العمرة وطواف الزيارة على فرض تقديعه على الحلق وتأخير السمي اليه ولا ينفيه ما في اللباب في طواف الزيارة من قوله واما الاضطباع فساقت مطلقاً في هذا الطواف اي سمي قبله او بعده لانه بناء على ما هو السنة فيه وهو تأخير عن الحلق يدل عليه تعليقه في البحر الزاخر بقوله لانه قد تحمل من احرامه وليس الخيط والاضطباع في حال بقاء الاحرام انتهى ولا يسن الاضطباع لمن لبس الخيط لمذر قال الشارح رحمه الله تعالى لكن ان اظهر فعله للتشبيه بالمضطبع وان كان منكبه مستورا بالخيط - و الرمل في الثلاثة الاول والمشي على هيئته في الاربعة الباقية : ولو زجه الناس في الرمل وقف قائماً الى ان يحمد فرجة لانه من سنة الطواف ولا بد له بخلاف استلام الحجر حيث لا يقف فيه عند الإزدحام لان الاشارة اليه بدله وفي شرح الطحاوي يمشى حتى يحمد الرمل وهو الاظهر لان وقوفه مخالف للسنة فالابدركه لا يتركه كذا في شرح النقاية للقاري وقدر التفصيل والرمل سنة في كل طواف بمدة سمي حتى في طواف الصدر لو لم يسع الا بمدة كما سيأتي انشاء الله تعالى والاصل ان كل طواف بمدة سمي فن سنته الاضطباع والرمل والا فلا فلو كان سمي قبل الزيارة ولم يرمل لا يرمل فيه ولو كان رمل قبله ولم يسع رمل فيه - واستقبال الحجر الاسود بالوجه في ابتدائه : واما في اثنائه فتستحب والتكبير قبالة الحجر مطلقاً : ورفع اليدين عند التكبير حال استقبال الحجر في الابتداء : حذاء اذنيه كما في افتتاح الصلوة او حذاء منكبيه و يحمل باطنهما نحو الحجر والصكبة ومزاه القهستاني الى شرح الطحاوي وصحبه في البدائع وغيره و مشى في النقاية والمحتجب وغيرهما على الاول وصحبه في غاية البيان وغيرهما فتد اختلاف التمهيج ولا يرفعهما قبل الذية ولا عند الذية قبل استقبال الحجر فانه بدعة وانما يرفعهما عند الذية اذا كانت مقرونة بالتكبير قبالة الحجر كما سبق شرح واستلام الحجر في اوله وآخره : واما فيما بينهما فمستحبة قال في شرح الطحاوي وان افتتح الطواف باستلام الحجر وختم به وترك الاستلام فيما بين ذلك اجزاء واذا تركه رأساً فقد أساء وفي شرح النقاية وتفسير الاستلام عند الفقهاء وضع الكفين على الحجر وتقبيله او مسحه بالكف وتقبيله كبير وتقبيله ولو تغير استلام واستلامه بين الطواف والسمي ان اراد السمي بمدة و الاصل فيه ان كل طواف بمدة سمي فانه يعود الى استلام الحجر بمدا الصلوة والا فلا لان السمي مرتب على الطواف لا يجوز قبله ولا يكره ان يفصل بينهما فسمار كمعظم اشواط الطواف والاستلام بين كل

شوطين سنة بدائع والمشى على هيئته : اى على السكينة والوقار في جميع اشواطه ان لاسمى بعده باب
لايسر ع اسراعا لما يتفرع عليه من تشويش الخاطر واذية التدافع ولا يمشى مشى المهاون لما يترتب عليه
من خوف الرياء والسمة والمعجب والغرور ودعوى الشعور والحضور واتدائه من الحجر الاسود : هو
الصحيح لباب وقيل انه واجب لافرق بينه وبين جمل البيت عن يساره في الدليل قال الشارح رحمه الله
تعالى وهو باعتبار الدليل اظهر وان كان الاول عليه الاكثر وقيل في موضع آخر ولا يشر لك ما يفعله بعض
العامة على هيئة الخاصة من جعل ابتداء طوافهم فيما بين الركنين لانه مخالف للاجماع اهـ والموا لا بين
اشواطه واجزاء الاشواط : لكن المراد بها الموا لا العرفية لانه لا يقع فيها طواف الفاحشة لتجويز
الشرب ونحوه في الطواف شرح والطهارة من النجاسة الحقيقية : في الثوب والبدن ومكان الطواف به
(فصل) واما مستحبات الطواف فتثليث تقبيل الحجر : والسجود عليه : وثلاثيته : قالوا واخذ الطائف
عن يمين الحجر مما يلي الركن اليماني : ليحاذي جميع الحجر بجميع بدنه حين مروره عليه خروجا عن خلاف
من اشترطه اهـ قلت هو ظاهر كلام النووي رحمه الله تعالى حيث قال في مناسك وكيفية الطواف ان ياذي
بجميعه جميع الحجر الاسود فلا يصح طوافه حتى يمر بجميع بدنه على جميع الحجر الاسود بل يستقبل البيت
الى آخر ما قدمنا في صفة الابتداء بالحجر لكن المذهب عندنا استحباب ذلك والشرط انما هو ان ياذي
بجميعه جميع الحجر الاسود وبعضه قل ابن حجر رحمه الله تعالى ان المداواة بجميع الحجر ليست بشرط
انما تكفي لبعضه بكل بدنه كما يكفي توجيهه بكل بدنه لبعض الكعبة في الصلوة وان اختلفت امارا بكل
البدن فهو في الطواف شقة الايسر وفي الصلوة ما بين المنكبين والمسامة الحجر بنصف ما بين منكبيه
ونصفه الآخر الى جهة اليماني او جهة الباب صرح لانه اذا انقلب قبل مجاوزة الحجر الى جهة الباب فقد
حاذي كل الحجر في الاولى وبعضه في الثانية بجميع شقة الايسر وكذلك لو سامته بشقة الايسر بحيث لا
يتقدم جزء منه على جزء من الحجر مما يلي الباب فقد حاذي بعض الحجر بجميع شقة الايسر لانه اذا لم
يستقبله بل جعله على يساره كان في سمت عرض بدنه والغالب ان جهة عرض البدن يكون دون عرض
الحجر انتهى بحاصله ومثل الصلوة الاولى ما لو سامت الحجر بجميع ما بين منكبيه لانه اذا سامته
كذلك فقد دخل في ذلك شيء من جهة الركن اليماني لان الحجر وركنانه لا يبلغ عرض جسده المسامته
كذلك فاذا انفصل بعد فراغه من الاستلام ومشى فقد حاذي جميع الحجر بجميع شقة الايسر حين مروره
عليه كما قدمنا في صفة الابتداء بالحجر وهذا كاف في الخروج عن الخلاف مع انه اسلمت الوسوسة و
ابعد من البدعة بخلاف ما قالوا فان العوام بل كثير من الخواص يلقون على يمين الحجر يأخذون الطواف
عن يمينه للخروج عن الخلاف او يكون ذلك مذهبا فلا يلقون على الحد بل يبالغون فيه وسوسة او تهاونا
فيلقون قبل الحجر بكثير وينوي الطواف فيقع فيها هو بدعة بالاجماع وهو ابتداء الطواف من غير الحجر
ولو مما بين الركنين وايضا كثير منهم يرفعون ايديهم عند نية الطواف والحجر عن يمينهم بكثير وهو
بدعة ايضا عند الاربعة فاحذروا لا تغتروا ناهيك في مثل ذلك قول بعض الاجلة رضى الله تعالى عنه اتبع

طرق الهندى ولا يضر كفة السالكين وأياك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين واستلام الركن
اليمنى وإتيان الأذكار والأدعية فيه ولو تركها فسكت في جميع طوافه لا بأس به والذكر افضل من القراءة في
الطواف كذا في التجنيس وغيره وهو باطلاً شاملاً لا يور غيره فظهر ان القراءة خلاف الاولى
وان الذكر افضل منها ما نور اولاً الا اذا قرأ ما فيه ذكر على قصد الذكر لما صح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال
بين الركنين ربنا آتنا الآية وكان ذلك أكثر دعائه صلى الله عليه وسلم وعن ابن حنيفة رضى الله عنه ما يدل
على كراهة القراءة في الطواف والاوّل هو الاظهر والاشهر وقال الشافعى رحمه الله تعالى يستحب قراءة
القرآن في الطواف لانه موضع ذكر والقرآن اعظم الذكر وذهب اصحابه ان القراءة افضل من الدعاء غير
المأثور واما المأثور ولو بسند ضعيف او منقولاً من صحابي فهو افضل منها واستحسنه الشارح من علمائنا
قلنا يهذى النبي صلى الله عليه وسلم هو الافضل ولم يثبت عنه في الطواف قراءة بل الذكر وهو المتوارث عن
السلف والمجمع عليه فكان اولى فتج (تنبيه) وفي الكافي للحاكم يكره ان يرفع صوته بالقراءة فيه
ولا بأس بقراءته في نفسه وفي المنتقى عن ابن حنيفة لا ينبغي للرجل ان يقرأ في طوافه ولا بأس بذكر الله
تعالى ولا ينوب ما ذكره في التجنيس عما ذكره الحاكم لان لا بأس في الأكثر لخلاف الاولى ومن غير الأكثر
قول المنتقى ولا بأس بذكر الله تعالى رد المحتار والاسرار بالذكر والأدعية الا اذا كانت الجهر مشوشاً
للطائفين والمصلين فالامر ارجح حينئذ وان يكون طوافه قريباً من البيت اذا لم يؤذ احدًا والمرأة
البعد الا اذا غلب المطاف من الرجال وطوافها ليلاً والطواف وراء الشاذروان وأستثاف الطواف ولو
قطعه قبل إتيان أكثره ولو بعد ما فعله ولو بمضيه على وجه مكروه وترك الكلام المباح وترك كل عمل
ينافي للخشوع والتذلل كالنظم والالفاظ بوجهه الى الناس لغير ضرورة ووضع اليد على الخاصرة او على
القفاء ونحو ذلك واما وضع اليدين كما في الصلوة فمكروه لانه خلاف ما تواتر فعله عنه صلى الله عليه وسلم و
عن الصحابة تبعه من الارسل في الطواف كما فصله الشارح رحمه الله تعالى وصور النظر عن كل ما يشغله
وينبني ان لا يجاوز بصره محل مشيه كالصلى لا يجاوز بصره محل سجوده لانه الادب الذي يحصل به اجتماع
القلب وان ينزه طوافه عن كل ما لا يرتضيه الشرع ومن النظر الى ما لا يحل واحتقار من فيه نقص او جهل
بالناسك وينبني وان يعلمه برفق ولا يامن عقوبة سوء الادب فليس الاساءة على البساط كالاساءة مع
العماد وان يشرب من ماء زمزم ويلتزم الملتزم بمسند ختم الطواف وان يعود الى الحجر الاسود قبل السعى
ولم يذكر في كثير من الكتب إتيان زمزم والملتزم بعد طواف القدوم وكذا العود الى الحجر الاسود قبل
السعى وانما ذكره إتيان زمزم والملتزم بعد الفراغ من افعال الحج والكل يستحب لسكن الاخير
مشروط بآادة السعى بغيره (تنبيه في اماكن الاجابة) وفي رسالة الحسن البصري رضى الله
تعالى عنه التي ارسلها الى اهل مكة ان الدعاء هناك يستجاب في خمسة عشر موضعاً في الطواف : اى مكانه
وهو المطاف شرح وعند الملتزم : وتحت الميزاب : والظاهر انه من داخل الحجر ويحتمل ان يراد
محاذيه من المطاف الحزائين وفي البيت : وعند زمزم : وخلف المقام : وعلى الصفا : وعلى المروة :

وفي السمي : اي مكانه وهو السمي لباب وفي عرفات : وفي مزدلفة : وفي منى : وعند الجمرات :
 كذا في الفتح وهي ترمى في ثلاثة ايام بعد يوم النحر فان المراد بها جرة الاولى والوسطى فبذلك بلغت خمسة
 عشر موضعا وجاز ان يراد بها الجمرات الثلاث بناء على ما يدعوبه الجرة العقبية بلا وقوف وكذا يدعوم مع
 كل حصة بقوله اللهم اجعله حجيا مبرورا الخ كما سيأتي عن الفتح ولا يبعد ان يراد به وعند الجمرات مطلقا
 ولو يلزم قال الشارح رحمه الله تعالى والظاهر ان هذه الاماكن الشريفة مواضع الاجابة في الاوقات
 والاحوال المخصوصة ويمكن حملها على عمومها وزاد غيره وعند رؤية السكبة اي مطلقا للمكي و
 الا فاق في كل مكان يراه طوالع وعند السدرة والركن اليماني وفي الحجر وفي منى في نصف ليلة البدر اي
 ليلة الاربعة عشر من كل شهر فهذا وجه تخصيص اهل مكة الذهاب الى منى بهذه الليلة ونظمها بعضهم فقال
 دعاء البرايا يستجاب بكعبة * وملزم والموقفين كذا الحجر * مطواف ومررتين وزمزم
 مقام وميزاب جبارك تعتبر * ورؤية بيت ثم حجوز وسدرة * وركن يمان مع منى ليلة القمر
 وكذا زاد على ذلك المستجار ومعاين الركنين ودار الارقم وكذا مولده صلى الله عليه وسلم وبيت خديجة
 رضي الله تعالى عنها وفارث وروحاء وامثال ذلك والسدرة كانت برفة وهي الا غير معروفة *
 (تنمئة) ومن الادعية الماثورة في الطواف ما روي ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم قال من
 طاف بالبيت سبعاً ولا يتكلم الا بسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله محبت
 عنه عشر سيئات وكتبت له عشر حسنات ورفع له بها عشر درجات قال الشارح رحمه الله تعالى وفي منى
 سائر الاذكار وروي ابن ماجه بسند ضعيف انه عليه السلام قال وكل بالركن اليماني سبعون ملكا فان قال اللهم
 اني اسألك المفور والمافية في الدنيا والآخرة ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار
 قالوا آمين قال في الفتح والتبيين ويستحب الاكثر من هذا الدعاء لانه جامع لخيرات الدنيا والآخرة
 واخرج الحاكم انه صلى الله عليه وسلم قال ما انتهيت الى الركن اليماني قط الا وجدت جبريل عليه السلام
 عنده فقال قل يا محمد قلت وما اقول قال قل اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفاقة ومواقف الخزي في الدنيا
 والآخرة ثم قال جبريل عليه السلام ان ينها سبعمائة الف ملك فاذا قال المبد هذا اقولوا آمين واخرج
 ابوداؤد انه صلى الله عليه وسلم قال ما مررت بالركن اليماني الا وعنده ملك ينادي يقول آمين آمين فاذا مررت
 به فقولوا اللهم آتنا الآخرة وقد صرح عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يقول بين اليمينين اللهم فقهني و
 بارك لي فيه واخلف علي كل غائبة لي منك بخير وفي مصنف ابن ابي شيبة انه صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك
 بين الركن والمقام واخرج ابوداؤد وغيره انه صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم اسألك الراحة عند الموت و
 العفو عند الحساب ومنه دعاء آدم عليه الصلوة والسلام روي انه لما هبط طاف بالبيت سبعاً وصلى خاف المقام
 ركعتين ثم قال اللهم انك تعلم ممرى وعلا نبيق الى آخر ما مر فادع الله تعالى اليه قد دعوتني دعاء استعجبت
 لك به وغفرت ذنوبك وخرجت همومك ونعموك ولن يدعوني به احد من ذريتك من بعدك الا فعلت
 ذلك به ونزعت فقره من بين عيبيه وانجرت له من وراء كل تاجر وانتبه الدنيا وهي راغمة وان كان لا يريد

على ما رواه الأزرق والطبراني وغيرهما وفي رواية أنه دعا بذلك في الملتزم وفي رواية بين الجائين ولا منافاة بين الروايات لاحتمال أنه دعا به في المقامات واما ما أحدثه بعض الناس من اتيان المقام بعد الطواف في وقت كراهة الصلوة والوقوف عنده للدعاء مستقبلا اليه او الى الكعبة فلا اصل له في السنة ولا رواية عن فقهاء الامة عن الأئمة الاربعة شرح واما الادعية والاذكار المنقولة عن السلف من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم فقد كورة في الفتح والتبيين وغيرهما قال في الفتح واما اثر في طواف فيه تأن ومهلة لا رمل ثم انها وقعت للسلف في مواطن مختلفة فيجمع المتأخرون الكل لان الكل وقعت في الاصل الواحد بل المعروف في الطواف مجرد ذكر الله تعالى انتهى ملخصا

(فصل) واما مباهات الطواف فالسلام وحمد المطاس مع انها سنتان مطلقا الا ان المسلم عليه لو كان مشغولا بذكر الله تعالى يكره السلام عليه ان علم اشتغاله وجوابها مع انه واجب على الكفاية مطلقا ولا بأس بان يتكلم فيه بكلام يحتاج اليه بقدر الحاجة ويشرب ويفعل كل ما يحتاج اليه كبير ويفتي ويستفتي ويخرج منه حاجة ويطوف في نمل او خف ان كانا طاهرين والا في كورة لكن في النعالي ولو طاهرين ترك الادب كما ذكره في البدائع الا انه محمول على حال عدم العذر شرح ولا بأس بتركه الا ذكره في القرآن في نفسه وتركه استلام الركن اليماني وانشاد شعر محمود وكذا انشاء والطواف راكبا او محمرا لا لعذر

(فصل) واما عمر ماته فابتداء الطواف من غير الحجر ولو بما بين الركنين وأداء شئ من الطواف مع استقبال البيت قيل الا قبالة الحجر الاسود في ابتداء الطواف خاصة كما مر وترك شئ منه ولو اقل من شرط وترك كل واجب

(فصل) واما مسكر وهاته فالكلام المفضول والبيع والشر او حكايتهما والاكل وقيل الشرب والانشاد شعر يرمي عن حمد وثناء وقيل مطلقا ورفع الصوت ولو بالقراءة والذكر والدعاء بحيث يشوش على الطائفتين والمصلين والطواف في ثوب نجس ورفع اليدين قبل استقبال الحجر الاسود وكثير من الناس يرفعون ايديهم عند نية الطواف والحجر عن عيهم بكثير فليجتنب ذلك فانه بدعة شرح والاختلاف الطواف قبل ان تقبله الى عينة والطواف حاقنا وفي مناه الحازق والحاقب والجيمان والغضبان شرح والاحترام لاجل الطواف ورفع اليدين للدعاء ووضعها كالصلوة وما يفعله بعض العوام من رفع اليدين في الطواف عند دعاء جماعة من الأئمة الشافعية او الحنيفية بعد الصلوة فلا وجه له وتعامه في استحباب دخول المسجد من الشرح والوقوف للدعاء في اثناء الطواف في الاركان او في غيره لان الموالات بين الاشواط واجزاء الاشواط سنة مؤكدة كما مر والخروج منه لغير حاجة والاشارة الى الركن اليماني الاعلى رواية محمد رحمه الله تعالى واستلام غير اليمانيين (تنبيه) قال ابن الملقن رحمه الله تعالى في شرح العمدة لا يشرع التقبيل الا للحجر الاسود والمصحف ولا يدي الصالحين من العلماء وغيرهم وللقاديين من السلف بشرط ان لا يكون امر دولا امرأة محرمة ولو جوه الموقى الصالحين ومن نطق بمل او حكمة ينتفع بها وكل ذلك قد ثبت في الاحاديث الصحيحة وفعل السلف فاما تقبيل الاحجار والتقبير والحمداد

والستور وايدى الظلمة والفسقة واستلام ذلك جميعه فلا يجوز ولو كانت احجار الكعبة او القبر الشريف
واجدار حجرته او ستورها او صخرة بيت المقدس فان التقبيل والاستلام ونحوهما تعظيم والتعظيم خاص
بالله تعالى فلا يجوز الا في الاذن فيه اهـ وقوله الا للحجر الاسود اى وكذا عتبة الكعبة بعد طواف الصدر
عندنا وكذلك الركن اليماني على رواية محمد رحمه الله تعالى كذا فى حاشية الشافى وفي مناسك النووى
ولا يقبل مقام ابراهيم ولا يستلمه فانه بدعة اهـ وتفرق الطواف تفرقا كثيرا ولا يبطل ولا يفسد
للطواف ولا تبطل المحاذاة وانما يبطله الارتداد والعياذ بالله والطواف عند الخطبة مطلقا ولو ساكتا
واقامة المكتوبة فان ابتداء الطواف حينئذ مكروه بلا شبهة واما اذا كان يمكنه اتمام الواجب عليه و
الحاقه بالصلاة وادراك الجماعة فالظاهر انه هو الاولى من قطعة شرح ولا يكره في الاوقات التي
يكره فيها الصلوة والطواف متعلا ترك الادب الاضرار والتعب والتحدث بما لا معنى غفلة عظيمة
فلو خرج من الطواف او من السعي الى جنازة او مكتوبة او تجديد وضوء ثم عاد يني لو كان ذلك بعد اتيان
اكثره ولو استأنف لاشي عليه فلا يلزمه اتمام الاول لان هذا الاستيناف الاكمال بالاول الا بين
الاشواط ويستحب الاستيناف في الطواف اذا كان ذلك قبل اتيان اكثره واذا حضرت الجنازة او
المكتوبة في اثناء الشوط ينهني ان يتمه اذا خاف فوت الركنة مع الامام واذا عاد للبناء هل يني من محل
انصرافه او يبتدى الشوط من الحجر ؟ الظاهر الاول قياسا على من سبقه الحدث في الصلوة واذا خرج
من الطواف او من السعي لغير عذر ثم عاد يستحب الاستيناف سواء كان ذلك قبل اتيان اكثره او بعده لانه
فعلة على وجه مكروه وصاحب العذر الدائم اذا طاف اربعة اشواط ثم خرج الوقت تضرعا وبني ولا يني
عليه وكذا اذا طاف اقل منها الا ان الاعادة حينئذ افضل كما قدمنا والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب السعي بين الصفا والمروة)

هو ركن عند الثلاثة وواجب عندنا ولا يجب الا تيان به بعد الطواف فورا بل لواتي به بعد زمان ولو طويلا
لاشي عليه والسنة الاتصال به بحر لكن يشترط ان لا يتخلل بينهما ركن فلو طاف للقدم ولم يسع ثم
وقف برفة ثم اراد ان يسعي بعد طواف القدم لم يحز ذلك بل يسعي بعد طواف الا فاضلة كبير فان اخره
لعذر او ليستريح من تعب لا بأس به وان اخره لغير عذر فقد اساء ولاشي عليه

(فصل في كيفية اداء السعي) فاذا فرغ من الطواف او نحوه كما ذكرنا فالسنة ان يخرج السعي على
فور ان اراده ويسن ان يبتدى بالحجر الاسود فيسلمه كما مر ثم يخرج من باب الصفا ان دبا فان خرج
من غيره لا بأس به ويقول عند خروجه بسم الله والحمد لله والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح
لي ابواب فضلك كما هو سنة عند الخروج من اى مسجد كان ويقدم به اليه يسري ولكن يؤخره في
التمهل بعكس آداب الدخول واذا دنى من الصفا يستحب ان يقول ابدأ بما بدأ الله به أن الصفا والمروة
من شعائر الله ويصعد عليه حتى يرى البیت من الباب لا من فوق الجدار ان امكنه الصعود لرؤية البیت
حقيقة او محاذاة الا فقد رما عنه فالواجب هو البدء بالصفا وهو يحصل بالصاق عقبه او عقب حافر

دأته به واما هذا الصعود وما به من فطنة واما رؤية البيت فشرط الكمال واما ما يفعله بعض الجبهة من
 الصعود عليه حتى يلمسوا انفسهم بالجدار فهو خلاف طريقة اهل السنة والجماعة ثم قيل هذا باعتبار ما كان
 اما الآن فقد ائذين كثير من درجات الصفا بالتراب قيل خمس اوست وقيل اكثر وربت عليها الارض
 فاذا قام على تلك الارض حصل الصعود والرؤية قبل درجاتها الظاهرة بكثير وقيل المدفونة ليست من
 اجزاء الصفا بل هي مستعدثة وهو الراجح فلا بد من الاتصال باول درجاته الظاهرة وكذا يسكن الصعود
 عليه وان كان يرى البيت بدونه شرح وغيره واذا صعد عليه استقبل البيت ورفع يديه حذو منكبيه
 جاء لا بطنها نحو السماء كما للدعاء كما يفعله بعض الجبهة خصوصا معاني الضرباء من رفع ايديهم الى آذانهم
 واكتافهم ثلاثا كل مرة مع تكبيرة فانه خلاف السنة الثابتة فكبر ثلاثا كما رواه ابن المنذر باسناد صحيح
 وهليل رفع صوته بها وفي حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال هلا لاله الا الله وحده الله اكبر لاله الا الله
 وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله وحده انجز وعده و
 نصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم دعا فعل ذلك ثلاث مرات وقوله يحيي ويميت زاده النسا في رحمه
 الله تعالى باسناد صحيح وليس في رواية مسلم ثم خفض صوته فيحمد الله تعالى ويشئ عليه ويصلي على النبي
 صلى الله عليه وسلم ويدعو بما شاء لنفسه ولل المسلمين ويكرر التكبير والنهليل والحمد والصلاة والدعاء
 ثلاث مرات حتى يكون التكبير تسع مرات ويلبى ان كان سعيه بسد طواف القدوم وباقي الادعية
 والاذكار ما احب ويطلب المقام عاياه باطالة ذلك ولا يعجل ويحتد في الدعاء فانه موضع اجابة وكان ابن عمر
 رضي الله تعالى عنهما يقول في دعائه اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانك لا تخلف الدعاء وانى اسألك
 كما هديتني للاسلام ان لا تنزع منى حتى تتوفاني وانا مسلم ثم يهبط نحو المروة داعيا ذاكر اما شاعلي هيئته
 حتى اذا بقي بينه وبين الميل المعاق في ركن المسجد نحو ستة اذرع سعى في بطن الوادي لان الميل كان مبني على
 متن الطريق في موضع ينتد منه السعي فكان يهبط منه السيل فرمعه الى اعلى ركن المسجد ولذلك سمي معلقا
 فوقع متأخرا عن مبسدة السعي الستة اذرع لانه لم يكن موضعا الاق منه قال في رد المحتار ولا ينافيه قول
 المتون ساعيا بين الميادين لانه باعتبار الاصل اه ساعيا شديدا بحيث يلتوي ازاره ساقية وهو يقول في سعيه
 رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم حتى يتوسط بين الميادين الاخضرين الذين احدهما
 في ركن المسجد والاخر متصل بدار العباس رضي الله تعالى عنه او يجاوزها قال في الفتوح ولا يسكن جرى
 شديدا في غير هذا المثل بخلاف الرمل في الطواف انما هو مشى فيه شدة وتصلب اه ثم عشى على هيئته حتى
 يأتى المروة فيصعد عليها الى ان يظهر له البيت لكن اليوم لا يصعد منه لان ادنى حد المروة تحت العقد
 المشرف على وجهها باتفاق الساف والخلف والدرجات انما بنيت في اواخرها فن دخل تحت العقد المشرف
 فقد صدق عليه انه صعد على المروة ولا يحتاج الى ان يذهب حتى يصعد الى اول درجاته افضل من
 اعلاها المتضمنة بالجدار كما استجبه بعض الشافعية قال الشارح رحمه الله تعالى ولا يلصق بالجدار كما يفعله
 الجبهة من المبتدعة والمتوسوسة ويفعل على المروة ما فعله على الصفا من الاستقبال وغيره والاستقبال

هنا بان يميل الى يمينه اذ ينزل ليصير متوجها الى جهة البيت والافعين البيت لا يظهر اليوم من المروة
لما حالت الابنية بينهما ثم ينزل منها متوجها الى الصفا اذ اكراد اعياء وعشى على هيئته فاذا بلغ الميلين سمي
كأمر هكذا يفعل ذلك سبعة اشواط يبدأ بالصوماء ويحتم بالمروة من الصفا الى المروة شوطا وهو دومتها
الى الصفا شوطا آخر لانها شوط واحد كما قاله الطحاوي وبعض الشافعية رحمهم الله تعالى وقد صرحوا
بان الخروج عن هذا الخلاف لا يستحب لضعفه شرح ويستحب ان يكون السعي بين الميلين فوق الرمل
دون المياد وهو جري شديد كجري القرم شرح وهو سنة في كل شوط فلو تركه او هرول في
جميع السعي فقد اساء ولا شيء عليه ولا اضطباع في السعي مطلقا عندنا خلافا للشافعية شرح ويلجى في السعي
الحاج ان سعى به بطواف القدوم لا المتمر وان عجز عن السعي الشديد بين الميلين جري من اول الوهلة
حتى يجد في جهة والاشبه بالساعي في حركته وان كان على دابة حر كما من غير ان يؤذي احدا وليتحرز
عن اذى غيره وتمريض نفسه فلاذني وندب وان تختم السعي بركتين في المسجد كالطواف كما ان مبدئها
بالاستلام ولا يصاها على المروة لانه ابتداء شمار ولو شك في عدد اشواط السعي اخذ بالاقل كما لو اف
الطواف كذا في الكبير قال في الدر واختلف لو شك في اركان الحج وظاهر الرواية البناء على الاقل اه
والشك انما يقع في اثناء السعي والطواف اما اذا شك بعد الفراغ فلا شيء عليه كما صرحوا به في الصلوة و
التي صرحوا به كذا في الكبير ويسمى منه ما لو اخره بقاء شيء ثقة وشك في صدقه يستحب الاخذ بقوله
وثقتان وشك في صدقه واجب الاخذ بقوله كما في الصلوة مع انه شك بعد الفراغ *

(فصل في ركن السعي وشرايطه) املوا كنهه فكريتو تنه بين الصفا والمروة فلا يجوز خلج المسعى
وكان عرض السعي خمسة وثلاثين ذراعا فاذا دخلوا بعضه في المسجد كما فصله في المنعة واما شرايطه فثلاثة
الاول فعله بنفسه : ولو محمولا او راكباً فلا يجوز فيه النيابة الا عن خمس كما ذكرنا في فرائض الطواف
الثاني البداءة بالصفا والختم بالمروة في الرواية المشهورة : كذا في البدائع ومشي في الباب عليه مع انه عدم
في واجبات الحج ايضا لان وجوبه مع كون نفس السعي واجبا لا يتأ في الاشتراط لان شرط الواجب
كركته لا يكون في ضابطه ولو كانت البداءة بالصفا فضا قطعيان لم فرضية السعي كله او فرضية بعضه و
وجوب باقيه مع انه كله واجب يجزى بدم فهو من واجبات الحج ومن شرايط السعي جميعا لقوله عليه السلام
ابدؤا بالصفا والتم بالمروة قال في الفتح والامر يفيد الوجوب وهو صامع ضمنية قوله عليه السلام لتأخذوا
عني مناسككم وهذا لان ثبوت شرط الواجب بمثل ما يثبت به اقضى حالته وهو مما يثبت بالاحاد فكذا
شرطه اه فلو بدأ من المروة لا يصح ذلك الشرط الى ان يصل الى الصفا فيعتبر ابتداء سعيه منه ويكون
شرطه الاول له واوجب عليه ان يعود بدستة من الصفا الى المروة حتى يتم سبعة فان لم يعد لزمه الصدقة
لترك آخر الاشواط كما صرح في ضياء الابصار والصحيح انه من واجبات السعي فلو بدأ بالمروة يصح
اداء ذلك الشوط ولكن لا يعتد به لانه لم يات به بوصف الوجوب فكانه لم يات به فيجب ان يعد به
ستة من الصفا فلو لم يعد فعلية دم لترك واجبة البداءة بالصفا كما صرح به في الجنايات من البحرو

الخير لبلالية وقيل انه مدينة مؤكدة وهو رواية عن ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه فلو بدأ بالمرورة يعتد بذلك الشوط ليكره تركه السنة فيستحب ان يعيده بعد سنة من الصفا ليكون البداءة على وجه السنة فلم يعدة فقد اساء ولا جزاء عليه والله سبحانه وتعالى اعلم الثالث اتيان اكثره : فلو سمي اقله فكانه لم يسع الرابع تقديم الاحرام عليه : واما بقاء الاحرام حالة السعي فان كان سعيه للصالح قبل الوقوف فيشترط او بعد الوقوف فلا يشترط بل ويسن عدمه فانه يسن الترتيب بين الرمي والحلق وبين الطواف والسعي وان كان سعيه للعمرة فلا يشترط بقاءه بل يجب حتى لو طاف كله او اكثره ثم حلق ثم سعى صح سعيه وعليه دم لتعمله قبل او انه مشرحة الخامس كونه بعد طواف معتد به : وهو ان يكون اربعة اشواط فما اكثر سواء طافة طاهر او هذنا وجنبا فهو من شرائط صحة السعي ومن واجبات الحج كما مر السادس الوقت لسعي الحج : وهو اشهر الحج والشرط دخوله لا بقاءه فلا يجوز تقديمه عليه ويصح تأخيرها عنه ويكره واما وقته الاصلى فايام النحر عقيب طواف الزيارة كافي البدائع (تتمة) ولا يشترط لصحة السعي النية عند الثلاثة خلافا للحنابلة وكذا لا يشترط الموالات بين الاشواط واجزاء الاشواط بل هي سنة فلو فرق السعي تفرقا كثيرا كان سعي كل يوم شوطا او اقل لم يبطل سعيه ويستحب ان يستأنف ان فعله من غير عذر

(فمسل في واجبات السعي) هي ستة الاول كونه بعد طواف على طهارة عن الجنابة والحيلض : اما عن الحدث الاصغر وعن النجاسة في الثوب والبدن ومكان الطواف فليس من واجبات السعي بل من سببه ناو طاف للقدوم على غير طهارة ومنى بعده ان كان جنبا فعليه اعادة السعي وجوبا بعد طواف الزيارة وان لم يعد فعليه دم هذا اذا لم يعد طواف القدوم طاهر اقبل الوقوف والاستطاعة اعادة السعي على المختار وان كان محدثا يمسح السعي بعد طواف الزيارة استحب ان لم يعد لاشي عليه الثاني الترتيب : بان يبدأ بالصفا ويحتم بالمرورة قال في البحر تحت قول الكنز تبدأ بالصفا الشيخ ياب الواجب حتى لو بدأ بالمرورة لا يعتد بالاول هو الصحيح لمخالفة الامر اه لا يقال هذا يفيد انه شرط لانه واجب لان عدم الاعتداد كما يفرع على القول بالشرطية يفرع على القول بالوجوب لان المراد به ان وزم اعادة اول وزم جزائه لعدم الصحة وايضا في جنائيات البحر وقد قدمنا ان من الواجبات في السعي الابتداء بالصفا فلو بدأ بالمرورة لزمه دم اه لا يقال لزم الدم بتركه بتركه على القول بالشرطية ايضا لترك السعي حيث لا نه لاصحة للمشروط بدون شرطه لانه المالم يصح الشوط الاول حصل البداءة بالصفا بالثاني فقد وجد الشرط ولا يتصور تركه وانما يكون تاركا لا بحر الاشواط فلزمه صدقة كما مر واما على القول بوجوب فيصبح الشوط الاول وانما يكون تاركا لو اوجب الترتيب فيلزمه دم وفي الذخيرة اذا سمي معكوسا بان بدأ بالمرورة فن اصحابنا من قال يعتد به ولكن يكره والصحيح انه لا يعتد بالشوط الاول اه الثالث المشي فيه لمن لا عذر له فان سمي راكبا او زحفا بغير عذر فمليه دم الرابع اكمال ما زاد عليه على اكثر اشواطه : فان تركه صح سعيه وعليه لسكر شوط صدقة الخامس كونه في صلاة الاحرام في سعي العمرة : كذا في الباب قال

شارحه ليكن فيه انه ان سمي بعد التحلل هل يجب عليه دم واحد لجنايات الحلق او دم آخر ايضا لا يقع
السمي في غير حالة الاحرام اه قلت الظاهر ان اصل الواجب هو الترتيب بين السمي والحلق في العمرة
فيلزمه دم ترك الترتيب ولا يلزمه دم آخر لا يقع السمي في غير حالة الاحرام كالترتيب بين الرمي والحلق
به في الحج فانه لو حلق قبل الرمي يجب دم ترك الترتيب ولا يلزمه دم آخر لا يقع الرمي في غير حالة الاحرام
والله سبحانه وتعالى اعلم السادس قطع جميع المسافة بينهما : وهو ان يصبق عقبيه بهما او يعقبي حافر دابته
اذا كان راكباً او يصبق عقبيه في الابتداء بالصفاء واصابع رجليه بالاروة وفي الرجوع عكسه كذا في
الباب وفيه في فصل الجناية في السمي ولو سمي بين الصفاء والاروة ولم يبلغ حد الاروة مثلاً ولكن يبقى منه
وبين الرودة مقدار الثلث ثم يرجع الى الصفاء كذا فعل سبع مرات يحزبه وعليه دم ترك الاقل قال شارحه
والظاهر ان عليه تركه مقدار كل شوط صدقة اذ لم يمهده ان ما في ترك كاهه دم يكون في ترك اقله ايضاً دم
سوى طواف العمرة اه والله سبحانه وتعالى اعلم (تمة) ولا يجب فيه الطهارة عن الجناية والحيض
سواء كان سمي عمرة او حج لانه عبادة تؤدي لافي المسجد الحرام والاصل ان كل عبادة تؤدي لافي
المسجد الحرام في احكام المناسك فالطهارة ليست بواجبة لها كالسمي والوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي
الجمار بخلاف الطواف فانه عبادة تؤدي في المسجد الحرام فكانت الطهارة واجبة فيه بحرم عن الظهيرية *
(فصل في سنن السمي) هي استلام الحجر الاسود والمواالات بينهما وبين الطواف والمعمود على الصفاء
والاروة واستقبال البيت والمواالات بين اشواطه واجزاء الاشواط وهو اوسع من المواالات بين اشواط
الطواف واجزاء اشواطه لتجوزهم نحو الاكل فيه لافي الطواف كآمر والطهارة فيه عن الجناية و
الحيض اما عن الحدث الاضغر وعن النجاسة في الثوب والبدن فستحب وكونه بصد طواف على طهارة
عن الحدث الاضغر وعن النجاسة في الثوب والبدن وكون الطواف كآمر والهرولة بين الميامين وستر
المورة فيه مع انه فرض في كل حال فلو تركه فيه يأثم انهم تارك السنة لاجل السمي مع ثبوت انهم ترك الفرض
(فصل في مستحباته) وهي الذية فلم يشئ من الصفاء الى الاروة هاربا او بايما او مشتريا او لم يدركه انه سمي
جازمعيه وهنا توسعة عظيمة كعدم شرط نية الوقوف ورمي الجمار والحلق شرح والذكر والدعاء و
تكرارها ثلاثا وطول القيام عليهما والخشوع واستئنافه لوفرقه تفريقا كثيرا من غير عذر والافيني
بخلاف الطواف فانه يستحب استئنافه مطلقا لان تكرار السمي غير مشروع بخلاف الطواف الا انه اذا
كان من عذر انما يستحب استئنافه اذا كان قبل اتيان اكثره واداء ركعتين بهد فراه منه في المسجد *
(فصل في مباحاته) وهي الكلام المباح الذي لا يشغله مما ينبت فيه والشرب والاكل بحيث لا يقطع
المواالات مع انه مكروه في الطواف نعم سوغ الشرب في الطواف لقلة زمانه والخروج منه لاداء
مكتوبة او صاوة جنازة *

(فصل في مكروهاته) وهي الركوب فيه من غير عذر وتفريقه تفريقا كثيرا اذا كان له عذر
فلا يلبس به والبيع والشراء والحديث اذا كان يشغله عن الجهر واداء الذكر والدعاء وعن المواالات

وترك الصبر والحرولة وتأخير عن الطواف من غير عذر وتأخير عن أيام النحر وترك ستر العورة فلا تجب به التقديرة والافهم حر أم في كل حال والله سبحانه وتعالى اعلم

(فصل فيما ينبغي له الاعتناء به بعد الفراغ من السعي أيام مقامه بمكة) وإذا فرغ من السعي سكن بمكة نحر ما بالحج فلا يجوز فسح الحج بالعمرة عندنا ثم إن كان بينه وبين خروجه إلى منى وعرفات أقل من خمسة عشر يوماً لم تصح نيته للأقامة بمكة لأنه عازم على الخروج إلى منى وعرفات قبل خمسة عشر يوماً فلم يكن ناوياً الأقامة بموضع واحد بل بموضعين مستقلين وشرط صحة الأقامة اتحاد الموضع قبل هذه المسئلة كانت سبباً لثقة ديس بن أبان وذلك أنه كان مشغولاً بطاب الحديث قال فدخلت مكة في أول الشهر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الأقامة شهر فاجتمعت أتم الصلوة فلقبني بهض اصحاب أبي حنيفة فقال أخطأت فانك تخرج إلى منى وعرفات فلما رجعت من منى بد الصاحب أن يخرج وعزمت على أن اصاحبه وجمعت أقصر الصلوة فقال لي صاحب أبي حنيفة أخطأت فانك مقيم بمكة فإلم تخرج منها لا تصير مسافراً فقلت أخطأت في مسئلة في موضعين فرجعت إلى مجلس محمد واشتغلت بالفقهاء قل في رد المحتار أقول ويظهر من هذه الحكاية أن نية الأقامة لم تعمل عملها إلا بعد رجوعه لأنه لما رجع إلى مكة في اليوم الثاني عشر وهو على نيته السابقة لأنه عزم على الأقامة شهر إن كان ناوياً أن يقيم بها بقية الشهر بلانية خروجه في اثنتائه أو هي أكثر من خمسة عشر يوماً فصار مقيماً بخلاف ما قبل خروجه إلى عرفات لأنه لما كان عازماً على الخروج قبل تمام نصف شهر لم يصير مقيماً لأنه كان ناوياً الأقامة بموضعين مستقلين فلم تعتبر ويحتمل أن يكون جسد نية الأقامة بمدرجوعه ويكون تقدير كلامه أنه ارجمت من منى ونويت الأقامة بمكة مع صاحب بد الصاحب الخ وبهذا سقط ما أورده في الشرح أن في كلام صاحب الامام تعارضاً حيث حكم أن لا يأنه مسافر فلا يجوز له الاتمام وثانياً بأنه مقيم فلا يجوز له التصريح أن المسئلة بمكانها وايضا أنه مقيم من المثلون أن لو نوى في أحدهما نصف شهر صرح فحينئذ لا يضره خروجه إلى عرفات إذا لا يشترط كونه نصف شهر متوالياً بحيث لا يخرج فيه أه وجه السقوط أن التوالياً لا يشترط إذا لم يكن من عزمه الخروج إلى موضع آخر والا يكون ناوياً الأقامة في موضعين نعم بمدرجوعه من منى صحت نيته لعزمه على الأقامة نصف شهر في مكان واحد والله اعلم انتهى ما في رد المحتار ما خصا ويطوف بالبيت ما بدال بالارمل ولا اضطباع ولا سعي بمسده لأن التنقل بالسعي غير مشروع ويعلى بكل اسبوع ركعتين ويكره وصل الاسابيع ولم يذكر الزام الملتزم في خصوص طواف التطوع بعد ختمه لكن جرى به عمل العامة والخاصة قبل الركعتين والاولى بعدهما ولا يترك التلبية في الأحوال كلها في المسجد وخارجه إلى أن يرى حجرة العقبة إلا حال كونه في الطواف فتح وباب وطواف التطوع أفضل من صلوة التطوع إلا فاق وتاب به الديكى وما في البحر من أنه ينبغي تقييده بزمن الموسم والأفطر أو أفضل من الصلوة طالما إلى الديكى والآفة في غير الموسم فخالفاً لما في الولو الجلية ونصه الصلوة بمكة أفضل لأهله من الطواف وللغربة الطواف أفضل لأن الصلوة في نفسها أفضل من الطواف لأن النبي صلى الله عليه وسلم شبه الطواف بالبيت بالصلوة لكن الغربة لو

اشتغلوا بها لفاتهم الطواف من غير إمكان التدارك فكان الاشتغال بما لا يمكنه التدارك أولى أم وأما
أهل مكة فلا يفوتهم الأمران وعند الاجتماع فالصلاة أفضل جوهرية ومثله في البدائع *

(تنبيه) وليس مرادهم أن صاورة ركعتين أفضل من أداء الأسبوع لأن الأسبوع مشتمل على الركعتين
مع زيادة بل مرادهم أن الزمان الذي يؤدي فيه أسبوعا هل الأفضل فيه أن يصرفه للطواف أم يشغله بالصلاة أم
والطواف أفضل من العمرة إذا شغل به مقدار زمن العمرة وقامه في المنحة ورد المختار وقد قيل سيع
أسابيع من الأطوفة كعمرة ويستحب له أن ينوي الاعتكاف كلما دخل المسجد الحرام فإنه مستحب في كل
مسجد فكيف الظن بالمسجد الحرام وأقله فلا ساعة أي جزء من الزمان وقام تفصيله في رد المختار وإذا
دخل المسجد الحرام وهو يريد الطواف فتحيته الطواف وإن كان لا يريد الطواف فتحيته الصلاة كبقية
المساجد هذا عندنا وعليه الشافعية وقال المالكية هذا في حق المقيم خاصة وأما الآفاق فتحيته الطواف
مطلقا وليكثر من النظر إلى السكبة إيمانا واحتسابا فإن النظر إلى السكبة عبادة فقد جاءت آثار كثيرة
في فضل النظر إليها ويستحب الاكثار من دخول الحجر فإنه من البيت ودخوله سهل *

(مطلب في دخول البيت) ويستحب دخول البيت إذا لم يشتغل على أيذاء نفسه أو غيره ولا على
دفع الرشوة التي يأخذها الحجابة أو الأفيحرم وكذا يستحب الصلاة في الدعاء فينبغي أن يدخله حافيا
لأنه ملين أو الخفين مقدما رجله اليمنى خاضعا خاشعا معظما مستحييا لا يرفع رأسه إلى السقف وعن عائشة
رضي الله عنها أنها قالت عجبا لله أن المسلم إذا دخل السكبة كيف يرفع بصره إلى السقف ليدع ذلك اجلالا
وتعظيما لله تعالى فقد دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم السكبة فما اختلف بصره موضع سجوده حتى
خرج منها ويقعد مصليا النبي صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما إذا دخله مشى قبل وجهه
وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريبا من ثلاثة أذرع ثم يصلي يتوخي
مصليا رسول الله صلى الله عليه وسلم وليست البلاطة الخضراء بين العمودين مصلا صلى الله عليه وسلم
فإذا وصل إلى الجدار المذكو رضع خداه عليه ويستغفر ويحمد الله تعالى ثم يأتي الأركان فيحمد ويهلل
ويسبح ويكبر ويستل الله تعالى ما شاء ويلزم الأدب ما استطاع بظاهرة وباطنه وما تقوله العامة من
العمرة الوثائق وهو موضع عال في جدار البيت بدعة باطلة لا أصل لها والمسار الذي وسط البيت ويسمونه
سرة الدنيا يكشف أحدهم سرته ويضعها عليه فعل من لا عقل له فضلا عن علم فتح ومن أم الأدعية طالب
الجنة بلا حساب وإذا خرج صلى ركعتين عند الباب * (آتمة) وفي قرة العيون وهل يجوز لبني شيعة
أخذ الأجرة بفتح باب السكبة ؟ قال الطبري لا خلاف بين الأئمة في تحريم ذلك وأنه من أشنع البدع
واقبح القواحش وأما ما يتصدق به عليهم من البر والصدقة على وجه البر بلا شرط فلم يأخذ ذلك وفي الشرح
ويحرم أخذ الأجرة ممن يدخل البيت أو يقصد زيارة مقام إبراهيم عليه السلام بلا خلاف بين علماء الإسلام
وأئمة الأنام كما صرح به في البحر الزاخر وغيره قال في رد المختار وقد صرحوا بأن ما حرم أخذ حرم دفعه
الاضرورة ولا ضرورة هنا لأن دخول البيت ليس من مناسك الحج *

(مطلب في مواضع صلواته صلى الله عليه وسلم بالمسجد الحرام) وينبغي ان يتحرى المواضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسجد الحرام - خلف المقام : وتلقاء الحجر الاسود على حاشية المطاف : وقريها من الركن الشامي الذي يلي الباب وهو المشهور بالعراق : وعند باب الكعبة : والحفرة : ووجه البيت وهو يطلق على جميع الجانب الذي فيه الباب : والحجر : ودخل البيت : وبين الركنين اليمانيين : وتلقاء الركن الغربي بحيث يكون باب العمرة خلف ظهره : ومصلى آدم على تيمنا عليه الصلوة والسلام وهو جانب الركن اليماني : لباب « (تنبيهه) نقل الازرققي عن جميع السلف ان موضع المقام الآن هو موضعه في الجاهلية وفي عهد النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ثم ذهب به السيل في خلافة عمر فجعله في وجه الكعبة حتى قدم عمر فردة بمحضر من الناس و قول مالك رضي الله تعالى عنه انه كان في عهده صلى الله عليه وسلم وابي بكر رضي الله تعالى عنه ما لصق بالبيت اعتراضه المحب الطبري بان سياق حديث جابر الطويل وما روى عنه يشهد للاول وفي الكبير قال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري وقد روى الازرققي في اخبار مكة باسناد صحيح ان المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر في الموضع الذي هو فيه الآن حتى جاء سيل في خلافة عمر رضي الله تعالى عنه فاحتمله حتى وجد باسفل مكة فاني به فربط باستار الكعبة حتى قدم عمر رضي الله تعالى عنه فاستثبت امره حتى تحقق موضعه الاول فاعاده اليه حتى استقر ثم الى الآن وايا كان فالآية توجب انه ابن وجد فهو المصلي اه (مطلب في شرب ماء زمزم) ويستحب الاكثر من شرب ماء زمزم والنظر في زمزم عبادة اذا قصده القربة لا على طريق العادة كما في النظر الى الكعبة ويجوز الاغتسال والتوضؤ بماء زمزم على وجه التبرك ولا يستعمل الاعلى شئ طاهر فلا ينبغي ان يغتسل به جنب او محدث ولا في مكان نجس لباب وشرجه وفي مياه الدور ورفع الحدث بماء زمزم لا كراهة وفي الدراية لا يكره الاستنجاء بماء زمزم لا الاغتسال اه فاستفيد منه ان نفي السكر اهة حاصل في رفع الحدث بخلاف الحديث والمختار وفي الشرح وكذا يكره ازالة النجاسة الحقيقية به من ثوبه وبدنه حتى ذكر بعض العلماء تحريم ذلك ويستحب حمله الى البلاد ويستقيه للعباد ويصديه على المرضى ويستقيهم فانه شفاء سقيم وانه لما ضرب له كالبسطة في الفتح * (مطلب في مضاعفة الصلوة في المسجد الحرام) ومن ام ما ينبغي للحاج وغيره ان لا تنفوت صلوة في المسجد الحرام فانها فيه افضل منها في غيره من المساجد حتى مسجد المدينة المنورة فمن عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة في مسجدي هذا افضل من الف صلوة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام و صلوة في المسجد الحرام افضل من الف صلوة في غيره من المساجد الا المسجد الحرام واه احمد والبخاري وابن خزيمة برجال الصحيح قال ابن عبد البر انه نص قاطع للنزاع وايضا عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة في مسجدي هذا افضل من الف صلوة في غيره من المساجد الا المسجد الحرام واه احمد والبخاري وابن خزيمة في المسجد الحرام افضل من الف صلوة في مسجدي هذا اعمائة الف صلوة واه احمد والبخاري وابن خزيمة في صحيحه واسناده على شرط الشيخين لا جرم صحيحه ابن عبد البر وقال انه الحجة عند النزاع فعلى الاول

تكون الصلوة في المسجد الحرام مائة الف صلوة في غير المسجد النبوي وعلى الثاني مائة الف صلوة
وورد احاديث اخر تخالف ما ذكر لكم الا يخرج بها الضعفاء واخرج الطبراني بسند رجاله ثقات من
الارقم رضى الله عنه وكان بدر ياقال جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم اودعه وارادت الخروج الى بيت
المقدس فقال وما يخرجك الية افي تجارة ؟ قلت لا ولكن اصى فيه فقال صلى الله عليه وسلم صلوة هنا
خير من الف صلوة ثم وقد ثبت في حديث حسن ان الصلوة مئة بمئة مائة وقال بعضهم ثبت انها بالف في
الكبير روى ابو يعلى رجال ثقات وابو الشيخ ان الصلوة ببیت المقدس بالف صلوة اى في غير المسجدين اه
فعلى الاول تكون الصلوة بالمسجد النبوي بمئتي الف صلوة فيما عدا المسجد الحرام والمسجد الاقصى
وعلى الثاني تكون بالف صلوة وحينئذ فعليه مع ما مر من حديث ابن الزبير رضى الله عنه تكون
الصلوة في المسجد الحرام مائة الف الف صلوة في غير المسجدين المذكورين وعلى الاول تكون
بالتصنيف من ذلك ملخص ما في حاشية ابن حجر بزيادة عن الكبير ثم هذه المضاعفة تخص بالفرائض
عندنا وعند المالكية اما النوافل في البيت افضل للنص القولي والقولي وقال الشافعية نعم النوافل
ان كانت النوافل في البيت افضل للاتباع وكذا هي في حق الرجال دون النساء كما حققه في الفتح وهي ترجع
الى الثواب دون الاجزاء عما في الذمة من المتضيئات اجماعا وهي لمخصوصية المساجد الثلاثة لا لمخصوصية
الصلوة فتلتحق بها بقية القربات كالصوم والاعتكاف والصدقة والذكر والقراءة واختلاف في المراد
بالمسجد الحرام الذي فيه المضاعفة فقل مسجد الجماعة حول الكعبة وقيل الحرم كله والاول مذهب
الامام مالك رضى الله تعالى عنه وجزم به النووي في المجموع والتهذيب وقال الاسنوي انا الظاهر واختاره
ابن حجر في التحفة وصححه وايده الحب الطبري بان الاشارة في الاستثنى منه الى مسجد الجماعة فيمكن
الاستثنى كذلك قال في الكبير هو ظاهر مذهب اصحابنا اه كما يؤخذ من تخصيص المضاعفة بالفرائض
ومن قول ابن الهمام في صلوة الظهر يوم النحر انها بالمسجد الحرام اولى للثبوت مضاعفة الفرائض فيه
بعكسه قال ابن حجر هي بمعنى افضل منها بالمسجد الحرام وان فاتته مضاعفته على الاصح وكذا يؤخذ
من فرع ذكره في شرح المنية قال وان فاتته الجماعة في مسجد حبه فان اتي مسجد آخر يدر كفايته فهو
افضل الا في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم كذا في مختصر البحر وينبغي ان يستثنى
المسجد الاقصى ايضا لان الصلوة في الجماعة تفعل صلوة الفصد بمئة وعشرين او سبع وعشرين درجة
والصلوة في احد المسجدين الثلاثة تزيد على ذلك زيادة كثيرة انتهى والثاني جزم به انوردي وتلقاه من
النووي واقره فاقى رد المحتار وذكر البيهقي في شرح الاشباه ان المشهور عند اصحابنا ان التضعيف يتم
جميع مكمل جميع حرما الذي يحرم صيده كما صححه النووي ليس كما ينبغي نعم مضاعفة الحسنة مطلقا
بمائة الف تتم الحرم كله لحديث وحسنات الحرم الحسنة بمائة الف - سنة ذكره في قرة العيون ان لا سنان
وقد مناه في شرائط وجوب الحج عن الكبير وغيره ايضا وان لم يكن في الثبوت كما حديث مضاعفة
الصلوة في المسجد الحرام ويوافقه ما أخرجه ابن ماجة بسند ضعيف من ادرك رمضان بمكة فصامه وقام به

ما تيسر كتبت له مائة الف شهر رمضان فياسواها الحديث وقال الحسن البصري رضي الله تعالى عنه صوم يوم بمكة مائة الف وصدقة درهم مائة الف وكل حسنة بمائة الف ومثله لا يقال الا عن توقيف وكذا المعاصي تضاعف على ما روى عن ابن عباس وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما ان صح والافلاك انما في حرم الله افحش واغلظ فتعوض سببا لغلظ العقاب بان تكون السيئة فيه كسيئات في غيره في غلظ العقاب ويمكن كون هذا محمل الروي من التضاعف بان يراد به التضاعف كيفية الاعداد كيلا يمارض قوله تعالى ومن جاء بالسيئة فلا يجزي الامثليها كذا قاله ابن الهيثم رحمه الله تعالى ولا يختص التضاعف في مسجد مكة بالمسجد الذي كان في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم بل يشتمل جميع ما يزيد فيه واما في مسجد المدينة فخصه بنحو ما كان في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم عملا بالاشارة وعندنا بهم جميع ما يزيد فيه نعم تحرى الاول اولى وهو مائة في مائة ذراع درو حاشيته (مطلب) ويستحب زيارة اهل المعلى وسائر المآثر بمكة وحواليها وهي عشرون موضعا ذكرها في الباب منها بيت سيدتنا خديجة الكبرى الذي كان يسكنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وخديجة رضي الله تعالى عنها وفيه ولدت اولادهما من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفيه توفيت خديجة رضي الله تعالى عنها ولم يزل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مقبلا به حتى هاجر فاخذ عقيلا بن ابي طالب قاله الازرق رحمه الله تعالى ثم اشتراه معاوية بن ابي سفيان وهو خليفة من عقيلا بن ابي طالب فجعله مسجدا وفتح به بابا من دار ابي سفيان وهي التي في ظهره المسمى بالقبان والمستشفى للبراء وهو افضل مواضع مكة بعد المسجد الحرام قاله الطبراني وغيره رحمه الله تعالى ومنها مسجد في دار الارقم عند الصفا المبروفة بدار الخيزران كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مستترافيه في اول الاسلام وكان به اجتماع من اسلم معه وفيه اسلم عمر وحمزة وغيرهما رضي الله تعالى عنهم ومنه ظهر الاسلام ونص كثير من العلماء انه افضل المواضع بمكة بعد بيت خديجة رضي الله تعالى عنها (تنبيه) ولا يعرف بمكة قبر صحابي ولا صحابية الا انه رأى بعض الصالحين في المنام قبر خديجة الكبرى قرب قبر فضل بن عياض رضي الله تعالى عنه ولا ينبغي تعينه على الامر المحمول والقبر المنسوب الى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما غير صحيح مع الاتفاق على موته بمكة وكذا قبر عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهما لا يصح كونه في موضعه المعروف عند قبر السادة الصفيوية ولعله كان موضع صليبه ومن مات بهما من التابعين عطاء وسفيان بن عيينة وفضل رضي الله تعالى عنهم والمشهور انهم في موضع واحد معروف قرب قبر خديجة الكبرى رضي الله تعالى عنها وكثير من الاكابر كالامام اليافعي وغيره دفن عندهم فينبغي ان يزورهم ويتبرك بهم ويسلم عليهم ويكثر قراءة القرآن حولهم ويكثر الذكر والدعاء والاستغفار لهم وغيرهم من المسلمين شرح والله سبحانه وتعالى اعلم

(فصل في خطبة اليوم السابع) فاذا كان اليوم السابع من ذي الحجة فالسنة ان يخطب الامام بعد صلاة الظهر خطبة واحدة لا يجلس فيها يبدأ بالتكبير ثم بالتلبية ان كان محرما ثم بالخطبة فيحمد الله تعالى وينثني عليه ويصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم يعلم الناس فيها المناسك من كيفية الاحرام والخروج الى منى والمبيت بها ليلة عرفته والراح منها الى عرفات والصلاة بها والوقوف بعرفة والافاضة منها وغير ذلك

او جميع ما يحتاج اليه الحاج الى عام حبه وان كان بعد ذلك خطب لان التاكيد خير رد الحجاز وهذا اول
الخطب الثلاثة في الحج والثانية بعرفة قبل الجمع بين الصلوتين والثالثة في اليوم الحادي عشر فيفصل
بين كل خطبتين يوم كلها خطبة واحدة بلا جلسة في وسطها الا خطبة يوم عرفة وكلها بعد الزوال وكره
قبله وكلها بعد صلاة الظهر الا بعرفة فانها قبلها وكلها سنة ويبدأ في السكك بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالتحميد
كما يبدأ خطبة العيد في اي التكبير ويبدأ بالتحميد في ثلاث خطب وهي خطبة الجمعة والاستسقاء والنكاح
كذا في المبتغي بحر ويجب الانصات عند سماع الخطب كلها وفي الجمعة تصد شرح
(تنبيه) وقولهم ويبدأ في السكك بالتكبير اي بسم تكبيرات تترى واما التلبية ففي ما بين عرفة
وايس فيما بين تلبية لان التلبية تنقطع باول رمي

(فصل في الرواح من مكة الى منى واداء الصلوة الخمس والمبيت بها) تنبيه - الامام يقتدى به في
جميع المناسك ويتعلم منه - فاذا كان يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة راح الامام والناس معه من مكة الى
منى والسنة خروجه بعد طلوع الشمس وهو الصحيح فيقيم بها ويصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء
والفجر لوقت الاسفار على قول الاكثر فكل من اخرج من التروية الى منى واداء الصلوة الخمس بها
والمبيت بها اكثر ليلة سنة واما الاقامة بها بعد الزوال الى عهدة عرفة فندو ويستحب ان يصلي
الظهر يعني ولو خرج من مكة بعد الزوال فلا بأس به اذا صلى الظهر بمنى ولو وافق يوم التروية الجمعة له ان يخرج
الى منى قبل الزوال لكونه وقت سنة الخروج وعدم وجوب الجمعة عليه في ذلك الوقت وعنده لا يخرج
مالم يصلها لوجوبها عليه فيصكره له الخروج قبل اداها كما هو حكم الخروج الى كل موضع لا يجب على
اهله الجمعة ومنى كذلك مالم يحضرها امير مكة وقاضي او افاضاء يوم النحر الى مكة لا يجب على اهله الجمعة
لصحتهم لو اجتمعوا على واحد فصلى بهم جاز وسيأتي التفصيل في آخر فصل العود الى منى وعند الشافعي
لا يخرج بعد ما طلع الفجر مالم يصلها كذا في التبيين وغيره ولو بات بمكة تلك الليلة او بعرفة اجزأه لانه
لا يمتنع في هذا اليوم اقامة نسك ولكنه اساء لتركه مستثنا كثيرة ويلبي عند الخروج الى منى ويدعو
بحاشاء ويستحب ان ينزل بالقرب من المسجد الخفيف بحر

(فصل في التوجه من منى الى عرفات) فاذا صلى الفجر يعني مكث قليلا حتى تطلع الشمس على ثبير
ثم توجه الى عرفات مع السكينة والوقار ما يباين مغللا مكبرا اذ اعياد اكرام صلي الله عليه وسلم
ويلبي ساعة فساعة وان توجه قبل طلوع الفجر او قبل طلوع الشمس او قبل اداء الفجر اجزأه واساء فتح
ولباب ويستحب عند الاربعة ان يسير الى عرفة على طريق ضب قال الازرقى وطريق ضب مختصرون
المزدلفة الى عرفة وهو في اصل المأزمين عن عيذك وانت ذاهب الى عرفات ويسمى الآن طريق القناطر
لما فيه من قناطر عين مكة المسكرمة ويعد على طريق المأزمين ثمانية مأزم وهو كل طريق فريقي بين جبلين
ومن ادالفتها هذا الطريق الذي بين الجبلين الذين هما بين عرفة ومزدلفة ثبت لان فيها انعطافا فمات
كالطريقين او اطلق ذلك على الجبلين لا كمنافتهما بل تلك الطريق نحو الدجاء ورة وهو الظاهر فاذا قرب

من عرفات ووقع بصره على جبل الرحمة الذي وسط ارض عرفات دعا ويستحب ان يقول اللهم اليك
توجهت وعليك توكلت ووجهك اردت اللهم اغفر لي وتب علي واعطني سؤلي ووجهي الى خير حيث توجهت
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر تدين وفتح ثم لي الى ان يدخل عرفات
(باب مناسك عرفات)

وذا دخل عرفات نزل بها مع الناس حيث احب الابلان عرنة بدائع وجوهرة وبقر جبل الرحمة افضل
ويكره ان ينزل ناحية عن الناس او في الطريق وقالت الثلاثة رحمهم الله تعالى انهم اذا ذابوا امرؤ وهو
موضع فيه المسجد ضربوا بهاقبة الامام ومن كانت له قبة ضرب بها بهاقبة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا يدخل عرفات الا وقت الوقوف بعد زوال الشمس وبعد صلاة الظهر والعصر مجموعتين قلنا امرؤ في
عرقة ونزوله صلى الله عليه وسلم بها لم يكن عن قصد كذا في التبيين والامراج لم يكن قال الامام رشيد الدين
ينبغي ان لا يدخل عرفة حتى ينزل بمنزلة قريبا في المسجد الى زوال الشمس ويضرب بها مضربة ان كان له
اه وسياق ما يؤيده وايضا قال في الفتوح والسنة ان ينزل الامام بمنزلة وتزول النبي صلى الله عليه وسلم بها
لا نزاع فيها اه (تنبيه) ولو ضرب رجل فسطاطا في مكان بعرفة او منى وقد كان ذلك المكان ينزل فيه
غيره قبل ذلك وكان معروفا بذلك فالتى سبق الى ذلك المنزل احق به وليس الاخر ان يحوله عنه فان اخذ
من ذلك موضعا واسما فوق ما يحتاج اليه فغيره ان يأخذ ناحية هو لا يحتاج اليها فيزنها معه ولو طلب
ذلك منه رجلان كل واحد منهما يحتاج الى ان ينزل فيه فاراد الذي سبق اليه ان يعطيه احدهما دون الآخر
كان له ذلك ولو سبق اليه احدهما فنزله فاراد الذي كان اخذه في الابتداء وهو عنه غني ان يزجه عنه وينزله
بمحتاجا آخر لم يكن له ذلك فان قال انما كنت اخذت لهذا الآخر بامر لا لنفسى استخلف على ذلك وبعد
الحلف له ان يزجه كافي الهندية في باب قسمة الغنائم طوالع فاذا نزل بعرفات عكث فيها ويستغل بالدعاء
والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر والتلبية الى ان تزول الشمس فيغتسل فيها لا خارجا عنها بعد الزوال
لوقوفه لا يوم عرفة وما في البدائع انه يجوز ان يكون على الاختلاف كافي الجمعة رده في الحلية بان الظاهر
انه للوقوف رد المختار او يتوضؤ والغسل افضل وكون الغسل بعد الزوال مستحب عندنا بفضل زمان
الوقوف ليكون اقرب اليه فيكون ابلغ في المقصود كما قالوا في غسل الجمعة الافضل ان يكون بقرب ذهابه
اليها واما قبل الجمع فسنة ويقدم حواجمه مما يتعلق بالاكل والشرب ونحوهما قبل الزوال ويتفرغ عن جميع
العلائق ويتوجه بقلبه الى رب العلائق

(فصل في الجمع بين الصلوتين بعرفة) فاذا زالت الشمس واغتسل سار الى مسجد نمرة بلا تاخير
ومسجدها ايضا في عرفة على ما يثبت فيه قوله في المبسوط كما زالت الشمس يوم عرفة يصلي الامام الظهر و
العصر بعرفات وكذا قوله في الكفاية والمكان شرط وهو عرفات وكذا قوله في الباب وهو عرفة وما
قرب منها يعني لكونه في حكمها وقد جزم الشارح رحمه الله تعالى ان المسجد خارج عرفة ونقل عن
الخبازي ما يدل عليه ويؤيده ما في غاية البيان عن الديواني انه في بطن عرنة ومثله في غاية السر وجي قيل

ويؤيده المشاهدة بأن بعض وادي عرنة موجود خلفه فاصل بينه وبين عرفة وسيأتي الزيادة في شرائط
صحة الوقوف * (تنبيه) ثم على القول بخروج عرفة ومسجدها من عرفة لا بد أن ينزل أولاً بمنزلة فانه لو
نزل بعرفات احتاج إلى أن يسير إلى المسجد قبل الزوال لا بعده والا يتحقق وقوفه ثم ينقطع نحو وجهه إلى
المسجد وامتداد الوقوف إلى غرب الشمس واجب فنزل مرة اسلم على القولين بخلاف نزول عرفات
مع أن فيه حرج الذهاب والإياب والله سبحانه وتعالى أعلم فاذا بلغ المسجد صعد الإمام الأعظم أو نائبه
المنبر والإمام الأعظم هو الخليفة أو وجد فيه شروط الخلافة أو السلطان أو أخذها بالقوة والشوكة
ونائبه هو الخطيب المنصوب من جانبه فاذا صعد المنبر يجلس عليه من غير سلام عندنا ويؤذن المؤذنون بين
يديه فاذا فرغوا قام فخطب خطبتين قائماً يجلس بينهما جلسة خفيفة كالجمعة ويبدأ فيها بالكبير ثم بالنهيية
في الأولى منها بتسعة تكبيرات سر داو في الثانية بتسعة كافي خطبة العيدين ثم يخطب فيحمد الله تعالى ويثني
عليه ويلبي ويهلل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويعط الناس ويأمرهم وينهاهم ثم يعلمهم المناسك
كالوقوف بعرفة والمزدلفة والجمع بها والرمي والذبح والحلق والطواف وسائر المناسك التي إلى الخطبة الثالثة
ثم يدعو الله تعالى وينزل وإن خطب قاعد الجزاء إلا أن القيام أفضل جوهرة ولو خطب قبل الزوال أو
لم يخطب أصلاً صح الجمع وأساء بخلاف الجمعة وإذا نزل يقيم المؤذنون فيصلي بهم الظهر ثم يقيمون للعصر
فيصلي بهم العصر في وقت الظهر ويحفي القراءة فيها الحاصل أنه يصلي بهم الظهر والعصر في وقت الظهر بإذان
واحدوا قمتين ويكره للإمام والمأموم أن يتطوع بينهما وقيل غير سنة الظهر فأوصلها فلي الأولى كره
وأعاد الإذان للعصر لأجل الثاني وظاهر الرواية هو الأول نهر وشرب نبأ لينة قال الشارح رحمه الله تعالى
وأما ما ذكره في الذخيرة والمحيط والكافي بأنه لا يتطوع بينهما غير سنة الظهر فغير صحيح وفي البحر لا يصلي
سنة الظهر البعدية وهو الصحيح اه قال في البدائع لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتنفل قبلها ولا بعدها
مع حرصه على النوافل اه أو يشتغل بشيء آخر كالكل وشرب وكلام وغير ذلك سوى تكبير التشريق هنا
وكذا في المزدلفة بين المغرب والعشاء لو جوبه فيأتي به فيهما مرة عند قيامه للصلاة الثانية كما حققته في
رد المحتار فإن اشتغل بصلاة أو عمل آخر ولو بعد قدر ما يقطع فور الإذان أعاد الإذان والإقامة للعصر
وإن كان التأخير من الإمام لا يكره للمأموم أن يتطوع بينهما أو يشتغل بعمل آخر لحاجة إلى أن يدخل الإمام
في العصر ويكره التنفل بعد أداء العصر ولو في وقت الظهر فإن كان الإمام مقيماً أتم الصلاة وأتم معه
المسافرون وإن كان مسافراً قصر وأتم المقيمون بلا قراءة فاذا اسلم قال لهم أتموا صلواتكم يا أهل مكة فأنقروم
سفر ولا يجوز للمقيم أن يقصر الصلاة ولا للمسافر أن يقتدي به أن قصر وقال مالك رحمه الله تعالى يقصر
المقيم ويقتدي به المسافر فهو قصر نسك ولا يصح أداء الجمعة بعرفة اتفاقاً لأنها قضاء ومعنى ابنية *
(تنبيه) وما حكى المالكية أن الرشد رحمه الله تعالى جمع مالكا وأبا يوسف رحمه الله تعالى فسأل
أبا يوسف مالكا عن إقامة الجمعة بعرفة فقال مالك لا يجوز لأنه عليه الصلاة والسلام لم يصلها في حجة الوداع
فقال أبو يوسف قد صلها لأنه خطب خطبتين وصلى بعدها ركعتين فقال أجهر بالقراءة كما يجهر بالجمعة ؟

فسكت أبو يوسف وسلم فلا اصل له لأن أبي يوسف لا يرى الجهمية في القرى فكيف كان يراه في البراري وما
 حكى القسطنطين عن أبي حنيفة وإبي يوسف رحمهما الله جواز الجهمية بمرفقات فهو غلط ذكره في النهاية وغيره وهذا
 الجمع مفسدة اتفاقا وهو للمصنف عندنا فيستوي فيه التقييم والنسافر وقال الشافعي رحمه الله تعالى إنه للسفر
 فيختص بالمسافر وكذا الخلاف في الجمع عن دافعة وهذا الجمع لعينانية الجماعة عند أبي حنيفة رضي الله تعالى
 عنه لأنه يمسر عليهم الاجتماع بعد ما تفرقوا في الموقف وقال أنه لا تشدد أدلوه في حق جوارحه للسفر
 (فصول في شرائط جواز الجمع) الأول : تقديم الأحرار بالجمع عليهما فلو صلى الظهر وهو حلال أو
 محرر بالمرة ثم أحرر بالجمع وصلى العصر لم يجز العصر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم قيل لا بد من
 الأحرار قبل الزوال تتدعى على وقت الجمع والصحيح أنه يكفي بالتقديم على الجمع والثاني : الجماعة فيها
 فلا صلاحها أو احدهما فترد الميز عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه والجماعة شرط لازم في حق غير الإمام
 فلا تسقط إلى وشرط غير لازم في حق الإمام فتسقط بالضرورة وعن هذا التفرع عنه بعد الشرع مع جواز
 الجمع وكذا قبل الشرع على قول الأكثر إذا لا يقدر أن يعمل غير مقتضاه كذا في المبين وقال بعضهم
 الجماعة ليست بشرط في حق الإمام أصلا وتفصيله في المنحة والثالث : الإمام الأعظم أو نائبه فيها ولو
 بعده موت الإمام لأن النواب لا ينعزلون بموت الخليفة ذوا لم يكن له نائب صوابا وكل واحدة منهما في وقتها
 عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه كما في عامة الشروح بخلاف ما إذا مات أميرهم وليس فيهم ذو سلطات
 فقدموا رجلا منهم الجماعة يجوز لها أن تفرق فأن لم يأمر الإمام أحد فقدم رجل من عرض الناس فجمع بهم
 بين الصلوتين لم يجز في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وإن كان المتقدم رجلا من ذى سلطان كالقاضي وصاحب
 الشرط جاز لأنه نائب الإمام ولو صلى الظهر مع الإمام ثم العصر بغيره أو بالعكس لم يجز العصر عند أبي حنيفة
 ولو أدرك مع الإمام ركعة من كل واحدة من الصلوتين أو شيئا منها جاز جوهره وإن أحدث الإمام في
 الظهر فاستخلف رجلا يجمع المستخلف بينهما لأنه قائم مقامهما وهما كصلاة واحدة ولو جاء الإمام بعد ما فرغ
 الخليفة من العصر لا يصلي العصر إلا في وقتها لعدم الإمام ولو أحدث بعد الخطبة قبل أن يشرع في الصلاة
 فاستخلف من لم يشهد الخطبة جاز ويجمع بخلاف الجماعة كذا في البدائع والتبيين وعندها لا يشترط شيء
 من الشروط الثلاثة إلا الأحرار بالجمع في العصر فقط وبه قالت الثلاثة والرابع : تقديم الظهر على العصر
 حق لو تبين للإمام وقوع الظهر قبل الزوال أو بغير وضوء والعصر بعده أو بوضوء أعاد الخطبة والصلوتين
 جميعا جوهره والخامس : الزمان وهو يوم عرفه بعد الزوال قبل دخول العصر والسادس : المكان
 وهو عرفه وما قرب منها كما مر وقال الشافعي رحمه الله تعالى الصحيح أن يكون المكان خارج عرفه مما قرب
 منها من سائر الجهات وهذا الخلاف فرع الخلاف في أن المسجد عرفه أو خارجها كما مر وأما أصل أن
 مكان الجمع هو المسجد وما في معناه اتفاقا فإن كان المسجد في عرفه فهو عرفه وما قرب منها لأنه في حكمها
 وإن كان المسجد خارج عرفه فهو خارج عرفه مما قرب منها من أي جهة كان المسجد بغيره الشرع وضمة
 والثلاثة الأخيرة منها متفق عليها عندنا بخلاف ما قبلها ولو فقد شرط منها يصلي كل صلاة في الجماعة عليه

في وقتها بجماعة او غيرها والله سبحانه وتعالى اعلم
 (فصل في حصة الوقوف بعرفة) واذا فرغ الامام من الجمع في مسجد ابراهيم وهو الخليل صلى الله عليه
 وسلم وقيل هو ابراهيم الذي يتسبب اليه احد ابواب المسجد الحرام راح والناس معه الى الموقف ويكره
 ان يتأخر واجمعا من غير عذر فان تخلف احد ساعة لحاجة لا بأس به لكن الافضل ان يروح مع الامام
 الا ان يتأخر الامام قبله افضل وعرفات كلها موقف الا بطن عرفة فانه لا يصح الوقوف فيه على المشهور
 (تنبيه) وعرفة واحد يجزاء عن فلت مما يلي مكة تمتد بيننا وشمالا ليست من عرفة ولا من الحرم بل حد
 فاصل بينهما وهي بين الثمانين الذين هم احدى عرفة والما بين الذين هم احدى الحرم على منتهى المأز من مائة يفرق
 مسجد عرفة حتى قيل ان الجدار الغربي من مسجد عرفة لوسقة مسطحة في بطن عرفة قال الامام الناطقي رحمه
 الله تعالى في الروضة وعرفة ليست من عرفة وعرفة ليست من الحرم اه وقيل من عرفة واليه مال في
 البدائع ولذا قال انه يكره الوقوف فيها انتهى وتبع في الابواب وقيل من الحرم كما نقله في البحر وبقر
 جبل الرحمة افضل وافضل المواقف موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الفجوة المستوية المشرقة على
 ارض عرفات وهذه الفجوة هي الصخرات السوداء الكبار المنروشة التي خلف موقف الامام اليوم عن
 يساره بقيل بني عليها المسجد اليوم يسمى مسجد الصخرات وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بطن
 ناقته الى الصخرات وجبل المشاة بين يديه واستقبل القبلة فوقف الامام على ناقته عند الصخرات السوداء
 او يقرب منها بحسب الامكان بحيث يكون جبل الرحمة قبله عن يمينه اذا استقبل القبلة مستقبلا للقبلة
 رافعا يديه بسطوا الى السماء مكبرا اسمها الامام سيدها محمدا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ذاعيا بقلب
 حاضر مستغفرا له ولوالديه واخوانه واغاريبه ومارفقا واخباثة وجميع المؤمنين والمؤمنات ويحتمل في
 الدعاء يقوى الرجاء الاجابة ويأتي ساعة فساعة في اثناء الدعاء ولا يفرط في الجهر بصوته في التلبية واما
 الادعية والاذكار فبالخفية اولى كما في الشرح ورد المختار ويكرر الدعاء ثلاثا ليستغفره بالتحميد والتحميد
 والتسبيح والصلوة ويحتمل بذلك وبآمين ويحتمل المناسك اذا شغل عن شيء منها ووقف الناس بقرب
 الامام ليؤمنوا على دعائه ويتبعوا بآياته يعلمه خلفه ان امكنهم ليكونوا مستقبليين القبلة والافعن عينه او عن
 شماله او يخذل قدمه مستقبليين القبلة لا كما يفعله العوام من استقبل الامام سامعين لقوله خاشعين باكين
 رافعين ايديهم على روافدهم والوقوف راكبا افضل للامام وكذا التلبية وانما خص الامام بالذكر لانه يدعو
 ويدعو الناس بدعائه فان كان على راحته فهو ابلغ في مشاهدتهم له والافقا كما جاز قاصدا ويكره
 الاضطراب في الامن عذر ويكره في غير عرفة ان يكثرت على ظهر الدابة اذا كان واقفا الشغل يطول زمنه
 بل ينبغي ان ينزل اذا ان يكون له عذر مقصود في ترك النزول كبير واجتهد الواقف ان يقطر من عينه
 دموعا فانه دليل الذبول واليأس على طيبة وليحذر كل الحذر من النادمية والمشاغبة وانما اخره في الكلام
 التبعيل بل ومن المباح وليجتنب كل موضع يؤذي فيه او يتأذى بدعوة تماشاء وليس عن اصحابنا فيه
 دعاء وقت لان الانسان يدعو بما شاء ولان توقيت الدعاء يذهب بالرفقة لا يشعري على لسانه من غير

فصديقه عن الاجابة بدائع وليكن عامة دعائه ما صح عنه صلى الله عليه وسلم افضل للدعاء يوم عرفة
والفضل ما قلت انا والنيبون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
زاد احمد رحمه الله تعالى بعد قوله وله الحمد في رواية بيده الخير سماه دعاء لان الثناء على الكريم دعاء وللإشارة
الى ما ورد من شغله ذكرى من مسئلتى اعطينه افضل ما اعطى السائلين واخرج الترمذى وغيره عن علي
رضي الله تعالى عنه قال كان اكثر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية يوم عرفة اللهم لك الحمد كالذي تقول
وخير مما تقول اللهم لك صلاتى ونسكى ومحياي ومماتي واليك ما بيني وبينك وما بينك وبين عذاب القبر وسوسة
العصاة وشوات الامر اللهم اني اسألك من خير ما تجيب به الرجى واعوذ بك من شر
ما تجيب به الرجى واخرج الطبراني في الدعاء عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال كان من دعاء رسول الله
صلى الله عليه وسلم عشية عرفة اللهم انك ترى مكاني وتسمع كلامي وتعلم سرى وعلائي ولا تخفى عليك
شي من امرى انال بالبائس الفقير المستغيث المستجير الوجل المشفق المقر المعترف بذنبيه اسألك مسألة
المسكين وابتل اليك ابتم الى المذنب الذليل وادعوك دعاء الخائف الضعيف من خضعت لك رقبته وفاضت
لك عيناه ونحل لك جسده ورغم لك انده اللهم لا تجعلني بدعا لك رب شقيا وكن لي رؤفا رحما يا خير المسؤولين
ويا خير المعطين واخرج البيهقي في الشعب عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من
مسلم بقف عشية عرفة بالوقوف فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله
الحمد وهو على كل شيء قدير مائة مرة ثم يقرأ قل هو الله احد مائة مرة ثم يقول اللهم صل على سيدنا محمد
وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وعليتنا معهم مائة مرة قال الله تعالى
يا ايها النبي ما جاءك من عبدك عبدى هذا سمعنى وهالنى وكبرنى وعظمنى وعرفنى واننى على وصلى على نبيى اشهدوا
بما لانكفى انى قد غفرت له وشفعته في نفسه ولوسألتى عبدى لشفعته في اهل الموقف انتهى واخرج ابن
ابن شبة وغيره عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر دعائى ودعائى الانبياء قبلى
يعرفه لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير اللهم اجعلنى في
سمى نور او في بصرى نور او في قلبى نور اللهم اشرح صدرى ويسر لى امرى واعوذ بك من وساوس
العصاة وشوات الامر وعذاب القبر اللهم انى اعوذ بك من شر ما يلج في الليل وشر ما يلج في النهار وشر ما
تهب به الريح وشر بوائق الدهر واخرج الجندى عن ابن جريج قال قال بائى انه كان يأمر يعنى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان يكون اكثر دعاء المسلم في الموقف ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا
عذاب النار وروى الطبراني في الاوسط ان النبي صلى الله عليه وسلم المواقف بعرفات قال لبيك اللهم لبيك انما
الخير غير الآخرة وفي رواية اللهم لا عيش الا عيش الآخرة شرح ملخصا والاولى ذكره بما يقع به
الرقعة ولو مصنوعا وان تبرك بالمأثور وخسن كفاي الطواف ولا يستظل من الشمس في الموقف اذا لم يشغله
ذلك من دعائه فوقعوا هكذا الى غروب الشمس وليحذر عن التقصير في شيء من ذلك وليكثر من التناظر
بالتوبة من جميع المخالفات مع الندم بالقلب وليكثر البكاء مع الذكر فان هذا اليوم لا يمكنه تداركه لاسيما

اذا كان من الآذق فهناك تسكيب العبرات وتساقط العثرات وترجيى الطلبة وانتهى لجمع عظامهم وموتهم
جسمهم يجمع فيه نجار عباد الله المتعلمين وخو احسنه المقرين من الاولياء والابدال وهو معظم الحجج و
مقصودهم فقد ورد بالحج عرفة واعظم مجامع الدنيا وافضل ايام السنة وفي حديث مسلم ما من يوم هو اكثر
ان يستق الله تعالى فيه عبدا من النار من يوم عرفة وانه يباهي بهم الملائكة يقول ما اراد هؤلاء ؟ وتل الشابي
رحم الله تعالى انه لو قال لامرأته طالق في افضل الايام تطلق يوم عرفة وقبل يوم الجمعة لقوله صلى الله عليه
وسلم غير يوم طاعت فيه الشمس يوم الجمعة والاصح انها تطلق يوم عرفة فيجمل حديث يوم الجمعة على انه
افضل ايام الاسبوع ما لم يكن فيها يوم عرفة توفيقا بينهما *

(فصل في شرائط صحة الوقوف) وهي ثلاثة الاولى : الاحرام بحج صحيح غير فائت ولا فاسد فذكر
وقف غير محرّم او محرّم ما بعد عرفة او محرّم ما يوجب فائت لا يصح وقوفه وكذا الوقف باحرام حج فاسد لم يستطع
به الحج وان لم يمتد الى النسيء الثاني : المكان وهو عرفات الامسجد ثمرة للخلاف القوي بين اصحابنا وكذا
بين غيرهم في صحته من عرفة كما مر في الجمع بين الصوابين فلا يتأذى به ما ثبت فرضيته بنص قطعي وهو
الوقوف بعرفة احتياطا كما قالوا في استنبال الخطا بل اولى قال الامام الشافعي رحمه الله تعالى ليس من
عرفات وادي عرنة ولا عرفة ولا المسجد الذي يصل فيه الامام بل هذه المواضع خارجة عن عرفات على طرفها
الغربي وقال اصحاب الشافعي رحمه الله تعالى مقدم هذا المسجد في طرف وادي عرنة لا في عرفات وآخرة
في عرفات فمن وقف في مقدم المسجد يصح وقوفه ومن وقف في آخرة صح وقوفه ثم قالوا وبين هذا
المسجد وجبل الرحمة قدر ميل وجميع تلك الارض يصح الوقوف فيه اه فتأمل *

(تنبيه في حدود عرفات) الحد الاول ينتهي الى جادة طريق الشرق والثاني الى حافات الجبل الذي
وراء ارض عرفات والثالث الى البساتين التي تلي قرية عرفات وهذه القرية الى يسار مستقبل السكبة اذا
وقفت بارض عرفات والرابع ينتهي الى وادي عرنة وعلى من خرجت من قرية عيال وجوهها المقلبة من عرفات
ولو غلطوا الى المكان بان وقفوا في غير ارض عرفات لا يصح حجهم وان غلطوا في الزمان فارت وقفوا يوم
النحر يحزيمهم والا فلا كما يذكره الثالث : الوقت واوله زوال الشمس يوم عرفة وآخره طلوع الفجر
الثاني من يوم النحر *

(فصل في اشتباه يوم عرفة) واذا اشتبه به لال ذي الحجة فوقعوا يوم ما بعد اكمال ذي القعدة للاثين على ظن
انه يوم عرفة ثم تبين بشهادة قوم ان ذلك اليوم كان يوم النحر لا تقبل شهادتهم ويميزهم وقوفهم استحيانا
حق الشهادة للبرج الشبيد ولو تبين ان ذلك اليوم كان اليوم الحادي عشر لا يحزيمهم وكذا لو تبين انه كان
يوم التروية لا يحزيمهم امكن التدارك بان شهدوا يوم عرفة اول ايام شهر ذي الحجة في شرح الجامع
الصغير لقاضي خان لو تبين انهم وقعوا يوم التروية لا يحزيمهم وان لم يسلوا بذلك الا يوم النحر هنا ورد المختار
ولو شهدوا يوم التروية والناس بمعنى ان هذا اليوم يوم عرفة ينظر فان امكن الامام ان يقف مع الناس او اكثرهم
قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا بالتمسك من الوقوف على ما امروا به وقبلت في هذا شهادتين في

ولو نذر به غيره فاخرجه من عرفة قبل الغروب بلا اختيار له ثم دم وكذا لو نذر به فقبضه باختياره لباب
 (واما سنه) فالتمس للوقوف والخطبتان وكونها بعد الزوال قبل الصلوة والجمع بين الصلوتين وتمجيل
 الوقوف بعده والدفع مع الامام لاقبله فان خاف الزحام او كانت به علة فدفع قبل الامام وقبل الغروب
 ولم يجاوز حد ودعوة فلا بأس به وان ثبت على مكانه حتى يدفع الامام فهو افضل وكذا لو مكث قليلا بعد
 غروب الشمس وافاضه الامام لخوف الزحام او لغيره من الاسباب فلا بأس به ما يخص ما في البدائع و
 الهداية والفتح والتبيين والافاضة في الحال بعد وقوف جزء من الليل (واما مستحباته) فلا كثار من
 التلبية والتسكيب والتهيل والدعاء والاستغفار وقرأة القرآن والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وان يقف
 عند المخرات السوداء موقفا رسول الله صلى الله عليه وسلم وان تعذر عليه يقف قرب منه بمسبب الامكان
 واماما اشتهر عند العامة من الاعتناء بالوقوف على جبل الرحمة وترجيحهم له على غيره من ارض عرفات
 فخطأ ظاهر ومخالفة للسنة ولم يذكر احد ممن يعتمد عليه في صمود هذا الجبل فضيلة تخص به بل له حكم
 سائر اراضي عرفات غير موقوف رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه افضل الا الحبيب الطبري والماوردي قال
 يستحب ان يقصد هذا الجبل الذي يقال له جبل الدعاء وهو موقوف الانبياء قال الامام النووي وما قاله
 لا اصل له ولم يرد فيه حديث صحيح ولا ضعيف اه وان يكون جاضر القلب في الدعاء متضرعا متخشعا
 وان يلح في الدعاء مع قوة الرجاء والوقوف خلف الامام والتقريب منه والوقوف راكبا والنزول مع الناس
 والتوجه الى القبلة والاستعداد للوقوف قبل الزوال والتلبية ورفع اليدين للدعاء الى السماء وعن ابن عباس
 رضي الله تعالى عنهما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يدعو ابرهة يده الى صدره كالاستطعم المسكين و
 تصكرار الدعاء ثلاثا واقتناحه وختمه بالحد والصلوة والطهارة والصوم لمن قوي والظفر للضعيف و
 قيل يكره صومه للضعيف وكذا صوم يوم التروية والبروز للشمس الالعذر وترك الخاصة والاكتار
 من اعمال الخير من اطعام الطعام وسقي الشرب والتصدق على الفقراء والاحسان على الجيران والترحم على
 المساكين واعتناق الرقاب وامثال ذلك

(فصل في الافاضة من عرفات) واذا غربت الشمس افاض الامام والناس معه وعليهم السكينة والوقار
 فاذا خفف الزحام سار سير اسم الا في مرة ليس بالشديد فاذا وجد فرجة اسرع المشي وحرك ناقته حتى
 يستفخج منها اقصى سيرها بلا اذى وقيل لا يسير الا يضاع اي في زمانها لكثرة الايذاء ودالهتار
 (تنبيه) وعن اسامة بن زيد رضي الله عنه افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفة وعليه السكينة
 وهو يقول يا ايها الناس عليكم بالسكينة والوقار فان البر ليس في ايضاع الابل وعنه ايضا انه عليه الصلوة
 والسلام كان يسير العنق اي اذا خاف الزحام فاذا وجد فجوة نص اه وعن ابن عمر ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم افاض من عرفات وهو يقول اليك تعدوا قلنا وضئنها خالفوا دين النصاري فاستحب
 الاقتداء به في ذلك ولا يتوجه قبل الغروب وان لم يجاوز حد ودعوة ولا يدفع قبل الامام الا اذا خاف
 الزحام او كان به ضعف او علة وان ثبت مع الامام فهو افضل ولو مكث بهما فافاض الامام كثيرا بلا عذر

كان مسيئرا لمخالفة السنة ولو ابطأ الامام بالدفع بعد الغروب دفعوا قبله لانه لا مراعاة في مخالفة السنة و
يستحب ان يسير الى من دلفة على طريق المازمين دون طريق ضب وان اخذ غيره جاز وما في التبيين و
بشرح النفاية للقاري ومناسك النووي رحمهم الله تعالى ويكون طريقه الى المازدلفة على انما زمين بين العليين
الذين هما احد الحرم فغريب ويحمل جملة العوام على الرحمة بين العليين وليس لذلك اصل (١) (تبيينه) من
عرفات الى آخر المازدلفة فرسخ ومنه الى آخر منى فرسخ ومنه الى آخر مكة فرسخ والفرسخ ثلاثة اميال
ويستحب ان يكون في مسيره ملبيا مكبرا امهلا مستغفرا اداعيا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ذا كرا
كثيرا ابا كيا حتى يأتي من دلفة ولا يصلي المغرب ولا العشاء بعرفات ولا في الطريق ولا يعرج على شيء حتى
يدخل من دلفة وينزل بها (٢)

(باب احكام المازدلفة)

فاذا دان من من دلفة يستحب ان يدخلها ماشيا ويغتسل لدخولها لانها من الحرم المحترم وينزل بقرب جبل
فرح عن عين الطريق او عن يساره وهو جبل صغير بوسط من دلفة بل بقرب اولها مما يلي المازمين بني عليه
المسجد اليوم وعليه الميمنة كافي الهداية وما قيل انه مستحدث والصحيح انه جبل صغير هو آخر المازدلفة
قالوا هو وم ويكره النزول على الطريق (٣)

(فصل في الجمع بين العشاءين من دلفة) ويستحب التعجيل في هذا الجمع فيها قبل حط رحله بل
يبتغي جماله بريقه حتى يصلي فاذا دخل وقت العشاء اذن المؤذن ويقيم فيصلي بهم المغرب في اول وقت
العشاء ثم يتبعهم العشاء بجماعة ولا يعيد الاذان ولا الاقامة للعشاء بل يكتفي باذان واحد اجماعا واقامة
واحدة عندنا وقال زفر والثلاثة رحمهم الله تعالى باقامتين وهو اختيار الطحاوي وابن الهيثم رحمهم الله تعالى
ولا يتطوع بينهما ويصلي سنة المغرب والعشاء والوتر بعدهما وان سقطت كذا ذلك عن الحاج زورود
التخفيف له في حديث البخاري ولم يسمع بينهما ولا على اثر واحدة منهما وفي حديث مسلم ولم يسمع بينهما
شيئا ثم اضطجع حتى طلع الفجر ولا يشغل بشيء آخر من أكل وشرب وغيرهما الا ان يأتي بتكبير
التشريق مرة عند قيامه للعشاء بوجوبه ضياء الابصار فان تطوع او تشاغل بما يبعد ففعل في العرف كره
واعاد الاقامة للعشاء دون الاذان وقال زفر اعادها وفي شرح الدرر وقيد الفصل بنقل اذلو فصل بفائدة
لا يعاد الاذان اتفاقا كبيرا وشرح وفي الخزانة لو وقع تأخير العصر عن الظهر والعشاء عن المغرب من جهة
الامام لا يكره للامام ان يصلي ركعتين بينهما كبير وينوي المغرب لدا لا تعشاء والجماعة سنة مؤكدة
في هذا الجمع وليست بشرط (٤)

(فصل) وشرائط هذا الجمع ستة الاحرام بالحج : فلا يجوز لغير المحرم بالحج وما ذكره المحبون
رحمهم الله تعالى من ان الاحرام غير شرط فغير صحيح وتامه في رد المحتار وتقديم الوقوف بعرفة عالية :
ولو قدم هذا الجمع من دلفة ثم وقف لا يجوز جمعة السابق والزمان : والمكان : والوقت : فالأمران
فأيلة النهج والمكان فز دافة حتى لو صلى الصلوتين او احدهما قبل الوصول الى من دلفة او بعد التجاوز

هذا الى مني لم يحز هذه ابي مة بقة وحمد ر سمها الله تعالى وعاليه اعاذت بها اذا وصل اور جمع قبل ان يطلع
 الفجر ولو لم يمد حق طلوع الفجر عاد الى الجواز وسقط القضاء وتقرر المأثم وتركه واجب التأخير وقال
 ابو يوسف رحمه الله تعالى يحز به ولا يمد وقد اساء لترك سنة التأخير وعن ابي حنيفة اذا ذهب نصف الليل
 سقطت الاعادة لذهاب وقت الاستصحاب كذا في المنحة ولو خشي طلوع الفجر قبل ان يصل الى المزدلفة
 او ذهب الى مني من غير طريق المزدلفة او بات في عرفات صلاها حيث هو في اوقاتها ولو حصل عن الطريق
 لا يصل بل يؤخر الى ان يخاف طلوع الفجر فعند ذلك يصلي بدائع وفي امانية من صلى المغرب بعرفات
 يتوقف فان افاض الى المزدلفة في وقت العشاء تنقلب فقل ويلزمه اعادتها مع المشاء في المزدلفة وان
 لم يقض اليها بل تواجد من طريق آخر الى مكة صحت كبر وانه الوقت فوق وقت العشاء حتى لو وصل الى
 من دلة قبل العشاء لا يصلي المغرب حتى يدخل وقت العشاء فتصالح لغز امن وجوه ذهبت هافي رد المختار
 والباقى الرتيب بين الصلواتين : فلو صلى العشاء قبل المغرب بمن دلة صلى المغرب ثم يعيد العشاء فان
 لم يمد حتى ظهر الفجر عاد المشاء الى الجواز وسقط الترتيب * (تنبيه) تأخير الصلواتين الى من دلة
 وكذا تأخير المغرب الى وقت العشاء فرض عند اكثر المشايخ كصاحب الهداية وغيره لكن المراد بالفرض
 فرض على الاعتقادي وقال بعضهم ومنهم ابن الهمام انه واجب لا فرض وعلى القولين فلو صلى قبله لم يحز كما
 في عامة المتنون لكن المراد بعدم الجواز على القول الاول عدم الصحة ولذا قال في الهداية لم يحز اه فهو
 فاسد فسادا موقرا فيجب اعادته ما لم يطالع الفجر وعلى الثاني عدم الحل لانها ادبت مع كراهة التعميم فيجب
 اعادته مطلقا كما هو حكم كل صلواة ادبت مع كراهة التعميم وكذا الخلاف في الترتيب بين الصلواتين *
 (تنبيه) ويفارق هذا الجمع جمع عرفه من وجوه الاول ان هذا الجمع واجب بخلاف جمع عرفه فانه سنة او
 مستحب الثاني لا يشترط فيه السلطان ولا نائبه الثالث لا يشترط فيه الجماعة الرابع انه لا تسن له الخطبة
 الخامس ان باقامة واحدة عند اكثر اصحاب المذهب بخلاف الجمع عرفه فانه باقمتين اتفاقا *

(فصل في البيوتة بمن دلة) واذا فرغ من العشاء بييت بمن دلة والبيتوتة بها الى الفجر سنة مؤكدة
 عندنا ومستحبة عند المالكية والشافعية ويجب عند المالكية النزول بها بقدر حط الرحا ويجب الدم
 وتركه بلا عذر ويدخل وقته بالفرس وكذا يجب عند الشافعية الحصول فيها لحظة وينبغي بالدم ويدخل
 وقته وكذا وقت الرمي والخلق والطراف عندهم بعد نصف الليل وقال بعض الشافعية انه رك لا يصح
 الحج الا به وينبغي ان يحج هذه الليلة بالصلوة والنلاوة والذكر والتلبية والدعاء والتضرع ويستغل بالدعاء
 وغيره بمثل ما اشتغل به عرفه ان تيسر لانها ليلة العيد وقد جمعت شرف الزمان وانسكان وجلالة اهل الجمع
 وهم وفد الله تعالى وخير عباده ومن لا يشق به جليسمهم تدين وغيره *

(فصل في صفة الوقوف بمن دلة) فاذا انشق الفجر ندب ان يقتسل للوقوف بمن دلة ويستحب ان
 يصلي الفجر بغلس مع الامام لا متددا للوقوف وان جلى فردا يجاز فاذا فرغ منها يستحب ان يأتي الامام
 والناس معه المشعر الحرام وهو جبل قزح على الاصح لا جميع المزدلفة مستحب اقل وهو موقف رسول الله

صلى الله عليه وسلم فيقف عليه ان امكنه والافتحة او يقربه مستقبل القبلة والناس وراءه ويكبر ويهتدوا
 يابى وبمحمد الله تعالى ويثنى عليه ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويكثر التلبية ويدعو ارفع ايديه سبطا
 يستقبل بهما وجهه ويسأل الله تعالى حوائجه وارضاء خصومه ولا يتهاون في ذلك فان الاجابة موعودة فيها
 ولا يزال كذلك الى ان يسفر جدا بحيث لا يبقى الى طلوع الشمس الا مقدار ما يصلى ركعتين او نحوه فيدفع
 والاولى ان يكون وقوفه بعد الصلوة فلو وقف او لا ثم صلى مسفرا اجاز والوقوف بمنزلة واجب عندنا
 سنة كما هو مذهب مالك والشافعي رضى الله تعالى عنهما وقال بعض المالكية انه ركن لا يصح الحج بدونه «
 (فصل في شرائط الوقوف بها وبيان وقته وقدره وركنه ومكانه) فشرائطه ثمانية عشر ان يطهر
 بها واول وقته طلوع الفجر الثاني يوم النحر وآخره طلوع الشمس منه فمن وقف بها قبل طلوع الفجر او
 بعد طلوع الشمس لا يعتد به وقدر الواجب منه ساعة لطيفة وقدر السنة امتداد الوقوف الى الاسفار جدا
 واما ركنه فكيفيته فانه بمنزلة سوا كان بفعل نفسه او بفعل غيره بان يكون محمولا بامر او بخير امره وهو
 نائم او منمى عليه او مجنون او مسكر ان نواه او لم ينوع علم بها او لم يعلم ولو ترك الوقوف بها فدفعت ليلته عليه دم
 الا اذا كان امرا بان يكون به ضعف او علة او كانت امرأة تخاف الزحام فلا شيء عليه كذا في الهداية واللباب
 فان كان رجلا يخاف الزحام لا لتجويع او مرض فتركه يلزمه دم واما من لم يمكنه هذا الوقوف بان ادرك
 الوقوف بمعرفة في آخر وقته فلم يمكنه الوصول الى من دافقه قبل طلوع الشمس فيدبني ان يستقطع عنه بالاشي
 كاستقطع عنه وقوف عرفته ارا ولم ار من تعرض لذلك ولكن قياسي ظاهر لا ينكره ما من لان كل واحد
 منها واجب وعذرها واحد وقد صرح الشافعية بعدم لزوم شيء بذلك وطلوا انه مما يؤمر به المتفرغون
 وهذا مضطر الى التخلف عنه كذا في الكبير وانما جعلوا خوف الزحام لتجويع او مرض عذرا هنا
 لم يدع ان صلى الله تعالى عليه وسلم قدم ضمة اهله بليل ولم يجعل عذرا في عرفات لما فيه من اظام غلظة
 المشركين فانهم كانوا يدفعون قبل الغروب فليتأمل رد الهنار منخصصا ولو مر بها في وقت من غير ان يمكنه
 فيها اجاز ولا شيء عليه ولو وقف بعد ما فاض الامام قبل طلوع الشمس او دفع قبل الامام او بعده او قبل ان
 يصلى الفجر اجزأه ولا شيء عليه واساء لترك الامتداد واداء الصلاة بها والافاضة مع الامام منها وكذا
 لو دفع بعد طلوع الشمس لا يلزمه شيء ويكون مسئلا لترك السنة (واما مكانه) فمن دافقه كما هو وقف
 الا وادي محسر على المشهور وافضلها قرح وما حوله (وحدث من دلفة) ما بين ما زمر عرفته وقرى شهر
 عينا وشمالا ويدخل فيه جميع تلك البشما والجبال الداخلة في الحد المذكور وايس المأزمان ولا وادي
 محسر من ازيد دلفة ووادي محسر مسيل بين من دلفة ومعنى ايس من واحد منهما قال الازرق وهو شجاعة
 ذراع وخمس واربعون ذراعا كذلك في البحر وغيره وفي غاية السروجى انه من معنى في الصحيح اه ويدل
 عليه خبر الصحيحين عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ومال في البدائع الى انه من من دلفة ولا قال ولو وقف
 به اجزأه مع السكر اهله للهي واول محسر من القرن اشرف من الجبل الذي على يسار الدمام الى معنى «
 (فصل في افاضة من اشعر الحرم ورفع الحصى من الدلفة وقدر الحصى) فاذا سمر جدا فافاضة

ان يفرض مع الامام من المشعر الحرام قبل طلوع الشمس خارجا من الزدلفة قبل طلوعها او بعده وقال الشافعي رحمه الله عليه ليس قبله واذا دفع فليكن بالسكينة والوقار شامرا للخدمة والاذكار فاذا بلغ بمان محسرا سرع قد رمية حجرا كان ماشيا وحر كذا بته ان كان راكبا وهذا مستحب بالاجماع وحكمة الاسراع فيه مخالفة النصارى لانه موقوفهم وكان عمر وابنه رضى الله تعالى عنهما يقول عند امر الله ما فيه

اليك تعدوا قلنا وضيئها ۞ معترضا في بطنها جنيين

مخالفا دين النصارى دينها ۞ قد ذهب الشحم الذي يزيئها

فيستحب الناسى بها ولا يسر الاسراع فيه الا في الرجوع من الوقوف ثم خرج الى منى سالك الطريق الوسطى التي تخرج الى العقبة ان لم تكن فيه زحمة ويستحب ان يرفع من الزدلفة او من قارة الطريق سبع حصيات كحصى الخذف او اكبر منها قليلا والمختار قدر الباقلة ويكره باكر منها كثيرا كالحصى العظيمة وما يقرب منها فتوح وفي المحيط ولورى باكر من حصى الخذف اجزأه ولكن لا يستحب ذلك وفي الثنايع ولورى بالاصغر اجزأه وليس يستحب كبير يرمى به اجمرة العقبة يرفعها الا او بعد صلاة الصبح وهو الاولى لما صح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال للفضل غداة النحر التفت على حصى واستحب جمهور الشافعية اخذها بالليل والحديث حجة عليهم وان رفع من الزدلفة سبعين حصاة او من قارة الطريق فهو جائز لانه يجوز اخذها من اى موضع شاء الامن عند الجرة والمسجد وكان نجس فان فعل جاز وكره تنزيها والاصل انه ليس لاخذ الحصى محل مسنون عند ناحق يلزم تركه الاسامة وان كان للبيعة منها محل مستحب وهو من دلفة فهو اخذها من من دلفة تجزأه ويكره ان ياخذ حجرا كبيرا فيكسره صغارا ۞ (تنبيه) وانما كره اخذها من عند الجرة لانها سر دودة الحديث رواه الدارقطني والحاكم وصححه عن ابي سعيد الخدرى رضى الله عنه من قبلت حجة رفعت جمرته اه فيتشاء بها ولو سقطت حصاة من يده عند الجرة فاختلطت بسائر الحصيات يكره اخذها واما اذا عرفت بعينها واخذها ورمى بها فلا بأس شرح ولورى بالصخرات او بمنجسة يقين جاز مع الكراهة اما بدون يقين فلا يكره لان الاصل الطهارة لكن يندب غسلها ليكون طهارتها متيقنة زد المختار ۞

(باب مناسك منى يوم النحر)

وهي اربعة رى جرة العقبة والذبيح والالحاق وطواف الزيارة ۞

(فصل فى رى جرة العقبة يوم النحر) فاذا اتى منى ومنى شعب طوله نحو ميال وعرضه يسير والجبال المحيطة بها اما قبل منها عالية فهو من منى وما ادبر منها اقل من منى وحده منى وادى محسر وجره العقبة وايست الجرة ولا العقبة من منى بل منى تنهى اليها قال الازرق رحمه الله تعالى ذرع منى ذرع مابين جرة العقبة ومحسر سبعة آلاف ذراع ومائة اذراع وعن عطاء بن راس العقبة مما يلي منى الى محسر خلافا لمذهب الطبري رحمه الله تعالى حيث قال العقبة كماها من منى وكذا الجرة وعليه المالكية لقول عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه لا يبيتن احد من الحجاج ليالى منى وراء العقبة تجاوز من الجرة الاولى والثانية

الى جرة العقبة التي على حد منى نسبت الى العقبة لالتصاقها بها من غير ان يشتغل بشئ آخر قبل رميها بعد دخول وقتها لما روى ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما اتى لم يعرج على شئ حتى رمى جرة العقبة سبع حصيات بدائع وله في هذا اليوم اربعة اوقات فوقت الجواز اذا من طلوع الفجر فلا يصح قبله الى طلوع الفجر من غدة فاذا طلعت فوات وقت الاداء وله الدم والقضاء ويسمن من طلوع الشمس الى الزوال ثم يباح الى الغروب وقيل يكره ويكره من الغروب الى الفجر وكذا قبل طلوع الشمس وهذا عند عدم العذر فلا اساسا برى النعمة قبل الشمس ولا برى الرعاة ليلا كذا في الفتح *

(مطلب في كيفية وقوف الرمي وموقفه من جرة العقبة وقطع التلبية) فاذا اتى جرة العقبة يقف في بطن الوادي حيث يرى موضع حصياته والتقدير بخمسة اذرع تقديرا بل ماسن فيه ويجعل منى عن يمينه والكعبة عن يساره ويستقبل الجرة ثم يرميها بعينه سبع حصيات ويرفع الرجل يده حتى يرى يياض ابطه والافضل ان يرميها راكبا ان كان لائقا كذا في الكفا ولا يرى الشاخص بل ما تحته من مجتمع الحصى كما سيأتي ويكبر مع كل حصاة اجماعا لا قبله ولا بعده ويدعو ايضا عند نافي قول الله اكبر اللهم اجعله حسبا مبرورا وذبا مفسدا وراويا مشكورا كذا في البدائع والتبيين ويقطع التلبية مع اول حصاة يرميها في الحج الصحيح والفاقد مقردا كان او متمتعا او قارنا بل يقطعها بفعل واحد من الامور الاربعة فيقطعها ان حاق قبل الرمي او طاف الزيادة قبل الرمي والذبح والحق اذ يذبح قبل الرمي دم التمتع او القران لادم الافراد وعن ابى يوسف انه يلبي ما لم يحاق او لم تزل الشمس من يوم النحر اه ومضى وقت الرمي المستحب كفعله فيقطعها اذ لم يرم حتى زالت الشمس كذا في المحيط ببحر وما في الباب وان لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمى او تغيب الشمس يوم النحر فهو رواية الحسن عن ابى حنيفة كذا في الكبير (تمة) والمحصر يقطعها اذ ذبح هديه لان الذبح التحلل وفات الحج اذ التحلل بعمرة يقطع التلبية حين يأخذ في الطواف فان كان قارنا يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني لانه يتحلل بعده والمتمر يقطع اذا استلم الحجر الاسود حين يأخذ في الطواف كذا في البدائع * (مطلب) وكيفية الرمي ان يضع طرف ابهامه اليمنى على وسط السبابة ويضع الحصى على ظهر الابهام كانه عاقد سبعين فيلقبها من اسفل الى اعلى فوق حاجبه الايمن وقيل ان يحاق سبابة ويضعها على مفصل ابهامه كانه عاقد عشرة فيرميها وقيل ان يأخذ الحصى بطرف ابهامه وسبابة كانه عاقد ثلاثين فيرميها وهذا هو الاصح لانه لا يسر المتباد ثم هذا بيان الاولوية واما الجواز فلا يتقيده به بشئ بل يجوز كيف ما وجد الرمي فلا يجوز وضع الحصى لانه ليس برمي ويجوز طرحها لانه رمي الى قدميه الا انه مسمى للثالثة النبهة ولورمي من فوق العقبة جاز وكره لانه خلاف السنة الامن عذر ويسن ان يكبر مع كل حصاة ولو سمع او هال او اتى بذكر غيرهما مكان التكبير جاز ولو ترك الذكر فقد اساء والمسنون الرمي باليمين * (مطلب) والتلقيد بالحصى بيان الاكبل والافيجوز الرمي بكل ما كان من اجزاء الارض وان لم يطلق عليه اسم الحصى بشرط ان يكون الرمي به استهانة كالحجر والمرد وكل ما يجوز التيمم به ولو كفامن تراب فيقوم مقام حصاة واحدة وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز الا بالحجر قلنا ما وقع منه صلى الله عليه وسلم

من الرمي بالحجر افاد بطريق الدلالة جوازه بكل ما كان من جنس الارض لان المقصود دفع الرمي لا
 خصوص الحجر واما اثر ان الرمي لغم الشيطان افاد تحريمه بما كان الرمي باستهانة فلا يجوز بالاحجار
 النفيسة كالياقوت والبرجد لانه اعز الالهامة ولا يجوز الذهب والفضة لانه يسمى نثار الاريا و
 لا يجوز بالبررة والخشبة اللينة لانه لا قيمة لها لانها ليست من جنس الارض وسيأتي التفصيل في الشرط السابع
 من شرائط الرمي الجار ويكره ان يرمى في هذا اليوم الجريتين الا وابتدأ لانه بدعة ورمي الخشبة الجبال
 تسكا منبهة واذا فرغ من الرمي لا يقف الماء عند هذه الجرة في الايام كما بل ينصرف داعيا ۞

(فصل في الذبح واحكامه) فاذا فرغ من الرمي يوم النحر انصرف الى رحله ويستقبل بشئ آخر فذبح
 ان شاء لانه مفرد والذبح له افضل وانما يجب على القارن والتمتع واما الاضحية فليست كانه سائر الذبائح
 عليه والاكتمال حتى يقتضيه كافي البحر رد الحنار ومثله في الخائفة ويستحب له تقديم الرمي على الذبح والذبح
 على الخلق والافضل ان يذبح بنفسه ان كان يحسن ذلك والا يستحب له الخطو وعند الذبح يدعو قائل
 الذبح وبمعه ويكره الدعاء بين التسمية والذبح ولا يحسج الى الغيبة عند الذبح ويكفيه الغيبة السابقة وكما
 كان الهدى اعظم واسم فهو افضل ويستحب كون الشاة ينفاء وقيل قراؤها ورأسها اسود وسائر ما يرضى
 وتندب احدا شفرته قبل الاضطجاع وكره بعده كذبها بشفرة كتابلة وجرها برجله الى الذبح وذبحها
 من قفاها ان بقيت حية حتى تقطع العروق واللم تحمل لونها بلاز كوة وكره الذبح وهو الاضطجاع من الذنوع
 وقيل ان يمد رأسه حتى يظهر من ذبحه وقيل ان يكسر عنقه قبل ان يسكنه من الاضطراب فان اسكل
 مكروه وكره كل تمذيب بلا فائدة كقطع الرأس والسليخ قبل ان يرد ولو ترك التسمية ذكر الخاير عالم
 بشرطه ما فهو في معنى التامى بخلاف ما لو سمي وذبحها واحدة ثم ذبح بها اخرى وظن ان الواحدة تكفي لهما
 لا تحمل وتوضيحه في رد المختار ويستحب ان يكون من ذبحها او من ذبحها مستقبلا لليلة وان يكون شفرة
 حادة غاية الحدة ويحفر حفرة في الارض لهما ويشد ثلاث قوائم يدها واخذى رجليهما ثم يستقبل القبلة
 والشفرة في يده على هيئة احرام الصلوة ويقول وجهي وجهي الله ويا خدعة من يدعي بياضه اليسرى او
 يغطي عينها الذي ينظر بها الى الله انهم يأخذ الشفرة بيده اليمنى ويقضمها على منبجها او من ذبحها
 سرها ويسمى الله حاله وضع الشفرة والاصم ارفيق قول بسم الله الله اكبر والمثله اول المنة قول عن النبي صلى
 الله عليه وسلم بسم الله والله اكبر بالي او مثله عن علي وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ويتطعم المروق
 الاربعة او الاكثر منها فاذا قطع حمل قوائمها ثم يقوم ويدعو بالقبول واكتفاه المسلمين ولو ذبح ولم يظهر
 الهاء في بسم الله ان قصد ذكر الله شمل وان لم يقصد وقصد ترك الهاء لا يحمل رد المختار وسيأتي الكلام على
 شرائط الذبح وسائر احكامه في باب الهدى ان شاء الله تعالى ۞

(فصل في الخلق) فاذا فرغ من الذبح خلق رأسه او قصر والخلق افضل الرجال ومكروه للنساء كراهة
 تحريم الا لضرورة والتقصير مباح لهم ومسنون بل واجب لهم وهذا في غير المحصر اما المحصر فلا خلق
 عليه كاسيأتي بدائم ويستقبل القبلة لخلق ويدأ بالجاب الا عين من رأس الخلق وهذا هو العواب

وقد صرح رجوع الامام اليه فان دفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ انه يعتبر في سنة الخلق البسدة يومين
 الخالق لا الخلق ويبدأ بشقه اليسر وفي الملتقط من الامام خلقت رأسي ثلثاً في ثلاثة اشياء
 لما ان جلست قال استقبل القبلة وناولته الجانب اليسر فقال ابدأ باليمن فلما اردت ان اذهب قال ادفن
 شعرك في رجلي فدفنته شروخ ويدعو عند الخلق فيقول الحمد لله على ما هدانا وانعم علينا اللهم هذه
 ناصيتي بيدك فتقبل مني واغفر لي ذنوبي اللهم اكذب لي بكل شريرة حسنة وامح بها عني سيئة وارفع لي بها
 درجة اللهم اغفر لي وللمحلقين والمقصرين يا واسع المغفرة آمين واذا فرغ فليكب ريقه ليل الحمد لله الذي قضى
 عنا سكتنا اللهم زدنا ايماناً ويقيناً ويدعوا لذيديه وللمسلمين فتب ورحم ويستحب دفن شعره وانماه
 فلا بأس به وكرة القاء في الكنيف والمغتسل بحر ويستحب قص اظفاره وشاربه واستحسانه بمسحاق
 رأسه فاية السروجي ولا يأخذ من لحيته شيئاً ولو فعل لاشي عليه تدين ولو قص اظفاره وشاربه او
 لحيته او طيب قبل الخلق فعليه موجب جنايته وذكر الطحاوي انه لا دم عليه عند ابن يوسف ومحمد لانه
 ليس له التحلل فيقع به التحلل وفي الفتح ولو غسل رأسه بالخطمي بعد الرمي قبل الخلق يلزمه دم على قول ابن
 حنيفة على الاصح لان اجرامه باق لا يزول الا بالخلق ولو خلق رأسه ورأس غيره من حلال او محرم جاز
 له الخلق لم يلزمه شيء والسنة حلق جميع الرأس او تقصير جميعه وان اقتصر على الربع جاز مع الكراهة وهو
 اقل الواجب فيها وقال مالك رضي الله عنه لا يخرج عن الاجرام الا بحلق السكك او تقصيرها واختاره ابن
 الهيثم والتقصير ان يأخذ من رأسه مقدار الأضغمة هداية ومراعاة ان يأخذ من كل شعرة مقدار
 الأضغمة محيط ومراعاة من كل شعرة من شعر الربع وجوبا ومن السكك ندباً وروى نبلاية فاقول الواجب
 في التقصير قدر الأضغمة من جميع شعر ربع الرأس كما صرح به في الباب لكن اصحابنا قالوا يجب ان يزيد في
 تقصير الربع على قدر الأضغمة لان اطراف الشعر غير متساوية فعادة فلو قصر قدر الأضغمة من الربع لم يستوف
 قدر الأضغمة من جميع شعر الربع بل من بعضه فوجب ان يزيد على قدر الأضغمة حتى يستوفي قدر الواجب يتيقن
 وكذا ينبغي ان يزيد في تقصير السكك على قدر الأضغمة ليستوفي قدر الأضغمة من كل شعرة برأسه فيستوفي قدر
 المندوب يتيقن بدائع موضعها ويجب اجراءه مومي على الاقرع وذئق روح ان امكنه هو المختار وقيل
 مستحب ويستحب الخلق بالمومي ولو ازال الشعر بالثورة او الحرق او اللتف يبيده واسنانه بفعله او
 بفعل غيره اجزاء عن الخلق وكذا لو قاتل غيره فنتفه اجزاء عن الخلق قصداً فتب

(مطلب) ولو تمذر الخلق لعارض بان يفقد آلة الخلق او من يخلقها او يضره الخلق ان يضره الخلق او
 قروح برأسه تميز التقصير او تمذر التقصير بان يكون شعره قصيراً وليده بصمغ فلا يميز في المذبح
 تعين الخلق وكذا لو كان معقوصاً ومضفوراً كما جرى الى المبسوط ووجهه اذا تقصضه تنافر بعض الشعر
 فكان جناية على اجرامه قبل ان يحل منه فيتعين الخلق لكن قد يقال ان هذا التنافر غير جناية لانه في وقت
 جواز ازالة الشعر بخلق او غيره ولو تنفاه منه او من غيره بقي ما في المبسوط مشكلاً تأمل رد المحتار وابش
 تمذراً حياً بان يكون شعره قصيراً او برأسه قروحاً لا يمكنه الخلق سقط عنه وحل الاشياء والاحسن

ان يؤخر الاحلال الى آخر ايام النحر وان لم يؤخره فلا شيء عليه ولو لم يكن به فروح لكنه خرج الى البادية فلم يجد آلة او من يحمله لا يجوز له الا الحلق او التقصير *

(مطلب في حكم الحلق) ويختص حلق الحاج بالزمان والمكان عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وخلق المتمتع بالمكان فالزمان ايام النحر الثلاثة والمكان الحرم والتخصيص للضمين لا التحليل فالو حلق او قصر في غير ما توفت به اثره الدم وليسكن يحصل به التحلل في ابي مكان وزمان اتي به بعد دخول وقتيه واول وقت صحة الحلق في الحج طلع فجر يوم النحر ووقت جواز به بدرى جرة العقبة و آخر وقت وجوبه غروب الشمس من آخر ايام النحر ولا يؤخر له في حق التحلل واول وقت صحته في العمرة بعد اكثار طوافها واول وقت حله بعد السعي لها واول وقت حله في المحصر بعد ذبح الهدي في الحرم *

(مطلب في حكم الحلق) وحكمة التحلل فاذا حلق حل له جميع ما يحظر بالا حرام من الطيب والعبيد ولبس الخيط وغير ذلك الا الجماع ودوامه فلهما يتوقف على الطواف * (تنبيه) فالرعي ليس بمحل عندنا على المشهور وكذا الذبح الا في حق المحصر للضرورة وقيل اذا حلق حل له كل شيء الا النساء وبه الرعي قبل الحلق يحل له كل شيء الا النساء والطيب وعن ابي يوسف يحل له الطيب ايضا واما الو حلق قبل الرعي حل له كل شيء الا النساء بالاتفاق شرح قلنا ما يكون محلا في الاصل يصحكون جنبا في غير اوانه كالحلق بخلاف الرعي لانه ليس كذلك وبخلاف دم الاحمار لانه ليس بمحل في الاصل وانما صير اليه لضرورة المنع وبخلاف الطواف لان التحلل وقع بالحلق السابق لانه فصلا كان الحلق اوجب بمض التحلل مما جلا وبعضه مؤجلا الى الطواف ليقع الطواف الذي هو ركن في الاحرام وليتبين انه دون الوقوف من حيث لم يشرع في مطلق الاحرام *

(باب طواف الزيارة)

واذا فرغ من الرمي والذبح والحلق يوم النحر افاض الى مكة وطاف للقرض في يومه ذلك وهو الافضل والا في الثاني والثالث وليتاها منهما ثم لافضيلة بل الكرامة فاذا دخل المسجد بدأ بالطواف فيطوف سبعة اشواط بالارمل فيه وسمى بين الصفا والمروة بعده ان قدم السعي ووقع بمعداته والارمل وسمى وان قدم الرمل لانه رمله السابق بلا سعي غير مشروع كما علمته * (تنبيه) قال الخليل الرمي رمحه الله تعالى ولو لم يقع بها في طواف القدوم وطواف الزيارة فعلمها في طواف الصدر لان السعي غير موقت وقد صرحوا ان الرمل في كل طواف بعده سعي منحصرة ورد المختار وان قدم السعي لا الرمل سقط الرمل لان الرمل انما شرع في طواف بعده سعي كما ورد المختار واما الاضطباع فساقت مطلقا في هذا الطواف سواء سعى قبله او بعده لانه قد تحلل من احرامه وقد لبس الخيط والاضطباع في حال بقاء الاحرام كذا في البحر الزاخر ومما قد انقل قدومه على الحلق من الاضطباع فيه ان كان اخر السعي اليه كما * (تنبيه) قدمنا ان الافضل تأخير السعي الى ما بعد طواف الافاضة وكذلك الرمل ليصير اتعيا للقرض دون السنة كما في البحر وقدما ايضا انه لا يعتد بالسعي بعد طواف القدوم الا ان يكون في اشهر الحج شره بلالية وكذا لا يعتد بالسعي الا

بعد طواف كامل فلو طاف للقدم جنباً او محدثاً ورمى فيه وسعى بعده فعليه اعادة تمامي الحدث ندباً وفي
الجنباء اعادة السعي جنباً والرمي سنة لباب ثم بعد الطواف صلى ركعتين عند المقام وهو الافضل او غيره ثم
استلم الحجر الاسود وخرج للسعي ان لم يقدمه واذا طاف حل له النساء بعد الركن منه لكن بالخلق السابق
للابطراف حتى لو طاف قبل الخلق ولو بعد الرمي على المشهور ولم يحل له شيء فلو قلم ظفره مثلاً كان جنباً ولو
قصده التحلل رد المختار ولو لم يطف اصلاً لا يحل له النساء وان طال ومضت سنون باجماع واول وقتها
طلوع الفجر الثاني من يوم النحر فلا يصح قبله ويمتد وقت صحته الى آخر العمر لكن يجب فعله في ايام النحر
ولياليها المتتلة بينهما منها فواخره عنها ولو الى اليوم الرابع الذي هو آخر ايام التشريق ولياليه منه كره
تحريمها وزمهم وهو الصحيح ولو مات قبل فعله قالوا يجب عليه الوصية بيده لانه جاء المذكور من قبله
الحق وان كان آتياً بالتأخير تأمل رد المختار وهذا عند الامكان فلا شيء على الخائف بتأخيره اذ لم تطهر
الا بعد ايام النحر كاستيأت في الجنائيات انشاء الله تعالى واما الترتيب بينه وبين الرمي والخلق فسنة وهو
ركن لا يتم الحج الا به والركن منه اربعة اشواط وما زاد فواجب وقال الثلاثة السبعة ركن ووافقهم ابن
الهيام ولا يحزني عنه البذل الا اذا مات بعد الوقوف بعرفة واوصى باتمام الحج تحب البدنة لطواف الزيارة
وجاز حجه لباب يعني ولا شيء عليه لغير طواف الزيارة من الوقوف بعرفة ورمى الجمار والسعي لان
واجبات الحج تسقط بالمشرك *

(فصل في العود الى منى وما ينبغي له الاعتناء به ايام قيامه بها) فاذا فرغ من الطواف وصلى ركعتيه يعود الى
منى من ساعته جوهره فيصلي الظهر بها لباب وهو ظاهر الهداية حيث استدلل بحديث فيه ذلك وهو
حديث مسلم وعليه المالكية والشافعية وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يفعل كذلك لكن قال الشارح
رحمه الله تعالى ان فعلها بمكة اظهر ثقلاً وعقلاً وفي الكتب الستة انه صلى الله تعالى عليه وسلم صلى الظهر بمكة
وحديث مسلم بانقراده لا يعارض حديث الجماعة والتفصيل في الشرح قال ابن الهيام رحمه الله ولا شك
ان احداً لم يخرين وهم لو تعارضوا ولا بد من صلاة الظهر في احد المكانين في مكة بالمسجد الحرام اولى لقبول
مضاغفة الفرائض فيه ولو تجشعنا الجميع حملنا فعله بمعنى على الاعادة اهـ واذا صلى الظهر يستحب ان يقيم
رمعي في هذا اليوم وما بعده وعندنا لا خطبة في يوم النحر غاية السر وجي ويسن ان يبني على ليالي ايام الرمي
فاوقات بغيرها متممدا كره ولا شيء عليه عندنا وقال مالك والشافعي رحمه الله تعالى هو واجب ينحصر
بالدم والمعتبر فيه معظم الليل اتفاقاً ويكره تنزيها ان يقدم ثقله الى مكة ويقوم على الرمي او يترك بمكة
يذهب الى عرفة كل ذلك اذ لم يأمن عليها بمكة والا فلا يكره وكذا يصح كرهه للصلي جمل نحو فعله خلفه
لشغل قلبه ولا ينبغي ان يترك صلاة الجماعة مع الامام بمسجد الخيف ويكثر من الصلاة امام المنارة
المتصلة بالقبلة التي في وسط المسجد فيصلي في محراب هذه القبلة فانه يني في موضع احجار كانت هناك وقد
روى الازرق رحمه الله تعالى انه صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان اليوم الحادي عشر خطب
الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر لا يجلس فيها كخطبة اليوم السابع يعلم الناس فيها الاحكام الرمي والنحر

وما بقي من المناسك كالسعي واحكام العمرة ونحو ذلك *

(مطلب) ويجمع معنى ايام الموسم الخليفة او امير الحجاز او امير العراق او امير مكة واما امير الموسم وهو الذي امر بتسوية امور الحجاج لا غير فانه لا يجوز له اقامتها سواء كان مقيما او مسافرا الا اذا كان ماذونا من جهة امير العراق او امير مكة وقيل ان كان مقيما يجوز وان كان مسافرا لا يجوز والصحيح هو الاول كذا في البدائع بحر فان لم يكن احدهم من هؤلاء فاجتمع الناس على واحد فعلى بهم جاز ومع وجود احدهم لا يجوز الا باذنه للضرورة هناك لاهنا شرح مكية وان تمدد الاستيدان منه لفئة او لعدم التفاته لمثل تلك الامور فاجتمع الناس على شخص ليعمل بهم جاز وفي الدرر جازت معنى في الموسم فقط لو جرد الخليفة او امير الحجاز ووجود الاسواق والسكك وكذا كل ابلية نزل بها الخليفة انتهى فقوله وجازت بمعنى في معنى وجبت ان كان الخليفة مقيما او كان الامير امير الحجاز وان كان مسافرا فعلى معناه ولا يلزم من جواز امامته فيها وجوبها عليه اذا كان مسافرا ولا ان يأمر مقيما باقامتها نعم الظاهر وجوب اقامتها على المقيمين من اهل مكة اذا خرجوا للعبادة وقوله فقط يعني فلا تصح في معنى في غير ايام اجتماع الحاج فيها وان نزل بها الخليفة او امير مكة لفقد الاسواق وهو شرط التخصر وقوله وكذا كل ابلية اي كل قرية بشرط ان يبلغ ابليتها معنى وان يكون فيها سكك واسواق فان بلغت ولم يكن فيها اسواق كانت كمنى في غير ايام الموسم فلا تصح بنزول الخليفة فيها ولا تصح الجمعة فيها وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز الجمعة بمعنى لانها من القرى حتى لا يعيد بها اجماعا ولها انها تتمصر ايام الموسم لا اجتماع شرائط المصير لان لها بناء وتنقل اليها الاسواق ويحضرها والوقاض وعدم التعيد بها للتخفيف لاشتغالهم في ذلك اليوم بالمناسك من الرى والذبح والحق وطواف الافاضة وغيرها فيقع الحرج بصلواتها في بخلاف الجمعة لانها لا يتفق في كل سنة هجوما فيها بخلاف العيد وايضا فان الجمعة تبقى الى آخر وقت الظهر والغائب فرأى الحاج من اعمال الحج قبل ذلك بخلاف وقت العيد مع انها فرضة لاهو اه ومقتضى التعليل بقولهم لاشتغالهم الخ انه لا يعيد بمكة ايضا *

(باب رى الجمار)

(فصل في ايام الرى) ايام الرى اربعة يوم النحر ويحب في رى يوم النحر لا غير وثلاثة ايام بعده رى اليوم الحادى عشر ويسمى يوم القر والثاني عشر ويسمى يوم النفر الاول والثالث عشر ويسمى يوم النفر الثاني ويحب فيها رى الجمار الثلاثة وتسمى ايام التشريق وايام منى وهى الايام الممدودات بخلاف واما الايام المعلومات فقد اختلف فيها كما ذكره في البصر (تمة) قال في الهداية ايام النحر ثلاثة وايام التشريق ثلاثة ستة تمضى اربعة اولها نحر لا غير وآخرها النحر لاهو لاهو والمتوسطان نحر وتشريق والتضحية فيها الفضل من التصديق بمن الاضحية لانها تشرى اربعة اوتمة والتصديق تطوع محض فيفضل اه *

(فصل في اوقات الرى في الايام الاربعة) اما الرى في اليوم الاول فلاداءه وقت الجواز من الفجر الى الفجر ووقت مسنون من طلوع الشمس الى الزوال ووقت من الزوال الى الغروب ووقت مكروه قبل طلوع الشمس وبعد الغروب وان كان بعد الاضحية اتمتها تمامه في رى يوم النحر واما وقت الجواز

في اليوم الثاني والثالث من أيام النحر فن الزوال الى طلوع الفجر من الشد فلا يجوز قبل الزوال في ظاهر
الرواية وعليه الجمهور من اصحاب المتن والشرح والفتاوى قال في المفيض وهو الصواب اه وروي
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه لو اراد ان ينفر في اليوم الثالث من أيام النحر له ان يرمى قبل الزوال
وان يرمى بعده فهو افضل وانما لا يجوز قبل الزوال ممن لا يريد النفر اه وهو خلاف ظاهر الرواية وخلاف
النص من فعله صلى الله عليه وسلم وفعل الصحابة بعده قال في البدائع وهذا باب لا يعرف بالقياس بل بالتوقيف
اه وقال في الفتح لا يجوز فيها قبل الزوال اتفاقا لوجوب اتباع المنقول لعدم المعقولية اه قال في الدرر ما اتفق
عليه اصحابنا في الروايات الظاهرة يفتى به قطعا واختلفو فيها اختلافا فيه اه وقال الشارح والصحيح انه
لا يصح في اليومين الا بعد الزوال مطلقا اه وفي الفتاوى السراجية ثم جرى الرسم انهم لا يمكنون تمام
اليوم الثاني من ايام التشريق ثم منهم من يرمي بعد الزوال وهو الصواب ومنهم من يرمى قبل الزوال
وذلك لا يجوز الا في رواية عن ابي حنيفة اه (وصية) نخذ الصواب وأمر به ولا تكن للاخطئين خصما
والوقت المسنون في اليومين من الزوال الى غروب الشمس ومن الغروب الى طلوع الفجر وقت مكروه
واذا طلع الفجر فقد طالت وقت الاداء عند الامام وبقى وقت القضاء الى آخر ايام التشريق فلا اخره عن وقت
اذا نه فليسه القضاء والجزاء ويفوت وقت القضاء بغروب الشمس من اليوم الرابع واما وقت الجواز في
اليوم الرابع فن الفجر الى الغروب الا ان ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون وبغروب الشمس
من هذا اليوم يفوت وقت الاداء والقضاء اتفاقا فليس لرمي هذا اليوم وقت القضاء بخلاف ما قبله (تمة)
فيما اذا اخر الرمي عن يومه او قدم ولم يرم ولم يرم يوم النحر او الثاني او الثالث وما في الليلة المقبلة ولا شيء
عليه سوى الاساءة ان لم يكن بعذر ولورمى ليلة الحادي عشر او غيرهما من غدها لم يصح لان الليالي في الحج
في حكم الايام الماضية ولولم يرم في الليل رماه في النهار ولو قبل الزوال قضاء عنده وعليه الكفاة للتأخير
واداء عندها ولا شيء عليه ولو اخر رمى الايام كلها الى الرابع مثلارماها كلها فيه قبل الزوال او بعده على
التأليف قضاء عنده وعليه دم واحد للتأخير واداء عندها ولا شيء عليه وان لم يقض حتى غربت الشمس
منه طالت وقت القضاء والاداء وعليه دم واحد اتفاقا

(فصل في صفة رمي الجمار في اليوم الثاني) فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من ايام النحر رمى الجمار
الثلاث بعد ان يصلي الظهر كما في الجوهر والالباب وفي الكبير وهو الصحيح يبدأ بالجرة الاولى فيأتيها
من اسفل منى من جهة مسجد الخيف ومن دلفة ويصعد اليها ويلوحا حتى يكون ما عن يساره اقل مما عن
يمينه ويستقبل الكعبة بحيث تكون الجرة بينه وبين الكعبة ويحمل بينه وبين يمينه الخمسة اذرع
او اكثر لا اقل لانه يكون طرعا فيكره ثم يرميها يمينه سباعا بسبع حصيات مثل حصي الخذف لا اكبر
كثير او لا اصغر جدا ياخذها بطرف ايهامه وسبابة يكبر مع كل حصاة كما رمى يوم النحر ثم يتقدم
منها قليلا من يساره ويجعلها على قفاه فيقف بعد تمام الرمي لا عند كل حصاة كما قيل مستقبلا القبلة فيجعد الله
تعالى ويثني عليه ويكبر ويهال ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بما جتبه ويرفع يديه هذا ومنكببه

ولا يحاو زبها منكبيه وبسطها ويجعل باطن كفيه الى السماء كما هو السنة في الادعية او نحو القبلة وهو ظاهر
 الرواية والاول مروي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى واختاره في الخالية والكافي والبحر واللباب وغيره مع
 خضوع وخشوع وتضرع واستغفار ويمكث كذلك قدر قرأة سورة البقرة او ثلاثة احزاب او عشرين آية
 ويدعو وينتهي للحاج ان يستغفر لنفسه ولا يوبى واقاربته ومعارفه واحبائه وسائر المسلمين في دعائه في هذه
 الموقف لحديث اللهم اغفر للحاج وان استغفر له الحاج ثم ياتي الجرة الوسطى فيصنع عندها كما صنع عند
 الاولى الا انه لا يتقدم عن يساره كما فعل في الاولى بل يتركها يمينه وينحدر ذات اليسار كثير مما يلي الوادي
 ويقف في بطن الميسل منقطعاً عن ان يصيبه الحصى فيعلم جميع ما قبلها من الوقوف والدعاء وغير ذلك ثم
 ياتي الجرة القصوى وهي جرة العقبة فيرميها من بطن الوادي لا من فوق العقبة كما رمى يوم النحر ولا يقف
 عندها في جميع ايام الرمي للدعاء ويدعو بلا وقوف والوقوف عند الاولى ولين سنة في الايام كلها والافضل ان يرمي
 جرة العقبة راكباً لانه ينصرف والراكب اقدر عليه وغيرها ما شيا في جميع ايام الرمي لانه بعد ما يقف ويدعو
 فيرميها ما شيا ليكون اقرب الى التضرع بهذا قول ابي يوسف رحمه الله تعالى واختاره في المتنون حملاً لما روي
 من ركوبه صلى الله عليه وسلم في رمي الجمار كما اعني انه ليظهر فعله فيقتدي به ويسئل ويحفظ عنه المناسك كما ذكر
 في طوافه راكباً واما قولها في الخالية ان الرمي كله راكباً افضل في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي
 المظهرية ان الرمي كله ماشياً افضل يعني عندها لانه حتى قول ابي يوسف بعده فتحصل ان في المسئلة ثلاثة اقوال
 ورجح الكمال وغيره ما في المظهرية قال لانا اذا حملنا ركوبه صلى الله عليه وسلم على ما ذكر بقي كونه مؤدياً عبادة
 واداءها ماشياً اقرب الى التواضع وخصه وصافي هذا الزمان فان عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يمان
 من الاذي بالركوب بينهم للزحمة فاذا فرغ من الرمي في اليوم الثاني رجع الى منزله ويبيت تلك الليلة يعني للرمي
 (فصل في صفة رمي الجمار في اليوم الثالث والرابع) فاذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من ايام الرمي
 رمي الجمار الثلاث بعد الزوال على الوجه المذكور بجميع كيفيته الا انه ان اراد النفر يرميها قبل ان يصلي الظهر
 واذا رمى واراد ان ينفر الى مكة في هذا اليوم جاز بلا كراهة لافرق في ذلك بين المسكي والافاعي والافضل ان
 يقيم ويرمي في اليوم الرابع وان لم يبق نقر قبل غروب الشمس فان لم ينفر حتى غربت الشمس يكره له ان ينفر
 في رمي في الرابع ويسقط نقره قبل طلوع فجر الرابع ولو نفر من الليل قبل طلوعه لاشئ عليه في الظاهر
 عن الامام وقد اساء عنه انه ليس له ان ينفر بعد الغروب فان نفر لم يدم وعليه الاثم الثلاثة ولو نفر بعد
 طلوع الفجر قبل الرمي يلزمه الدم اتفاقاً فان لم ينفر حتى طلع الفجر من اليوم الرابع وجب عليه الرمي في يومه
 ذلك فيرمي الجمار الثلاث بعد الزوال كما رمى في اليوم الثالث من الزوال في هذا اليوم صح عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 مع السكر اهة التنزيهية وهو قول عكرمة وظاوي واسحاق بن راهويه رحمهم الله تعالى وهو استحسن غاية
 لانه لما ظهر اثر التخفيف فيه بالترك فلان يظهر اثر التخفيف فيه بالتقديم اولى وقال لا يصح اعتبار ايسائر
 الايام وعليه الجمهور واما رخص له فيه النفر فاذا لم يترخص بالنفر التحق بسائر الايام بخلاف اليوم الاول
 والثاني من ايام التشريق حيث لا يجوز فيها قبل الزوال اتفاقاً لجوب اتباع القول لعدم المعقولة ولم يظهر

اثر النخف في فيها يتجوز الترتيب في باب التخفيف بالتقديم وهذه الزيادة محتاج اليها ابو حنيفة وحده
فتنح لان اليوم الرابع يوم افر فيحتاج الى تعجيل النقر خوفا على نفسه ومناحه بخلاف الاول والثاني لانه
لا يتنح في نفسه النقر بل هو غير في اليوم الثاني تبين وغيره وان لم يرم حتى غربت الشمس فالتوقيت الذي
اداء وقضاء وتعين الدم واذا اراد ان ينقر ومعه حصاة دفعها الى غيره ان احتاج والا فيطرحها في موضع
طاهر ودفن اليه بشئ ورميها على الجرة مكرهه

(فصل في الترتيب بين الجمار الثلاث) وما ذكرنا من الترتيب في الجمار الثلاث سنة عند الاكثر هو المختار
وقيل بشرط كما قاله الثلاثة فلو بدأ بجمرة العقبة ثم الوسطى ثم الاولى ثم تذكر ذلك في يومه فانه يعيد الوسطى
والعقبة سنة او حتما وكذا لو ترك الاولى ورمى الاخيرين فانه يرمى الاولى ويستقبل الباقية ولو رمى كل جمرة
بثلاث اثم الاولى باربع ثم اعاد الوسطى بسبع ثم القصوى بسبع وان رمى كل واحدة باربع اثم كل واحدة بثلاث
ثلاث ولا يعيد لان الاكثر حكم الكل وان استقبل فهو افضل وان رمى الجمرة الاولى ثم رمى الجمرة الوسطى
بحصاة ثم رمى الجمرة الاخرة بحصاة ثم رجع فرماهن بحصاة حصاة حتى رمى كل واحدة منهن بسبع على ما
وجدت لك فقد تم رميه على الجمرة الاولى ورمى اربع حصيات على الجمرة الوسطى فعليه ان يتمها برى ثلاث
حصيات ورمى جمرة العقبة بحصاة فيتم من رمى بها ثم يرمي في اليوم الثاني والثالث او الرابع الوسطى و
الثالثة ولم يرم الاولى فعند القضاء ان رمى الكل بالترتيب فيمن وان قضى الاولى جاز لسنية الترتيب وعليه
سبع حصيات للتاخير ولو رمى الجمار الثلاث فاذا في يده اربع حصيات ولا يدرى من ايتمهن من جماعهن من
الاولى فيرميهن عليها ويستقبل الباقيتين ولو كن ثلاثا اعاد على كل جمرة واحدة واحدة ولو كانت حصاة او
حصاتين يرمى بالترتيب على كل واحدة واحدة ولا يعيد لان الاكثر حكم الكل وفي الكبير ولو
لقص حصاة لا يدرى من ايتمهن لقصها اعاد على كل واحدة من حصاة حصاة ليبرأ بين اه ولو رمى اكثر
من سبع كره اذا كان عن قصد واما اذا شك في السابع فرماه وتبين انه الثامن فلا يفسر (تهمة) ولا يشترط
الموا لا يقين الجمرات ولا بين رميات جمرة واحدة بل يسن في كره تركها ولا يشترط جهة للرمي فن اي جهة
رمى مع الا انه يستحب او يسن الجهة المذكورة ولا يشترط ان يكون الرمي على حالة مخصوصة من قيام او
اجتماع او حال او قرب او بعد بل على اي حال رمى ومن اي مكان رمى صح الا ان يسن وقوفه للرمي بنحو خمسة
اذرع من الجمرة او اكثر ويكره الاقل (فعمل في شرائط الرمي) وهي عشرة الاول ان يسمى رميا
بالا يجمع الوضع ولا ما يسمى نثار الارها وجاز الترخ لانه نوع رمي ويكره لانه ترك السنية والثاني الذي
باليد فالنجز الذي بالقوس ونحوه ولا الذي بالرجل فله في المنصة الثالثة وقوع الحصى بالجمرة او قربها
منها والجمرة موضع الشاخص لا الشاخص فانه غلام في الجمرة فلو وقع بها او ان وقع في الشاخص
لا يشرطه وانما ان لم يقع على احد من الشاخص اجزاء الا قرب ولو وقع على قبة الشاخص ولم ينزل
فانها لا يجوز له للبعد وقد روي القريب بالاذرع واليهب ما فيها كذا في الباب وفي الجمرة الا اذا رجع
الى ما ذكره القريب وهذا يكره في الباب بقل لكن يجوز به في الدر وذكر في التفتح القريب قدر ذراع ونحوه

وممن لم يقدره اعتماد على القرب والبعد مرفا وما يقال فيه عن فائس بقر يب ولا بعيد فالظاهر انه لا يجوز
 (تنبيه) قال في النخبة محل الرى هو الموضع الذى عليه الشاخص وما حوله لا الشاخص ومثله في البحر
 وقال الشافعية الجرة مجتمع الحصى لا ما سال من الحصى ولا الشاخص ولا موضع الشاخص وقدروا مجتمع
 الحصى بثلاثة اذرع قالوا لو كان في الشاخص طاق فاستقرت الحصى فيه لم يجوز وكذا لو ازيل الشاخص
 بالكلية واستقرت الحصى في موضعه لم يجوز بناء على ان الشاخص كان في زمنه عليه الصلوة والسلام لا في
 الاصل البقاء على ما كان مالم يصح خلافه وقال المالكية الجرة اسم للبناء وما تحتها على المتمدن اه الرابع
 وقوع الحصى في الرى بفعله فلو وقعت على ظهر رجل او حمل وثبتت عليه حتى طرحتها الحامل لم يجوز وكذا
 لو اخذها الحامل ووضعها ورماها ولو سقطت عنه بنفسها في سننها ذلك عند الجرة اجزأه وان لم يد رانها
 وقعت في الرى بنفسها او بنقض من وقعت عليه وتحركت فيه اختلاف والاحتياط ان يعيده وكذا لورى
 وشك في وقوعها موقعا فلا حوطان يعيد الخامس تفريق الرميات فالورى بسبع حصيات او اكثر جملة
 واحدة لا يجزئ الا عن واحدة ولو وقعت متفرقة عند الاربعه خلافا لما في الكرماني انها اذا وقعت متفرقة
 جاز وتعامه في المنحة ولورى بحصاة واحدة سبع مرات اجزأه السادس ان يرى بنفسه فلا تجوز النيابة
 فيه عند القدرة وتجوز عند العذر فلورى عن مريض بامرة او مغمى عليه ولو بغير امره او صبي او معتوه او
 مجنون جاز والافضل ان توضع الحصى في اكفهم فيرمونها او يرمونها بكفهم ولورى عنهم يجوز بهم ذلك
 ولا يعاد ان زال العذر في الوقت ولا فدية عليهم وان لم يرموا الا بالرى وحده المرى ان يصير بحيث يصلى
 جالسا لانه لا يستطيع الرى راكبا ولا محمولا اما لانه تمدر عليه الرى او يلحقه بالرى ضرر فان كان مريض
 له قدرة على حضور الرى محمولا ويستطيع الرى كذلك من غير ان يلحقه الم شديد ولا يخاف زيادة المرض
 ولا بطوء البراء لا يجوز للنيابة عنه الا ان لا يجد من يحمله ولورى بحصاتين احدهما عن نفسه والاخرى من
 غيره جاز ويكره لباب والاولى ان يرى السبعة او اعلن نفسه ثم عن غيره شرح الحسن الظاهر انه في
 يوم النحر واما في الايام الثلاثة فالاولى ان يرى الجمار الثلاث عن نفسه او لا ثم عن غيره ثلاثا فله ان يرمي
 فالاولى اسقاط قوله السبعة كما فعله في المنحة وقوله في الباب بحصاتين اي واحدة بعد واحدة لاجلته والله
 سبحانه وتعالى اعلم والرجل والمرأة في الرى سواء الا ان رميا في الليل افضل فلا تجوز النيابة عن المرأة بغير
 عذر شرح (تنبيه) قد تبين مما قدمنا انهم جمعا واخوف الزحام عذر المرأة ولو لم يهله او ضعف في تقديم
 الرى قبل طلوع الشمس او تأخيره الى الليل لا في جواز النيابة عنهم اسد الضرورة فالورى يرموا بانفسهم
 لخوف الزحام تزمهم الفدية والله سبحانه وتعالى اعلم السابع ان يكون الحصى من جنس الارض حجرا
 كان او غيره فيجوز بالمدرو خلق الآجر والطين والنورة والمغرة والملح الجلي والصخر والكبريت
 والزرنيخ والرداس وجميع قبضة من تراب وبالا حجار افضل ولا يجوز بالذهب والفضة والحديد والنفير
 والاقواثر والمرجان والجواهر وهي كبار الاقواثر والخشب والبصرة لانها ليست من اجزاء الارض والخشب
 وان كان من جنس الارض لكنه يرمى كما ان الماء في مذابح شرح ثم قيل يجوز بكل ما كان من جنس الارض

فيجوز بالاحجار النفيسة كالياقوت والزمرد والبلخش والزبرجد والياقوت والعقيق والفيروز وقيل يقيد بما يقع الاستئانة برميته فلا يجوز بالاحجار النفيسة الثامن ان يكون الحصى مما يكون الرمي به استئانة كما ذكرنا التاسع الوقت وقدمر تفصيله العاشر اتيان اكثر عدده في كل يوم فلو تركه فكانه لم يرم *

(فصل في واجبات الرمي) وهي تقديمه على الخلق عند الامام وتمام ما زاد على اكثر عدده فلو تركه الاقل من سبعة يوم النحر او من احدي وعشرين في يوم اخر اجزأه وعليه السكك حصاة صدقة *

(فصل في النفر من منى) واذا فرغ من الرمي يوم النفر الاول والثاني واراد النفر توجه الى مكة قبل ان يصل الى الظهر واذا وصل المحصب وهو الاطح فالسنة ان ينزل به ولو ساهية ويدعو او يفصل على راحلته كذلك ويدعو وبهذا يحمل اصل السنة واما السكك فهو ان يصل في الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويجمع هجمة ثم يدخل مكة هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو تركه اصلا يكون مسيئا والمحصب هو فناء مكة وحده ما بين الجبلين المتصلين بالمقابر الى الجبال المقابلة لذلك مصعبا في الشق الايسر واثنا ذهاب الى منى مرتفعاً عن بطن الوادي وليست المقبرة من المحصب كذا في الفتوح والجبلين احدهما على يسار الهابط الى المقابر من ثنية كداء والثاني على عينة وهذا احده عرضا واما حده طولاً فن باب مكة الى جبل العيرة بقرب السبيل الذي يقال له سبيل الست بطريق منى على عين الذاهب الى منى والمقبرة مستثنى من عرض المحصب وتمامه في السكبير *

(فيصل) واذا دخل مكة فايفتنهم مدة مقامه بها وليكثر من الطواف واذا مضت ايام التشريق اتي بعمره الاسلام او بعمره التطوع ويستحب الاكثار منها قال صلى الله عليه وسلم تابعوا بين الحج والعمره فانها ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكبر خبث الحديد والذهب والفضة رواه الترمذي والنسائي وفي السيراجية واذا مضت ايام التشريق فانهم يعتمررون ماشاءوا بنية انفسهم وآباءهم واخوانهم اه ويذبح ان لا يخرج من مكة حتى يحتم القرآن فان ذلك مستحب في المساجد الثلاثة وفي مهبط الوحي أكد فرح ويستحب الاكثار من الصلوة والصيام والصدقة على اهلها وكل اعمال البر ويذبح ان ينظر الى اهلها بعين التعظيم ولا يتحدث عن بواطنهم ويكلم سرايرهم الى الله تعالى ويحبهم بخوارهم كما كانوا اذ هم في الامساء لا سلب حرمة الجوار لباب وقد ذكرنا المستحبات المهمة للحاج في باب ما يهمله بعد السعي فليراجع والله سبحانه وتعالى اعلم *

(باب طواف العمرة)

هو واجب على كل حاج آتقى مفردا وقارنا ومتعت بشرط كونه مذكرا مكلفا غير معذور فلا يجنب على معتبر ولا على اهل مكة ومن اقام بها قبل حل النفر الاول واهل الحرم والحل والى اتيان وقامت الحج المحصر والجنون والصبي والحائض والنفساء الا انه ينسحب لاهل مكة من في بيوتهم في الدار والنهر وغيرهما ومعنى قولهم ومن اقام بها الى نوى الإقامة الابدية مأخوذة من اقامته من شرايطه منية الطواف والشرط اصل الذية لا التعيين حتى لو طاف بعد طواف الزيارة لم يفتى في اوفى تداركا كان للصبر لان

الوقت يمين له بدائم وفي البحر فلو طاف بعد ما حل النفر ونوى التطوع اجزا من الصدر وفي الدر فلو طاف بعد اعادة السفر ونوى التطوع اجزا من الصدر اه ولا منافاة فافهم وان يكون بعد طواف الزيارة كله او اكثر فلو بقي عليه من افعال الحج واجبات وسنن ويجوز ان يداع هو الفراغ من الاعمال شرح فله وقتان وقت الجواز على التبيين ووقت الاستحباب اما وقت جوازه على التبيين فاوله بعد اتيان اكثر طواف الزيارة ولو في يوم النحر ولا آخر له مادام مقيما فلواقي به ولو بعد سنة يكتف اداء لا قضاء واما وقت الاستحباب فان نوقعه عند اعادة السفر وما في الجوهرة ويدخل وقته اذا حل له النفر الاول وكذا ما في المشكلات ووقته بعد الفراغ من مناسك الحج فحمل على وقت استحبابه شرح ولو اقام بعده ولو اياها او اكثر فلا بأس والافضل ان يعيده وعن ابى حنيفة رحمه الله تعالى اذا طاف للصدر ثم اقام الى العشاء فاجب الى ان يطوف طوافا آخر ثلاثا يكتف بين طوافه وسفره حائل والحاصل ان الاستحباب فيه ان يقع عند اعادة السفر بعد الفراغ من افعال الحج بل من جميع اشغاله ويقتضيه الخروج من غير مكث وهذا واجب عند الشافعية قال النووي رحمه الله تعالى فان مكث بعده لم يضر عذرا او لشغل غير اسباب الخروج فعليه اعادته وان اشتغل بأسباب الخروج كشرائه الزاد لم يكث وشد الرحل ونحوهما لم يده (تنبيه) في البحر واختلف في المراد بالصدر الذي هو الرجوع فعندنا هو الرجوع عن افعال الحج وعند الشافعية رجوع الله تعالى هو الرجوع الى اهله ويتنق عليه انه لو طاف للصدر ثم اقام عكة اشغل لم تلزمه الاعادة عند تاحل طافه والصحيح قولنا لان الاضافة للاختصاص وهو باعتبار ان الصدر سبب او شرط وكل منهما سابق على الحكم وهو بمأقنا وقامه فيه ولا يسقط عنه هذا الطواف بنية الإقامة ولو سنن ويسقط بنية الاستيطان بمكة او بما حوله قبل حل النفر الاول ولو نواه بعدة لا يسقط عنه في قولها وقال ابو يوسف يسقط في الحائض الا اذا شرع فيه ولو نوى الاستيطان قبل النفر ثم بدله الخروج لم يجب حينئذ كالمسكي اذا خرج لا يجب عليه (فصل) فمن خرج من مكة ولم يطف يجب عليه العود بلا احرام ما لم يجاوز الميقات فان جاوزه لم يجب الرجوع عينا بل امان يضي عليه دم واما ان يرجع باحرام ممرة او حجاج فاذا رجع ابتداء بطواف الممرة ثم يطوف للصدر ولا شيء عليه للتأخير ويكون مسنيما والاولى ان لا يرجع بعد المجاوزة ويثبت دمالا ثم انتم للفقر او ليس عليه واذا طهرت الحائض قبل ان تقارق بديان مكة يلزمها طواف الصدر وان جاوزت ثم طهرت لم يلزمها ولو طهرت في اقل من عشرة فلم تغتسل ولم يذهب وقت صلاة حتى خرجت من مكة لم يلزمها العود بخلاف ما اذا اغتسلت او ذهب وقت صلاة فانه يلزمها العود للطواف وكذا اذا طهرت بعد عشر ولو خرجت وهي حائض ثم طهرت فخرجت الى مكة قبل مجاوزة الميقات لزومها الطواف لسكون داخل الميقات في حكم مكة والنفساء كالحائض وليس على الخارج الى التمتع وداع اباب

(فصل في صفة طواف الوداع وما يتبعه مما يودع به البيت) واذا اراد السفر من مكة دخل المسجد فبدأ بالحجر الاسود وطاف للصدر سبعين مرة ولا يركب فيه الا قدميها جردا في الفلاح والافضل ان يمشي في طواف الزيارة رد الحمار ثم يصلي ركعتيه خلف المقام او حيث تيسر من المسجد الحرام ثم يأتي زمزم

فيشرب من هائها كما مر في القدوم ويفرج باقي الدلو على جسده ان تيسر او يصبه في البئر كما في الفتح ثم
يستحب ان يأتي الباب ويقبل العتبة المرتفعة عن الارض ثم يلتزم الملتزم ويتشبث بالاستار ويتصدق
بالحدار ساعة ودعا ويحمد في اخراج الدمع من عينه ثم يرجع قهقري حتى يخرج من المسجد كذا في الدور
غيره وفي الباب ثم يستلم الحجر الاسود ويرجع قهقري حتى يخرج من المسجد اه قال في مياستك النووي
وقد جاء عن ابن عباس ومجاهد رضي الله تعالى عنهم كراهية قيام الرجل على باب المسجد ناظر الى الكعبة
اذا اراد الانصراف الى وطنه بل يكون آخر عهده الطواف وهذا هو الصواب والله اعلم انتهى واختار
في الفتح والمنهاية والكفاية وحملوا عليه عبارة الهداية انه بعد الـ كعتين يقبل العتبة يلتزم الملتزم ثم يأتي
زمزم ثم ينصرف منها اه والترتيب الاول قد جزم به غير واحد وفي البحر انه المختار كما ذكره الشارح اه
وفي الشرح وهو المشهور من الروايات وهو الاصح كما صرح به الكرماني والزيلعي ويؤيده ما في البدائع
ان الكرخي ذكر ان عنده ابي حنيفة اذا فرغ من الطواف يأتي المقام فيصلي عنده ركعتين ثم يأتي زمزم
فيشرب من هائها ويصحب على وجهه ورأسه ثم يأتي الملتزم انتهى وكيفيه رجوعه ان يرجع قهقري وبصره
ملاحظ للبيت متبها كراهية تحسر اعلى فراقه حتى يخرج من اسفل المسجد من باب الحزونة المعروف باب
الوداع لكنه يهمله على وجه لا يحصل منه صدم او وطي لاحد وقيل ينصرف ويمشي ويلتفت الى البيت
كالعز بن علي فراقه باب (تنبيه) لم يثبت تقبيل العتبة ولا الـ جمعة القهقري من فعله صلى الله عليه
وسلم ولا من فعل الصحابة بعده رضي الله تعالى عنهم انما استحسنها مشايخنا تعظيما للبيت العظيم والمختار
عند الشافعية انه بعد الركعتين يأتي الملتزم ثم يأتي زمزم ثم يدنو الى الحجر الاسود ثم يرجع مولى باظاهرة الى
الكعبة قال ابن حجر رحمه الله تعالى ممن صار الى القهقري الزعفراني والاستاذي الشيخ شهاب الدين
السهوردي اه والخائض تقف عند باب المسجد وتدعو وتغضي ويستحب خروجه من مكان باب
الشبيكة من الناية اليسرى وهي ثنية كدء اسفل مكة الى صوب ذي طوى ويتصدق عند الخروج بشئ
فهو دالى اهله بعد ان يدير الى المدينة المنورة لزيارة تربة صلى الله عليه وسلم الحديث من صحيح ولم يرد في فقد
جفاني رواه ابن عدي بسند حسن شرح وانما يخص الحاج مع انها مطلوبة من كل احدا اجمالا انصرف
ملا كثيرا وجاء من الاطراف البعيدة حتى قرب منها وتمكن من زيارته صلى الله عليه وسلم ثم تركها كأنه اغرب
فما فلا شك انه جفوة كبيرة

(بناءة في فضائل الحج) الحج يهدم ما كان قبله من الصنائع وكذا الكباثر دون الحقوق كالدين
المفصوب وبغضاء الصلوة ونحوها نعم ما يتعاق بها من الكباثر كالمطل وقمل التعصب وتأخير الصلوة تسقيط
واما نفس الحقوق فلا تقبل اية وطها عند القدرة عليها اهد الحج فاذا مطلقا واخر قضاء الصلوة بمسماهم
اجمعا وامان مات قبل القدرة على اداها فجاز ان يقال يسقط نفس الحقوق ايضا اذا كانت من يتسه
تدراكها اما حق الله تعالى في ظاهره واما حق العبد وليس في تركه ما يفي بقله يرضى بخدمته عنه وهذا
يحمل حديث ابن ماجه بالنسبة الى الحقوق وهو وان ضيف له شواهد تصححه لكن المسئلة ظنية

فلا يجوز القطع بتكفير الحجاج لحقوقه فضلا عن حقوق العباد كما في التوبة واما انهم انطلقوا وتأخير الصلوة فيها قبل الحجاج وكذا سائر الكبار ومخالفاته لله تعالى في كفرها بالحج كالنوبة بيان ذلك ان من اخر الصلوة عن وقتها فقد ارتكب معصية وهي التأخير ووجب عليه شيء آخر وهو القضاء وكذا اذا مضى الدين وكذا اذا قل الدين وكذا اذا قتل احدا ارتكب معصية وهي الجناية على العبد مخالفاته لله تعالى ووجب عليه شيء آخر وهو تسليم نفسه للقصاص ان كان عمدا او تسليم الدية وكذا انظار ذلك بما يكون معصية يترتب عليها واجب سواء ذلك الواجب من حقوق الله تعالى او من حقوق العباد فما ورد من تكفير الحجاج للكبار فالمراد تكفيره للمعاصي السكائر كتأخير الصلوة ومطل الدين والجناية على العبد واما الواجبات المترتبة على تلك المعاصي من لزوم قضاء الصلوة واداء الدين وتسليم نفسه للقصاص او تسليم الدية فانما لا تسقط لان التكفير انما يكون للذنوب وهذه واجبات لا ذنوب حتى تسقط الا ترى ان التوبة تكفر الذنوب لا الواجبات ولا يلزم من ذلك سقوط الواجبات المترتبة على تلك الذنوب على ان التوبة من ذنوب يترتب عليها واجب لا تتم الا بفعل ذلك الواجب فمن غصب شيئا ثم تاب لا تتم توبته الا بضممان ما غصب فبالحج الذي فيه التراجع والمراد من قولنا لا تتم توبته الا بفعل الواجب انه لا يخرج من عهدة الغصب في الآخرة الا بذلك والامر بالغصب وتاب عن فعل الغصب المذكور وحبس الشيء المغموب عنده ومنع صاحبه عنه وقد عزم على رده الى صاحبه تصبح توبته وان بقيت ذمته مشغولة به الى ان يرده الى صاحبه حينئذ تتم توبته بمعنى انه يخرج من عهدة من كل جهة وكذا يقال في مطلق الدين وتأخير الصلوة فسد ظهر بمماقرونا ان الحج كالنوبة في تكفير السكائر سواء تعلقت بحقوق الله تعالى او بحقوق العبد او لم تتعلق بحق احد بان يترتب عليها واجب آخر كشراب الخمر ونحوه فيكفر الحجاج الذنوب ويبقى حق الله تعالى وحق العبد في ذمته ان كان ذنبا يترتب عليه حق احدهما كما قررنا والافلا يبقى عليه شيء فاعتنم هذا التحريرا الذي فانه يتضح المراد وتندفع الشبهة والاهام وتماه في المنحة ورد المحتار ومن حج بحال حرام سقط عنه الفرض ولا يقبل حججه ويكون حاصيا والصحيح في مذهب الامام احمد رضي الله تعالى عنه ان من حج بحال حرام لم يجز حججه اصلا ما ورد ان من حج بحال حرام فقال لبيك وسعديك يقال له لا لبيك ولا سعديك وحجك مردود عليك وقال الفخر الى رحمة الله تعالى من خرج بحج بحال حرام اوفيه شبهة فليجته ان يكون توبته من الطيب فان لم يقدر فن الا حرام الى التحال فان لم يقدر فليجته يوم عرفه فان لم يقدر فليزم قابة الخوف كما هو معتظر اليه فسمى الله ان ينظر اليه بعين رحمة ويتجاوز عنه بسبب حزنه وخوفه وكرههته وقد صرت المسئلة في آخر الشرط السادس من فرائض الوجوب حج الفتي افضل من حج الفقير لانه يؤدي الفرض من معصية وقبل ذلك متطوع في ذهابه وقضية الفرض افضل من فضيلة التطوع ولا نه يحصل بالفتي احانة المحتاجين والرفقاء كحج الفرض اولى من طاعة الوالد ان لم يصح ما يسفره والاجداد والجدات كالاوين عند فقدها بخلاف الفتي فان طاعة الوالد اولى منه مطافا كما صرح في فصل ما ينبغي ان يد الحجاج بناء على ان افضل من حج الفتي واختلاف في المسئلة فمذهبنا رحمه الله تعالى في هذه المسئلة انما هو ما مراده انه لو حج فعلا

واتفق الغافلون تصديق هذه الالف على الحيا ويح فهو افضل لان يكبرن صدقة فليس افضل من اتفاق الف في سبيل الله تعالى وعند ابى يوسف رحمه الله تعالى الحج افضل وكان ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول يقول محمد فلما حج ورأى ما فيه من انواع المشقات الموجبة لتضاعف الحسنات رجع الى قول ابى يوسف كذا في المنفعة وكذا رجع في البرازية افضلية الحج لمشتقة في المال والبدن جميعا قال وبه اتفق ابو حنيفة حين حج و عرف المشقة وفي الخالية الحج تطوعا اعظم اجر من الصدقة ثم الصدقة ثم المتق اهل قال الرضا رحمه الله تعالى والحق التفصيل فما كانت الحاجة فيه اكثر والمنفعة فيه اشمل فهو الافضل وتماه في رد المختار *

لوقفة الجمعة مزية على غير هاسمين حجة ويغفر فيها السكك فربلا واسطة وتماه في رد المختار ضائق على الحرم وقت المشاء والوقوف يدع الصلاة ويذهب امره للخرج كذا في الدر والسراج واختار الشارح عكسه لان تاخير الوقوف لمدوم مع امكان التدارك في العام القابل جائز وليس في الشرع ترك فرض حاضر لتحصيل فرض آخر قال وهذا هو الظاهر من الادلة النقلية والعقلية والله سبحانه وتعالى اعلم *

(باب العمرة وتسمى الحج الاضفر)

وهي في العمر مرة سنة مؤكدة ان استطاع هو المذهب وقيل واجبة وصححه قاضي خات وصاحب الجوهرة وجزم به في البدائع وهي احرام طواف وسمى وحقق او تقصير فقط فالاحرام شرط ومعظم الطواف ركن وغير هامن اقل اشواط الطواف والسمى والحق والتقصير واجب ويفعل في احرامها وطوافها وسمىها ما يفعل في الحج ويحتمل ما يحتمل فيه وشرائطها ثمر انط الحجة الا الوقت بدائع وميفاتها ميقات الحج الا اهل مكة فالحل واكثر طوافها ككلمه في حق الامن من الفساد والارتفاع وصحة التحلل الا انه يحرم عليه التحلل قبل اتيان السمي تمامه وتقديم طوافها على السمي شرط لصحة السمي وتقديم سميها على الحاق واجب وامسنتها فاذا ذكرنا في الحج غير انه اذا استلم الحجر الاسود يقطع التلبية عند اول شوط من الطواف عند حكمة العلماء ومفسدها الجوع في احد السبيلين قبل اكثر طوافها ولو افسدها بالجماع او جامع بعد اكثر طوافها قبل الحلق فمليه شاة لمصول الجماع في الاحرام ولو جامع بعد الحلق لاثى عليه طر وجهه عن الاحرام بالحلق بدائع وكبير ولا مدخل للبدنة فيها ولا للصدقة بالجناية في طوافها وان جامع ثم جامع فهو على التفصيل والاتفاق والاختلاف التي في الحج كما سنده انشاء الله تعالى وليس لها طواف القدوم ولا بعد طواف المصدور ولها احصاء لافوات وليس فيها التحلل واحد وتصح في كل السنة ولكن يكره تحريم انشاء بالاحرام في خمسة ايام يوم عرفة ولوقصد القرآن قبل الزوال وبمده وهو المذهب وعن ابى يوسف رحمه الله تعالى انها لا تكره في يوم عرفة قبل الزوال لان دخول وقت ركن الحج بعد الزوال لا قبله ويوم النحر وايام التشريق للنهي عنها فيها ولان هذه ايام الحج فعيذت له كذا في الهداية والتبيين وظاهره فتميزت له وان لم يحج فيها وكذا هو ظاهر اطلاق النهي عنها فشمات الكراهة للحاج وغيره ثم ظاهرا لا مراما الحج لانه لا ضرر ورقة الى فعلها في وقت الحج لجوازها قبله وبمده في جميع السنة فلو اهل بها في الزمة لصحة الشروع فيها ويلزمه رفضها فان مضى فيها اجزأه لانه اداها كما التزم وعليه دم

لا تركاب النهي وتركه تحايض الوقت له وان لم يرض ولم يطف حتى مضت ايام التشريق ثم طاف لها
 اجزاء أو أساء لتركه رفض الاحرام ولا دم عليه لخروج وجهه من الكراهة برفض الافعال لانه يهوى
 العمرة في هذه الايام والعمرة عبارة عن الافعال فلا يلزمه رفض احرامها علينا بل رفض افعالها اما برفض
 الاحرام او بتأخيرها عن ايام التشريق لان الاحرام فيها وان كان فيه اسائة فبعد ما جرم بحسب عايد الاعمال
 بقدر الامكان ففي الهندية عن الامالي رجل اهل بعمرة في اول المشقة ثم قدم في ايام التشريق فاحسب الى ان
 يؤخر الطواف حتى تمضي ايام التشريق ثم يظوف وليس عليه ان يرفض احرامه ولو طاف لها في تلك
 الايام اجزاء ولا دم عليه ولو اهل بعمرة في ايام التشريق يؤمر بان يرفضها وان لم يرض ولم يطف حتى
 مضت ايام التشريق ثم طاف لها اجزاء ولا دم عليه اه وحاصله انه يجب دالاهلالها في ايام التشريق لا
 يلزمه دم وان كان يؤمر برفضه كما انه يجب دالاهلالها في ايام احرامها لا يلزمه دم وان كان يرفضها احب
 بل انما يلزمه دم اذا اهل بها فيها ومضى في افعالها وسيأتي بحث السكينة في الجمع بين عمرة ودجاة انه بنفس
 الاجرام لا يصير معتبرا تركها النهي عنه وفي الفتح وعندنا الاحرام شرط فلا يكون من مسمى
 العمرة اه وانما يلزمه الاساءة لشبهه بالركن ولو كان ركنا حقيقة لكره تحريما وقدم نظيره في
 الميقات الزماني (تنبيه) وما في الشر نبلاية من تنبيه الكراهة بقوله اي في حق الحرم للحج او صريد
 الحج وهو الاظهر فليس بظاهر عندنا وانما هو مذهب مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما قال في الدرر
 وكرهت فيها حتى يلزمه دم وان رفضها الخ لا ادائها فيها باجرام سابق فلا يكره للتأخر والتمتع ادائها في يوم
 عرفه باجرام سابق وكذا القارن لو فات الحج فادى العمرة في الايام الاربعة لا يكره وكذا ان فات الحج
 فاعتزم فيها بالأسبوع ويستحب ان يؤخرها حتى يمضي هذه الايام ثم يعلمها وافادوا بالاعتصام على خمسة
 انها لا تكرر في اشهر الحج وهو الصحيح ولا فرق في ذلك بين المسكي والافاق بحر وشرب لبلاية وانما
 كره فعلها فيها لاهل مكة ومن معنهم لان الثمايب عليهم ان يحجوا في سنتهم فيكونون متمتعين ومن منع
 بمنوعون والافلامع للمسكي عن المنفردة في اشهر الحج اذ لم يحج في تلك السنة ومن خالف فعليه البيان شرح
 وهو رد على ما اختاره ابن الهمام من كراهتها للمسكي في اشهر الحج وان لم يحج من عامه قال العلامة قاسم انه ليس
 بمذهب امامائنا ولا الامة الاربعة ولا خلاف في عدم كراهتها لاهل مكة رد المختار وفي بعض الحواشي
 واختلاف في عمرة المسكي في اشهر الحج فقل تكرهه وان لم يحج من عامه وهو ظاهر عبارة البندانع ورجع اليه
 ابن الهمام وقيل لا تكرهه وان حج من عامه وليكن له لا يدر لك فضيلة التمتع ولا يلزمه الدم وهو قول الامام
 ابي زيد الدؤوبي وصاحب النهاية وقيل يكرهه ان حج من عامه ولا تكرهه ان لم يحج من عامه وهو المذهب
 (فصل في كيفية اداء العمرة وبقية احكامها) فصفتها ان يحرم بها من ميقاتها كاحرام الحج فاذا دخل
 مكة من ثنية كداء بدأ بالمسجد من باب السلام ثم بدأ بالحجر الامود واذا استامه قطع التلبية وطاف برمل
 واستطاع كالحج وسبى ركعتيه ثم خرج للمسعى على فوره فسمى كالحج الا انه لا ياتي فيه ولم يذكر والعود
 الى استلام الحجر الاسود في خصوص سمي العمرة فاعلمه لم يدر روايته هنا كما كنهوا بذكره فهو ماقى سمي

الحج ثم حاق عند المروة وهو الافضل وحل ويستحب الاكثر منها عند الجمور ولا سيما في رمضان قال
صلى الله عليه وسلم العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما اه وندبت في رمضان وهي فيه افضل منها في غيره ولو
في اشهر الحرم قال صلى الله عليه وسلم عمرة في رمضان تعدل حجة وفي رواية حجة منى اه وهي شاملة
لعمرة آفاقية ومكية خلا فان ادعى ان المار اعمرة آفاقية قال في الفتح هذا اذا فردها فلا ينافيه ان القرآن
افضل لان ذلك امر يرجع الى الحج لا الى العمرة فالجاصل ان من اراد الايمان بالعمرة على وجه افضل فيها
ففي رمضان او الحج على وجه افضل فيه فبان يقرن معه عمرة اه واعتباره صلى الله عليه وسلم اربع عمرات
كانهن بعد الهجرة في ذي القعدة على ما هو الحق لا في رمضان لانه قصدر ما كان عليه الجاهلية من منهافي
الاشهر الحرم بالفعل كالقول ولو احرم بها في شعبان واعتمها في رمضان او احرم بها في رمضان واعتمها في
شوال فالعمرة باكثرها فان طاف اكثره في رمضان فرمضان في الاقسام اربعة او شواله وروي ثلاث عمر
كحجة وورد عمرتان كحجة وهذا في غير رمضان كثير ومذهب المالكية انها تستحب في كل عام مرة
ويكره تكرارها في العام الواحد على المشهور الا اذا تكررت دخولها الى مكة من و اضرب بحج عليه الاحرام
بها اه قلنا قد اعمر صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله تعالى عنها في عام مرتين واعتمرت بعده في عام مرتين
وفي رواية ثلاثا وابن عمر اعوام مرتين في كل عام رواه الشافعي رضي الله تعالى عنه كما في حاشية ابن حجر
وروي ان ابن الزبير رضي الله تعالى عنها لما فرغ من تجديد بناء الكعبة قبل سبعة وعشرين من رجب نحو
ابلا وذبح قرابين وامر اهل مكة ان يستمر واحينئذ شكر الله تعالى على ذلك ولا شك ان فعل الصحابة حجة
وماراه المأمون حسنا فمر عند الله حسن فهذا وجه تخصيص اهل مكة للعمرة بشهر رجب رد المختار
واكثر الطواف افضل من اكثر الاغتسال لكونه مقصودا بالذات ولشهر وعيته في جميع الحالات
ولسكرة بعض العلماء اكثر ما في سنة مع ان بعض الفقهاء قالوا العمرة مختصة بالآفاق وتعمه في الشرح
في فصل الفرائض في السعي وفي الفتح اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم اربع عمرات كانهن بعد الهجرة ولم يعتبر
مدة مقامه بمكة بعد النبوة شيئا وذلك ثلاث عشر سنة وعن هذا ادعى من ادعى ان السنة في العمرة ان تفعل
داخلها الى مكة لا خارجا بان يخرج المقيم بمكة الى الحل فيمتمركا يفعل اليوم وان لم يكن ممنوعا اه وافضل
مواقيتها من بمكة التمتع ثم الجمرات وقد مر التفصيل في المواقيت واتمامها بالامور في الآية ان كان
المراد به تتميم ذاتها وذلك بعد الشروع فواجب وان اريد اكمال وصفتها وهو ان يحرم بها من ديرة اهله
ومن الاماكن التناصية فيندوب اجماعا * (تنبيه) قال جماعة الشافعية وما يفعله العوام من حاق الرأس
مقطعا في دفعات في كل مرة بمضنة فهو نزع نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم اي فهو مكروه ينبغي
اجتنابه اه واذا كان مكروها عند من فنعندنا بالطريق الاولى ان يكون مكروها لان الاقتصار على الربع
عندنا مكروه عندنا لئلا مع ما ورد من النهي عنه مطلقا كذا في الكبير والله سبحانه وتعالى اعلم *

(باب القرآن)

القرآن افضل من التمتع عندنا لکن التمتع اولى واخرى لامثالنا لانه يقع في المحظورات فاليا والقرآن

اثني وادوم احراما قلما يسلم حججه من محظور سجا الجدل مع الخدم والجمال بخلاف التمتع لان التمتع انما
 يحرم بالحج يوم التروية من الحرم فيسلم حججه انشاء الله تعالى ويدخل في الحج المبرور والمبرع لا رقت و
 لا فسوق ولا جدال فيه واما اذا امن على نفسه المحظور فالقران افضل في حد ذاته وهو ان يجمع بين احرام
 العمرة والحج ويؤديهما في اشهر الحج ووصف الصلوة بان يهل بهما معا او على التماقب بان لا يفصل بينهما
 بركن احدهما كأن يدخل احرام الحج على العمرة قبل ان يطوف لها اربعة اشواط او يدخل احرام العمرة
 على الحج قبل الوقوف برفقة وان اساء تركه السنة لان السنة في القران ان يحرم بهما معا او يقدم احرام العمرة
 على الحج مع انه قارن بلا خلاف فان كان اهل بها قبل ان يشرع في طواف القدوم فهو قارن مسبي ومضى في
 عمرته وعليه دم شكر اتفاقا ولا يستحب له رفض العمرة لانه لم يفته الترتيب في الافعال بشئ لانه لم يقدم
 الا الاحرام ولا ترتيب نفسه ويمضي فيها على الترتيب في القران بان يقدم افعال العمرة على افعال الحج حتما
 وان اخر احرامها حتى لو طاف للقدوم او لا تميز للعمرة ولو وقف برفقة قبل اكتمال اشواطها بطلت وان
 اهل بها بعد ما طاف له شوطا او كله فهو قارن مسبي اكثر اساءة من الاول حيث اخر احرام العمرة على
 طواف الحج غير انه ليس بركن فيه ولا واجب فيمكن ان يأتي بافعال العمرة ثم بافعال الحج فيحصل
 الترتيب ويستحب له رفض العمرة لانه قاته الترتيب في الفعل من وجه لتقديم طواف القدوم على العمرة ولو
 مضى فيها اقبله دم شكر كخياره في التمتع وتيمه في الباب وقيل جبر وقوله لم يستحب برفض العمرة يدل
 على انه دم شكر فتجوز محر فان اهل بها بعد ما طاف له ومضى يحجب رفضها كاسياني واما ان اهل بها على
 الترتيب بينهما بان يفصل بينهما بركن احدهما كان يهل بالحج بعد ان يطوف لها اربعة اشواط او بالعمرة بعد
 الوقوف برفقة وفيه لم يكن قارنا لتدخل معظم الافعال بين الاحرامين فيكون في الاول متمتعا وفي الثاني
 مفردا بهما ولو رفض العمرة لانه ادى ركن الحج فيصير بان افعال العمرة على افعال الحج من كل وجه وهو
 مكس انشروع وستأتي بقية صور ادخالها عليه في حكم الاقافي اذا جمع بينهما احراما (تنبيه) الصواب
 انه صلى الله عليه وسلم احرم بالحج ثم ادخل عليه العمرة لبيان جوازها في اشهر الحج في هذا الجمع العظيم
 وان يند قبل ذلك باعتباره فيها ثلاث مرات فصارت قارنا بلا خلاف لكنه كان له في ثلاث السنة اما ان يكره
 ادخالها عليه كما مر وقال المالكية والشافعية لا يصح اصلا ولا يصير به قارنا لانه لم يصح احرام عمرته
 (فصل في ثم انطبعة القران) الاول ان يطوف للعمرة كله او اكثره في اشهر الحج فلو قبله فهو
 قارنا مفردا بهما (الثاني) ان يطوف للعمرة كله او اكثره قبل الوقوف برفقة وفي رواية قبل التوجه
 اليها والا ارتفعت عمرته كاسياني (الثالث) ان يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله او اكثره فلو احرم
 به بعد اكثر طوافه لم يكن قارنا بل يكون متمتعا ان طاف في اشهر الحج فلو قبلها لا يكون قارنا ولا متمتعا
 بل هو مفردا بهما فتجوز (الرابع) ان يحرم بالحج قبل افساد العمرة فلو بعده فهو مفرد بالحج (الخامس)
 ان يصور بها عن الفساد فلو افسدها بان جامع قبل اكثر طواف العمرة او الحج بان جامع قبل الوقوف بطل
 قرانه ويطعنه دمه وان كان ساق الهدي معه يصنع به ما شاء (تنبيه) ولا يشترط ان يصح عدم الامام

الصحيح فصحيح قرآن المبكي من الآفاق مع وجوده فيه ولم يصح عنه من الآفاق وإن كان ساق الهدى أو لم يحق تأمل ولا أن يكون احراما في أشهر الحج بل صح قبلها وإن كره تجزئاً ولا احرامه من الميقات فلا احرام بهما أو باحدهما بعد الميقات ولو من مكة يصير قارناً واستكف مع الحرمة والجزاء في الأول لأنه يحب عليه أن يحرم باحدهما من الميقات ومع الإساءة فقط في الثاني لأنه يسن أن يحرم بهما من الميقات ولا أن يكون آفاقاً فالوقوف مكى صح وإساءة عليه دم جبر ولا تقديم احرامها على الحج فلا يدخلها عليه قبل الوقوف يصير قارناً مسيئاً كما مر تفصيله قال في الكبير وأما اشتراط الآفاق فشرط القرآن المسنون لا الصحة وكذا تقديم احرامها على الحج ونحو ذلك

(فصل في صفة القرآن المسنون) وهو أن يهل الآفاق بهما معاً من الميقات أو قبله وهو الأفضل أو يدخل احرام الحج على العمرة كذلك ويقول عقيد ركعتي الاحرام اللهم اني اريد العمرة والحج فيسرها لي وتقبلها مني نويت العمرة والحج واحرمت بهما لله تعالى لبيك اللهم الخ ثم يقول لبيك بعمرة وحجة أو يقول أو لا لبيك بعمرة وحجة ثم يقول لبيك اللهم الخ والأول أولى وإن كان قارناً من غير يقول اللهم اني اريد العمرة والحج عن فلان أو العمرة عن فلان والحج عن فلان فيسرها لي وتقبلها مني ومنه أو مني ومنهما نويت العمرة والحج عن فلان أو العمرة عن فلان والحج عن فلان واحرمت بهما لله تعالى عنه أو عنهما لبيك بعمرة وحجة عنه أو عنهما وقولنا وتقبلها مني ومنه كذا في الخاتمة وفي الشرح لبلاية ينبغي أن يقول وتقبلها مني عنه حتى لا يكون فيه ما يقتضي الاشتراك بينهما في نية الحج فيصير به مخالفاً له ويستحب تقديم العمرة على الحج في الذبية والتلبية والدعاء لتقديمها في الفعل ويستحب ذكرهما في التلبية ولو مرة ولو اكتفى بالذبية ولم يذكرهما في التلبية جاز فإذا دخل مكة بدأ بفعل العمرة وجوباً ولو آخر احرامها حتى لو طاف أو لا لحجة وسمى لها ثم طاف وسمى لعمرة فطوافه الأول وسعيه يكون للعمرة ونيتاً له ولو لا يزمه تعيين الذبية بل يسن ويضطجع في جميع طوافها ويرمل في ثلاثة أشواطه الأول ثم يصلي ركعتيه ويسمى بين الصفا والمروة بالحق فالحق لا يحل من عمرته ولا من دمان الجنائته على احرامين قال في المحيط قارن طاف لعمرة ثم حاق فعليها دمان ولا يحل عليه من عمرته بالحق ولو احرم بعمرة فطاف لها ثم اضاف اليها حجة ثم حاق يحل من عمرته ولا تنى عليه لأنه بمنزلة من احرم بالحجة بعد ما حاق من العمرة كذا في البحر قال في الكبير وقولهم ولا تنى عليه أي لا جل العمرة لعدم الجنائته في حقها وأما لاجل الحج فيجب عليه دم الجنائته بالحق وتماه فيه ثم يطوف للتقدم ويضطجع فيه أيضاً ويرمل كالأول لأن كل طواف بعده سعى فالرمل فيه سنة ثم يصلي ركعتين ثم يسمى أن ارادة بعد طواف التقدم كما هو الأفضل للقارن أو يسن وإن أخره إلى ما بعد طواف الزيارة يؤخر الرمل إليه أيضاً وسقط الاضطجاع كما مر ثم يقيم حرماً واحجاً كالفرد فلو طاف لهما طوافين ثم سعى سعيين جاز وإساءة بتأخير سعى العمرة وتقديم طواف الحج ولا دم عليه إجماعاً والمراد بشأن الطوافين طواف التقدم وقيل أنه طواف الزيارة بأن اتى بطواف العمرة ثم اشتغل بالوقوف ثم طاف للزيارة يوم النحر ثم سعى سعيين وتماه في فتح المعين ولو لم يطف لعمرة طوافاً لها أقله ولو بعد ركعتين مثلاً

حتى وقف بمرفة ارتفعت عمرته وان لم ينو الرض لأنه تعذر عليه اداؤها لانه لو اداها بعد الوقوف لصار
 بانها افعال العمرة على افعال الحج وهو عكس الم شروع وبطل قرانه وسقط عنه دمه وعليه قضاءها بعد ايام
 التشريق ودم لفضها فلواتي باربعة اشواط ولو بقصد القدوم او التطوع ثم وقف لم تبطل عمرته ويتم يوم
 النحر قبل طواف الزيارة ولو طاف لعمرته اربعة اشواط ولم يسع لها ثم طاف يوم النحر للزيارة وسمى فان ثلاثة
 اشواط من طوافه تحول لعمرته وكذا سمي كبير ولو طاف ثلاثة اشواط لعمرته وسمى لها ثم طاف لحجته
 كذلك وسمى ثم وقف بمرفة لما كان للحجبة فحسب من طواف العمرة ويقضي بشوط واحد من طواف
 العمرة ويعيد السمي لها للحجبة وجوباً لان سمي الحجبة انتقل الى العمرة والعمرة استحب بالبيكون بسنة
 طوافي كامل وهو قارن فان زجع الى اهله قبل ان يفعل ذلك فعليه دم لترك ذلك الشروط ودم لترك السمي في
 الحج ولا شيء عليه اسمى العمرة محيط المرمى والاصل ان كل طواف يستحق عليه في وقت لجه فاداه
 يقع عن تلك الجهة وان نوى جهة اخرى مبسوط وان توجه الى عرفة لا تبطل حتى يقف وهو الصحيح
 (فصل في هدى القارن والمتمتع) هو واجب شكر على اطلاق الارتفاق بالعمرة في وقت الحج فانه
 ارفق وعلى توفيقه لاداء النسكين في اشهر الحج يسهر واحيد واذا رمى يوم النحر ذبح للقران شاة او بدنة
 او سبع بدنة بشروط الاضحية والافضل الاكثر قيمة فان استويا فالأكثر لحماً فان استويا فاطيبهما لحماً
 وسيتأتى تمامه في الهدى انشاء الله تعالى والافضل سوقه مع نفسه ويستحب ان يأكل من هديه
 ويستحب ان يتصدق بالثلث ويطعم الاغنياء او الفقراء الثلث ضيافة ويأكل الثلث ويدخره او يهدي
 الثلث لهم بدل ان يطعمه ويسقط وجوبه بالذبح ولا يجب التصدق بشيء منه فلو استهلكه بعد الذبح بان الله
 وضيمه او وهبه انما اعطى الجزا اجره منه لا يقسم شيئاً وكذلك باع الحجيم جازيهم لان ملكه قائم
 لا يجب التصدق بالثلث لانه ممن مبيع لا يجب التصدق به هذا ظاهر البديع ووافقه في الباب في فعل احكام
 الدماء قال فلو استهلكه بنفسه بعد الذبح بان باعه ونحو ذلك لم يحز وعابه قيمته الا في هدى القران والمتمتع
 والتطوع فانه لا يجب فيها شيء وذكر مثله في فصل ولا يجوز له كسر الخ وقال في الفتح ليس له بيع شيء
 من لحوم الهدايا وان كان هماً يجوز له الاكل منه فان باع شيئاً او اعطى الجزا اجره منه فعليه ان يتصدق
 بقيمته ولو شرط الاجرة منه جاز عن الهدى وله اجر مثله درهم فلو اعطى منه ضمن اه ووافقه في الباب
 في باب الهدايا قال ولا يجوز بيع شيء من لحوم الهدايا فان فعل ضمن قيمته للفقراء ولو اعطى الجزا اجره
 منه غير قيمته لانه قال بعد ولا يبيع جلد هماً فان باعه تصدق بشئ منه ويمكن التوفيق في مثله بان ينظر الى
 الثمن ان كان اكثر من القيمة والى القيمة ان كانت اكثر وفاق الفتح ومثله في المبسوط ويترجح بقوله
 الهدايا كالضحايا فان الاضحية لا يجب التصدق بشيء منها مع انه لو استهلكها بان باع لحماً او جلد هماً يستملك
 او لدرهم او اعطى الجزا اجره منها او اتلفها او ضيها يجب التصدق بالثلث في البيع وبالقيمة في غيره فكذا
 الهدى الذي لا يجب التصدق بشيء منه لو استهلكه بان باعه مثلاً ينبغي ان يجب التصدق بالثلث او بالقيمة
 ان كانت ان شره من الثمن وسيتأتى الزيادة في احكام الهدايا بعد الذبح انشاء الله تعالى ولو هلك بعد الذبح

بغير اختياره بأن سرق منه أو اصطلمه آفة مماوية لا شيء عليه في النوعين مما يجوز له الأكل منه وما لا يجوز به
 (فصل في شرائط وجوبه ومكان ذبحه وزمانه) فشرائط وجوبه القدرة عليه وصحة القرآن والتمتع
 والعقل والبلوغ والحرية فيجب على المملوك الصوم إلا أنه إذا لم يصم يجب عليه في ذمته أن يذبحه بعد العتق و
 يختص ذبحه بالمكان وهو الحرم إلا أن السنة في الهدايا أيام النحر متى فكره في مكة وفي غير أيام النحر فمكة
 هي الأولى والظاهر أن المروة أفضل مواضع مكة وبأثر مان وهو أيام النحر حتى لو ذبح قبله لم يجزه بالاجماع
 ولو ذبح بعدها اجزأه بالاجماع ولكن كان تاركاً لو اوجب عند الإمام رحمه الله تعالى وتاركاً للسنة عند غيره
 من الأئمة وأول وقت جواز طلوع الفجر من يوم النحر فلا يجوز قبله اتفاقاً وليس بعد طلوع الشمس و
 يجب بين الرمي والحاق وآخره من حيث الوجوب عند الإمام رحمه الله تعالى ومن حيث السنة عند غيره
 نهر وب الشمس من آخر أيام النحر ولا أخيره في حق السقوط عن الذمة ولو مات القادر على الذبح قبل الذبح
 فعليه الوصية فيعتبر من الثلث فإن لم يوص فلا وجوب على الورثة وإن تبرع عنه الوارث جاز إنشاء الله تعالى
 (فصل في بدل الهدي) وهو الصيام فإن عجز القارن عن الذبح بمكة بأن لم يكن في ملكه هنا وإن كان
 موسراً في بلدته فضل عن كفافة من نفقة وكسوة له وللمن يجب عليه مؤتة إلى أن يبلغ بلدة وعن دينه المطالب
 بها قدر ما يشترى به الهدي من النقود أو المروض وكذا لا يمكن أن يكون في ملكه هنا نفس الهدي أيضاً
 والإفلاحي من الصوم وإن كان محتاجاً إليه أو كان عليه دين لأن الدين لا يمنع ذبح الهدي الموجود وإنما يمنع
 شراءه هذا إذا كان القارن اتفاقاً فإن كان مكياً فقد كفايته من النفقة قربت يوم لو عجزت فالأفقيوت
 شهر صام عشرة أيام ثلاثة في وقت الحج وهو شهر الحج بعد الإحرام بهما أو بالعمرة ليكون أداء بعد
 تقرر السبب قال في الفتح شرط اجزأها وجود الإحرام بالعمرة في شهر الحج أم وبشله في الجوهرية
 فالإحرام بها قبل شهر الحج وصام فيها جاز لو جاز الإحرام بالعمرة في شهر الحج ولو صام فيها ثم أحرم بها
 لا يجوز وفي الكبير فالقرن قبل شهر الحج وصامها لم يجز ولو صام بعد ما دخل الشهر جاز أم فافي
 رد المختار فالإحرام قبلها وصام فيها لم يصح أم فافله سبق قلم والله سبحانه وتعالى أعلم وسبعة بعد أيام
 التشريق إن شاء ولو بمكة أن لم ينو الإقامة بها بل ولو بمعنى على المشهور وعند الشافعية لا تجوز معنى ولا بمكة
 إلا إذا طعنوا بعد فراغ حجه ولو صامها فيها لا تجزى به وإن صح صومه بامع السكرامة المذكور ونحوه
 لقوله تعالى وسبعة أيام فافهم من أفعال الحج ولا فراغ الأيام التشريقية ففهم المقيم معنى أو
 بمكة ومن لم يكن له وطن أصلاً قبل والظاهر صحتها بعد أيام التشريق وإن بقي عليه شيء من أعمال الحج
 كطواف الزيارة والحاق واليهي أم وفيه أنه معاق بالفراغ من أعمال الحج لا بمجرد مضي أيام التشريق
 والمعاق بالشروط معدوم قبل وجوده مع أنه إذا بقي عليه طواف الزيارة أو الحلق فهو باق على إحرامه أيضاً
 إلا أن يقال إن مضي وقت أعمال الحج كفهاها فإذا لم يفعلها حتى مضى وقتها جاز له الصيام ويكون المعنى
 إذا فرغتم من أعمال الحج على وجهها أو مضى وقت أدائها كذلك على نحو ما مر في قطع التلبية أنه مضى
 وقت الرمي المستحب كفهاها والله سبحانه وتعالى أعلم والأفضل أن يصومها بعد الرجوع إلى أهله خوفاً

عن خلاف الشافعي رحمه الله تعالى والمراد بالرجوع الى اهله الوصول اليه . ويشترط فيها وكذا في الثلاثة ان ينويها من الليل كسائر الكفارات فلو نوى قبل غروب الشمس او بعد طلوع الفجر لا يجوز به وان يعين الذية كسائر الكفارات وهو ان ينوي الصوم والمضاف اليه بان يقول صوم القرآن مثلاً فلو لم يصمه لم يحز لباب ويستحب فيها التتابع وجاز التفريق ويستحب في الثلاثة ان يصومه بمكة وجاز خارج الحرم وما اخره الى آخر وقتها فهو افضل وجاء القدرة على الاصل وافضلها ان يصومها متواليه آخرها يوم عرفه الا ان يصمه الصوم فيقع التصور في الخروج يوم التروية او في الوقوف والدعوات يوم عرفه فالمستحب تنديها حتى قبل ان كان يصومه يكره ان يصوم فيها قال في الفتح وهو كراهة تنزيه لا دخاله بالام في الوقت الا ان يسبق خلقه في وقعة في محذور فان لم يصم او صام يوماً او يومين حتى اتى يوم النحر تعين الدم ولا يقطع عنه مدة عمره فحق قدر عليه اراقه بمكة ولم يحزه الصوم بعدة عندنا امامي ايام النحر او النحر في فلتنبى المشهور من الصوم قيمه فينتقب به النص اذ يدخله النقص فلا يتأدى به ما وجب كاملاً واما بعد هاتاهات الوقت لان اول وقتها بعد الاحرام بالعمرة في اشهر الحج وآخرها يوم عرفه ذكره ابو السعود وغيره وقال الشافعي رحمه الله تعالى يصوم الثلاثة بعد هذه الايام وقال مالك رحمه الله تعالى يصومها فيها عني فلو لم يقدر على الهدى لتحل وعليه دمان دم للقران اجماعاً ودم لترك الترتيب عند ابن حنيفة رحمه الله تعالى .

(تنبيه) قال الشارح رحمه الله في شرحه للفتاوى والالباب ان الترتيب واجب عندنا لمن يقدر عليه وهو يسقط بالعدو اه قلت لكن الواجب اتباع المذوق فقلنا باستثنائه من الضابط المذكور بل قلنا انه يجب عليه دم ثالث لثاخير دم القران عن ايام النحر كما ذكره في الطوالع وان لم يصم حوايه لان المذوق واحد في المستثنين (تنبيه) ذكر في الهداية هنادما آخر اجماعاً لجنايته على احرامه بالخلق في غير اوانه ولم يذكر هنادم ترك الترتيب وذكرهما في الجنائيات ووجهه في البحر بما حاصله انه لما كان فرض المسئلة هنادم من محرم عن الهدى وهو عذر لم يكن جانياً بترك الترتيب لان ترك الواجب بعد نيل ليس بجناية فلم يلزمه دم وانما الجنائية حصلت بالخلق في غير اوانه لان ارتكاب محذور الاحرام جنائية مطلقة فانه دم وامامنا في الجنائيات فهو في غير العاجز فانه الذمان ولم يذكر دم الشكر هناك لذكره هنا لكن وجوب الدم بالخلق في غير اوانه قول بعضهم على خلاف المذهب والله اعلم ولو قدر على الهدى في خلال الصيام او بعد هاد قبل ايام النحر او فيما قبل الخلق بطل حكم صومه ونه دم بخلاف ما لو قدر عليه في ايام النحر بعد الخلق وان لم يتحمل حتى مضت ايام النحر ثم قدر على الهدى فصومه ماض ولا شيء عليه ولو صام مع وجود الهدى ينظر فان بقي الهدى الى يوم النحر لم يحزه الصوم وان هلك قبله جاز واذا مضى صومه للثلاثة لا يجوز به الذبح بعد ذلك وتعين صوم السبعة فلو تمكن من ادائها لم يصم حتى يحز لا يجوز به الفدية عنها فيستغفر الله تعالى واذا قرن العبد او تمتع ولم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر فتحت عليه دمان اذا اعتق دم للقران او التمتع ودم لاحتلاله قبل الذبح واذا عجز القارن او التمتع عن الهدى او الصوم بان كان شيئاً فانياً بقي على ذمته ولا يجوز به الفدية عن الصوم كذا تنقله في الكبير فلو لم يقدر على الهدى حتى مات سقط عنه ولا يجب عليه الوصية لانه مات قبل التمسك من ادائه والله اعلم به

(باب التمتع)

التمتع افضل من الافراد بالاجماع بين اصحابنا في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان الافراد افضل من التمتع لان التمتع وقع سفره للعمرة بدليل انه بعد الفراغ منها يصير كالسكنى في حق الاحرام ووجه ظاهر الرواية ان في التمتع جمعا بين العبادتين ودما للنسك فاشبهه القرآن الذي هو افضل مطلقا فيكون افضل ووقع العمرة بين السفر والحج لا يقتضي ان يكون السفر لها لانها تتبع للحج والسفر له ووقع العمرة بينهما كوقوع سنة الجمعة بينهما وبين السعي شروخ قال في المبسوط والافراد بالحج ان يحج اولاً ثم يعتمر بعد الفراغ من الحج او يؤدي كل نسك في سفر على حدة او يكون اداء العمرة في غير اشهر الحج وقال الشافعي رحمه الله تعالى الافراد افضل من التمتع والتمتع افضل من القرآن ~~يعتبر~~ الافراد عنده ان يحج اولاً ثم يعتمر بعد الحج في سنة من اذن الملل او ميقات بلده بعد العود اليه والمراد بسنته ما بقي من شهر ذي الحجة فالافراد افضل عنده عكس التمتع قال ابن حجر رحمه الله تعالى فلو لم يعتمر بعده اضلالا واعتبر بعد سنة فهذا افراد كل من التمتع والقرآن افضل منه فان تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه ولو اعتمر قبل اشهر الحج وحج من عامه ولو مرت ميقات بلده فقبل هو افراد ويحمل على الافراد الذي هو قسم التمتع الموجب للدم لان الاصح انه تمتع لادم فيه لان الشر وطالب ذكر وهو التمتع انما هو لوجوب الدم عليه لا لتسميته متمتعاً فهو من احرام بالعمرة وانما حج من عامه فالصورة المذكورة دون الافراد في القليل وافضل من التمتع الموجب للدم الا اذا اعتمر ايضا بعد الحج في سنته حيث لا يكون من صور الافراد الفضل بل افضلها بخلاف ما اذا اعتمر التمتع في اشهر الحج بعد حجة او القارن قبل قرانه او بعده فالافراد افضل منه لان في الاتباع ما يزيد على فضل النسك الثالث الذي اتي به انتهى

(فصل في ماهية التمتع شرائطه) التمتع هو الترفق باداء النسكين الصحيحين في اشهر الحج في سفر واحد في عام واحد بان يفعل الآفاق العمرة او اكثر اشواطها في اشهر الحج قبل احرام الحج عن احرامها قبلها او فيها او يحج من عامه بوصف الصحة من غير ان يلزمها بينهما المماصحيجا وهو ان يرجع الى اهل بلده بعد العمرة ولا يكون العود مستحقا عليه افتراضا او وجوبا فشرائط صحته تسعة الاول ان يكون من اهل الآفاق والعبرة بالتوطن فلو استوطن المسكن في المدينة مثلاً فهو آفاق ولو استوطن الآفاق بمكة فهو مكى ومن كان له اهل بمكة واهل بالمدينة لم يكن له تمتع وان كانت اقامته بالمدينة اكثر كاحققة الشارح الثاني ان يطوف للعمرة كله او اكثر في اشهر الحج فلو طاف السكك او اكثر في رمضان وانما في شوال وحج من عامه لم يكن متمتعاً وكذلك لو اعادها في شوال فيما اذا طاف لها في رمضان جنباً او محمداً وحج من عامه والحيلة ان يدخل مكة بغير ما بعمره قبل اشهر الحج يريد التمتع او القران ان لا يطوف بل يصبر الى ان تدخل اشهر الحج ثم يطوف فانه متى طاف طوافا وقع عن العمرة الثالث ان يطوف لها السكك او اكثر قبل احرام الحج فلو بعده لا يكون متمتعاً بل قارنا الرابع ان يحج من عام فعل العمرة فلو طاف للعمرة في اشهر الحج من هذه السنة وحج من السنة الاخرى لم يكن متمتعاً وان لم يلزم بينهما اوبق حراما الى السنة الثانية وانما قلنا من عام

طواف العمرة لأن عام أحرامها ليس بشرط حتى لو أحرم بعمرته في رمضان وأقام على أحرامه إلى شوال من
 قابل ثم طاف بعمرته فيه وحج من عامه فمؤتمتع بخلافه من وجب عليه أن يتحلل من الحج بعمرته كفيما
 الحج فآخر إلى قابل فتحلل بها في شوال وحج من عامه لا يكون متمتعا لأنها ليست عن أحرامها *
 (تنبيه) في الفتح ولو أحرم بعمرته يوم النحر فاقبها لها ثم أحرم من يومه بالحج وبقي عمره بالحج إلى قابل و
 حج كان متمتعا وهذا يمكن على اشتراط النسكين في سنة واحدة ويوجب أن يضع مكان قولهم وحج من
 عامه وأحرم بالحج من عامه ذلك وفي الكبر قال في البحر والمذهب الذي عليه أكثر الأصحاب أنه لا يكون
 متمتعا لأن شرطه أن يكون العمرة والحج في عام واحد انتهى لكن هذا عبر عنه في الباب بقيل
 كما صرح في الميقات الزماني الختام من عدم الإمام الصحيح وهو أن يرجع إلى أهله بعد العمرة حلالا فلو تحلل
 من عمرته في أشهر الحج ورجع إلى أهله ثم حج من عامه لم يكن متمتعا بالاتفاق ولو عاد إلى أهله إلى
 موضع لأهله التمتع والقرآن اتخذها دارا أو لا توطن بها أو لا ثم حج من عامه يكون متمتعا عنده لا عندها
 ولو خرج من الحرم ولم يجاوز الميقات وحج من عامه يكون متمتعا بالاتفاق ولو رجع إلى أهله قبل طواف
 العمرة كله أو أكثره أو بعده قبل الحلق ثم عاد قبل أن يحل في أهله وحج من عامه فهو متمتع وهذا هو الإمام
 الفاسد وهو أن يرجع إلى وطنه حرما بعمرته أو حجة لأن العود مستحق عليه بأجل رجوعه إلى وطنه كأن
 لم يكن فكان إذا النسكين في سفر واحد حكما هذا عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى ليس من ضرورة
 صحة الإمام كونه حلالا ولا يمكن شرطه أن لا يكون العود مستحقا عليه افتراضا فلورجع بعد طواف
 العمرة كله أو أكثره قبل الحلق يبطل متمتعه لصحة الإمامه (تنبيه) وقولهم إلى أهله أي وطنه إذا عبرة
 بوجود الأهل فيصح قطع الأقاليم وإن كان معه أهل ولا يصح من المسكن وإن لم يكن له أهل ولو كان له أهل
 بالسكوة وأهل بالبصرة ورجع إلى أهله بالبصرة ثم حج من عامه لم يكن متمتعا السادس عدم إفساد العمرة
 فلو أحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم أفسدها أو أتبعها على الفساد وحل منها ثم حج من عامه ذلك قبل أن يقضيها
 لم يكن متمتعا ولو قضى عمرته وحج من عامه فهذا على ثلاثة أوجه سنذكرها في تفرعات الإمام إنشاء الله
 تعالى السابع عدم إفساد الحج الثامن عدم التوطن بمكة فلو اعتمر في أشهر الحج ثم هزم على المقام بها أبدا
 ثم حج لا يكون متمتعا وإن هزم شهرين مثلاً حج كان متمتعا التاسع أن لا يدخل عليه أشهر الحج وهو
 حلال بمكة أو ما جوفها أو محرم طواف لعمرته أكثره قبلها حتى لو أحرم بعمرته أخرى وحج من عامه لا يكون
 متمتعا إلا أن يعود إلى أهله فيحرم بها فيكون متمتعا اتفاقا أو إلى خارج الميقات فيكون متمتعا عندهما *
 (تنبيه) ولا يشترط أن يكون إحرام العمرة من الميقات ولا إحرام الحج من الحرم بل هو من الواجبات
 فلو أحرم للعمرة داخل الميقات ولو من مكة أو للحج من الحل ولو من عرفة يكون متمتعا وعليه دم تركه
 الميقات فلو عاد إليه بسقط عنه الدم وفي الكبير عن الحلزاني الأصل في المتمتع أن يكون حجة منسكية
 ويمكن لو أحرم خارج الحرم يصير متمتعا له ولا يشترط أيضا أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ولا أن يكون
 النسكان عن شخص واحد حتى لو كان أحدهما عن نفسه والآخر عن غيره وإذن له في التمتع بجاز وكذا لو

امره شخص بالعمرة وآخر بالحج واذا ناله في التمتع جاز لئلا يترك دم التمتع عليه في ماله ولو فقير افعليه الصوم
لباب وكذا لا يشترط نية التمتع بل اذا وجد له العمرة والحج في اشهر الحج بشرائط التمتع صار متمتعاً وان
لم ينو ذلك وكاوضه في الكبير وفي المحيط وان ساق المعتمر هديا اقام عمره ما لان سوق الهدي دليل قصد التمتع
فان ذبحه ورجع الى اهله فله ان لا يحج انتهى

(فصل في كيفية اداء التمتع المسنون) هو ان يحرم الا فاقى بعمرة من الميقات اوقبله فاذا دخل مكة طاف
امعرتة في اشهر الحج ويقطع التلبية اذا بدأ بالطواف وسعى بين الصفا والمروة ثم حاق او قصر واقام بمكة
حالا لا يطوف بالبيت ما بدله ويعتني بسائر ما سبق له في فصل ما ينبغي الاعتناء به بعد السعي ويعتمر قبل
الحج ماشاء وما في الباب ولا يعتمر قبل الحج فغير صحيح لانه بناء على ان المكي ممنوع من العمرة المفردة و
هو خلاف مذهب اصحابنا جميعا لان العمرة جائزة في جميع السنة بلا كراهة الا في خمسة ايام لا فرق في ذلك
بين المكي والافاقى صرح به في النهاية والمبسوط والبحر واخى زادة والسلامة قاسم وغيرهم رحمهم الله تعالى
كذا في المنحة بل المكي ممنوع من التمتع والقرآن وهذه عمرة مفردة لا اثر لها في تكرار تمتعه بشرح ولا يعتمر
مع الحج لانه في حكم المكي ولو فعل لا يكون قارنا باتفاقهم وعليه رفض العمرة او الحج كسنياتي في الجمع
المكروه وهو متمتع ان حج من عامه وكذا لو خرج الى الافاقى لحاجة فقرن لا يكون قارنا عند ابي حنيفة
وعليه رفض احدهما ولا يبطل تمتعه لان الاصل عنده ان الطور وج في اشهر الحج الى غير اهله كالا فله بمكة
فكانه لم يخرج وقرن من مكة واما عندهما فكالجوع الى اهله فاذا خرج بطل تمتعه ثم اذا قرن من الميقات كان
قارنا وسنياتي التفصيل في تصور وجود قران المكي والله سبحانه وتعالى اعلم وان لم يتحلل من عمرته بقي
بحر ما جاز فاقام بمكة بحر ما اولى موضع شاء فاذا جاء الحج احرم به كاهل ذلك الموضع فلو اقام بمكة فاذا كان
يوم التروية احرم به وقبله افضل وافضل اما كنهه الحطيم ثم المسجد ثم مكة ثم الحرم ويصح من خارج
الحرم ولم يكنه يجب كونه فيه الا اذا خرج لاجل الحاجة فاحرم منه لا شيء عليه بخلاف ما لو خرج لقصد
الاحرام منه فاذا اراد التمتع وكذا المكي ان يحرم بالحج يأتي بما سبق له في الاحرام ومن ازال التلثم و
الاغتسال والتطيب وغير ذلك او يكتفي بالاغتسال ان لم يحل من عمرته ثم يدخل المسجد ويطوف سبعا ثم
يصلي ركعتي الطواف ثم يصلي ركعة بين سنة الاحرام ويحرم حقيبهما وحج كالمفرد الا انه لا يطوف للقدوم و
يرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده وابت اراد تقديم السعي لزمه ان يذلل بطواف بعد احرامه لا يحج
يعسطع فيه ويرمل ثم يسعى بعده ولو طاف للقدوم مع انه ليس بسنة في حقه وسعى بعده وكان قد احرم قبلها
لا يحج وقع سهيه معتبرا ولا يأتي به بعد طواف الزيارة ولا يرمل في طواف الزيارة سواء رمل في طواف
القدوم او لا فتج والافضل له تأخير السعي في وقته الا صلى وهو بعد طواف الزيارة هذا عندنا وقال
المالكية والشافعية التمتع وكذا كل من حج من مكة لا يجوز له السعي الا بعد طواف الزيارة وانما جاز
تقديمه لمن عليه طواف القدوم وحينئذ يجب تقديمه عند المالكية ويجبر بالدم واذا رمى يوم النحر ذبح
للمتمتع كالقرآن ولو ذبح للتطوع او الاضحية لم يجزه عن التمتع ولا بد في دم التمتع من التلبية فالنوى به غيره

لا يجوز أن يطلق النية رد المختار ولو ضحى ثلثا أو واجبا ثم تحلل بناء على جهله أن مبه دمان دم التمتع ودم التحلل قبل أو أنه بحر (تنبيه) ذكر في الأصل أنه لا يجب الاضحية على الحاج قال في البدائع ومنسوط السير خشي وإراد الحاج المسافر وأما أهل مكة فتجب عليه الاضحية وإن حجوا أه قال للشر نبال في فافى الخجندى أنها لا تجب على الحاج إذا كان بحر ما وإن كان من أهل مكة يحمل على إطلاق الأصل ويحمل كما حمل على المسافر أه وفي منسوط السير خشي ليس على أهل منى يوم النحر صلوة العيد لأنهم في وقتها مشغولون بإداء المناسك وتجويزهم الاضحية بعد انشاق الفجر كما يجوز لأهل القرى أه قال الشر نبال ومن الظاهر أن أهل منى من هم بها من الحاج وأهل مكة أه وإن عجز عن الذبح صام كالقرآن وإن صام ثلاثة أيام من شوال ثم اعتذر لم يجز عن الثلاثة لأنه إذا قبل وجوبه وصح له بعد ما أحرم بها قبل أن يطوف لأنه صام بعد الاعتقاد مسبقا وهو التمتع والأصل فيه العمرة لأن الترفق بإداء المناسك إنما حصل عشرين وعية العمرة في أشهر الحج لا بعشرين وعية الحج والممكن الخرج عن أحرامها بالأفعل نزل الأحرام منزلتها إجازا بعد أحرامها قبل الفراغ منها وقبل أحرام الحج كما جاز التكفير بعد جرح الصيد قبل الموت قال في الفتح فالشرط فيها أن يكون بحر ما بالعمرة في أشهر الحج مثل ما ذكرناه في القرآن أه قال في الكبير إلا أن وجود الأحرام حالة صوم الثلاثة شرط في جواز صوم القرآن وأما صوم التمتع فالمهموم من كلام الأكثر عدم اشتراط ذلك فلو صامها بعد التحلل من العمرة قبل الأحرام بالحج جاز إذا شك أن السبب لا يزول بعد التحلل من العمرة بل لما جاز فحرم أحرامها قبل أن يطوف مع عدم تمام السبب فبعد أن يطوف ويتحلل منها أولى أن يجوز لأنه تحقق السبب وتم أه والمستحب أن يصومها بعد الأحرام بالحج

(فصل) وإن كان متمتع يسوق الهدي كما هو الأفضل فإذا أراد سوق الهدي أحرم للعمرة بالتلبية ثم ساق لأن الأفضل أن يحرم بالتلبية فيأتي بها قبل التلبية كيلا يكون بحر ما بالسوق والتوجه معها وسوقها أفضل من قودها إلا إذا كانت لا تنساق فيقودها للضرورة فإن كان هديه بدنة قلدها بزيادة أو نعل أو لحاء شجرة أو جللها والتلبية أولى من التجليل وإن جللها مع التلبية فحسن وتركه لا يضر والأشعار مكروه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا لمن أحسنه بأن قطع الجلد دون اللحم فستحب وعندها حسن في الأبل وأما في البقر والغنم فكرهه اتفاقا فإذا دخل مكة طاف وسمى عمرته وأقام محرما ولو حاق لم يتحلل من عمرته بل يكون جنايته على أحرامها إلا أن يرجع إلى أهله بعد ذبح هديه وحاقه والحاصل أن لسوق الهدي تأثيرا في إثبات الأحرام ابتداء فكان له أثر في استدامة الأحرام أيضا بل أولى لأن البقاء أسهل كذا في النهاية ولو أنه بعد طواف وسمى عمرته بداله أن لا يجمع من عامه كان له ذلك وفعل هديه ما شاء لما تكلموا به شرح الطحاوي ولو ساق الهدي ومن نيته التمتع فلما فرغ من العمرة بداله أن لا يجمع كان له ذلك ويفعل هديه ما شاء أه ولو أراد أن يحرم هديه ويحل ولا يرجع ويحج من عامه لم يكن له ذلك لأنه مقيم على عزم التمتع فيمنعه الهدي من الإحلال فإن فعله ثم رجع بعد الحاق إلى أهله ثم حج لا شيء عليه ولورجع إلى غير أهله من الآفاق يكون متمتعا وعليه هديان هدي التمتع وهدي الحاق قبل الوقت وقال لا يكون متمتعا كأنه رجع إلى

اهله كبير فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد كما ذكرنا في من لم يسبق الهدي وكذا قدم المتمتع
 الاحرام على يوم التروية بعد دخول اشهر الحج فهو افضل ساق الهدي اولا كما هو حكم اهل مكة واذا حلق
 يوم النحر حل من احرامه على ظاهر الرواية كالقارن الا انه يحل من احرام العمرة في كل شيء حتى في سق
 النساء لان المانع له من التحلل سوق الهدي وقد زال بذبحه والقارن يحل منه في كل شيء الا في حق النساء
 كما حرام الحج وهذا هو الفرق بين المتمتع الذي ساق الهدي وبين القارن والا فلا فرق بينهما بعد الاحرام
 بالحج على الصحيح كذا في البحر قال في رد المحتار وعليه فاذا حلق ثم جامع قبل الطواف لم يدم واحدا
 متمتعاً ودمان لو قارنا اهـ (تنبيه) في التبيين القارن اذا جامع بعد الوقوف يجب عليه بدنة بالحج وشاة
 للعمرة وبهذا الحلق قبل الطواف شاتان اهـ (تنبيه) في التكبير ثم اذا احرم المتمتع بالحج فان كان قد
 ساق او احرم به قبل التحلل من العمرة صار كالقارن فيلزمه بالجناية ما يلزم القارن والا فكالمفرد بالحج الا
 في وجوب دم المتمتع وما يتعلق به اهـ وقوله صار كالقارن اي الا في الحلق فانه ليس بجناية على احرام العمرة
 في حق متمتع احرم بالحج قبل التحلل من العمرة كما سبق في صفة القران مع انه جناية عليه في حق القارن
 والمتمتع الذي ساق الهدي مادام على نية التمتع هذا اهـ

(فصل) لا تمتع ولا قران ولا جمع بينهما في غير اشهر الحج لاهل مكة واهل المواقيت الخمسة ومن دونها
 الى مكة سواء كان يذبحه وبين مكة مسيرة سفر او لا وكل آفاق صار في حكم اهل مكة مكان دخول الميقات
 الحاج في اشهر الحج او قبلها فدخلت عليه او مكة بعمرة في اشهر الحج فافسدتها او قبلها فدخلت عليه وقد
 طاف لها الاكثر ولو جنباً او محدثاً او كان افسدها الا ان يعود الى اهلها حلالاً ثم يرجع الى مكة محرماً بالعمرة
 في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وفي قولها الا ان يعود الى موضع لاهله التمتع والقران كافي البدائع قال
 العلامة النسفي رحمه الله تعالى في التيسير ان حاضري المسجد الحرام يذبحي لهم ان يعتزموا في غير اشهر الحج
 ويشردوا اشهر الحج للحج وفي شرح الاسدي جابي على مختصر الطحاوي وانما لهم ان يشردوا للعمرة او الحج
 فان قارنوا او تمتعوا فسد اساءوا ويجب عليهم الدم لاساءتهم اهـ (تنبيه) والمراد بالنفي في الحل لا نفي
 الوجود شرعاً فانه لا يصح في القران واماني الحل فلا ينافي في عدم التصور في احدهما دون الآخر رد المحتار
 (تنبيه) في التكبير واهل داخل ذي الحليفة كاهل سائر المواقيت في عدم جواز التمتع لهم واهل الخيف
 والصمغرا وبدر ليسوا من اهل داخل ذي الحليفة على ما يفهم من ظاهر كلامهم لا نقضاً لهم من طريق ذي
 الحليفة القديمة التي كان يسلكها النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف اهل ابواء والعرج لسكونهم على جادة
 ذي الحليفة القديمة انتهى وفيه تفصيل قدمناه في فصل واماميات اهل الحل فمن قرن منهم صح واساء
 وعليه دم جبر ولو تمتع بطل تمتعه (تنبيه) وقولهم تمتع اي اتي بصورة التمتع كافي المبسوط اذ لا يتصور
 حقيقة التمتع منه اهـ (تنبيه) هذه تفتي كلام ائمة المذهب هنا كما حرره في رد المحتار ومشى عليه بعض
 المشايخ في التكبير رأيت منقولاً عن مبسوط البكري ومعنى قولنا لا قران لهم انه يكره لهم القران واذا
 قرنوا عليهم دم القران ويكون دم جبر في حقهم والمنعة لا تتصور في حقهم لقوات شرطها ولو تمتعوا لم يكن

عليهم دم انتهى وفي النهاية والاسرار الامام ابي زيد الدبوسي واما القرآن من المسكى فيكره ويلزمه الرفض
والعبرة له في اشهر الحج لا يكره ولكن لا يدرك فضيلة التمتع لان الامام باهله قطع متمعه كما يقطع متمعة
الآفاق انتهى وايضا في النهاية عن الاسرار اما التمتع فانه لا يتصور من المسكى ولا يكره له ذلك واما
القرآن فيكره ويلزمه الرفض انتهى وفي الفتح قولوا في جواب الشافعي واما النسخ فثبت عندنا في حق
المسكى ايضا في حق متمعه في اشهر الحج ولا يكره له ذلك ولكن لا يدرك فضيلة التمتع انتهى والحاصل
ان المسكى كالأفاق في انه يبطل متمعه بالامام ولا يكره له صورة التمتع ولا يلزمه دم جبر لانه لا جبر لما
لم يوجد شرعا ولكن قد يقال ان المسكى وان بطل متمعه وقطعه الامام حتى صار افرادها حقيقة لكنه تمتع
صورة فينبغي ان يكره له ومجب عليه دم جبر لا تركاب النهي باتيان صورة التمتع لانه تمتع من وجهه قال في
التمتع واتفقوا على عدم وجود الباطل شرعا مع ارتكاب النهي باتيان صورته كبيع الخمر ايسر بيع شرعي مع
ارتكاب النهي باتيان صورة البيع بل سمي باقى التصريحات وجوب الدم عليه باتيان صورة التمتع في المطالب
الثاني وفي تقريرات الامام بخلاف الآفاق المماهله لانه لم يمتعه من متمعه ذلك فلا يكره له واما المسكى فقد
نهي عن التمتع والقرآن بقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله الآية فان الام لا اختصاص واختصاصها بمن لم
يكن من حاضري المسجد الحرام في معنى النهي عنها لحاضري المسجد الحرام وايضا قوله في النهاية وغيرهما
ولا يكره له ذلك ينافية قول المتنون ولا تمتع ولا قرآن المسكى لان المراد به في الحل اتفاقا الا ان يدعى انه
المراد به في حق القرآن اما في حق التمتع فالمراد به في الوجود شرعا وكذا كون الاختصاص في معنى النهي
انما هو بالنسبة الى القرآن اما بالنسبة الى التمتع فهو في اخبار عن عدمه لا نهى النهي التنبه واما اكثر
الشافعية قالوا بصحة تمتع المسكى كقرانه لان النهي يقتضي صحة الاصل ولذا صح قرانه اتفاقا فلو تمتع جاز
واساء وعليه دم جبر كافي للدور واللباب وغيرهما قال الامامية يحيى رحمه الله تعالى في حاشيته على شرح اللباب
وهو القول المشهور الذي عليه الجمهور وقد نص عليه غير واحد في التحفة وايسر لاهل مكة تمتع ولا قرآن
ومع هذا لو تمتعوا جازوا واساءوا وعليهم دم الجبر وفي غاية البيان ومن تمتع منهم اقرن كان عليه دم وهو دم
جناية وفي الجوهر قوم من فعل ذلك منهم كان مسيئا وعليه لاسائته دم وفي شرح المعنى للهداية اذا تمتع واحد
منهم كان عليه دم وهو دم جناية وفي المنية والصواب ان متمعه نقصت عن متمعة الآفاق بصيرورة دميه دم
جبر وفي الدور لو قرن او تمتع جازوا واساءوا وعليه دم جبر وفي الكبير فمن قرن او تمتع منهم كان عاصيا ومسيئا
عليه لاسائته دم جناية كفارة للذنوب ومثله في اللباب وهكذا نص عليه الاسيبه جاني كامر والكرمانى و
صاحب المحيط والسرارج والتاتار خانية واختاره صاحب البحر والنهر والمنع والشر نبالية وعلى القارى
وغيرهم من المحققين رحمهم الله تعالى وهو وان كان مخالفه مقتضى كلام أئمة المذهب هنا من عدم صحة تمتع
المسكى لكنه يوافق مقتضى كلامهم في اضافة الاحرام الى الاحرام وهو كافي الهداية والفتح وغيرهما ان
المسكى اذا طاف امعرتة اكثر الاشواط ثم احرم بالحج رفض الحج بل لا خلاف ولو مضى عليها اجزأ لانه
ادى افعالها كما انزما غير انه انتهى عنه وهو عن فعل شرعي فلا يمنع تحقق الفعل على وجه الشرعية باصله

غير انه يتعمل انهم ثم عليه دم لم تكن النقصان في نسكه بارتكاب الذنوب عنه وهو دم جبر لانه تمتنع وليس
 لاهل مكة تمتنع ولا قران اه فانه صريح في صحة تمتع المسكى على طريق الجمع بينهما احرامهم وجود الامام
 الصحيح فيلزم صحة تمتعه فيما اذا تحال بينهما مع وجود الامام الصحيح ايضا ولهذا اولى الشارح وصاحب
 البحر وغيرهما كلام الائمة هنا جماله بكلامهم هناك وبكلام المشايخ هنا بان المراد عدم صحة تمتعه المحرمين
 وعدم صحته مع ما على طريق السنة وان اشترطهم عدم الامام الصحيح بينهما انما هو للتمتع السنون لا
 للصحة لفصل التوفيق والاتفاق على صحة تمتع المسكى مطلقا مع الكراهة وثروم دم الجبر لارتكاب الذنوب وهو
 المطالب وما في الشر نبلالية في التوفيق ان عدم صحة تمتع المسكى خاص فيمن لم يسبق له ذنب وحاق وصحة
 تمتعه خاص فيمن سبق له ذنب ولم يسبق له ذنب ولم يحاق لان الامام حينئذ غير صحيح فغير صحيح لان الامام
 المسكى صحيح مطلقا سابق له ذنب او لا وعامة في رد المختار بل الظاهر ان قوله في التمتع وغيره غير انه منهي
 عنه الخ انما وقع عنهم بناء على قول اكثر المشايخ اما بناء على كلام الائمة فينبغي ان يقال غير انه منهي عن الجمع
 فاذا جمع بينهما ثم وعليه دم الجمع لارتكاب الذنوب وحينئذ لا خلاف بين كل ذنبي الائمة والله سبحانه وتعالى اعلم
 واما قولنا ولا جمع بينهما في غير اشهر الحج فانه في الفتح عن المبدسوط مسكى ادخل احرام الحج على العمرة في
 غير اشهر الحج بمذاطاف لها الاقل او الاكثر واتمها جازوا ساء وعليه دم جبر لانه احرام بالحج قبل ان يفرغ
 من العمرة فكان جامعا بينهما من وجه وليس للمسكى ان يجمع بينهما انتهى ولو اعتذر المسكى في اشهر الحج ثم
 احرم بالحج فان احرم به قبل التحلل من العمرة رفض الحج وقيل لا يرفضه وعليه دم الجمع وان احرم به بعد
 التحلل من العمرة لا يرفضه بالاتفاق وعليه دم جبر ولو كرر المسكى العمرة في اشهر الحج وحج من عامه
 لا يتكرر وعليه دم جبر لانه ما تمتع الامر واحد اذا لا اثر لتكرره في تكرر تمتعه ولا يمنع العمرة
 من المسكى الالتزام على المذهب وامان منع نفس العمرة من المسكى فينبغي ان يتكرر الدم بتكررها ذكره
 في الفتح المسكى اذا احرم بالعمرة في اشهر الحج فان كان من نيته الحج من عامه فانه يكون آثما لانه عين
 التمتع انتهى عنه لهم فان حج من عامه لم يدم جنابة لا شكر وان لم يكن من نيته الحج من عامه ولم يحج فانه
 لا يكون آثما بالاعتبار في اشهر الحج بمجر فالحاصل ان مجرد العمرة منهم لا تكون مكروهة بل تكون
 مانعة من التمتع شرح (تنبيه) كان ابن الهمام رحمه الله تعالى يقول يقول جمهور المشايخ ويؤول كلام الائمة
 هنا كامر ثم رجع بعد تحويله للتئين عاما الى مقتضى كلام الائمة وقال بعدم صحة تمتع المسكى بل قرانه ايضا
 لكن لا الامامة باهله لانه رجع مذهب الشافعي رحمه الله تعالى ان عدم الامام بينهما ليس بشرط في التمتع كما
 ذكره في البحر بل لان نفس العمرة لا تمتنع من المسكى في اشهر الحج سواء حج من عامه او لا وان نسخ
 حرمة العمرة في اشهر الحج خاص بالآفاق وان منع صورة التمتع من المسكى وكذا قرانه ليس بالامتنع العمرة
 منه في اشهر الحج مادام بمكة فلو خرج الى الآفاق ولو في اشهر الحج جاز له العمرة من الميقات ولو حج من
 عامه صح تمتعه بالذكراهة وعليه دم شكر كذا في ظاهر عبارة البهائم ايضا ان منع التمتع من المسكى ليس
 الامتنع العمرة نه في اشهر الحج مادام بمكة فلو خرج الى الآفاق قبل اشهر الحج واحرم من الميقات جاز له

المعجزة في شهر الحج وان حج من عامه لا يمكنه لا يكون متمتعاً بالوجود الا امام الصحيح ولا يلزمه دم جبر
لعدم ارتكاب النهي والله سبحانه وتعالى اعلم *

(فصل في تصور وجود قرآن المسكي وعدم تصوره وتمتعها وتصورها بالآفاق الذي صار مكياً)

(المطلب الاول في تصور وجود قرآن المسكي) ولو خرج المسكي الى الكوفة لحاجة وقرن صحيح قرآنه
مستوفى لان عمرته وحجته متقانتان فصارت منزلة الآفاق والامام لا يبطل القرآن هكذا اطلاق صاحب
الهداية والمبسوط والكافي والمجمع وغيرهم وقيد الامام المحبوبي في الجامع الصغير ومشى عليه في اللباب بان
المسكي انما يصح قرآنه اذا خرج الى الآفاق قبل اشهر الحج فاما اذا دخل عليه اشهر الحج وهو بمكة صار
ممنوعاً من القرآن شرها فلا يتعد ذلك بخروج وجهه من الميقات هكذا روى عن محمد بن احمد بن محمد بن حماد عن
محمد بن احمد اذا دخلت عليه اشهر الحج وهو بمكة او داخل الميقات ثم خرج الى الكوفة فتم قرن لم يصح قرآنه عند
ابن حنيفة لانها لم يخرج بعد ذلك لا بتغير حكمه وهو الصحيح كذلك في حاشية الشيخ الشافعي عن الكرماني *

(تنبيه) تقديمه بقوله عند ابن حنيفة يقتضي انه يصح عندها وسما في التصريح به عن الكرماني في
المطلب الثاني وما قاله المحبوبي يشهد له ما سياتي في تقرير ما تقرر من الامام صراحة ودلالة وكذا اقتضاه في الآفاق
الذي صار مكياً انه اذا خرج الى غير اهله في اشهر الحج فاعتبر وجع من عامه لا يكون متمتعاً عند ابن حنيفة
لان عنده الخروج في اشهر الحج كعدمه فكأنه تمتع من مكة واذا كان خروج الآفاق في اشهر الحج كعدمه
مع انه ليس بمكي الاصل كان خروج المسكي فيها كعدمه بالاولى فاذا خرج فيها وقرن فكانت قرنه من مسكينة
فلم يصح قرآنه عند ابن حنيفة كتمتع الآفاق المذكور بل اولى ولو صح قرآنه لصح تمتع الآفاق المذكور
وهو خلاف ما اتفقوا على نقله عند ابن حنيفة فاطلاق الرواية في المسكي مشكل الا ان يحمل على قولهما في قرآن
المسكي و تمتع الآفاق المذكور وعلى اطلاق الرواية في المسكي ذكر في المبسوط وخزانة الاكل وتبعها في
الكتاب ولو دخل الآفاق مكة في اشهر الحج بعمرة فافسد هاتم اتمائم اسرهم بمكة بعمرة وحجة رفض العمرة
لانه صار مكياً ولو خرج الى الآفاق فقرن كان قارناً قال في المبسوط لان اكثر ما فيه انه صار كالمسكي وقد
بين ان المسكي اذا خرج وقرن كان قارناً فافسد امثله اه واما تقديمه المحبوبي فيقتضي انه لا يكون قارناً لانه
صار كالمسكي وقد بين هو ان المسكي اذا خرج في اشهر الحج وقرن لا يكون قارناً فافسد امثله ويشهد له ما سياتي
في تقرير ما تقرر من الامام ان هذا الآفاق لو خرج الى غير اهله وقضى العمرة الفاسدة او اعتمر غيرهما وجع من
عامه لا يكون متمتعاً عند ابن حنيفة لان الخروج في اشهر الحج لا يزول عنه المنع من التمتع فانه يقتضي انه
لا يكون قارناً عند ابن حنيفة لان القرآن مثل التمتع ولو كان قارناً لزم ان يكون متمتعاً وهو خلاف ما اتفق
على نقله عند ابن حنيفة فاذكر في المبسوط مشكلاً وانما قلنا الحاجة لانه ليس له ان يخرج الى الكوفة لقصد
القرآن ولو خرج لا يكون بمنزلة الآفاق فلو قرن من الميقات لزمه دمان دم التمتع بميقات الحج ودم
لأسائه بفعل القرآن وهو مكى لكن الاول يسقط بوضوئه الى الحرم ملبياً والله سبحانه وتعالى اعلم *

(المطلب الثاني في عدم تصوره وتمتع المسكي) اه لو خرج المسكي الى الكوفة لحاجة في اشهر الحج او قبلها

واعتمر في اشهر الحج وحج من عامه فلا يكون متمتعا بالاتفاق سواء ساق الهدى او لم يسقه لو جود الامام
الصحيح كذا في عامة الكتب قال في البصر قال الشارحون ويلزمه دم جناية قال في المنحة لانه لم يصح بمنزلة
الاتفاق لانه وان كان احرامه للعمرة آفاقيا لكن احرامه للحجبة مكى فهو حينئذ من حاضري المسجد
الحرام فيأثم ويلزمه الدم جبراً لا تركاب الهى انتهى قال في الفتوح واوجبوا الدم جبراً على المكى اذا تمتع
لا تركاب الهى فمذا يقتضى وجوبه على الاتفاق اذا عادوا لم لان مناطه وجود الامام اه قلت لو كان مناط
نيه وجود الامام لا شرط لو اعدمه في قرانه ايضا لان لفظ التمتع في الآية يعمها ثم قالوا بعد صراحة قرانه
ايضا اذا خرج وقرن من الميقات كالمتمتع منه وساق الهدى لو جود الامام الصحيح ولم يقولوا ان المكى
المكى صحيح مطلقا بل انما عرفوا اشتراط عدمه في التمتع بنقل من عدة الصحابة والابن قال في البدائع
ومثل هذا لا يعرف رأيا واجتهادا فالظاهر سماعهم ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم اه

(تنبيه) وما قال الكرمانى في منسكه المكى اذا قرن او تمتع فان لم يجاوز الميقات الى اشهر الحج فليس
بتمتع وعندهما تمتع وان جاوز الوقت قبل اشهر الحج كان متمتعا عند الكل اه قال في الكبير هذا الحكم
انما هو في قرن المكى كما ذكره وغيره واما ان تمتعه كذلك فليس في المشاهير ولا غيرهما فيانه لم يوافق
شرح المجمع للمصنف المكى اذا خرج الى الكوفة وقرن او تمتع صح اه ولا يصح لان المانع من التمتع هو
الامام ومخروجه الى الاتفاق قبل اشهر الحج لا يزول هذا المانع بخلاف القران لان المانع منه كونه بمكة
بالخروج منها قبل ذلك زال ذلك لالتحاقه بهل الاتفاق ثم لا يضره الرجوع لان الامام لا يبطل القران اه
(المطالب الثالث في تصور كليها للاتفاق الذي صار مكيا) واما الاتفاق اذا دخل الميقات او دخل مكة
بعمره وحل منها قبل اشهر الحج فان مكث بها حتى دخل اشهر الحج فهو كال مكى بالاتفاق وان خرج الى
الاتفاق قبل اشهر الحج فكالاتفاق بالاتفاق او فيها فكالمكى عند ابن حنيفة الا ان يعود الى اهله وكالاتفاق
عندهما كبير وغيره وفي الهندية عن محيط السر خسى لو احرم لعمره قبل اشهر الحج فقتضاها وتعال واقام بمكة
فاحرم بعمره ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعا فان كان حين فرغ من الاولى خرج مجاوز الميقات قبل اشهر
الحج فاهل منه لعمره في اشهر الحج وحج من عامه فهو متمتع وان كان مجاوز الميقات في اشهر الحج لم يكن
متمتعا الا اذا خرج الى اهله ثم اعتمر ثم حج من عامه عند ابن حنيفة وعندهما هو متمتع مجاوز الميقات قبل
اشهر الحج او بعدها اه

(فصل في تفرعات الامام) كوفي اعتمر في اشهر الحج وعاد الى بلده بعد ما طاف بعمرته الاقل لا يبطل
تمتعه بالاتفاق ولو عاد بعد ما طاف بعمرته السكلى او الاكثر وحلق منها في الحرم او في بلده تاركالا واجب او
المستحب ولم يسق الهدى بطل تمتعه بالاتفاق لانه لم يهله في ما بين الذميين المامع حيا وبذلك يبطل
التمتع كذا روى عن عدة من الصحابة والتابعين كافي الهداية وشروحيها قال في البدائع ومثل هذا لا يعرف
رأيا واجتهادا فالظاهر سماعهم ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم وان ساق او لم يحلق لا يبطل تمتعه
هذه ما حتى لو رجع بذلك الاحرام واتم عمرته وحج من عامه فهو متمتع لانه اذا هاهنا في سفر واحد وقال محمد

يطل لانه اذا هاجمهم تين لان العود غير مستحق عليه اما في الفصل الاول فلان السوق لا يمنعه من التحلل
 بدليل انه لو بدا له ان لا يخرج كان له ذلك فصيح امامه وانتهت سفرته الاولى لها ان العود مستحق عليه مادام
 على نيته التمتع لان السوق بمنعه من التحلل فلم يصح امامه واما في الفصل الثاني فلان المعتبر عنده الاستحقاق
 المفروض بان ترك اكثر طواف العمرة لا الواجب بان ترك الحاقق اما عندها فيعتبر الاستحقاق المفروض
 والواجب وكذا المستحب عند ابي يوسف لان الحاقق في الحرم مستحب عنده كذا في الكبير بخلاف المكي
 اذا خرج الى الكوفة واحرم به مرة وساق الهدى ولم يمتحى للعمرة حتى احرم للحج حيث لا يكون متمتعاً
 لان العود هناك غير مستحق عليه فصيح امامه لان المراد من العود ما يكثر من الوطن الى الحرم او مكة
 وليس هناك وجود الكوفة في الحرم او مكة فلم يتصور العود كذا في العناية وغيرها كوفي اعتمر في اشهر
 الحج وحاقق ثم خرج الى البصرة وسكن هناك اتخذها دارا ولا توطن بها الا ثم رجع وحج من عامه صح
 متمتعاً عند ابي حنيفة لان السفارة الاولى قائمة ما لم يمد الى اهلها فكان لم يخرج من الميقات حتى حج فيكون
 متمتعاً ويلزمه هدى التمتع كذا في البدائع ولم يصح عندها لان السفارة الاولى انتهت بخروجه من الميقات
 حتى يلزمه الاحرام من الميقات فصار كالم باهله كوفي اعتمر في اشهر الحج فافسدها ومضى فيها حتى فرغ
 منها وحاقق ثم لم يخرج من الميقات حتى قضاهما وحج من عامه لا يكون متمتعاً بالاتفاق لانه كواحد من اهل
 مكة حتى لو حج من عامه كان مسيئاً وعليه لاسائه دم ولو عاد الى بلده ثم قضاهما وحج من عامه فهو متمتع
 بالاتفاق ولا يضر كون العمرة قضاء عما افسده لان هذا انشاء سفر آخر بعد اتمام الاول بالامام فقد تفرق
 بنسكين صحيحين في سفر واحد ولو خرج الى البصرة وسكن بها اتخذها دارا ولا توطن بها الا ثم
 اتبعها فهو على الخلاف ليس بمتمتع عند ابي حنيفة لانه على سفره الاول ما لم يسد الى اهلها فكان لم يخرج من
 مكة حتى حج فلم يكن متمتعاً ولم يلزمه الدم اي هدى التمتع كذا في البدائع لانه حين فرغ من الفاسدة
 لزمه ان يقضيها من مكة لانه من اهل مكة فلما خرج ثم احرم بها فقضاهما فصار ملماً باهله كما فرغ فيبطل متمتعاً
 كما سلكي اذا خرج ثم عاد فاعتمر ثم حج من عامه ومتمتع عندها لان انتهاء سفره الاول بخروجه من الميقات كأنه
 لحق باهله فخرجين عاد آفاقي فعلمها في اشهر الحج من الفتح وغيره كوفي اعتمر قبل اشهر الحج وافسدها
 ومضى فيها حتى اتبعها وحاقق فان لم يخرج من الميقات حتى دخل اشهر الحج فقضاهما فيها وحج من عامه فليس
 بمتمتع اتفاقاً وهو كسكي متمتع فيكون مسيئاً وعليه لاسائه دم جبر ولو عاد الى بلده ثم قضاهما في اشهر الحج
 وحج من عامه يكون متمتعاً اتفاقاً ولو خرج الى البصرة ثم عاد باحرام العمرة فقضاهما في اشهر الحج وحج
 من عامه فلهذا على وجهين في قول ابي حنيفة ان كان خروجه من الميقات في اشهر الحج فليس بمتمتع كأنه
 لم يخرج من مكة لانه لم يقطع اشهر الحج وهو قد توجه الى يد الاله عن التمتع فلا يرتفع عنه النهي حتى يلحق باهله
 وان كان قبله فتمتع كأنه لحق باهله وبيندهما متمتع في الوجهين كأنه لحق باهله والاصل ان عنده الخروج
 من الميقات في اشهر الحج من غير ان يعود الى اهلها كالأقاة بمكة وعندها كل رجوع الى وطنه اما الخروج
 الى الميقات كالأقاة بمكة اجماعاً وهذا هو المشهور والمول عليه وذو النية الطحاوي ان الخروج الى ميقات

نفسه كالو دالى اهل الباج اما لو خرج الى غير ميقات نفسه وخلق بموضع لأهله التهمة اتخذها دارا ولا
 توطن بها ولا فهو محل الخلاف وقيل الخلاف فيها اذا اتخذ البصرة دارا ونوى الإقامة بها خمسة عشر يوما اما
 نفس الخروج اليها في شهر الحج او قبله فكلا إقامة بمكة اجازها ما يخص ما في البدائع والمندية وغير ذلك
 (باب الجمع بين النسكين او أكثر مما واصله بان يجمع بين عمرة وحجة)

او بين حجتين فأكثر او بين عمرة و حجة او بين فصاعدا الاول جناية في حق المسكين مسنون في حق الآفاقي الا في اضافة
 احرام العمرة الى الحج فانه مكرره للكل تنزيها للآفاقي وتحريم في حق المسكين والثاني مكرره تحريما
 على ظاهر الرواية وعلى الصحيح منه لانه بدعة كالثالث وهو مكرره تحريما بخلاف فتوح ملخصا *

(فصل في الجمع المكرره بين عمرة وحجة (مطلب) في جمع المسكين ومن عناه بينهما احراما معا او اضافة فان
 احرم المسكين بهما معا وادخل احرام الحج على العمرة قبل طوافها فلا بد من رفض احدها فرفض العمرة اولى
 بالاتفاق بان يرفض افعاله في الحال ليرفض احرامها بالوقوف به فرفض في حجة وعليه عمرة ودم الرفض
 وان مضى فيها جاز واساء وعليه دم الجمع ولو ادخله عليه بعد ما طاف لها شوطا او شوطين او ثلاثة فاختار فيه
 قال ابو حنيفة رفض الحج اولى بان يخلق مثله بعد الفراغ من افعال العمرة ليعتد ترك الحج وان حصل به التحلل
 من العمرة شر بلاية ولا يكتفى بالقول او بالنية بخر وعليه دم لرفضه وحجة للعمرة شر وعه فيه وعمرة
 لانه في معنى فائت الحج وهو يتحلل بافعال العمرة وقد تكرر التحلل بافعالها لانه في العمرة فيلزم الجمع بين
 عمرة تين افعالا وهو منهي عنه فيجب عليه قضاءهما جميعا فلو قضى الحج من عامه بان احرم به بعد الفراغ من
 العمرة وقد بقي وقت الوقوف سقطت العمرة لانه صار كالحصير اذا تحلل ثم حج من عامه بخلاف ما اذا حج من
 قابل قال الشيخ الشلبى لكن ينبغي ان يحجب عليه دم جبر لانه تمتع وهو مكى اه وقال ابو يوسف ومحمد رفض
 العمرة احب البناء وعليه دم لرفضها وقضاءها فقط ولو اتعها صح واساء وعليه دم الجمع ولو ادخله عليه بعد
 ما طاف لها الاكثر رفض الحج بخلاف كافي الهداية وشروحها ولو مضى فيها جاز واساء وعليه دم الجمع
 وفي المحيط وغيره لا يرفض واحد منهما كالتواضع من به بعد التحلل من العمرة وعليه دم الجمع وجعله
 الاسبيجاني ظاهر الرواية ملخص ما في الفتوح والبحر واما لو ادخل احرام العمرة على الحج قبل طوافه او
 بعده رفض العمرة اتفاقا وان مضى عليه جاز واساء وعليه دم الجمع *

(تنبيه) رفض الاحرام لا يحصل بالقول ولا بالنية بل بفعل شيء من محظورات الاحرام مع فية الرفض
 به اذا كان عامرا بالرفض والا لا يحصل به الرفض وان فعله بقصد الرفض ذكره في رد المحتار وفي الباب
 في فصل حكم الاحرام انه يحصل بنية الرفض مع ترك الاحمال فافهم * (مطلب في جمع الآفاقي بينهما
 احراما باضافة احرامها الى احرامه او افعالا) فلو ادخل الآفاقي احرام العمرة على الحج قبل ان يطوف
 للتقدم شوطا لزمه وهو قارن مسكين وعليه دم شكر اتفاقا او بعد ان يطوف له شوطا او بعد تمامه وهو
 بمكة او عرفه لباب وفتح لكن قبل الوقوف برفة كافي رد المحتار بل ينبغي ان يكون قبل السمي ايضا
 لما ساقى في الحج عن الغير من بعد ان ادخلها عليه بعد ما طاف به وسمى يجب رفضها اه فابعدا روت

مسبقاً وأكثر أساءة من الأول ونذب رفضها فان رخصها فضاها وعليه دم لرفضها وان مضى عليها مع
 وعليه دم جبر وقيل شكر والاول صحيحه في الهداية واختاره في الدر وان اهلها وهو واقف بعرفة ليلا
 او نهارا يصير رافضا المعركة ثلاثا يصير بايا المعركة على الحجة ذكره في المبسوط وان احرمت بها بعد الوتوف
 بعرفة قبل يوم النحر او في ايام النحر والتشريق قبل الحلق او بعده ولو بعد طواف الزيارة لم يترتب عليه مع كراهية
 التشريق ويلزمه رفضها لانه ادى ركن الحج فيصير بايا افعال المعركة على افعال الحج من كل وجه وهو
 مكروه وقد كرهت المعركة في هذه الايام ايضا تمظيلا لمر الحجة فام ذايان من رخصها هداية وزيلعي قال
 ابو السعد ودون تحليل السكر اهية بتعظيم امر الحج يرشد الى انه لا فرق في السكر اهية بين ما لو كان احرما بالحج
 او لا فهو احسن من تعليمها بانه مشغول في هذه الايام باداء بقية اعمال الحج لا يهاه ما ليس مراداً
 (تنبيه) قولهم ويلزمه رفضها بان يحاق او يقتصر بعد الفراق من افعال الحج لقصد رخص المعركة وان
 حصل به التحلل من الحج فان كان احرما بها بعد الحاق فبان يفعل ادنى ما يحظره الاحرام كما مر اه فان
 رخصها فاعليه دم لرفضها وقضاءها المعصية الشرع فيها بخلاف صوم يوم النحر حيث لا يلزمه رخصها اذا
 افسده لان يوم النحر شرع فيها التحصيل بالمعصية وهو ترك اجابة توبة الله فيؤمر بالافطار ولا يلزمه القضاء
 وانما عجز الاحرام في هذه الايام فلا تحصل لان المعصية اداء افعالها في هذه الايام فبازمه القضاء المعصية
 الشرع كذا في العناية وفي التبيين لانه بنفس الشرع وقد باشر المنهي عنه فيجب عليه افساده ولا يجب عايه
 ضياعه وجوب القضاء شرع وجوب الضياع وهما بنفس الشرع ولم يباشر المنهي عنه وهو افعال المعركة
 فضاها كالصلوة في الوقت المكروه اه وفي الكفاية لانها بنفس الشرع لا يصير منه امر تكبى المنهي
 عنه فصحيح شرعه اه وان مضى فيها اجزاء لان الكراهية لمعنى في غيرها وهو كونه مشغولاً باداء بقية افعال
 الحج في هذه الايام وتخليص الوقت له تمظيلا لمره زيلعي قال ابو السعد ولم يقتصر على التحليل الاول
 كالتهم لما فيه من ايهام خلاف اراد وقد سبق التنبيه عليه اه والتعليق الاول ذكره في الهداية هكذا وهو
 كونه مشغولاً في هذه الايام باداء بقية اعمال الحج فيجب تخليص الوقت له تمظيلا اه فافهم وعليه دم لجمعه
 بينها ما في الاحرام او في الاعمال الباقية ولبناء افعال المعركة على افعال الحج وتركه تخليص الوقت له
 تمظيلا ولا تركاب المنهي عنه (تنبيه) لا يخفى انه لو احرمت بها بعد الحلق ولم يرفضها ولم يحض في افعالها
 حتى مضت ايام التشريق ثم طاف لها لم يلزم شيء مما ذكر فينبغي ان لا يلزمه دم واما غير وقوع الاحرام في
 هذه الايام بعد الحاق فهو وان كان او جب فيه الدم في رد المختار كما سيأتي لكن الاظهر من القول السابقة
 انه لا دم فيه وان كان يؤمر برفضه كما مر تفهيمه في المعركة من الامالى (تنبيه) قال الشارح ومنه يعلم
 مسئلة كثيرة الوقوع لاهل مكة وغيرهم انهم قد يعتدرون قبل ان يسعوا للحجهم فافهم اه قال في رد المختار
 فيلزمهم دم الرفض او دم الجمع لانه يصير جاه ما بينهما فعلا ويظهر لى ان العلة في السكر اهية ولزوم الرفض هي
 الجمع او وقوع الاحرام في هذه الايام فايها وجد كفى الا ان على الاولى التقيد بايام التشريق ليس للاختراز
 مما يمدحها بل هو لسكونها ايام اداء بقية اعمال الحج على الوجه الاكمل وتما فيه ولا يخفى ان كونها وقت

بقية اعمال الحج على الوجه الاكمل يقتضي ان التقيد بها الاحتراز لان الجمع فيها يوجب النقصان في اداء
بقية اعمال الحج يشغل وقتها بالعمرة بخلاف ما بعدها لانه ليس وقت اعمال الحج وكون التقيد للاحتراز قد
استظهره الشارح ايضا فيما بعد كما سيأتي (تنمية) ثم وجوب الرض مطلقا سواء احرم بها قبل الخلق او بعده
قبل طواف الزيارة او بعده مظاهر المتون واختاره في الهداية وصححه الزيلعي لان بعد الحلق والطواف
بقى عليه واجبات من الحج كالرمي وطواف الصدر ومنصة المبيت وقد ذكرهت العمرة في هذه الايام فيصير
بانيا لافعال العمرة على افعال الحج بالارب ككذا في الفتح والبحر وقد نهى عن العمرة في هذه الايام ايضا
وان لم يحج فام. هذا يلزمه رفضها احتراز عن ارتكاب المنهي عنه كافي الهداية والتبيين وقيل اذا حاق بالحج
ثم احرم لا يرفضها على ظاهر ما ذكر في الاصل كذا في الهداية وايضا في المبسوط فان كان احرم بها بعدما
حل قبل ان يطوف امر ان يرفضها فان لم يرفضها ومضى فيها لاشي عليه لانه لم يصير جامعا بين الاحرامين
وان احرم بها بعد تمام الاحلال لا يؤمر بان يرفضها لانه وان كان منهي عن الاحرام فبعد ما احرم من يجب عليه
الانعام لانه غير جامع بينهما وبين احرام آخره وايضا ذكر في الظهيرية فيما اذا اهل بها في ايام التشريق انه
لاشي عليه سواء طاف لها فيها او لا اه قال الشارح ولا يخفى انه يستفاد منه ان العمرة قبل السعي بمسدا يام
التشريق اهون في الامر وايسر في الوزر فينبغي ان يقال بانحاد دم الرض اذا تعددت العمرة دفعا للخرج
المدفوع بل الظاهر من وضع المسئلة في احرامه بالعمرة في ايام التشريق ان فيما بعدها لا يلزمه شي وان بقي
عليه السعي لا سيما ورواية الاصل ان لا يرفضها بعد حلق اه وذلك لان كراهة الجمع في ايام التشريق انما
هي لزامة اعمال العمرة اعمال الحج في وقت الحج وما بعدها ليست وقت الحج وقد صرحوا بجواز العمرة
قبل السعي بعد ايام التشريق فيما لو ترك السعي او طواف الصدر او اقل الزيارة ورجع الى اهله ثم عاد باحرام
عمرة فقالوا انه ياتي اولا بافعال العمرة ثم بما تركه من السعي وغيره ولاشي عليه للتأخير الا في اقل الزيارة
هذا اما العمرة قبل طواف الصدر بعد ايام التشريق فالظاهر انه لا يكره بل انزع لما في السراجية واذا
مضت ايام التشريق فانهم يعتمرون ماشاءوا بنية انفسهم وآبائهم واخوانهم اه مع انه قد بقي عليهم طواف
الصدر وايضا كان اعتبار عائشة ليلة رابع عشر من ذي الحجة قبل طواف الصدر وذلك لان طواف الصدر
ليس من اصل اعمال الحج كطواف القدوم ولذا لا يختصان بوقت الحج بخلاف سائر اعمال الحج قال في
في البحر واما طواف الصدر فلا توديع وليس باصل في الحج فتأمل والله اعلم ولو فاتة الحج فاحرم بعمرة قبل
ان يتحلل بافعال العمرة فعليه رفضها لانه حاج احراما ومتمم اداء فاذا احرم بعمرة صار جامعا بين عمريتين
افما لا يرفضها وعليه دم وحجبة وعمرتان الا انه يتحلل بافعال عمرة فيبقى في ذمته حجبة وعمرة

(فعلم في الجمع بين احرامى حجتين فصاعدا بان يحرم بهما معا وعلى التعاقب او على التراخي قبل الحلق)
من احرم بحجتين فصاعدا كعشرين فان احرم بهما معا وعلى التعاقب بان احرم باخرى قبل ان يفوته وقت
الوقوف بعرفة لم يجمع ذلك عندهما وعند محمد يلزمه في المعية احدهما وفي التعاقب الاولى فقط واذا
لم تناه عندهما ارتفضت احدهما في المعية والثانية في التعاقب واختلفا في وقت الرض فمستداني يوسف

عقيب صيرورته محرماً بالاهلية وعند أبي حنيفة اذا قوجده سائر الى اداء اخذها في ظاهر الرواية وفي رواية اذا شرع في اعمال احداها فلو لم يسر اياها ولم يشرع في عمل فهو محرّم باحرّ أمين عنده فلو جنى بئر ماء جزاء ان وعندهما جزاء واحد للجناية على احرام واحد اما عند محمد فلا ن احراما بطل واما عند ابن يوسف فلا ارتفاع احداهما قبل الجناية كافي الفتح والعناية ولو احصر فدايه دمان عنده ودم واحد عندهما ولو جامع فعليه ثلاثة دماء عنده دمان للجناح ودم للرفض وقضاء اللقي مضى فيها وحجة وعمره كان الاتي رفضها واما عندهما فدم واحد سوى دم الرفض عند أبي يوسف كافي الفتح والبحر وبعد الارتماض بالمسير والشرع في عمل جزاء واحد اتفاقا واذا ارتفضت احداها لم يدم الرفض وقضاء الحج المرفوض من قابل وعمره لانه في معنى فائت الحج وقد تمسدر ان يتعمل بأفعال العمرة لانه في الحج فيقتضيهما بسد مع الحج اوقبله ولو فاتته الحج بسد رفض الثاني اوقبله فعليه حجتان ومهرتان الا انه يخرج عن احرام الفاتت بأفعال العمرة فتبقى في ذمته حجتان ومهرتان الذي رفضه ويأثم ٤٥٠م الرفض بخلاف ما لو لم يخرج من عامه بسببه الا حصا رفعاه حجتان ومهرتان في القضاء لخروج عن الاحرامين بالعمرة بحر وغيره ولو احرم باخرى وهو واقف بعرفة ليلا او نهارا رفض الثانية بالافضل اتفاقا لانها لو لم ترتفع ووقف لها كان مؤديا حجتين في سنة واحدة وهو غير مشروع الا ان عند أبي حنيفة ارتفعت بوقوفه بعرفة وعند أبي يوسف كما انما في الاحرام ولو احرم باخرى ليلة النحر بعد وقوفه وهو عن دلفة او غيرها ارتفعت الثانية بالوقوف عن دلفة او بالمسير اليها لانه لم ترتفع وعاد الى عرفات فوقف لها كان مؤديا حجتين في سنة واحدة وهو غير مشروع الا ان عند أبي حنيفة ارتفعت بوقوفه بعرفة وعند أبي يوسف كما انما في الاحرام ولو احرم باخرى ليلة النحر بعد وقوفه وهو عن دلفة او غيرها ارتفعت الثانية بالوقوف عن دلفة او بالمسير اليها لانه لم ترتفع وعاد الى عرفات فوقف لها كان مؤديا حجتين في سنة واحدة ومن احرم بهما على التراخي بابت احرم باخرى بعد ان يفوته وقت الوقوف بطاوع بغير يوم النحر لزمه الثاني باتفاق الثلاثة ولم يرفض شيئا لان وقت الوقوف قد فات فلا يكون باستدامة الاحرام مؤديا حجتين في سنة واحدة ويبقى بحر الجمع احراما او فعلا فلا كان احراما بالثاني بعد الحلق الاول فلا شيء عليه فيمضي في الاول ويبقى محرما بالثاني حتى يؤديه من قابل هكذا المطلقة في عامة الكتب وقيد الكرماني بما اذا احرم به بعد طواف الزيارة ايضا والا لم يدم الجمع بين الاحرامين لان الاول قد بقي في حق حرمة النساء واليد اشار في النهر ايضا ولو كان احراما بالثاني قبل الحلق الاول فعليه دم الجمع في ظاهر الرواية وفي الصحيح منه ويعض في الاول وعليه دم آخر سواء حلق الاول في ايام النحر وهذا بالاتفاق للجناية على الاحرام الثاني او لم يحلق حتى حج من قابل لتأخير الحلق للاحرام الاول خلافا لهما ولو حلق الاول بعد ايام النحر فعليه دمان اتفاقا ودم ثالث عند أبي حنيفة للتأخير ومن فاتته الحج فاحرم بحجة اخرى قبل ان يتحلل بأفعال العمرة لم يدر فعضها لانه لم يحلق احراما ومعتزم اداء فاذا احرم باخرى يصير ساهما بين حجتين احراما وهو بدعة فيرفضها ويتحلل من احرام الفاتت بأفعال العمرة وعليه دم الرفض وعمره وحجتان

(فصل) في الجمع بين احرامى عمرتين فاكثرتان يحرم بهما ما اولى التعاقب او على التراخي الحسب فيه
 كالحكم في الحجين في الزوم والرفض ووقت الرضى وغير ذلك مما يتصور في العمرة فاذا احرم بهما ما اولى
 التعاقب بان احرم باخرى قبل ان يفرغ من السعى الاولى لزمه جميع ذلك ويرفض احدهما في المية والثانية
 في التعاقب فعند ابي يوسف كما فرغ من احراميهما وعند ابي حنيفة اذا سار في احدهما الى مكة وقيل اذا شرع
 في عماله واما عند محمد فلم يلزمه الا احدهما في المية والاولى في التعاقب وعليه دم الرضى وقضاء المرفوضة
 ولو في ذلك العام لان السكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف الحج واما في التراخي بان احرم باخرى
 بعد ان يفرغ من السعى الاولى قبل الحلق فتأخره الثانية باتفاق الثلاثة ولا يرفضها وعليه دم الجمع وان حاق
 الاول قبل الفراغ من الثانية لم يدم آخر اتفاقا ولو بعده لا ولو افسد الاولى ثم اهل الثانية رفضها وعصى
 في الاولى ولو نوى رضى الاولى وان يكون عمله الثانية لم ينقصه فانه لم يكن عمله الا الاولى وكذا هاتفي
 الحجتين ومن احرم لا ينوي شيئا مما ينافي شرع في الطواف ثم اهل بعمرة رفضها لان الاولى تعينت عمرة
 فصار جامعا بين عمرتين * (تنبيه في ضوء هذا الباب) كل شيء رضى به يجب لرفضه دم وقضاؤه فان
 كان عمرة فقط فمأخذها فقط وان كان حجة فقط فمأخذها وعمرة ايضا كل من لزمه الرضى ولم يرفض فعليه دم الجمع
 وهذا انما يتصور اذا جمع بين حجة وعمرة واما اذا جمع بين الحجتين او العمرتين في المية والتعاقب
 لا يتصور عدم الرضى وفي التراخي لا يلزم الرضى بل يتعين الجمع وكل من رضى عليه الرضى يحتاج الى نية
 الرضى الا من جمع بين الحجتين قبل فوات وقت الوقوف او بين العمرتين قبل السعى الاولى ففي هاتين
 الصورتين ترتفع احدهما من غير نية رفض لكن اما بالسير الى مكة او الشروع في اعمال احدهما وكل
 من جمع بين الامرين ففي قبل الرضى فعليه مثل ما على المفرد وبعد الرضى فعليه جزاء واحد وكل دم
 يجب بسبب الجمع او الرضى فهو دم جبر فلا يقوم الصوم بمقامه وان كان معصرا ولا يجوز له ان يأكل منه
 ولا ان يطعمه غنيا بخلاف دم شكر *

(باب الجنات)

الجنات في الشرع اسم لفعل محرم شرعا واما ادهنا ما يكون غرمة بسبب الاحرام او الحرم وحاصل
 الاول ثمانية التطيب واللباس والتعطية وازالة الشعر وقص الاظفار والجماع صورة ومعنى او معنى فقط
 وترك واجب من واجبات الحج والتعرض لصيد البر وحاصل الثاني التورض لصيد الحرم وشجره
 فرتبها على عشرة فصول وخاتمة ومقدمة نذكرها قبل الفصول فنقول مستعينا بالله سبحانه وتعالى اعلم *
 (مقدمة في ضوابط ينبغي حفظها للعموم فهمها في الفصول الآتية) جزاء الجنات اجماعا حتما اذا
 ارتكب المحذور كما لا بد عذر او صدقة حتما اذا ارتكب المحذور ناقضا بلا عذر او على التخيير بين
 الصوم والصدقة والدم اذا ارتكب المحذور كما لا بد عذر او على التخيير بين الصوم والصدقة اذا ارتكب
 المحذور ناقضا بلا عذر ويجب الصدقة يجوز عنه القيمة والدم على وجه الاطعام والدم اذا وجب على
 التخيير يجوز عنه القيمة والا فلا واما الصوم فلا يبدل عنه القيمة اصلا سواء وجب على التخيير او على التخيير

كفاي المنعة والقران هذا فيما سوى الجماع اما فيه فدم حتما مطلقا واما جزاء جنائيات الحرم وصيد البر فقيمتها
 على التخيير بين الصوم والصدقة والدم والقيمة كما اذا قتل المحرم صيدا بلغت قيمته هديا فان لم تبلغ فيبين
 الصوم والصدقة والقيمة او على التخيير بين الصدقة والدم والقيمة كما اذا قتل الحلال صيدا الحرم او قطع
 الحرم او الحلال شجر الحرم اذا بلغت قيمته هديا والاف بين الصدقة والقيمة وحيث يجوز اداء القيمة فهو
 الافضل عند المتأخرين وعليه الفتوى كذا في المنحة واما ترك الواجبات بعذر فلا شيء فيه ثم مر ادوم
 بالعذر ما يكون من الله تعالى فان كان من العباد فليس بعذر حتى لو اكره على محظورات الاحرام كالطيب و
 اللبس فانه لا يتخير في الجزاء بين الاشياء الثلاثة بل عليه عين ما وجب عليه وكذا لو منعه العدو من الوقوف
 بمن دلفته فلا تغايبه دم بخلاف ما اذا منعه خوف الزحام فانه من الله تعالى فلا شيء عليه اما خوف العدو فان
 كان نشأ من الوعيد من العدو فهو يستند الى الوعيد فيكون من العباد كالمنع الحسي وان لم يكن هناك وعيد
 من العدو واصلا فهو من الله تعالى كفاي الخوف من السبع ما يخص ما في البحر والمنحة وبهذا ظهر وجه قوله
 ولو نذبه بعينه فانه من عرفة قبل الغروب ثم دم وكذا لو نذبه بعينه فانه لا يذبحه لان العذر فيه من
 قبل الخوف فلا يستطبه الدم واطلاق بعضهم وجوب الدم بترك واجب بعذر او بغير عذر كفاي ارتكاب
 محظور الا فيما ورد النقص به وهو ترك الوقوف بمن دلفته طواف الزحام او الضعف وتأخير طواف الزيارة من
 ايامه لطيف او نفاس او حبس او عرض ولم يوجد له حامل او لم يتحمل الحمل وترك طواف الصدر للحائض و
 النفساء وترك المشي في الطواف والسعي لارض وفي معناه كبر السن وقطع الرجل ونحو ذلك وترك السعي
 لعذر من حيث النسيان وخروج الزقاء مثل ذلك دون الزحمة وترك الحلق لعل في رأسه او فقد حلق او آله
 حلق كل محظور الاحرام على المقر بجهنم فجزاءه فاعلى القاروت جزاء ان لجنايته على احرامين الا بمجازاة
 المقات غير محرم فعليه دم واحد لجنايته على احرام احد النسكين باذخا النقص فيه كما سيأتي في جنابة القارن
 وحيث ما اطلق الدم فالمراد الشاة وهي تجزى في كل موضع الا اذا جامع بعد الوقوف بعرفة او طاف للزيارة
 جنبا او حالضا او نفساء ففيهما تجب بدنة وكذا اذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة او صلى بأتمام
 حجه تجب بدنة لطواف الزيارة وجاز حجه وكذا عند محمد تجب في النعامة بدنة كل دم يتأدى بالشاة يكفي
 فيه سبع بدنة وما وقع في البحر انه لا يكفي في هذا الباب بخلاف دم الشكر فغير صحيح وحيثما اطلق
 الصدقة في جنابة الاحرام فهي نصف صاع من بر او صاع من غيره الا في جزاء اللبس والطيب والحلق وقلم
 الاظفار اذا فعل شيئا منها كاملا بعذر فهي ثلاثة اصوع طعام او ستة من غيره الا في جزاء اللبس اقل من
 ساعة وجزاء الثلاث وما دونها من الشعر والجرا او القمل ففيها تصدق بما شاء ولو يسيرا والا في قتل
 المحرم صيدا فهي قدر القيمة لها وبغيره والاستثناء منقطع وكل صدقة تجب في الطواف فهي لكل
 شوط نصف صاع او في الرمي فلكل حصاة صدقة او في قلم الاظفار فلكل ظفر او في الصيد ونبات الحرم
 فهي قدر القيمة لها قال الشارح وحيث ما ذكر واقبة فهي بالعباد المأملة ما حمل كنفائه من طعام على ما في
 القاموس واما القبضة بالمعجزة فهو ما قبضت عليه من الشيء وليس يناسبه المقام اه ويشترط في وجوب

الجزء الاسلام فلا يجب على كافر والعقل والبلوغ فلا يجب على صبي ومجنون ولا على وليها الا اذا جن بعد
الاحرام ثم افاق ولو بعد سنين فيجب عليه جزاء ما ارتكبه في الاحرام واما الحرية فليست بشرط فيجب
على المملوك فان كان مما يجوز فيه الصوم يجب عليه الصوم في الحلال وان كان يجب فيه الدم عينا او الصدقة عينا
فعلية اداء ذلك اذا اعتق لافي الحلال ولا يبدل ذلك بالصوم وان ادى ذلك في حال الرق لا يجوز وان تبرع
غنه مولاه او غيره لم يحز وقيل يجوز وامام ادم الاحصار فبعدم مولاه ليحل فاذا اعتق فعلية حجة وعمره
واما النائم والمغمى عليه فيجب عليها الجزاء بارتكاب المحظورات فلا تقلب النائم على صيد فقتله او على
طبيب فقتل طبع به او لبس او غطي او طيب فعلية الجزاء وكذا المغمى عليه وليس على الفاعل المحرم في ذلك شيء
كما لو قتل المحرم قتل غيره بخلاف ما لو حاق رأس غيره او قلم اظفاره او اكرهه على قتل صيد فعلية الجزاء كما
نمينا في عمله انشاء الله تعالى واذا تعدد الجنایات تعدد الجزاء الا اذا اتحد المجلس في التطيب والحاق و
القص والجماع او المحل في الحلق والقص او السبب في لبس الخيط الا اذا غنم على الترتك عند النزاع او موضع
اللبس في جمع اللباس او السبب واليوم فيه فان اليوم في اتحاد الجزاء في جمع اللباس كالجس في غيره من الطيب و
الحلق والقص والجماع حتى لو لبس العمامة يوم ما لبس القميص يوما آخر ثم الخفين يوما آخر ثم السر او يلبس
يوما آخر فعلية لكل لبس دم وان اتحد السبب ولو لبس السكك في يوم واحد ولو في مجالس فعلية دم واحد
ان اتحد السبب كبيره ملخصا واذا كفر للاولى تعدد الجزاء في جميع الصبور واذا اختلف جنس الجنایة
تعددت التداخل الا اذا فعلا على قصدر فض الاحرام فان المحرم اذا نوى رفض الاحرام فحمل يصنع ما يصنعه
الخلال من لبس الثياب والتطيب والحلق والجماع وقتل الصيد فعلية دم واحد بجميع ما ارتكب ولو فعل كل
المحظورات ولا يخرج بذلك القصد من الاحرام وعليه ان يعود كما كان يحرم ما سواه نوى الرفض قبل
الوقوف او بعده الا ان احرامه يفسد بالجماع قبله ومع هذا يجب عليه ان يعود كما كان حراما ثم نية الرفض
انما تعتبر في اتحاد الجزاء من زعم انه يخرج منه بهذا القصد لجهله بمسئلة عدم الخروج واما من علم انه لا يخرج
منه بهذا القصد فانها لا تعتبر منه وكذا ينبغي ان لا تعتبر منه اذا كان شاكا في المسئلة او ناسيا لها لباب و
شرحه فالطيب جنس واللبس جنس والحلق جنس وقلم الاظفار جنس لباب والتحقيق ان تعظيمة
الرأس من جملة لبس الخيط فها جنایة واحدة حتى لو لبس القميص والعمامة يازمه دم واحد علو بان الجنایة
واحدة كذا في البحر ثم قال واراد بالأس عضو المحرم تعظيته على المحرم فدخل الوجه ولا تدخل في
الصدقات الا ان يبلغ قيمتها ما فينقص ما شاء ويستوى في وجوب الجزاء الى جبل والمرأة اذا كانت
الجنایة تعمها ولا فرق فيه بينهما اذا ارتكبت المحظور ذكرا او ناسيا عالما او جاهلا طائما او مكرا نائما او
متنهما سكران او صاحيا معنى عليه او مفقاه مومرا او معسرا مبتدیا او هائدا بمباشرة او بمباشرة غيره به
باسره او بغیر اسره الا انه اذا جنى عهدا بلا عذر فعلية الجزاء والاثم وان جنى بغیر عهد او بعذر فعلية الجزاء
دون الاثم وذكر ابن جماعة عن الأئمة الاربعة انه ان ارتكبت محظور الاحرام فامدا ياثم ولا يخرج منه الفدية
والعزم عليه اعن كونه حاصيا وتعامه في الشرح وورد المختار والكفارات كلها واجبة على التراخي فلا ياثم

بالتأخير عن اول وقت الامكان ويكون مؤديا لا قاضيا في اي وقت ادنى وانما يتضيق عليه الوجوب في
 آخر عمره في وقت يغلب على ظنه انه لم يؤد هذه لفات فان لم يؤد فبات اثم وعليه الوضوء ولو لم يوص لم يجب
 في التركة ولا على الورثة ولو تبرعوا عنه جاز الا الصوم والافضل تعجيل اداء السككارات والله اعلم *
 (الفصل الاول في الطيب) الطيب جسم له رائحة مستمدة يتطيب به ويتخذ منه الطيب كالسكك و
 الكافور والمنبر والمودو والغالية وهو المجموع من هذه الاربعة والند وهو المجموع من الثلاثة الاول و
 الصندل والورد والورس واليافان والعصفر والحناء والخيري والكاذي والبان والبنفسج والياسمين و
 الزنبق وماء الورد والريحان والزر جسد والفسرين والريث الخالص والشيرج البحت والخطمي والقسط
 واما التطيب فهو الصاق الطيب ببدنه او ثوبه او فراشه فلا يجب بشم الطيب والثواب الطيبة قصد او ان كان
 مكرها والدم لا لصاق والاراد بالاصاق اللصوق والتعلق بحسب الزبح لا بالاصاق جزء الطيب ولهذا
 لو ربط ثوبه مسكالا ونحوه يجب الجوز او لو ربط بالدم لم يجب لوجوه الالاصاق في الاول دون الثاني شرع و
 لا فرق بين ان ياترق بشو به او ان ياترق به باليد فلهذا لا يفرق بين ان ياترق به باليد او ان ياترق به باليد
 لانه ارتفاع الطيب بغير لان الرائحة هنا متعلقة بالعين وقد استعملها في بدنه نصا وكذا لو تطيب بها اتقاني
 بخلاف ما اذا دخل بيتا قد اجر فيه فمات بغير رائحته فلا شيء عليه لانه غير منفع به منه بحر لان الرائحة هنا
 ليست متعلقة بالعين ومجرد الرائحة لا يمنع منه اتقاني ولا فرق ايضا بين ان يمسح به او لا ولذا قال في
 المبسوط وان استلم الركن فاصاب فيه او يده خارق كثير فعليه دم وان كان قليلا فصداقة بحر ولا فرق في
 المنع بين استعماله في بدنه وازارده ووراءه وشرابه وجميع ثيابه تطيبا وغسلا وتلبيدا واذها نا وتداوبا
 واكل وشربا ونحو ذلك فاذا تطيب المهرم البالغ حين الاحرام رجلا كان او امرأة ولو بطيب قليل فعليه
 السككارة الا ان في الثوب والفرش يشترط بقاء الطيب زمانا فان حكة او غسله من ساعته لا شيء عليه وان
 كثير بخلاف البدن (مجلد في تطيب البدن) فان طيب عضو كبير اكمل من اعضائه فزاد كماله من
 الوجه والاعية والفم والساق والعضد والمضد واليد والكف ونحو ذلك فعليه دم وان غسله من ساعته
 وفي اقله ولو اكثره صدقة كذا في المأثور وفي حكم اقله المضد الصغير كالانف والاذن والعين والاصبع و
 الشارب ثم هذا اذا حكي ان الطيب قليلا لان المبرة حية ثم بالعضو لا بالطيب فان كان كثير ففي اقله ولو اقل
 من ربه وكذا في عضو صغير دم لان العبرة بحياته بالطيب لا بالعضو وهذا هو الصحيح قال في التبيين
 وله تشبه المسائل كسئلة اكل الطيب وكافي النوادر من مس طيبا باصبعه فاصابها كلها فعليه دم وفيه عن
 ابن يوسف ان طيب شاربه كله او قدره من طيبته او رأسه فعليه دم وقالوا اذا اكتمل السكك بالمطيب فعليه
 صدقة وعله الا ان في ذلك من ارا كثيره فعليه دم اه (تنبيه) الشارب عضو صغير وهو بعض
 الاحية ولا يباغ بها كاجز حوايه في مسئلة اخذ الشارب فمده في الاعضاء الكبيرة هنا كما وقع في الباب
 لا يراه له وجهه والطيب المستكبر ما يستكبره الناظر ككف من ماء الورد وكف من الغالية وقدر في
 المسكك يستكبره الناظر وان كان قليلا في نفسه والقيل ما يستكبره الناظر ككف من ماء الورد وقدر في

المسك يستعمله الناس وإن كان كثير في نفسه ولو طيب جميع أعضائه في نجاس واحد كفارة دم وفي نجاس
لكل طيب كفارة فان شمل عضو كبير اكاه لاواكثر قدم والافضة واليدن كله كعضو واحد ان اتحد
المجلس والافضل لكل طيب كفارة ولو طيب مواضع متفرقة يجمع ذلك فلو بلغ عضو اكاه لا فاعليه دم والا
فصدقة قال في رد المحتار والظاهر اعتبار بالغ اصر عضو مريض الاعضاء المطيبة كما اعتبر بوجوه انكشاف
العورة لكن بعد كون ذلك الاصر عضو كبيراً لما علمت ان الصغير لا يجب فيه الدم الا اذا كان الطيب
كثيراً اه ولو مس طيباً فزق به مقدار عضو كامل وجب الدم وان اقل فصدقة وان لم يلزق به فلا شيء عليه
مراج وفي الكافي للعالم ان مس طيباً فان لرق به تصدق بصدقة فان لم يلزق به شيء فلا شيء عليه الا ان
يكون ما لرق به كثير فاحشاً فاعليه دم فتح ولا يس طيباً يده وان كان لا يقصد به التطيب ففتح وفي
المبسوط والمحيط اذا خضبت المرأة كفها بماء يجب عليها دم قال وجعل السكف عضو اكاه لا بحر و
لا بأس ان ينحس في حانوت عطار قصداً شره لالاية الا اذا تصد اشتام الى اشعة فيكره كحاصر ولا بأس بشم
الطيب الذي تطيب به قبل احرامه وبثائه عليه ولو انتقل بعد الاحرام من مكان الى مكان من بدنه لا جزاء
عليه انما الجزاء في اذا تطيب بعد الاحرام وكفر ثم بقي عليه الطيب قال الشارح وفي التعبير بالانتقال دليل
على انه ببقائه من مكان الى مكان يتعدداً لجزاء

(مطلب في تطيب الثوب ويدخل فيه الفراش) المعتبر في تطيبه السكفة والثقل في نفس الطيب بحر
والراجع في الفرق بين القليل والكثير المعروف ان كان والا فاقع عند المبتلى لباب فان كان الطيب في ثوبه
شبر في شبره قليل فان مكث يوماً فاعليه صدقة او اقل منه فقبضة كذا في الباب والفتح قال في رد المحتار
ظاهره ان ما زاد على الشبر كثير لكن لا اعتبار بالسكفة في الثوب بل لسكفة الطيب حينئذ صرفاً فان
مكث يوماً فاعليه دم او اقل منه فصدقة وحينئذ اذا كان الطيب في نفسه ككثير الزم الدم وان اصاب من
الثوب اقل من شبر وان كان قليلاً لا يلزم الدم حتى يعبر اكبر من شبر انتهى ملخصاً ولو لبس مصبوغاً بمصفر
او ورس او زعفران مشبه ما فاعليه دم وفي اقله صدقة ولو عاق بشوبه شيء كثير من خلوق البيت فاعليه
دم وان كان قليلاً فصدقة يعني ان دام يوماً او الا فاعليه صدقة ان كثير او قبضة ان قليلاً كما تقدم ولو ربط مسكاً
او كافوراً او غيره اكثير في طرف ازاره او دائه ودام عليه يوماً ما فاعليه دم ولو قليلاً فصدقة وان ربط العود
فلا شيء عليه وان وجد رائحته ولو اجزأ به فمعاق به كثير فاعليه دم او قليل فصدقة وان لم يعاق به شيء فلا شيء
عليه ولو اجزأ به قبل الاحرام ولم يمسها ثم انحرم لا شيء عليه وان كان يكره التطيب في الثوب اتقافاً
شرح وقال ابو يوسف في الاء لا ينبغي للمحرم ان يتوسد ثوباً مصبوغاً بالزعفران ولا الورس ولا ينأى عليه
لانه يصير مستحماً لا للطيب فكان كاللبس بدائع وفي البحر لو شم الطيب لا يلزمه شيء وان كان مسكروها
كالتوسد يتوسد ثوباً بالزعفران اه فافهم (تنبيه) واذا وجب الجزاء بالتطيب وجب ازالته من
بدنه او ثوبه لانه مصبوغ وينبغي ان يأمر غيره ان وجد غير محرم في مسله لا يصير حاصياً باستعماله حال غسله
وان زال الطيب بصيب الماء اكتفى به فان لم يزل بعد ما كفر له يجب عليه جزاء آخر

(مطلب في أكل الطيب ومشر به) فلو أكل طيبا كثيرا وهو ان يلتصق بأكثر فده يحجب الدم وان كان قليلا بان لم يلتصق بأكثر فله فعملية الصدقة هذا اذا أكله كجاءه من غير خلط او مطبخ فلو جمعه في الطعام وطبخه فلا بأس بأكله لا يخرج من حكم الطيب وصار طعاما وكذلك كل ما غيرته النار من الطيب فلا بأس بأكله ولو كان ربح الطيب وجد منه وان لم تغيره النار يكره أكله اذا كان وجد منه رائحة الطيب وان أكل فلا شيء عليه كذا في شرح الطحاوي وفي الفتوح فان جمعه في طعام قد يطبخ كالزعفران والا فإليه من الزنجبيل والدار صيني يجعل في الطعام فلا شيء عليه فمن ابن عمر انه كان يأكل السكباغ الاصفر وهو محرم وان لم يطبخ بل خلطه بما يؤكل بلا يطبخ كالمالح وغيره فان كانت رائحته موجودة كره ولا شيء عليه اذا كان مغايرا فانه كالمستهلك اما اذا كان غالبا فهو كالزعفران الخالص فيجب الجزاء وان لم تظهر رائحته ولو خلطه بمشروب وهو غالب ففيه الدم وان كان مغايرا فصدقة الا ان يشربه مرارا فدم فان كان للتداوي خير انتهى وحاصله انه اذا خلط الطيب بطعام مطبوخ فالحكم للطعام لا للطيب فلا شيء عليه سواء كان الطيب غالبا او مغايرا وسواء مستهلكا او لا وسواء وجد ريحه او لا الا انه يكره ان وجد ريحه كذا قد مناه وان خلطه بما يؤكل بلا يطبخ كالزعفران بالمالح فالحكم للغالب فان كان الغالب طيبا يجب دم ان أكل كثيرا او الا فصدقة وان لم تظهر رائحته لان المناط كثيرة الاجزاء لا وجود الرائحة وان كان الغالب ملحا لا شيء عليه وان أكله كثيرا غير انه يكره ان وجد ريحه وان خلطه بمشروب كالحليب والقرنفل بالقهوة فالحكم للطيب مائما كان او جامدا فان كان الطيب غالبا يجب دم ان شرب كثيرا او الا فصدقة وان كان مغايرا فصدقة الا ان يشربه مرارا فدم ان اتحد المجلس والافل ككل مرة صدقة انتهى حاصل ما في الفتوح وهو قول الاكثر لم يفرقوا في المشروب بين ان يكون مطبوخا ولا بخلاف المأكول وفرقوا بين ما يؤكل بلا يطبخ وبين المشروب اذا خلط بطيب مغاير به لا شيء في الاول وفي الثاني صدقة قال في البحر وينبغي التسوية بينهما اما بدم شيء اصلا او بوجوب الصدقة فيهما وقد سوى الحلبي بينهما بان أكل منه او شرب كثيرا فصدقة والا فلا شيء عليه اه واذا خلطه بغير المأكول والمشروب بما يستعمل في البذر كاشنان ونحوه حكمه كحكم خلطه بالمشروب كبير وغيره والخلط ثلاثة انواع خلط الجامد بالجامد كالزعفران بالمالح وخلط المائع بالمائع كالزعفران بالشراب وخلط الجامد بالمائع كالزعفران بالشراب وفارق الغالب من المغلوب فيها بكثرة الاجزاء وقد لا تعرف خصوصاً في خلط الجامد بالمائع فان وجد من المخلوط رائحة الطيب كما قبل الخلط وحس الذوق السليم بطعمه فيه حسا ظاهر افعو غالب والا فهو مغلوب وقد عرفت الكثير في مسألة أكل الطيب وحده اما هنا فالكثير ما يمدد العارف المعدل الذي لا يشوبه شره ونحوه كثيرا والقليل صدقة كذا في مناسك الحلبي والظاهر ان هذه الحماوي غير مطبوخة وان طيها غالب ليوافق ما تقدم والا فالطبخ لا جزاء فيه كما تقدم كذا في المنحة وغيرها ولا بأس بأكل الخبيص الاصفر

لدهن وهو الحلوى الذى عفر سراج وغيره

(مطلب فى التدوى بالطيب) ولو تدوى بالطيب او بدوا فيه طيب غالب ولم يكن مطبوخا فانه
بحر احته يازمه صدقة اذا كان موضع الجراحة لم يستوعب عضو او اكثر الا ان يفعل ذلك مرارا فيلزمه
دم ثم مادام الجرح اقبيا فعليه كفارة واحدة وان تكرر عليه الدواء وكذا اذا خرجت قرحة اخرى فى
ذلك الموضع او فى محل آخر قبل ان تبرىء الاولى فدواها مع الاولى تكفيه كفارة واحدة ما لم تبرىء الاولى
فان برئت الاولى ثم دوى الثانية فعليه كفارتان ككفارة الاولى ولا عندها وعند محمد كفارة واحدة ما لم
يكفر للاولى شرح

(مطلب فى الادهان) ولو ادهن بزيت بحت او حل بحت غير مطبوخ كل منهما واكثر فعليه دم عند ابى
حليفة وصدقة عندها وان استعمل منها فصدقة اتفاقا هذا اذا استعملها على وجه التطيب سواء استعملها
فى الشعر او فى الجسد عندنا اما اذا استعملها على وجه التدوى او الاكل فلا شيء عليه بالاجماع فلو اكلها
او استعملها او دوى بها جرحه او شقوق رجله او اقطر فى اذنيه فلا شيء عليه واما المطيب منها وهو
مالقى فيه الانوار كدهن البنفسج والياسمين والورد والبان والخيروى وما شابه ذلك فاذا ادهن به عضو
كبير اكله الا فليه دم بالاجماع لانه طيب وفى الاقل منه صدقة وكذا اذا ادهن بالمطبوخ منها واكثر منه
فعليه دم اتفاقا وبحر وكثير بخلاف مالوا ادهن ببقية الادهان كالشحم والسمن والالية وكذا نحو دهن الازر
ونوى المشمش على ما فى رد المحتار فانه لا شيء عليه وبخلاف المسك والعنبر والكافور والغالية ونحوها مما هو
طيب بنفسه فانه يازمه الجناح استعمال ولو على وجه التدوى او الاكل لكنه يتخير اذا كان اندريين
الدم والصوم والاطعام كما سيأتى

(مطلب فى السكحل المطيب) ولو اكل سحل بسكحل ليس فيه طيب فلا بأس به وان كان فيه طيب فعليه
صدقة الا ان يكون من مرارا كثيرة فدم كذا فى كافى الحائكم والمحيط فلا يلزم الدم مرة او مرتين وان كان
الطيب كثيرا فى السكحل لان المعتبر هنا السكحلة فى الفعل لا فى نفس الطيب المختلط وتفصيله فى المنتبة
فان كان السكحل عن ضرورة تخير فى الكفارة فتح

(مطلب فى غسل يده او رأسه بالطيب) ولو غسل رأسه او يده باشتان فيه الطيب فان كان من رآه سمى
اشنانا فعليه صدقة الا ان يغسل مرارا فدم وان سمى طيبا فدم ولو غسل رأسه بالخطمى فعليه دم عند ابى
حليفة وقال صدقة قيل جوا ب ابى حليفة فى خطمى المراقى وله راحة عليه وان لم تكن زكية وموجبه دم
وجوا ب ابى حطفى الشامى ولا راحة له فلا خلاف فى خطمى المراقى ويجب الدم فيه بالاتفاق وقيل بل
الاخلاف فى المراقى فقط ولا شيء فى استعمال غيره اتفاقا فتح وغيره ولو غسل رأسه بالخرض والصابون
لا رواية فيه وقال الاشئ فيه لا تدلىس بطيب ولا يقتل فتح وكذا لو غسل رأسه بالسدر لا شيء عليه كما فى
الباب لسكنه كما علم يقتل الحوام ويأين الشعر فكان يابى وجوب الصدقة هنا كما فى المباح

(مطلب فى الخلع اوب وتاديه الى أس بالطيب) ولو خلع رأسه او يده اذ كان ميتا فله دم ان كان

مائها وان كان ثحيها فلبدر رأسه فعليه دمان على الرجل دم للطيب ودم للتغطية وعلى المرأة دم واحد للطيب فقط هذا ان دام يومه او ليلة على جميع رأسه او ربه والا فصدقة للتغطية ودم للطيب وكذا الحكم لو لبس رأسه بالخطمي وحصل التغطية والتلبيد ان يأخذ شيئا من الخطمي والآس والصمغ فيجعلها في اصول الشمر ليتلبد فتح والتغطية بالتلبيد من مادة لاهل البوادي لدفع الشعث والوسخ وتماه في رد المختار ولا يجوز اسنعه اب التغطية الكائنة قبل الاحرام بخلاف الطيب والتلبيد اليسير الذي لا يحصل به التغطية بالسنة ويصكره احداث التلبيد اليسير بعد الاحرام لازالة الشعث ولو خضب رأسه بالوسمة فان كانت متلبدة فعليه دم للتغطية ان دام يومه او في ايلة صدقة وان كانت مائعة او خضب بها لحية فلا شيء عليه لانها ليست بطيب لكن ان خاف ان يقتل الهوام اطعم شيئا بحره وغيره وان خضب رأسه بالوسمة لاجل المماجة من الصداع فعليه الجزاء باعتبار انه يشلف رأسه هداية غير انها لا علاج فلذا ذكر الجزاء ولم يذكر الدم فتح (تنمة) ولو طيب محرّم محرّم لا شيء على الفاعل من الجزاء كولو البسه الخيط وان كان تطيب المحرم والباسه حرام من حيث التسبب ويجب الجزاء على المفعول والله سبحانه وتعالى اعلم (الفصل الثاني في لبس الخيط) اذ البس المحرم المذكور الخيط وهو الملبوس المعمول على قدر البدن او على قدر عضو منه بحيث يحيط به سواء بخياطة او نسج او صدق او غير ذلك كبير البسامه متاد كاسر في الاحرام ودام عليه زمانا ولو ناسيا او كرهاسوا احداث البس بعد الاحرام او احرم وهو لا بسه فدام عليه فعليه الجزاء بخلاف ان فاعله بعد الاحرام بالطيب السابق عليه للنسك فيه اما مجرد اللبس ثم النزاع في الحال فلا جزاء فيه لعدم الارتفاق بخلاف الطيب بالبدن كاسر فاذا لبس خيطا يوما كاملا او ليلة كاملة فقدم رد المقتدر احدى دوليس من نصف النهار الى نصف الليل من غير ان يفسد او بالعكس ان مسه دم رد المختار وفي اقل من يوم او ليلة صدقة كذا في المتون (تنبيه) ومقتضاها ان لو احرم بنفسك وهو لا لبس الخيط واكفاه في اقل من يوم وحل منه ان تزمه صدقة الا ان يوجد نص صريح بخلافه فان ذات التجرد من الخيط في النسك واجب مطلقا سواء طال زمن احرامه ام قصر والتقدير باليوم والليل انما هو فيما اذا طال زمن احرامه اما اذا قصر فقد حصل له في نسكه ارتفاق كامل فيكون نازك لو اوجب من واجبات احرامه فينبغي ان يجب الدم قلت لا شك في تفاسده ولكن يحتاج الى نقل صريح وتماه في المنتهى

(تنبيه) قال في البحر واطلق في الاقل فشمّل الساعة وما دونها خلا لما في خزانه الاكل انة في ساعة نصف ساعة وفي اقل من ساعة قبضة من بر انه قال في ضياء الابصار لكن ذكر الامام الناطقي في الروضة نحو ما في الخزانه وقيد ما في المتون فلذا مشى عليه اهل المناسك انه في الابواب وكذلك لو لبس ساعة فصمتة وفي اقل من ساعة قبضة من بر او قبضتان من شير انه والزيادة على اليوم كاليوم فلو لبس يوما او اياما فماليه دم واحد فان اراق لذلك ثم تركه عليه يوم آخر فعليه دم آخر بخلاف ولو لبس يوما او اياما ثم نزع لبسه فان كان نزع على عزم الترك فعليه كفارة اخرى وان كان على عزم ان يلبسه ثانيا او اياها بدل لا يزمه كفارة اخرى ولو جمع اللباس كما في يوم واحد من قيع وفاء وعمامة وقلاصوة وسراويل وخف

وليس يوما ودام على ذلك اياما او كان ينزعها الا ريسا ولبسها نهارا او بالعكس ما لم يعزم على الترك عند الخلع ولم يكفر للاولى فعليه دم واحد ان اتحد بسبب اللبس بان كان لبس السكك لضرورة او لغيرها ولا يلزم لبس السكك في مجلس واحد كما قاله القاري بل يكفي جمعها في يوم واحد فلو جمع السكك في يوم واحد ولو في مجالس اتحد الجزاء ان اتحد السبب ولو لبس البعض في يوم والبعض في يوم آخر تمدد الجزاء وان اتحد السبب رد المختار فان تمدد السبب كما اذا اضطر الى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسها على موضع الضرورة نحو ان يحتاج الى قبض فلبس قبضين او قيصا وجبة او يحتاج الى قلنسوة فلبسها مع العمامة فعليه كفارة واحدة باحدهما يتخير فيها واثم بالاخر كما سيأتي والاصل في جنس هذه المسائل ان الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر جنسية مبتدأة وان لبسها على موضعين موضع الضرورة وغير الضرورة كما اذا اضطر الى لبس العمامة فلبسها مع القميص مثلا او لبس قبضا للضرورة وخفين من غير ضرورة فعليه كفارتان كفارة الضرورة يتخير فيها وكفارة الاختيار لا يتخير فيها وكذا الحسك في الحلق بان حلق بعض اعضائه بعد لبس بعضها لغير عذر ولو في مجلس يتمدد الجزاء وهكذا في الطيب والله اعلم شرح ولو كان به سحر فعمل بلبس الخيط لها وينزع عند زوالها او حصره عدو فاحتاج الى اللبس للقتال اياما بلبسها اذا خرج اليه و ينزعها اذا رجع او لم ينزع اصلا او لم يرجع ولكن يلبس في يوم وفي وقت وينزع في وقت او كان به ضرورة اخرى لاجلها يلبس في النهار وينزع في الليل للاستغناء عنه او فعل بالعكس لبرد او غيره او لم ينزع ولو مع الاستغناء عنه والعلة لازمة فادام المذرم وجودا فاللبس متحد في جميع ذلك وعليه كفارة واحدة يتخير فيها فان زال المذرم الذي لاجله لبس بان زال هذه الحمى وحدث مرض آخر او سحر غيرهما او ذهب هذا العدو وجاء عدو غيره او زال هذا البرد واصل به برد آخر غير الاول عرف ذلك بوجه من الوجوه المفيدة لمعرفته فنزعه ثم لبسه للثاني ودام على اللبس فعليه كفارة اخرى كفر للاولى ولا عندهما وعند محمد كفارة واحدة ما لم يكفر للاولى ولو لبس لضرورة فزال المذرم بعد ما يؤمن فادام في شك من زوال الضرورة فليس عليه الا كفارة واحدة وان تبين زوالها كان عليه كفارة اخرى لا يتخير فيها والاصل في جنس هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد جهة اللبس واختلافها الى صورة اللبس كذا في الفتحة

(تنبيه) قد يتمدد الجزاء في لبس واحد بامور الاول التكفير بين اللبس وان اتحد السبب كأن كفر للاول ودام على اللبس والثاني تمدد السبب والثالث الاستمرار على اللبس بعد زوال المذرم او بعد حوثه والرابع لبس الخيط المصبوغ بطيب للرجل ويتحد الجزاء مع تمدد اللبس بامور منها اتحاد سبب اللبس كمالو تمدد اللبس لحي غيب وعدم العزم على الترك عند النزاع وجمع اللباس كلها في مجلس او يوم ان اتحد السبب واتحاد موضع اللبس وان تمدد السبب ولو ارتدى بالقميص او الشح به او اتزر به او بالسر او بل فلا بأس به لانه لم يلبسه لبس الخيط لان حقيقة لبس الخيط ان يحصل بواسطة الخياطة اشتغال على البدن واستمسك فليها انتفى انتفى لبس الخيط وهنا انتفى الاشتغال بواسطة الخياطة وكذلك داخل منكبيه في الثياب ولم يزره ولم يدخل يديه في كفيه فلا شيء عليه الا لسكرامة لعدم الاستمسك بنفسه ولهذا يتكلف في حفظه وقال

زفر عليه الجزاء لانه يلبس كذلك عادة قلنا الماددة في القباء الضم الى نفسه ما خوذ من القبو وكاله فيما تقول
 تبين اموال وزره او ادخل يديه في كفيه او احداها في كفه يوما او اكثر فعليه دم وفي اقله صدقة لم يحول
 الاستمسك بالزر او الادخال مع الاشتغال بالخياطة وكذلك لو لبس الطيبان ولم يزره فلا شيء عليه ولو زره
 يوما او اكثر فعليه دم وفي اقله صدقة بخلاف ما لو عقد الرداء او شد الازار بحبل يوما كره له ذلك للشبه بالخيط
 ولا شيء عليه لا تنفاء الاشتغال بواسطة الخياطة كذا في الفتح وغيره ويتوشع بالثوب ولا يخله بخلال
 ولا يمسكه على عنقه اما جواز التوشع فلا نه في معنى الارتداء والازار واما كراهة عقده فلا نه اذا عقده
 لا يحتاج في حفظه على نفسه الى تكلف فكان في معنى لبس الخيط ولو فعله لم يلزمه شيء لانه ليس بمخيط على
 الحقيقة فاكتفى بالكراهة شبيهة عن الوالو الجي ولو لم يجد الا السراويل ولبسه من غير فتق فان كان وسيما
 يمكن فتقه والازار به فعليه دم محتم والافتدية يتخير فيها للعذر شرح وليس على المرأة لبس الخيط شيء
 (مطلب في لبس الخفيف) ولو لبس الخفيف قبل التقطع يومه فعليه دم وفي اقل من يوم صدقة وكذا
 الجورين قال الشارح ولم ار من صرح فيمن لبس خفا واحدا والظاهر ان يكون الخسكم متجدا اذا
 لم يكن مجلس لبسها متعددا وان لبسها بعد التقطع اسفل من موضع الشر الكفلا شيء عليه ولو وجد ثملين
 بعد قطعها يجوز له الاستدانة على ذلك ويجوز لبس المقطوع مع وجود الثملين لسكنه يسكره *
 (الفصل الثالث في تعطية الرأس والوجه) اذا غطى رأسه او وجهه ولو امرأة كلا او بعضها معتادا وهو
 ما يقصد به التعطية عادة كالقلنسوة والعمامة مخيطا كان او غيره ودام عليه زمانا ولو ناسيا او عامدا عالما او
 جاهلا مختارا او مكرها او نائما غطاه غيره او هو بنفسه بعذر او بغير عذر فعليه الجزاء فاذا غطى جميع رأسه
 او وجهه والربع منها كالشكل اعتبارا بالحق وعن ابي يوسف اعتبارا الاكثر فيها واختاره في الفتح قال لان
 تكامل الجنابة لا يحصل بما دون الاكثر بخلاف حاق الربع لا يعتمد على ما اولى والمراة مقدار احدهما كما
 صر فعليه دم وفي الاقل من يوم او من الربع صدقة ولو عصب رأسه او وجهه يوما او ليلة فعليه صدقة الا ان
 يأخذ قدر الربع قدم ولو عصب يده او موضعا آخر من جسده لا شيء عليه وان كثر لسكنه يسكره من غير
 عذر كرهة قد ازار وتخليل الرداء بحر ولا بأس ان يغطي اذنيه وقفاه ومن لحيتيه ما هو اسفل من الذقن
 بخلاف فيه وعارضه وذكفه ولا بأس ان يضع يده على انفه بالثوب فتج وبحر والظاهر انه لو كان الوضع
 بالثوب ففيه الكراهة التحريمية فقط لان الانف لا يبلغ ربع الوجه اذاه طرد المحتار ولو غطى رأسه بحمل
 ما لا يقصد به التعطية عادة كأجانة او عدل البر او جوارق او مكمل او طاسة او طست او حوض او مدر او
 صفر او حديد او زجاج او خشب او نحوها من فضة وذهب بما يغطي كل رأسه او بهتة فلا بأس به ولا شيء
 عليه ولو اغرض دفع الحر والبرد وصرح به في المنفعة وعلى هذا يفرع ما لو دخل تحت سترة السكينة فان كان
 يصيب وجهه او رأسه فهو مكره لا شيء عليه والا فلا بأس به بحر ولو غطى رأسه به ثملين فعليه الجزاء وان
 خضبه بالجناء الثخين اوله بالخطم فقد صرح في المنعاب ولو غطى رأسه من وجهه او باليسه الخيط وهو
 نائم يوما كاملا فعل المحرم الذي حصل له ان ارتداه دم حتم ان كان لغيره ناسر وان كان امره ناسر غير شرح

وليس للمرأة أن تنقب وتغطي وجهها فإن فعلت يوما فليها دم وفي الأقل صدقة ولو فعلت ذلك لضرورة
 تخير في الكفارة ولو تلثمت يوما أو ليلة فعليها دم والأفضل صدقة ولو كانت تستر وجهها وتكشفه أخرى
 هكذا تفعل في كل مرة أقل من ساعة فليكي فعلها السكك مرة قبضة من طعام ضياء الابصار والله اعلم
 (الفصل الرابع في الحلق وإزالة الشعر) متى حلق عضو مقصود بالحلق من بدنه قبل أو ان التحلل فعليه
 دم وإن حلق ما ليس بمقصود فصدقة كذا في المبسوط ولا فرق في الحلق بين أن يحلق لنفسه أو يحلق لغيره
 بأمره أو بغير أمره طائعا أو مكرها جوهره والتقصير حكمه حكم الحلق في وجوب الدم والصدقة إيجاب
 فالواجب دم لو حلق ربيع رأسه أو ربيع لحيتته فصاعدا أو قصر ربيع رأسه أو أكثر أو قصرت المرأة قدر راعلة
 من ربيع شعرها فإذا اعتبرا بالتحلل وفي أقل من الربيع صدقة سواء بقي بعد الحلق شيء أو لا كذا لو كان أصابع
 على ناصيته أقل من ربيع الرأس وكذا لو حلق كل رأسه وما عليه أقل من ربيع شعره فلو كان قدر ربيع شعره
 ففيه دم وعلى هذا يجهل مثله فيمن بلغت لحيته الغاية في الخفة فتش والاحية مع الشارب عضو واحد فيعتبر
 ربيع السكك فتش وبحر وينبغي أن يراد به ولم وفي أقل من الربيع صدقة أي بعد أن يكون خصلة ما في الخانية
 وإن تنف من رأسه أو نقه أو لحيته ثلاث شعرات ففي كل شعر كف من طعام وفي خصلة نصف صاع اه
 فتبين أن نصف الصاع إنما هو في الزائد على الشعرات الثلاث أما إذا لم يزد تصدق السكك شعرة بكف من
 طعام هذا إذا سقط بفعل محظور الآخر كما كنتف أما إذا سقط بفعل المأمور به كإلصاق شعرات
 كف واحدة من طعام أفاده أبو السعود وما في البدائع وغيره ولو أخذ شيئا من رأسه أو لحيته أو لس شيئا
 من ذلك فأنثر منه شعرة فعليه صدقة فلملة تفريع على إطلاق الرواية ولو حلق رأسه ولحيته وأبطيه وكل
 بدنه في مجلس واحد فعليه دم واحد لا اتحاد المحل معنى باتحاد المقصود وهو الارتفاق إذا كفر الأول كالأول
 حلق رأسه وإزاق دما ثم حلق لحيته لم يدم آخر وإن اختلفت المجالس فلكل مجلس موجب جناية عندهما
 لا اختلاف المحل حقيقة وعند محمد دم واحد ما لم يكفر الأول فلو حلق رأسه في أربعة مجالس في كل مجلس
 ربما فعليه دم واحد اتفاقا لاتحاد المحل حقيقة ومعنى إذا كفر الأول أو كانت المجالس في أيام متفرقة فعليه
 أربعة دماء أفاده في الكبير أما لو حلق رأسه وطيبه وغطاه ولو في مجلس فعليه ثلاثة دماء لا اختلاف المحل
 معنى باختلاف الجناية وعن محمد فيمن كان به أذى من رأسه حلق ثم تنف أبطيه أو أطل في مقامه ذلك من
 غير ضرورة قال عليه للضرورة أي الكفارات شاء وعليه لغير الضرورة دم مستقل ولا تدخل الضرورة في
 غيرها كبير ولو حلق موضع المهاجم واحتجهم فعليه دم عند أبي حنيفة وموضع المهاجم في حق الحجامة
 عضو كامل كما في الفتش وقال لصدقة فإن لم يحتجهم بعد الحلق فصدقة إجماعا كالأول حلقه لغير الحجامة شروح
 ولا بأس أن يحتجهم يعني من غير حلق أو يفتصد أو يجبر السكسر أو يحتن غانية وإن حلق رقبته أو فاته أو
 تنف أبطيه أو أحدهما فعليه دم وفي أقل من أبطه أو أكثره صدقة ولا يعتبر الربيع من هذه الأعضاء بالسكك
 لأن حلق بعضها ليس بعماد بخلاف الرأس واللحية والناصية كالكربة كبير فإن حلق الصدر أو الساق
 أو الركبة أو الفخذ أو العضد أو الساعد فعليه صدقة لأنه ليس بمقصود بالحلق مبسوط وغيره قال في النخبة

وهو الاصح قال في الفتح انه الحق اه خلافا لما في الهداية تبعاً للنظر الاسلام فعليه دم وان كان اقل فصدقة
لانه مقصود بطريق التنوير اه واختاره كثير من المشايخ واجاب في الفتح بان القصص الى حلقها انما هو في
ضمن غيرها وهو تنوير المجموع من الصلابة الى التقدم فكان بعض المقصود بالخلق اه ولو حلق شاربه كاه
او بعضه او قصه فعليه صدقة وهو المذهب الصحيح لانه بعض النجاسة ولا يبلغ ربع المجموع وقيل فيه
حكومة عدل ونجاسة شئ في الدماية والسكنز وهو مخالف لقولهم وفي اقل من الربع صدقة وقيل دم لانه
مقصود بالخلق بقوله الصوفية وغيرهم بحر ويجمع المتفرق في الحلق كما في الطيب فالوحدة ربع رأسه من
مواضع متفرقة فعليه دم والنفث والقص والاطلاء بالنورة والقناع بالاسنان والسقطة بالماء ونحو ذلك
كالخاق سراج وغيره فالسقط من رأسه او لحية ثلاث شمرات عند الضوء او غيره فعليه كف من طعام
كنداق الخاوية ومناسك الفارسي وهو عن محمد وفي الباب فعليه كف من طعام او كسرة او قرة لسكل
شجرة اه ثم ما عن محمد خلاف ما قدمنا عن الخاوية بقوله وان نصف من رأسه الخ وقد مر التوفيق وحاصله
انه ان سقط ثلاث شمرات بنته وجبه لسكل شجرة كف من طعام وان كان سقط بدون نصف بان قرة أو سقط
او احترق بسبب خبز كافي مناسك الفارسي وجب للثلاث كف واحدة من طعام (تنبيه) لا يخفى ان
الشعر اذا سقط بغيره لا محذور فيه لاحتمال قائه قبل احراره وسقوطه بغير قائه واذا سقط بشئ المحرم
بان احس به وادركه فحينئذ يلزمه الجزاء افاده الشارح واذا خبز فاحترق بعض شعره تصدق بخلاف ما
اذا تآثر شعره بالمرض او النار فلا شئ عليه رد المختار وقوله او النار محمول على عدم المباشرة منه بان كان نائماً
او نحوه كبير وفي المحيط واذا خبز العبد فاحترق بعض شعر يده في التنوير فعليه اذا عتق صدقة قال الشارح
واذا كان شعر يده كاملاً فالواجب الدم اه وان اطلق من غير اذى فعليه دم اذا عتق اه قال الشارح وقول
المحيط من غير اذى أي بغير عذر قيد به لانه اذا كان عن عذر يمين الصوم على العبد فوراً هذا اه ولو نبت
شعره في عينه فلا شئ عليه بازائها ولو خلع جلدة من رأسه بشعره لم يلزمه شئ لباب وان حلق محرم رأس
محرم قبل او ان تتحلل بأمره او بغير امره فعليه صدقة وعلى المخلوق دم ولا يتخير فيه وان كان مكرهاً او
نائماً لانه عذر من جهة العباد بخلاف المصطر حديثه يتخير لان الآفة هناك سماوية ثم لا يرجع المخلوق رأسه
على الخالق لان الدم اعماله لما نال من الراحة والزينة وكذا عليه صدقة ان حلق رأسه حلال وقيل تصدق
بما شاء وجزم به في البحر والنهر وكذا اذا حلق حلال رأس محرم فعلى الخالق الحلال صدقة كالمخلوق نبات
الحرم وقيل لا شئ عليه والاول ذهب اليه الزيلعي والسر وحي وصاحب الفتح والشمي وتبعهم في البحر
والنهر والثاني صرح به في البدائع ومناسك الفارسي والعناية والحاوي واعتمده في الباب وشرحه فالخالق
والمخلوق اما ان يكونا محرمين او حلالين او الخالق محرم والمخلوق حلالاً او بالعكس ففي كل على الخالق
صدقة الا ان يكونا حلالين وعلى المخلوق دم الا ان يكون حلالاً نهاية وزيلعي وفتح وان قص المحرم
اظفار حلال او الحلال اظفار محرم فعليه صدقة والخلاف فيه كاخلاف في الخالق وان حلق محرم شارب
محرم او حلال او قصه او قص من اظفاره اطعمه ماشاء وما في الباب وان اخذ المحرم من شارب محرم او حلال

فعليه صدقة فلا يصح لأن المحرم إذا حاق شارب به وجبت عليه الصدقة فإذا حاق شارب غيره أطعمه ماشاء
كسرة خبز أو كفا من طعام لقصور الجناية وتماه في البحر ٥

(الفصل الخامس في قص الاظفار) إذا قص اظفار يده أو رجله في مجلس أو مجلسين فعليه دم واحد
بالاتفاق كالأحاق ربع رأسه في مجلس أو مجلسين لاتحاد المحل حقيقة ومعنى فإن قلم اظفار يده أو رجله ثم
قلم اظفار يده أو رجله الأخرى فإن كان في مجلس واحد فعليه دم واحد لاتحاد المحل معنى أو مجلسين فدمان
عندهما لاختلاف المحل حقيقة وكذا إذا قص اظفار يده ورجليه فإن كان في مجلس فعليه دم واحد وإن كان
في أربعة مجالس في كل مجلس عضو واحد الزمة أربعة دماء عندهما كغير الأول ولم يكفر وقال محمد لزومه
دم واحد في المستثنين ما لم يكفر الأول لهما أن هذه الاعضاء متباينة حقيقة وقصها جنايات متعددة حقيقة
وانما جعلناها جناية واحدة معنى لاتحاد المقصود وهو الاتفاق فإذا اتحد المجلس يعتبر المعنى وإذا اختلف
تعتبر الحقيقة كل ذلك إذا كانت الجنايات من نوع واحد فإن اختلفت لا يتحدد الجزاء اتفاقاً وإن اتحد
المحل والمجلس كإسرا وإن قلم أقل من يد أو رجل أو خمسة متفرقة أو أربعة من كل عضو حتى بلغت ستة عشر
ظفر فعليه صدقة لأكمل ظفر نصف صاع إلا أن يبلغ قيمة الطعام دماً فينقص ماشاء أو يختار الدم والمعنى
فإن نقص ماشاء إلى نصف صاع لا أكثر بأن ينقص نصف صاع مرة أو مراراً إلى أن يصير الباقي أقل من ثمن
الدم بنصف صاع أو بأقل منه لا بأكثر وقال في شرح المجمع واختلفوا في كيفية تنقيصها أي الصدقات عن الدم
والأصح أنه ينظر إلى الأصوع من الشمبر والتبر فإن لم يبلغ ذلك دماً خرج فيكون الواجب انقاصه من
الدم ويكون التصديق بمقدار مقدري الشرع اهـ وانما تنقصوا عن قيمة الدم لئلا يجزى في القليل ما يجب في
الكثير حتى لو كان الواجب ابتداء نصف صاع فقط بان قلم ظفر أو أحد أو كان يبلغ هدياً ينقص منه
والتمصيل في رد المختار وقال محمد يجب الدم بقلم خمسة متفرقة اعتباراً بما إذا طيب قدر عضو في موضع
متفرقة قلنا الطيب ليس له عضو يخصه فجعل البدن كله كعضو واحد فيجمع المتفرق فيه كافي للعباسة
تبيين ولو أنكسر ظفره أو انقطع شظية منه بعد الإحرام أو كان قبله فقطعها أو قام بالممكن عليه شيء لأنه
لا ينمو بعد الانكسار فلو كان بحيث لو تركه بنمو فعليه صدقة قال في البحر وقيد بالانكسار لا نال
أصابه أذى في كفه فقطص اظفاره فعليه أي الكسفات شاء اهـ ولو قطع كفه وفيه اظفاره لم يلزمه شيء
وإن قلم المحرم اظفار حلال أو محرم أو قلم الحلال اظفار محرم فحكمه حكم الحلق بدائع وفي المحيط وإذا
حلق المحرم رأس حلال أو محرم أو قلم اظفاره فعليه صدقة ٥

(فصل في إذا ارتكبت المحظورات الأربعة بعذر) ما ذكرنا من لزوم الدم عينا والصدقة عيناً في فصل
الطيب واللبس ومنة النغطية والحق وقلم الاظفار إنما هو في حالة الاختيار بأن ارتكبت المحظور بعذر
أما في حالة الاضطرار بأن ارتكبه بعذر كمرض وعلة فإن كان مما وجب الدم فهو مخير بين الصيام والصدقة
والدم ولو وسرا ولو أدى الثلاثة عن كفارة واحدة لا يقع الا واحد وهو ما كان أعلى قيمة ولو ترك الكل
يساقب على ترك واحد منها وهو ما كان أدنى قيمة لأن الفرض يستعطي الأدنى كبير وإن كان مما وجب

للمصدق فهو غير بين الصيام والصدقة قال في رد المحتار وايسر الاربعة قيدان جميع محظورات الاحرام اذا كان بعد وقفيته الخيارات الثلاثة اهـ وتقل مثله في الكبير ومن الاعذار الحمى والبرد الشديد والحر كذلك والجرح والقرح والصداع والشقيقة والقمل الكثيرة في شعر رأسه والاحتجام ولا يشترط دوام العلة ولا ادائها الى التلف بل وجودها مع تعب ومشقة يبيح ذلك لباب وغيره ومن الاعذار خوف الهلاك من البرد والمرض ولبس السلاح للقتال فتع وخافية ولعل المراد بالخوف الظن لا مجرد الوهم فاذا غلب على ظنه هلاكه او مرضه من البرد جاز له التغطية مثلاً لكن بشرط ان لا يتعدى موضع الضرورة فيغطي رأسه بالقنطرة فقط ان اندفعت الضرورة بها وحينئذ فلف العمامة عليه احرامه وجب للدم والصدقة كذا في البحر ومراعاة انه اذا كانت العمامة نازلة بحيث تغطي ربهما تحرم تغطيته فحينئذ يجب دم ان كان يوماً والافصدقة وتامه في المنحة واما الخطاء والنسيان والاغواء والاكره والنوم والرق وعدم القدرة على الكفارة فليست باعذار في حق التخيير لباب ومضى وجب الدم عينا او الصدقة عينا لا يجوز عن الدم طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام فان تعذر عليه ذلك بقي في ذمته الى الميسرة فان مات فعليه الايصاء ان ترك ما لا كذا في الباب والبحر وغيرهما وما في الظهيرية فان لم يجد الدم صام ثلاثة ايام ضعيف كافي البحر رد المحتار واذا وجب الدم بخير ان شاء ذبح في الحرم او تصدق بثلاثة اصوع طعام او ستة من غيره على ستة مساكين اين شاء در لكل مسكين نصف صاع من براوصا او من غيره حتى لو تصدق بها على ثلاثة لم يحز الا عن ثلاثة وعليه تكميل الباقي ولو تصدق بها على سبعة على السوية لم يحز اصلاً لان العدد منصوص عليه وسيأتي تمامه بحر اوصام ثلاثة ايام اين شاء ولو متفرقة وان وجب الصدقة على التخيير ان شاء تصدق بما وجب عليه من نصف صاع او اقل على مسكين او صام يوماً رد المحتار عن الباب

(فصل) في شرائط كفاراتها الثلاث (مطلب في شرائط جواز الدم) الاول الملك فاودع شاة لغيره فاجازه اوضمته فليكه حينئذ لا يجوز والثاني ان يكون الهدي من النعم والثالث ان يكون ثنياً فافاقه او جذاً من الضان اذا كان عظيماً والرابع ان يكون سالماً من العيوب كما سنذكره في الهدي ان شاء الله تعالى والخامس التسمية والسادس الذبح فلو هلك المذبح بعد الذبح او سرق لاشئ عليه بخلاف ما لو سرق وهو حي او تصدق به حيالز منه غيره والسابع تاخير الذبح عن الجناية فاودع ثم جنى لم يحزه كفاية الجنين قبل الحنث والثامن ذبحه في الحرم فاودع في غيره لا يحز به عن الذبح الا اذا تصدق بلحمه على ستة مساكين على كل واحد منهم قدر قيمة نصف صاع حنطة فانه يجوز بدلا عن الاطعام والتاسع ان يكون من المسلم او الكتابي والعاشر التصديق بلحمه عند الامكان فلا يجوز له الاكل منه ولو استهلكه بغيره بعد الذبح بان باعه ونحوه ضمن قيمته ولا ينعدم الاجزاء به بخلاف ما لو هلك بعد الذبح بغير اختياره سقط كاسره والحادي عشر ان يتصدق بلحمه على فقير يجوز التصديق به عليه فاودع تصدق به على اصله او فرعه او مماوكة او زوجته او زوجها اوهاشمي فمليه قيمته ولا يجوز لكافر ولو ذمياً على المفتي به وكل من هو اتقى فهو افضل والثاني عشر النية والثالث عشر عدم اشتراك من يريد غير القرية ولا يشترط فيه عدد المساكين فاودع تصدق به على فقير

واحد جاز ولا فقراء الحرم ولا الحرم فلو تصدق به على غيرهم اخرج منه من الحرم بعد الذبح فتصدق بما جاز
وفقراء الحرم افضل الا ان يكون غيرهم اخرج ولا يجوز عن الدم اداء القيمة الا اذا اكل او اتلف مما يجوز
له الاكل منه فعملية قيمته يتصدق بها او وجب الدم على النخير فيجوز عنه اداء القيمة على وجه الاطعام
(مطلب في شرائط جواز الصادة) الاول القدر وهو ان يكون نصف صاع من بر او دقية او سويقه
او صاعا من شعير او دقية او سويقه او غر او زبيب فلا يجوز اقل منه ولا اكثر فان تصدق به فالسكل في
الاولى والثانية والثالثة ولو نصف صاع تطوع الثاني ان لا يفرق نصف صاع على فقيرين او اضعاف بخلاف
الفطرة واجازه في البحر والتمر كالفطرة واطلقوا نصف الصاع والصاع فلو ادى رد ياجاز ولو ادى غنما او
به عيب ادى النقصان وان ادى قيمة الردي ادى الفضل ولو كانت الحنطة مخلوطة بالشعير فلو انقبة للشعير
فعملية صاع ولو بالعكس فتعصف صاع وان تساوى يابني وجوب صاع احتياطا رد المختار ويعتبر الصاع وزنا
بان يسع ثمانية ارطال الفواار بعين درهمين من الشعير او الحنطة الجيدة او من ماش او عدس والاولان احوط
لما فيه الخرج عن الهبة يقيين كما حرره في رد المختار وقد حرره بعض المتأخرين فكان على احوط الاقوال
كياتين مكديتين الاسدس كيلة فنصف الصاع كيلة مكية الا نصف سدس كيلة من البر المنزول النظيف
ضياء الابصار وقال الشارح وقد ختمته فوجدت نصف صاع تقر بيا من الحب المصري اذا لم يكن مغربلا
قدو كيل مكى وربع من الكيل المتعارف في زماننا ومن اللقيم النظيف مقدار كيل واحد منه اه وهوان
بر اجاز خلافا لحمد فان عنده لا بد من ان يقدر بالكيل وقاية (تنبيه) المد والمان سواء اكل منها ربع صاع
رطلان بال عراقى والرطل مائة وثلاثون درهما رد المختار الثالث الجنس وهو البر ودقية وسويقه والشعير
ودقية وسويقه والتمر والزبيب فهو اربعة انواع لا خامس لها التي يجوز اداءها من حيث القدر واما غيرها
من انواع الحبوب فلا يجوز الا باعتبار القيمة كالأرز والذرة والماش والعدس والحنص وغير ذلك كما ان الا
ونحوه وكذا الاقط لا يجوز الا على وجه القيمة وكذا الخبز ولو من برفية تبر فيه القيمة فلا يجوز وزنا على
الصحيح ويجوز اداء القيمة في السكل درهم او دنانير او فلسا او عروضا او ماشاء في دفع السكل مسكين قيمة
نصف صاع من بر ولا يجوز النقص عنها كما في العيون رد المختار ولو وجب عليه طعام ستة مساكين فاعطاهم
ثوبا واحد اعنه فان اصاب كل مسكين ما يبلغ قيمة نصف صاع من بر جاز والا فلا وكذا يجوز عنه الدم الا انه
يشترط ان يتصدق بالاعم على وجه الاطعام بان يعطى كل مسكين قيمة نصف صاع لا اقل ولا اكثر
ولا يسهط عنه بالاراقه بل ان هلك يجب ضمانه ويجوز ذبحه خارج الحرم شرح وتعتبر القيمة وقت الوجوب
وقالوا يوم الاداء كذا فلو افي زكاة فطرة فيا بنى ان يكون هنا ولكن لا يجوز اداء المنصوص عليه بعضه
عن بعض باعتبار القيمة سواء كان من نوعه او لا فلو ادى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع من حنطة
وسط او نصف صاع من تمر قيمته نصف صاع من بر او اكثر عن الحنطة لم يجز بل يقع عن نفسه وعابا تكيل
الباقى وكذا لا يجوز بدلا عن غيره بان يعطى اقل من منوى الحنطة قيمة من الذرة ما يبلغ قيمة نصف صاع
من الحنطة ويجوز اداء غيره بدلا عنه باعتبار القيمة فلو ادى ثلاثة امعاء من الذرة قيمتها من ان الحنطة

جاز والاولى ان يراعى في الدقيق والسويق وكذا في الزبيب القدر والقيمة احتياطا وهو ان يؤدي من دقيق
 البر نصف صاع قيمة نصف صاع من بر لا اقل من نصف صاع يساوي نصف صاع من بر ولا نصف صاع
 لا يساوي نصف صاع من بر وعلى هذا القياس في دقيق الشعير وميوقة والزبيب فان ادى نصف صاع من
 شعير ونصف صاع من تمر او نصف صاع تمر ومنادواخذ من الحنطة او نصف صاع شعير وربع صاع حنطة
 جاز عندنا خلافا لاشافى فان عنده لا يجوز الا اذا كان السجل من جنس واحد ذكره في البحر في الفطرة و
 الدقيق اولى من البر والدرهم اولى من الدقيق والبر ودفع القيمة افضل من دفع العين على المذهب المتيقن به
 هذا في السبعة اما في الشدة فدفع العين افضل والمراة بالقيمة الدرهم والدنانير كافي رد المختار وقيل المنصوص
 افضل في الاجوان كلها سواء كانت ايام شدة او لا لان في هذه موافقة السنة وعنده الفتوى منع فقد اختلف
 الافتاء في رد المختار واذا اراد ان يعطى قيمة الحنطة او الشعير او التمر يؤدي قيمة اى الثلاث شاء عندهما
 وقال محمد يؤدي قيمة الحنطة رد المختار الرابع اهلية المجل المصروف اليه للصدقة الواجبة وهو ان
 لا يكون غنيا وهو من له لصاب الزكوة الا انه لا يشتد فيه تحويل الحول ولا البناء ولا عماله ولا طفال
 ولا هاشميا ولا مولا ولا مولا ولا كافر ولو ذميا على المتيقن به وهو قول الثماني انه لا يصح دفع الواجبات
 اليه رد المختار ولا من لا تقبل شهادته كاصله وان علا وفرعه وان سفل وزوجته وزوجها ويجوز للاخ
 والاخت وكذا اباؤا اقارب ولو من ذى الرحم المحرم الذى يحجب عليه نفقته كالمع والمعدة والخال والخالدة
 ولو اطعم على ظن انه اهل فظهر خلافه جاز الا في مملوكه الخامس التأخير عن الجناية السادسة البينة المقارنة
 لعمل التكفير فان لم تقارنه لم يجز ويجوز له التصديق في غير الحرم وفيه على غير اهله وفقراء مكة افضل بحسب
 ويجوز فيه التملك وطعام الاباحة على قولنا وعند محمد لا يجوز فيه الا التملك كالفطرة كذا في البدائع
 والظاهرية وشرب الطحاوى هندية ورجح في البحر قول محمد تبعها للفتح وتبعها في النهر ورد المختار وهذا
 الخلاف في كفارة الخلق من الاذى واما كفارة الصيد فيجوز فيها الاطعام على وجه الاباحة بلا خلاف
 فان اراد ان يطعم طعام الاباحة يمتنع لهم طعاما وممكنهم منه ان يستوفوا ككتين وشبهتين غداء وعشاء
 والشرط فيه ان يكون الفقير ممن يستوفي الطعام فلو كان فيهم فطيم لا يجوز ولو كانت مراهقة يجوز وان
 يطعمهم في وقتين غداء وعشاء وسحورا او غداين او عشاءين او سحورين وارقها واعد لها الهدايا
 والمشاء اذا كانا في يوم واحد قيل كذلك المشاء والسحور في الفرق وان اقصر على وقت لم يجز وان
 ياجد الفقراء في الوقتين فلو غداهم وعشا آخرين لم يجز الا ان يعيد على احدها غدا او عشاء وان يكون
 الطعام شبعان في وقتين جميعا ولو كان فيهم من يهين قيل لا يجوز وهو الاصح والمعتبر فيه الشبع لا قدر الطعام
 كان المعتبر في التملك قدر الطعام لا الشبع فلو قدم اليهم طعاما قليلا لا يبلغ قدر الواجب وشبهوا منه جاز
 لباب ولو قدم اليهم طعاما من صنع من قدر الواجب ولم يشبهوا منه لم يجز وبان يهين ان يزدحق يشبهوا كذا
 استظهاره في رد المختار ولا يشتد الا في خبز البر بل يستحب واختاره في غيره ولو جمع بين التملك
 والاباحة بان غداهم واعطاهم قيمة المشاء او بالعكس او نصف المنصوص عليه جاز بلا خلاف وكذلك ان

اعطى لكل مسكين نصف صاع من شعير او تمر ومد من بر جاز على ما ذكره في الاصل ولا يشترط به عدد المساكين صورة فلو دفع طعام ستة مساكين مثلاً الى مسكين واحد في ستة ايام كل يوم نصف صاع او عدي مسكيناً واحداً وعشاء ستة ايام اجزأه اما لو دفعه اليه في يوم واحد دفعة فلارواية فيه واختلف المشايخ فقال بعضهم يجوز وقال ماتمهم لا يجوز الا عن واحد وعليه الفتوى وكذلك الوادي السكلي الى مسكينين لا يكفي الا عن اثنين والباقي تطوع لباب وغيره

(وطلب في شرائط جواز الصيام) الاول النية الثانية تبييت النية فلو نوى نهاراً بعد طلوع الصبح او قبل غروب الشمس لم يحز شرح الثالث تعيين النية وهو ان ينوي الصوم عن الكفارة فلا يتأدي بمطابق النية ولا بنية النفل ولا بنية واجب آخر الرابع ان ينوي الصوم والمضاف اليه بان يقول صوم المتمة او جزاء الحلق او غيرها ولو لم يصفه لم يحز الخامس ان يصوم في غير الايام المنهية ورمضان فلو صام في الايام المنهية لم يحز عن الكفارة وان صح اداءه مع الحرمة وجبت امادته ولا يشترط في شيء من الصيام في باب الاحرام المتتابع ولا الحرم ولا الاحرام الا في صوم الثلاثة للمتعة والقران كبير ومن عجز عن الصوم لكبر او مرض لا يرجى برؤه لا يحز ثم الفدية عن الصوم كما اذا وجبت عليه كفارة الاذي فلم يجد الهدي ولا طعام ستة مساكين ولم يقدر على الصوم وادان يطعم عن صيام ثلاثة ايام ثلاثة مساكين لم يحز الاستة مساكين وكذلك المتمة والقران اذا لم يجد الهدي ولم يقدر على الصوم لم يحز ان يطعم عن الصيام لباب وشرحه

(الفصل السادس في الجماع ودواعيه) اما الدواعي فان نظر الى فرج امرأته بشهوة فامنى وان تكرر ذلك او تفكر فانزل او احتلم لاشي عليه سوى الغسل ولو جامع فيها دون السبيلين او باشر او عانق او قبل او بس بشهوة امرأته او امرءة انزل او لم ينزل فعليه دم ولو قبل امرأته وهو جاهل ان قصد الشهوة فعليه الفدية والا فلا وان قال لا قصدت هذا ولا ذلك لا يجب شيء ولو استمني بالكف او جامع بهيمة او ميتة او صغيرة لا تشتهى ان انزل فعليه دم وان لم ينزل فلا شيء عليه ولا يفسد حججه بشيء من الدواعي مع الاتزال بخلاف الصوم واما الجماع وهو اغلظ الجنائيات فيفسده الحج والعمره اذا وجد بشر وطه فارت جامع في احد السبيلين من آدمي بايلاج تدرك الحشفة بلا جائل يمنع وجود الجرارة والذرة ولو ناسيا او منكرا او نائمة او بخبطا او ممدورا او عبدا او صبيبا او مجنونا قبل الوقوف برفة او قبل اكثر طواف العمرة فيسد حججه او عمرته انزل او لم ينزل وكذلك استدخلت ذكر حمار او ذكر أمه قطمها ولو انمير أدى فسد حجها بالاجماع لان داعي الشهوة في النساء اتم فلم تكن في جانبهن قاصرة بخلاف الرجل اذا جامع بهيمة طرد المختار ويستثنى من الاذى الميتة والصغيرة التي لا تشتهى كما هو شرح ورد المختار فلو جومت نائمة او مكرهه او جامعها صبي او مجنون فيسد حجها ولا ترجع بمائزها على الميسكره كرجل اكره على النذر فانه يلزمه فاذا ادى ما نذره لا يرجع على الميسكره كذا نقله الاتقاني عن شرح الطحاوي ولولف ذكره بحرقه واولجه ان وجد دمارة الفرج والذرة يفسد والا ولو احرم بمجامع احرامه وفسد حججه وقيل هذا اذا لم ينزع في الحال وان نزع في الحال لم يفسد اعتبارا بالصوم وبعض في فاسده وجوبا كجائزه فيه مل جميع ما فعله في الحج

الصحيح ويحتمل ما يحتمل فيه وان اراد تصيب غطوا رافعه عليه ما على الصحيح وانما وجب المضي فيه مع
فساده لما انه مشر وع باصله دون وصفة ولم يسقط الواجب له لثبته به نهر وعليه شاة الا ان الصبي والمجنون
لا جزاء عليهما ولا قضاء وكذا لا مضي عليهما في احرامهما الا انه يؤمر بغيره وقضائه استصحابا اما العبد
فيلزم الهدى وقضاء الحج بعد العتق سوى حجة الاسلام وكل ما يجب فيه المال يؤخذ به بعد العتق
بخلاف ما فيه الصبر كما صرح في اوائل الباب ولا رجوع للكره على المكروه بحر ويقوم سبع بدنة مقام
الشاة كذا في البحر فافهم وعليه القضاء والاعادة من قابل ولو نفلا او من عامه ذلك بان يحصر بعد الافساد
فتحل بالهدى ثم زال احصاءه وامكنه ادراك الحج كبير ولا عمره عليه ولو كان مفردا لا نه ليس بفائت
الحج الا ترى انه لم يسقط عنه افعال الحج بخلاف المحصر اذا حل من احرامه بذبح الهدى فعليه العمرة في
القضاء لقوات الحج في ذلك العام بدائع ولو افسد القضاء ايضا لا يلزمه الا قضاء حجة واحدة كولو افسد
قضاء صوم رمضان وتماه في رد المختار ولا يجب الافتراق في القضاء عندنا الا اذا انضاف المواقعة فيسقط
ان يهترقا اذا احراما ولو جامع مرارا قبل الوقوف في مجلس واحد مع امرأة واحدة او اكثر فعليه دم واحدة
وان اختلف المجلس فلكل مجلس دم على حدة عندها وقال محمد دم واحد ما لم يكفر الاول ولو جامع في
مجلس آخر وروى بدر قضى القاسد فعليه دم واحد في قولهم جميعا ولا يلزمه بالثاني شيء مع ان اية الرضى
باطلة لانه لا ينجس عنه الا بالاعمال بخلاف ما اذا كان ما وراى الرضى كالحصر يرضى او عدو فانه بذبح
الهدى يحل ويرتضى احرامه وتماه في رد المختار وكذا لو تم عدد الجاهل بعد الاول بقصد الرضى فعليه دم
واحد ولو في مجلس او مع نسوة ولا فرق بين الحج والعمرة في جميع ما ذكرناه

(مطلب) واما لو جامع بعد وقوفه برفة ولو حال الوقوف او بعدة قبل الحلق وقبل طواف الزيارة كاه
او اكثره فلم يفسد حجه سواء جامع قبل الرمي او بعده وقال الثلاثة يفسد اذا جامع قبل الرمي وعليه بدنة
سواء جامع ناسيا او عامدا كافي عامة الكتب وسواء جامع مرة او مرارا ان اتحد المجلس فان اختلف
ولم يقصد بالجامع الثاني رضى الاحرام فبدنة الاول وشاة للثاني في قولها لان الجامع صادق احراما ناسيا
بالجامع فلم يتماظم وجبه وقال محمد ان ذبح الاول بدنة فيجب للثاني شاة والا فلا يجب للثاني شيء وان قصد
بالثاني رضى الاحرام فعليه بدنة الاول ولا شيء عليه للثاني في قولهم جميعا وبهذا الحلق قبل طواف الزيارة
سكاه او اكثره شاة وعليه المتون وقيل بدنة وقبل الحلق بعد طواف الزيارة كاه او اكثره شاة اجماعا لان
تنظيم الجنابة انما كان لمرامات هذا الركن اما بعد الحلق قبل الطواف فقد صادق احراما ناسيا وجود
الحلق في حق غير النساء نطف الجزاء وتوضيحه في البحر ولو حلق وطاف للزيارة اربعة اشواط ثم جامع
فلا شيء عليه عندنا ولو قبل السعي وقالت الثلاثة عليه دم لو قبل السعي لانه ركن وكذا من جامع في العمرة بعد
اكثر طوافها لا تفسد عمرته وعليه شاة ولو بعد ما طاف الركن وسعى لكن يشترط كونه قبل الحلق رد المختار
(تنبيه) ولو طاف للزيارة اربعة اشواط في جوف الحجر ثم جامع يعني قبل الحلق وقيل لمطلقا كحصر الخلاف
فعليه بدنة ولو طاف للزيارة جنباً ثم جامع ثم اعاده طاهر افعله دم ولو طاف كاه او اكثره على غير وضوء

أو طاف أربعة أشواط طاهر ثم وطئ لا يزمه شيء سواء أعاد أو لم يعده ومن فاته الحج إذا جامع فعليه المضي في أحرامه وعليه دم وقضاء الفاتت وليس عليه قضاء العمرة التي يتحمل بها بخلاف العمرة المبتدأة كبر ولو طاف للعمرة أربعة أشواط في جوف الحجر ثم جامع فسدت عمرته وعليه قضاءها بعد أيام التشريق وشاة ولو اهل بحجة أو عمرة وجامع فيها ثم أحرم بأخرى ينوي قضاء ثم قبل أداءها فهي هي وإهلاله لم يصح ما لم يفرغ من الفاسد به (مطلب في جماع النازن) جامع النازن قبل الوقوف وقبل طواف العمرة كله أو أكثره فسد حجته وعمرته وعليه المضي فيها وعليه شاتان وقضاءها وسقط عنه دم القران وإن جامع قبل الوقوف بعد ما طاف لعمرة كله أو أكثره نسد حجته دون عمرته وسقط عنه دم القران وعليه شاتان شاة لفساد الحج وشاة للجماع في أحرام العمرة وعليه قضاء الحج فقط وإن جامع بعد طواف العمرة وبعد الوقوف قبل الحاق وقبل طواف الزيارة كله أو أكثره لم يفسد الحج ولا العمرة ولا يسقط عنه دم القران وعليه بدنة للحج وشاة للعمرة وبعد الحاق قبل طواف الزيارة كله أو أكثره شاتان كما قد مناقب قبل فصل لا تمتنع ولا قران وقيل بدنة للحج وشاة للعمرة وقال أبو برة بدنة للحج ولا شيء للعمرة والذي يظهر أنه الصواب فتح ولو لم يحاق حتى طاف للزيارة أربعة أشواط ثم جامع قبل الحلق فعليه شاتان (تنبيه) فشرائط وجوب البدنة بالجماع ثلاثة الأول أن يكون الجماع بعد الوقوف والثاني أن يكون قبل الطواف وقبل الحاق عند الجموع وأما على قول المختارين فقبل الطواف قبل الحاق أو بعده والثالث أن يكون الجماع أول مرة فلو جامع مرة ثانية فعلى كل واحد شاة مع البدنة اهـ ولو أن قارنا فاته الحج فطاف لعمرة ثم لم يطف لما فاته من الحج حتى جامع فعليه كقارنان وكذلك لو فعل ذلك بعد ما طاف للعمرة تين جميعا وسعى إلا أنه لم يحاق رأسه ولو أنه حين فاته الحج ظن أنه قد بطل حججه فطاف لعمرة ثم سعى ثم حاق رأسه وجامع بعد ذلك من أرائه عليه للحاق دمان ولا يجب عليه أكثر من دمين لأنه فعل ذلك على قصد الرفض كذا في الكبير

(الفصل السابع) في ترك الواجب في أفعال الحج كالطواف والسعي والوقوف والذبح والحاق والرمي ففيه عشرة مطالب **المطلب الأول** في ترك الواجب في طواف الزيارة (ولو طاف للزيارة جنباً أو حائضاً أو نفساً كله أو أكثره وهو أربعة أشواط فعليه بدنة ويقع معتد به في حق التحلل ويصير حاصياً ويعيده طاهر احتماً فإن أعاده سقطت عنه البدنة ولو رجع إلى أهله وجب عليه العمود لأعادته ثم إن جاوز الوقت يموت بأجر أم جديد وإن لم يجاوز عاد بذلك الآخر أم فإذا أعاد بأجر أم جديد بآن أحرم بعمرة يبدأ بالطواف للعمرة ثم يطوف للزيارة ولو لم يعده وبعت بدنة أجزأه ثم إن أعاده في أيام النحر فلا شيء عليه وإن أعاده بعد ما سقطت عنه البدنة ولم يشاة للتأخير ولو طاف أنه جنباً فعليه شاة فإن أعاده وجبت عليه صدقة لكل شوط نصف صاع لتأخير الأقل من طواف الزيارة كذا في البحر ومثله في الهندية عن شرح الطحاوي ولو طاف للزيارة كله أو أكثره بعد نوافيه شاة ويعيده طاهر آله تحباً بأوقيل حتماً فإن أعاده سقط عنه الدم سواء أعاده في أيام النحر أو بعدها ولا شيء عليه للتأخير وقيل عليه دم وقيل صدقة لكل شوط الباب ولو طاف أنه لم يعده فعليه لكل شوط نصف صاع إذا بانته قيمته دماً فبينة من ماشاء بحره

(تنبيه) الوافي قوطم يعيده طاهر اعمى او لايت الواجب احيد الشيتين اما الشاة او الاعادة
والاعادة هي الاصل مادام تكلف فيكون الجابر من جنس المجرور ذى افضل من الدم واما اذا رجع الى اهله
ففي الحديث اتفقوا على ان يموت الشاة افضل من الرجوع واختلفوا في الجنابة فاختلفوا في الهداية ان المودالى
الاعادة افضل الماذكرنا واختار في المحيط ان يموت الدم افضل لان الطواف الاول وقع معتد به وفيه منقعة
للفقرء كذا في البحر واذا اعاد الطواف طاهر او قد طأ به جديا او جائضا فالمعتبر هو الاول والثاني جابر له
لان الفرض لا يتكرر وقيل المعتبر هو الثاني ويكون فيسخا الاول فكانه لم يكن وفائدة اختلاف تظهر في
اعادة السعي فعلى القول الاول لا يجب وعلى الثاني يجب بخلاف ما اذا لم يعد الطواف وارقى دمالا لك فانه
لا شئ عليه من اعادة السعي والدم تبركها اتفاقا لان اراقة الدم لا يفسخ الاول وانما ينبغي به تصانيفه فيكون
السعي بعد طواف كامل ولو طأه محدثا فالمعتبر هو الاول اتفاقا ولو ترك طواف الزيارة كله او اكثر فهو
محرّم اذا في حق النساء حتى يطوف فكلما جامع لزمه دم اذا تعدد المحبس الا ان يقصد الرقعة فلا يلزمه
بالثاني شئ فعليه حتمان يعود بذلك الاحرام ويطوفه ولا يجوز شئ منه البذل فضلا ولو ترك منه شوطا او
شوطين او ثلاثة فعليه دم فلو اتم الباقي في ايام النحر فليس عليه شئ ولو اتمعه بعد ما يلزمه مسددة لسكر شوط
نصف صاع من بر ولو عاد الى اهله بموت شاة وان اختار الموديلزمه احرام جديد ان جاوز الوقت وفي
البدائع والافضل ان يموت بالشاة وان كان تكلفا لرجوع افضل لان جبر الشئ بمجتمعه فكان اولى اه ولو
طأه كله او اكثره راكباً او محمولا او زحفا او مكشوف اليدرة قدر ما لا يتجزأ الصلوة معه بلا نذر او منكوسا
او في جوف الحجر فعليه دم فان اعاده سقط ولو عاد الى اهله بموت شاة وان اختار الموديلزمه احرام جديد
ان جاوز الوقت ولو طأه راكباً او محمولا او زحفا بسد ركض او كبر فلا شئ عليه ولو اخر طواف الزيارة
كاه او اكثره عن ايام النحر فعليه دم ولو اخر اذله فعليه لسكر شوط مدقة وهذا عند الامكان فلو طهرت
الحائض في آخر ايام النحر ان امسكت طواف الزيارة كله او اكثره قبل الغروب بان بقي زمن الى الغروب
يسمع اربعة اشواط مع مقدماتها كالاستقاء والاستمر عن الاعين وخلف الثياب والاعتسال وقطع المسافة
فلم تطف حتى غربت او حاضت بعد ما قدرت على اربعة اشواط فلم تطف حتى مضى الوقت لزمها دم للمأخير
وان امسكتها اقله او حاضت بعد ما قدرت على اذله فلم تطف لا شئ عليها به (تنبيه) فقوطم لا شئ على
الحائض لتأخير الطواف مستقيما اذا حاضت في وقت لم تقدر على اكثر الطواف او حاضت قبل ايام النحر
ولا يمكنها اكثر الطواف الا بعد منهيها لرباب وبحر لكن ايجاب الدم فيها اذا حاضت بعد ما قدرت عليه
مستكمل لانه لا يلزمها فعله في اول الوقت نعم يظهر ذلك فيما لو علمت وقت حيضها فافترته تأمل رد المحتار
وفي ضياء الابعاد عن المحيط ولو حاضت في وقت لا تقدر على الطواف لزمها دم لانها مفرطة ولو حاضت
في وقت قدرت على ان تطوف اربعة اشواط لم يلزمها شئ لانها لم تنصره مفرطة بالنأ بخير ونحوه في المبتهني
وهذا ظاهر لا اعتبارها آخر الوقت اه والله سبحانه وتعالى اعلم ولو انقطع دمها بدواء او لا ولم ينقطع
فانسلت او لا وطافت ثم عاددها في ايام عادت بها يصح طوافها ولزمها بدنة وكانت حاصية وعليها ان تعيده

طاهرة فان اعادته سقط ما وجب له باب ولوم الركب على القول ولم تظهر فاستفتيت هل تطوف ام لا ؟ قالوا
 يقال لها لا تحمل لك دخول المسجد وان دخلت وطفت أمت وصح طوافك وعليك ذئب بدة واما المضلة و
 هي المستعمرة التي استمر بها الدم فتجزي قارب وقع تحريمها على ظهر او حيز فذلك والان عليها الاخذ
 بالاحوط فلا تطوف ولا تدخل المسجد الا للركن ثم تعيده بعد عشرة ايام والمصدر ولا تعيده لانها انكاث
 طاهرة فقد اذنت وان كانت جائضا فلا يس عاها طواف المصدر . ومن فروع الاحادة ما لو طاف للزيارة جلبا
 والمصدر طاهرا فان طاف للمصدر في ايام النحر فعليه دم لترك المصدر لا بد ان تنقل الى الزيارة وان طاف للمصدر
 ثانيا فلا شيء عليه . وان طاف للمصدر بعد ايام النحر فعليه دمان لترك المصدر ودم لتأخير الزيارة . وان طاف
 للمصدر ثانيا سقط عليه دمه . وان طاف للزيارة بعد ثا والمصدر طاهرا فان حصل المصدر في ايام النحر انتقل الى
 الزيارة ثم ان طاف للمصدر ثانيا فلا شيء عليه والافعله دم لتركه . وان حصل المصدر بعد ايام النحر لا ينتقل
 اليها وعليه دم طواف الزيارة مجددا ولو طاف للزيارة مجددا والمصدر جديبا فعليه دمان ولو ترك من طواف
 الزيارة اكثره فطاف للمصدر بعد ايام النحر كل منه طواف الزيارة وعليه دمان دم لتأخير الزيارة عند الامام
 ودم لترك اكثر المصدر عند الكل . وان طاف لكل واحد منها اقل يكمل طواف الزيارة من طواف المصدر
 ثم ينظر في الباقي من الزيارة . وان كان اكثره فعليه اتمامه فرضا ولا يتوب عنه الدم وعليه دم لتأخير عند
 الامام . وان كان الباقي من الزيارة اقله فعليه دم لترك الاقل منه اتفاقا بصدقة لتأخير عنده عند الامام وعليه دم
 لترك المصدر ولو ترك من طواف الزيارة اقله فعليه دم للمصدر بعد ايام النحر كل منه طواف الزيارة ثم ينظر في
 الباقي من المصدر ان كان اكثره فعليه دم والافصدقة عند الكل لكل شوط نصف صاع من بر . واما ما كان
 عليه صدقة لتأخير اقل النحر عن الامام لكل شوط نصف صاع من بر . وتمامه في رد المختار .

(المطلب الثاني في ترك الواجب في طواف المصدر) ولو طاف للمصدر جديبا فعليه شاة وان طافه مجددا
 فعليه لكل شوط صدقة لانه واجب فكان ادنى من طواف الزيارة يعيده وجوبا في الجنابة وتندب في الحدث
 رد المختار ولو تركه كله او اكثره ولا يتحقق البرك الا بالخروج من مكة لانه مادام فيه لم يطالب به مالم يرد السفر
 فعليه شاة ان لم يرجع وعليه الرجوع حتما يطوف مالم يغاوزه الميقات وبمده يخير بين ارافة الدم والرجوع
 باحرام جديد بمعه ولا شيء عليه لتأخير رد المختار وان ترك اقله فعليه لكل شوط صدقة لباب .

(المطلب الثالث في ترك الواجب في طواف القدوم) فلو طاف للقدوم كله او اكثره جديبا فعليه دم ولو
 مجددا فصدقة لكل شوط نصف صاع من بر الا ان يبلغ ذلك . ما ينقص منه ما شاء ويعيده طاهرا وجوبا
 في الجنابة وتندب في الحدث فان اعاده سقط عنه الجزاء ولو تركه فلا شيء عليه وقد اساء بخلاف ما لو
 شرع به ثم ترك اكثره فعليه دم او اقله فصدقة لا يكال المصدر لو جوبه بالشروع رد المختار وحكم كل
 طواف تطوع كحكم طواف القدوم لباب وغيره .

(المطلب الرابع في ترك الواجب في طواف العمرة) ولو طاف للعمرة كله او اكثره او اقله ولو شوطا
 جديبا او حائضا او نفسا او عمو فاعليه شاة لا فرق بين الكثير والتليل والجنب والمحدث لانه لا مدخل

في طواف العمرة للبدنة ولا للصدقة بخلاف طواف الزيارة وكذا لو ترك الاقل منه ولو شرط الزممه دم ولو
اعاده سقط عنه الدم كبير واباب لسكن في البحر عن الظهيرية لو طاف اقله محدثا وجب عليه السكك ولو شوط
نصف صاع من حنطة الا اذا بلغت قيمته دما فينتج من منه ما شاء اهـ ومثله في السراجية وايضا في شرح
الطحاوي ولو طاف اقله محدثا واكثره طاهر ايجب عليه اعادته ما طاف محدثا او صدقة لسكك شوط نصف
صاع ونحوه في منسك الفارسي واللاسنان قال في رد المحتار والظاهر انه يقول آخر فافهم اهـ ولو ترك كاه
او اكثره فعليه ان يطوفه حتما ولا يجزئ عنه البذل اصلا ولو طاف القارن طوافين للعمرة والتقدم محدثا
وسمي سعيين اعاد طواف العمرة قبل يوم النحر ولا شيء عليه وان لم يعد حتى طلع فجر يوم النحر لم يدم
لطواف العمرة محدثا وقد فات وقت القضاء ويعيد الرمل في طواف الزيارة ويسمي بعده استحبابا وان
لم يعد هيا فلا شيء عليه في الحدث وفي الجنابة ان لم يعد السعي فعليه دم وكذا الحائض فتتحقق ففوقهم ان المعتذر
يعيد الطواف محله ما اذا لم يكن قارنا اما في القارن اذا دخل يوم النحر فلا إعادة وتماه في البحر ولو طاف
للمعزة محدثا وسمي بعده فعليه دم ان لم يعد الطواف ورجع الى اهله وليس عليه شيء بترك اعادته السعي
وكذا لو اعاد الطواف ولم يعد السعي لا شيء عليه وفي الجنابة ان لم يعد السعي فعليه دم ٢٠

(تنبيه على ضوابط) كل طواف يجب في كاه دم في اكثره دم وفي اقله صدقة الا في طواف العمرة فقائله
وكثيره سواء متى طاف اي طواف مع اي النقصان ثم اعادته سقط وجب الا اذا اعاد طواف الزيارة بعد
ايام النحر وقد طافه جذبا لم يدم للتأخير عند الامام ولو طاف اي طواف وعلى ثوبه او بدنه نجاسة اكثر من
قدر الدرهم كره ولا شيء عليه اباب وفي منسك الفارسي ولو كان قدر الدرهم لا يكره اهـ وقال الشارح
الظاهر انه يكره مطلقا على تفاوت الكراهة بين كثرة النجاسة والقلة وتماه في الشرح ٢١

(المطلب الخامس في ترك الواجب في السعي) ولو ترك السعي كله او اكثره فعليه دم ووجبه تام عندنا
ولو تركه لم يذكر كالممن اذا لم يجد من يحمله لا شيء عليه ولو ترك منه ثلاثة اشواط او اقل فعليه السكك ولو شوط
صدقة الا ان يبلغ ذلك دما نله الخيار بين الدم وثقيل الصدقة ولو سعي كاه او اكثره راكبا او محمولا
بلا عذر فعليه دم ثم لو اعاده ما شيا بعد ما حل وجامع لم يازه دم لان السعي غير موقت بحر وان كان بعذر
فلا شيء عليه وان سعي اقله راكبا او محمولا بلا عذر فعليه صدقة لسكك شوط ولو بدأ السعي بالصفاء فسعي
شوطا او ثلاثة وترك باقيه ثم اتى به من الصفاء ايضا حتى ختمه بالروة او سعي شوطين وترك باقيه ثم اتى به من
الروة حتى ختمه بالصفاء فعليه دم لترك الترتيب في اكثر السعي كترك المشي فيه ولو سعي اربعة اشواط
وترك باقيه ثم اتى به من الروة حتى ختمه بالصفاء فعليه السكك شوط صدقة لترك الترتيب في اقل السعي كترك
المشي فيه والله سبحانه وتعالى اعلم ولو سعي قبل الطواف لم يعتد به فان لم يعد فعليه دم ولو ترك السعي و
رجع الى اهله بان خرج من الميقات شرح فاراد العود يعو د با حرام جديده فان كان بعزة فيأتي اولا بافعال
العمرة ثم يسعي وان كان يحج فيطوف او لا طواف التقدم ثم يسعي بعده واذا اعاد سقط الدم قال في الاصل
والدم واجب الى من الرجوع لا في منفعته لالتقراء والنقصان ليس بما حش فصار كطواف محدثا ثم رجع

الى اهله بدائع ولو ترك السعي لعذر ورجع الى اهله بان خرج من الميقات ثم زال عذره وما ينبغي ان يرمى
بالسعي احتياطاً لان السعي غير موقت ولم يصح حوا بسقوطه ولا يقاس على حائض طهرت بسعد الخروج
من مكة حتى جاوزت الميقات ثم رجعت فانها لا تجب عليها طواف الصدر لسقوطه عن الحائض بالحديث
ولان مشروعية طواف الصدر للصبر لانه اصل في الحج بخلاف السعي فانه واجب مطلقاً ضابطاً بهما
باختصار ولو ترك الصعود على المروتين لاشئ عليه الا انه يكره ولو اصر السعي عن ايام النحر ولو شهوراً
لاشئ عليه ويكره وكذا الحسك في سعي العمرة ولو سعى ولم يبلغ حد المروة مثلاً ولكن بقي بينه وبين
المروة مقدار الثلث ثم رجع الى الصفا هكذا يفعل سبع مرات يحجزه وعليه دم اى ترك الاقل كذا في الباب
قال شارحه والظاهر ان عليه تركه مقدار كل شوط صدقة كما سبق اذ لم يعم ان ما في ترك كله دم في ترك اناله
ايضاً دام الا في طواف العمرة ولو طاف لحجته وواقع النساء ثم سعى بعد ذلك اجزأه عندنا هـ

(المطلب السادس في ترك الواجب في الوقوف بحرفة) ولو افاض من عرفة قبل الغروب او بعده قبل
وقوف جزء من الليل فعليه دم هـ (تنبيه) وما في الهداية ومن افاض قبل الامام من عرفات فعليه دم قل
في الفتح الاولى ان يقول قبل ان تغرب الشمس لانه المراد الان الا فاضة من الامام المليك فخطا على
الوجه الواجب اعني بعد الغروب ووضع المسئلة باعتبارها اهـ

(المطلب السابع في ترك الواجب في الوقوف بمزدلفة) ولو ترك الوقوف بمزدلفة بلا عذر فله دم
وان تركه بعذر بان كان علة او ضعف او كانت امرأة تخاف الزحام لاشئ عليه ولو ترك المبيت بها لم يلزمه
شئ الا انه يكره ولو فاته الوقوف بمزدلفة باحصار فعليه دم وسيأتي تمامه في الاحصار انشاء الله تعالى هـ
(المطلب الثامن في ترك الواجب في رمي الجمرات) ولو ترك رمي يوم كاه او اكثره كاربعة حصيات فافترها
في يوم النحر او احدي عشر حصاة فيما بعده فعليه دم بالاتفاق وانما يتحقق الترتيب برب الشمس من آخر
ايام الرمي وهو الرابع وان اخره الى يوم آخر فعليه القضاء مع الدم عند ابي حنيفة وعندهما يجب القضاء
لا غير وان اخره الى الليل فلا شئ عليه وان ترك الاقل كحصاة او حصيتين او ثلاث في اليوم الاول او
عشر حصيات فمادونها فيما بعده فعليه لكل حصاة صدقة الا ان يبلغ ذلك دماً فينقص منه ما شاء ولو اخره
الى يوم آخر فعليه القضاء مع الصدقة عند ابي حنيفة وعندهما يجب القضاء لا غير ولو ترك رمي الجمار الثلاث
في يوم واحد او في يومين او في الايام كما فعليه دم واحد لاتحاد الجنس هـ

(المطلب التاسع في ترك الواجب في الذبح) ولو ذبح شيئاً من الدماء الواجبة في الحج او العمرة
خارج الحرم لم يستقطعه وعليه ذبح آخر ولو اخر القارن والتمتع مع الذبح عن ايام النحر فعليه دم ولو حاق في
الحل للحج او العمرة او لكاهيهما فعليه دم عندهما وقد تحمل وقال ابو يوسف لاشئ عليه وكذا لو حاق للحج في
الحل ايام النحر لم يبعدها فعليه دمان عند ابي حنيفة مفردا كان او غيره ودم واحد عند محمد وقال ابو يوسف
لاشئ عليه هـ (المطلب العاشر في ترك الترتيب بين الرمي والذبح والحلق) وكذا بين هاديين الطواف
ولو حاق المفرد او غيره قبل الرمي او القارن او المتمتع قبل الذبح او ذبحا قبل الرمي فعليه دم عند ابي حنيفة وترك

الترتيب وقيل عليه دم آخر اجماعا بسبب الجناية على الاحرام بالحق في غير اوانه لان الحاق لا يحل الا بعد
 الذبح وهذا في الصورة الاولى والثانية بخلاف الثالثة فان الذبح قبل الرمي ليس بجناية على الاحرام لانه باح
 مشروع في نفسه وانما لم يكن منسكا كما لا اذا قدمه فلا يجب عليه الا دم واحد باعتبار التقديم ولو طاف
 قبل الرمي الحاق لا شيء عليه ويكره (تنمة) وفي السكر اذا حاق القارن قبل الذبح واخر اراقة الدم عن
 ايام الذبح ايضا ينبغي ان يجب عليه ثلاثة دماء دم لحلقه قبل الذبح ودم لتأخير الذبح عن ايام ودم للفران والتمتع
 ولو حاق قبل الرمي والباقي يحلها وجب دم رابع لحلقه قبل الرمي هذا مقتضى كلامهم والله اعلم بمرامهم
 (الفصل الثامن في صيد البر وما يتعلق به) الصيد هو الحيوان المتوحش باصل الخلقة فاطي والفيل
 والحمام المستأنسة شبيهة والتمر والبقرة والشاة المستوحشات ليست بصيد واما المتولد من الطير والاشاة
 ان كانت الام طيافا فهو صيد والافلا وقديو جدم من الحيوانات ما يكون في بعض البلاد وحشية الخلقة
 وفي بعضها مستأنسة كالجمال وسفاه في بلاد السودان متوحش ولا يعرف منه مستأنس عندهم فالحرم منهم
 في بلادهم يحرم عليه صيده مادام فيها رد المختار وسيأتي عن التبدين والكلب ليس بصيد اهليا كان او وحشيا
 لانه اهلي في الاصل وكذا السنور اهلي ليس بصيد واما البري فقيه روايتان عن ابي حنيفة فتع وجزم
 في البحر بانه كالكلب ليس بصيد ولو وحشيا وكذا في ابن العرم الوحشي روايتان والصيدين بيان يرى
 وهو ما يكون في الدهر البري سواء كان لا يعيش الا في البر او يعيش في البر والبحر وبحوي وهو ما يكون
 تولده في البحر فالهيرة بالتولد لا بالماش فالبحري حلال اصطياده المحرم بجميع انواعه سواء كان
 مأكولا او غيره كالسمك والضفدع المائي والسرطان والتمساح والسلاحفة وكب الماء وغير ذلك واما
 طيور البحر فلا يحل اصطيادها لانه تولد في البر وانما يدخل البحر اطباب الرزق والبحر لو وجد في
 ارض الحرم يحل صيده لعموم الآية شرح وقد صرح الشافعية بان الصيد البري والبري كالبهر لان
 المراد به الماء والبري حر ام اصطياده على المحرم في الحل والحرم وعلى الحلال في الحرم
 (مطلب في قتل الصيد) ويقتله في الاحرام او الحرم ولو تسببا او سهوا او غورا وهو مضطر او مكره
 يلزم جزاءه ولو سبعا غير ضائل الاما استثنى من الآية كالدب والحدأة والغراب الذي يأكل الجيف
 او يحاط واما باقي الفواسق كالحية والعقرب والفارة الاهلية والوحشية والكلب العقور فليست بصيد
 واما باقي السباع كالفيل والاسد والتمر والفهد والضبع والضب واليربوع والسمور والدق والسنجاب
 والثعلب والخنزير والقرود ونحو ذلك كالعقور والبازي واليوم والعقاب والنسر والعقور وغير اب الزرع
 فيجب بقتلها الجزاء الا ان تصول وتقتضيه ان صيد البر مأكول وغير مأكول فالما كول كانه يجب بقتله
 الجزاء بالغة ما بلغت هديين او اكثر ولا يمتبر ابتداءه ولو كان مما لا يرامه قيمته لما لكة ايضا بالغة ما بلغت و
 اما غير المأكول سبعا كان او نحوه ولو خنزير اما مسوي الفواسق فيجب بقتله الجزاء لا يجاوز قيمته شاة ان
 ابتداءه المحرم حتى لو قتل فيلا لا يجب عليه اكثر من شاة او شاتين لو كان فارنا فان ابتداءه بالاذى فقتله فلا شيء
 عليه للجناية سواء امسك دفعه بغير سلاح او لا كما هو اطلاق المتون وذكر في المحيط والمتنق انه اذا امسك

دفعه بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء ولو كان مملوكا يلزمه قيمته لما ملكه بالغة ما بلغت وما ذكرنا من لزوم الجزاء
بقتل الاسد والتمر والفهد هو المنصوص عليه في ظاهر الرواية واما صاحب البدائع فجعلها كالغزو اسق لا
كالضيم ونحوه قال واما غير الماء كقول فنوحان نوع يسكون مؤذيا مبتدئا بالاذى غالبا كالاسد والذئب والتمر
والفهد ونوع لا يسكون مبتدئا بالاذى كالضبع والثعالب وغيرهما فالاول يحل قتله ولا شيء فيه بخلاف الثاني
الا ان يصول وهذا قول ائمتنا الثلاثة وقل زفر يلزمه الجزاء وان صال اه والصيد المملوك لو كان مع الما
كالباري والشاهين والصقور والطوطى والحمام الذى يحبس من المواضع البعيدة وغير ذلك من الاصناف
الذى تغضد لائقه يلزمه قيمته للجناية غير علم وقيمتها لما ملكه معلما بالغة ما بلغت الا ان يكون قاهو
ولا تميز زيادة قيمته بسبب التعليم او تفاخر الملك لحق الشرع واما زيادته بالحسن ذات في الصيد فمعتبرة
كالحمام المطوقة والصوطة والصيد الحسن المذبح لباب والقتل مباشرة لا يشترط فيه التعمدي كذا ثم انقلب
على صيد فقتله ضمنه وكذا الورى الى حديق الحل فاصابه في الحرم عليه الجزاء وان كان يتسبب لا بد فيه من
التعمدي كما اذا نصب شبكة للصيد او حفرة صغيرة ضمنه وكذلك نهر صيد او فمثر فقات او اخذه سبيع او
انصدم بشجر او حجر في فوره ضمنه ويسكون في عهده حتى يعود الى عادته في السكون فان هلك بعد
السكون فلا شيء عليه ولو نهر الصيد منه بغير صنعه وتنفير فانه كسرت رجله لم يلزمه شيء وكذلك نهر
صيد فقتل صيدا آخر ضمنها ومثله مالو ارسل كلبه فزجره آخر ضمنه كل منها وكذلك روى سباع الى صيد
فتعمدى الى آخر فقتلها او اضطر بالسهم في الصيد فوقع على بيضة او فرسخ فقتلها ضمنها وكذلك لو ركب دابة او
ساقها او قاده فقتل صيدا او عظمها او ذبحها او روثها او بوطا ضمنه ولو انقلبت بنفسها فقتلت صيدا
لم يضمن وعلى هذا فخار روى ان جماعة نزلوا بيتا بمكة ثم خرجوا الى منى فاصروا واحدا من الباب وفيه حمام
غير هافل ارجعوا وجدوها ماتت عطشا فعلى كل واحد منهم جزاءها لان الامر من تسببوا بالامر والمناق
بالاغلاق انتهى محمول على ما اذا علمه او بالطيور في البيت لانه لا يكون تمديدا لابه والافلا شيء عليهم افقد
شرط التسبب بحر بخلاف مالو نصب فسطاطا لنفسه فقتل به صيدا او حفر حفرة للياه او لحيو ان مباح
للقتل كذئب فمطب فيها صيدا او ارسل كلبه الى حيوان مباح فاخذ ما يحرم او الى صيد في الحل وهو حلال فجاوز
الى الحرم فقتل صيدا الا شيء عليه وكذا لو طرد الصيد حتى ادخله في الحرم فقتله لا شيء عليه الا انه لا يؤكل
الصيد ولو اكره محرما على قتل صيد فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وان اكره حلال بغير ما فالجزاء
على المحرم ولا شيء على الحلال ولو في صيد الحرم وان اكره محرما حلالا على صيد ان كان في صيد المحرم فعلى
المحرم جزاء كامل وعلى الحلال نصفه وان في صيد الحل فالجزاء على المحرم وان كانا حلالين في صيد الحرم
ان توعده بقتل كان الجزاء على الامر وان توعده بحبس كانت الكفارة على المأمور القاتل خاصة لباب
(مطلب في الدلالة والاشارة ونحو ذلك) وكقتل الصيد الدلالة عابدة فهي حرام على المحرم مطلقا وعلى
الحلال في الحرم او الحرم الا انه لو جوب الجزاء بها شر انظر ان كانت الاثم متبعة ما مطلقا رد المختار
الاولى ان يسكون الدال محرما ولو كان المدلول حلالا فلو دل حلال محرما او حلالا على صيد الحرم فلا شيء

على الدال الا انه يحرم عليه ذلك وعلى القاتل الجزاء ولو دل محرم حلالا على صيد الحل فقتله فعلى الدال الجزاء ولا شيء على الحلال ولو دل محرم محرما على صيد فعلى كل واحد منهما جزاء كامل الثاني ان يتصل بها القتل فلم يقتله فلا شيء على الدال وان قتله فعلى كل واحد منهما جزاء كامل الثالث ان يبقى الدال محرما الى ان يقتله الاخذ فان دله ثم حل فقتله المدلول فلا جزاء على الدال الرابع ان يأخذ المدلول الصيد قبل ان ينفلت عن مكانه حتى لو انقالت عن مكانه ثم اخذه فقتله لا شيء على الدال الخامس ان لا يعلم المدلول مكان الصيد ولا يراه حتى لو دله او اشار اليه والمدلول يعلم مكانه او يراه من غير دلالة او اشارة لا شيء على الدال السادس ان يصده في دلالة حتى لو كذبه ولم يتبع الصيد حتى دله عليه آخر فصده فقتله فالجزاء على الدال الثاني فلم يصدق الاول ولم يصكبه بان اخبره فلم يره حتى دله آخر فطلبه وقتله كان على كل واحد منهما الجزاء كما على القاتل والاشارة كالدلالة في جميع ما ذكرنا كافي المنفعة ولو امر محرم محرما باخذ صيد فامر المأمور ثالثا فقتله فالجزاء على الامر الثاني دون الاول وبحسب على القاتل ايضا بخلاف ما لو دل الاول على الصيد وامره اي باخذه فامر الثاني ثالثا فقتله فالجزاء على كل من الثلاثة ولو امره بقتله بعد ما اخذه ينهض ان يرضه من فتح وكذا لو ارسل محرم محرما الى محرم يدله على صيد فقال ان فلانا يقول لك ان في هذا الموضع صيد افذهب فقتله فالجزاء على كل من الثلاثة ولو قال محرم خلف هذا الحائط صيد فاذا خلفه صيد وكثيرة فقتله فعلى الدال في كل واحد جزاء ولو رأى واحد اقل عليه فاذا عنده غيره لا يضمن الدال الا الاول ولو قال خذ احد هذين وهو يرهما فقتلهما فعلى الدال جزاء واحد وان كان لا يرهما فقتله جزاء واحد وتوضيحه في رد المختار ولو رأى محرم صيد في موضع لا يقدر عليه فدله آخر على الطريق فذهب اليه فقتله فعلى الدال الجزاء ولو استمار سكين او قوسا او سلاحا او نشابا من محرم ليذهب به الصيد فذهب به فان كان لا يجد سواه ففعل المأمور الجزاء وان كان يجد غيرها فلا شيء الا انه يصكره له ذلك ولو امر او دل حلالا محرم ما ولو حلالا على صيد الحرم لا شيء عليه الا الاستغفار

(مطلب في جزاء الصيد) هو قيمة الصيد بتقويم عدلين في مقتله ان كان يباع فيه الصيد والافني اقرب مواضع منه يباع فيه لان العدلين يخيران في تقويمه مطلقا وكذا يعتبر زمان قتله ويشترط لتقويم عدلان غير الجاني وقيل الواحد يكفي ويقوم الصيد من حيث انه صيد لا من حيث ما زاد عليه صنعة واما اذا كانت الزيادة باصر خلقي كحسن تصويره في اعتبارها روايتان في رواية لا تعتبر لانه ليس من اصل الصيدية وفي اخرى تعتبر لانه ثابت باصل الخلقة ورجع في البدائع اعتبارها لاتفاقهم على اعتبار الحسن واللاحه في جزاء صيد حسن مبيع كولو قتل حمامة مطوقة او فاخنة مطوقة وهذا يشكل على الرواية الثانية ولذا اقل في الفتح ويقوم الصيد بما فيه من الخلقة لا بما زاده التحليم اه وما صرحوا به ويقوم الصيد لما ليس من ادم انه يقوم لجهه بعد قتله بدليل ان ما لا يؤكل لجهه لا يصح ان يقوم لجهه بعد قتله اذ ليس له قيمة ولانه يازم عليه ان الجلد لا يقوم بل امر اذ انه يقوم من حيث الذات باعتبار جلده وكونه صيدا حيا ينقطع به لا من حيث الصفة وليس من ادم اهدار صنعة الصيدية بالكلية لما ذكرنا من اتفاقهم على اعتبار الحسن واللاحه وانما المراد

اهـ دار ما كان يصنع العباد هذا اما قيمته لما السكة فيعتبر فيها ما زادة الصنعة الا اذا كان الحرم من بيت الله
 كمنه دار الديك ونواح السكش ولعب التيس فلا يعتبر كافي الجارية الغديسة بحر وغيره ولا يجوز النظار الا
 اذا كان قيمته مثل قيمة المقتول وقال محمد الجزاء نظير الصيد في الجثة فيما له نظير في الطي والضبع شاة وفي
 اليربوع جفرة وفي النعامة بدنة وفي حمار الوحش وبقرة وحش بقره سواء كان قيمته مثل قيمة المقتول او اقل
 او اكثر وما لا نظير له كالحمام وسائر الطيور بخزائه قيمته كما قالوا ثم اذا ظهرت قيمته بنة وبمعدلين فان بلغت
 هديا فلم يحرم القاتل او الدال ان يجعلها هديا او طعاما او صياما وان لم تبلغ بمن هدى فله ان يحرمها او طعاما
 او صياما وقال محمد ان يار في التميمين الى الحكيين فاذا عينوا على ما بهينه فالتلاف في فصاين في معنى المثل و
 فيمن له الخيار كافي النهاية والكفاية اما الحلال القاتل صيد الحرم فلا يجوز له الصوم كما سياتي فان اختار الهدي
 للتكفير اشتراه بالقيمة وسبع شياء افضل من البدنة فان فضل شيء من القيمة ان شاء اشترى به
 هديا آخر ان بلغه وان شاء صرفه الى الطعام واعطى كل مسكين نصف صاع من بر وما فضل ان كان اقل
 منه اعطاه لفقير آخر وان شاء صاع من كل نصف صاع يوما وعن الباقي ان قل كافي الصيد الصغير الذي
 لا تبلغ قيمته هديا ولا يجوز في الهدي الا ما يجوز في الاضحية فلا يتصور التكفير بالهدي الا ان تبلغ قيمته
 جذعا عظيما من الضان او ثديا من غيره ولا يجوز الصغار كالجفرة والعناق والحمل الاعلى ووجه الاطعام بان
 يعطى كل فقير من اللحم ما يساوي قيمته نصف صاع من بر ويسقط بذبحه في الحرم فلو ذبحه في الحل لا يجوز له
 عن الهدي بل عن الاطعام فيشترط ان يعطى كل فقير قدر قيمة نصف صاع حنطة او صاع من غيرها ان كانت
 قيمة اللحم مثل قيمة المقتول والا في كل بحر ويجوز ان يتصدق بلحم الهدي على مسكين واحد او مساكين
 وان اختار الطعام للتكفير اشتراه بالقيمة واعطى كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شمر
 ولا يجوز اقل منه ولا اكثر كما هو ويجوز فيه الاباحة في جزاء الصيد كدفع القيمة في دفع لكل مسكين قيمة
 نصف صاع ولا يجوز النقص عنها كافي المين واما الاطعام على وجه الاباحة فنقد صريانه وان اختار
 الصيام يقوم الصيد طعاما ثم يصوم من كل نصف صاع من بر او صاع من غيره يوما وان كان الواجب دون
 طعام مسكين بان قتل عصافير او يربوه فاما ان يطعم القدر الواجب او يصوم عنه يوما وله ان يختار الصوم
 مع القدرة على الهدي والطعام ويجوز له الجمع بين الطعام والصيام والدم في جزاء صيد واحد بان بلغت قيمته
 هديا او متعددة فذبح هديا او اطعم من هدي وصام عن آخر وكذا لو بلغ هديين ان شاء ذبحهما او صام عنهما
 او ذبح احدهما وادى بالآخر اي السكهارات شاء او جمع بين الاقواع الثلاثة او يتصدق بالقيمة من الدراهم و
 الدنانير والعتبر في الطعام قيمة الصيد وفي الصيام قيمة الطعام بحر ويتعدد الجزاء بتعدد المقتول الا اذا
 قصده التحلل ورفض احرامه وكذا ان يهرم الحرم اذا شاع ما اكل منه قبل اداء الجزاء او بعده كما سيأتي
 (مطلب في جرح الصيد واتلاف جزء منه) ولو جرح صيد او نتف شعره او قطع عضو ضعه من ما
 نقص من قيمته ان لم يقصد الاصلاح فان قصده كتحليله حرامه من سنن او شبهة فلا شيء عليه وان ماتت
 ولومات من الجرح فعليه قيمة كاملة ان لم يقصد من النقصان وان ضمه فقيمة منقوصا بالجرح ولو لم تمت فان

برء ولم يبق له اثر لم يضمن شيئا وقال ابو يوسف يلزمه صدقة الالم وان بقي له اثر ضمن ما نقص كذا في التبيين
 والكبير وغيرهما وفي البدائع ولو جرح صيد افكفر عنه قبل ان يموت ثم مات اجزأ الكفارة التي اداها اه
 ولو قلع عين ظبي او تنفريش طائر فنبذ او ضرب عين صيد فابيضت ثم ذهب البياض فلا شيء عليه عند
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف صدقة الالم وان لم ينبت ضمن النقصان فتج وغيره ولو جرحه فغاب عنه ولم يعلم
 هل مات او برأ فعليه قيمته احتياطا ولو وجد ميتا ان مات بسببه فعليه قيمته وان مات بسبب آخر فعليه
 ضمان الجرح وان لم يعلم شيئا فعليه قيمته احتياطا ولو جرح صيد افكفر ثم قتله كفر اخرى ولو لم يكفر
 حتى قتله لم يمت كفارة بالقتل ونقصان بالجرح كذا في المحيط لكنه فيما اذا كفر بقيمة سيد مجروح فاما اذا
 كفر بقيمة صيد صحيح فليس عليه الجرح اذ في البدائع ولو جرحه مستهدا كما ان قطع قوائم
 اربعة ريش طائر او كسر جناحه حتى يخرج عن حيز الامتناع فعليه قيمة كاملة فان ادى جزاءه ثم قتله لم يمت
 جزاءه اخرى وان لم يؤد حتى قتله لا يجب عليه جزاءه اكثر جوهره قال في رد المحتار والمراد بالريش والقوائم
 جنتها الصادق بالليل منها اذ لا شك انه لا يشترط في ان وم كل القيمة تنف كل الريش وقطع كل القوائم بل
 المراد ما يخرج جسه عن حيز الامتناع اه وفي الكبير الحلال في الحرم والمحرمة مطلقة في فعل فعلا يعطل معنى
 الصيدية كقطع يد اورجل او كسر جناح ضمن قيمته وان لم يمت لانه استلاك معنى والاصم النقصان اه
 ولو جرح الحلال صيد في الحل ثم دخل الصيد الحرم فمات منها يلزمه قيمته مجروحا مجروح ولو جرحه
 مجرحا بمجرة جرحا غير مستهلك ثم اضاف اليها حجة ثم جرحه كذلك فمات منها فعليه للمجرة قيمة صحيحا او
 للخم قيمته وبه الجرح الاول ولو حل من العمرة ثم قرن ثم جرحه فمات فعليه للمجرة قيمته وبه الجرح الثاني
 ولان ان قيمته وبه الجرح الاول ولو حل من العمرة ثم احرم بالحجة ثم جرحه الثانية فعليه للمجرة قيمته وبه
 الجرح الثاني وللحج قيمته وبه الجرح الاول ولو قتل ظبية حاملا فعليه قيمتها حاملا ولو ضرب بطن ظبية
 فالقت جنيثا ثم ماتت فعليه قيمتها جميعا وان عاشت الالم فقيما ما نقص وفي الجنين الميت قيمته حيا x
 (مطلب في زيادة قيمة او نقصانها بعد الجرح) ولو ضرب صيد افرس فانتقصت قيمته او ازدادت
 ثم ماتت فعليه اكثر القيمتين من قيمته وقت الجرح او وقت الموت ولو جرح صيد الحرم فزاد في بدنه
 كالتجلاء بياض العين ونحوه او سهره كان كانت قيمته وقت الجرح عشرة ثم صارت خمسة عشر ثم مات من
 الجرح اذ فعليه ما نقصه الجرح اذ وقيمته يوم مات ولو انتقصت قيمته بسم ثم مات ضمن قيمته يوم الجرح
 ويحيط عنه النقصان الذي ضمن وكذا لو انتقصت قيمته بيد من غير الجرح اذ ثم مات ولو جرح صيد
 الحرم فكفر ثم مات من الجرح وقد زادت قيمته بسم او بدن غرم الزيادة كقيل التكبير ولو جرح مجرح
 صيد الحل ثم حل من الاحرام وزادت قيمته بسم او بدن ومات قبل التكفير ضمن النقصان بقيمة كاملة
 يوم مات وان فدى قبل الزيادة لا يضمنها فان كان مجرحا بعد ضمن الزيادة بعد الفداء وان كان الصيد في
 يده ففدى ثم مات ضمن قيمته مستقلة يوم مات هندية ولو جز صوفه او حمله فعليه قيمته بها x
 (مطلب في كسر البيض) ولو كسر بيض نمانة او غيرها فعليه قيمة البيض المالم يفسد وان كانت بيضة

منزلة فلا شيء عليه وان خرج منها فرخ ميت ولم يعلم ان موتا بسبب الكسر او لا فعليه قيمة الفرج حيا ولا شيء عليه في البيض ولو علم انه كان ميتا قبل الكسر لا يضمن شيئا ولو اخذ بيضا وتركها تحت دجاجة ففسدت فعليه الجزاء وان خرج منها فرخ وطار فلا شيء عليه *

(مطلب فيما لا يجب الجزاء بقتله في الاجرام والحرم) لا شيء يقتل سبع صائل لا يمكن دفعه الا بالقتل فالو
امكن بغيره فقتله لم يجر الجزاء در والمعنى لا شيء يقتله لاجل الحرم فانه لو كان مما لو كان يجب قيمته لما لكانت بالغة
ما بلغت والمراد بالسبع كل حيوان لا يؤكل لحمه مما ليس من الفواسق السبع والحشرات سدا كان او لانه
اذا ابتدأ بالاذى النحى القواسق السبع بخلاف ما يؤكل لحمه كحمار الوحش وبقرة فانه لا يعتبر ابتداءه
ويضمن مطلقا ولا يقتل الكلب العقور ويراد به الكلب الوحشي لانه يكون عقورا مبتدئا بالاذى وان كان
صيدا لثو حشمة خاتمة فلا شيء عليه لكونه عقورا واما غير العقور وهو الاهلي فليس بصيد اصلا لهدم ثوحشه
مخلقة ومن الجائز ان يكون من بعض النواع الواحدة وحشيا فطرة وبعضه اهليا او نقول جلوس الكلب اهلي
فطرة والتو حش عارض له فلا جزاء فيه لانه ليس بصيد وعلى هذا فائدة تخصيص العقور بنفي الجزاء دفع
توهم انه وحشي فطرة فيجب بقتله الجزاء بانه لو كان وحشيا لم يكن فيه شيء لكونه عقورا على ان الحق جواز
الاقتسام والكلب الاهلي اذا لم يكن مؤذيا لا يحل قتله لان الامر بقتل الكلاب نستخرج كذا في الفتح لكن
في الملتقط واذا كثرت الكلاب في قرية واضرت باهلها امرار بابها بقتلها وان ارفع الامر الى القاضي حتى
يأمر بذلك فيجوز ما في الفتح على ما اذا لم يكن معه ضرر كذا في المنحة ولا يقتل بقية الفواسق السبع كما مر
ولا يقتل باقى هو ام الارض وحشرتها كمنعوض وعمل يؤذي وهي السود والصفير وما لا يؤذي لا يحل
قتلها وان كان لا يجب بقتلها الجزاء وبرقوت وبق وذباب وفراش وخنافس وجعلان ووزغ وزنبور وقنفذ
وقراد وحمل وسلحفاة وسنور اهلي وان صر من اهلي وصبر صرو صياح الليل وسرطان وام جنين وام اربعة
واربعين لانها ليست بصيد ولا متولدة من البهائم وله ذبح حيوان اهلي وهو شاة ولو كان ابوها ظليما وبقر
وبعير ودجاج وبطة اهلي وهو الذي لا يطير واما الذي يطير فصبيد فيجب بقتله الجزاء ويضمن ان يكون
الجوا اميس على هذا التفسير فانه في بلاد السودان وحشي لا يعرف منه مستأنس عندهم كذا في التبيين
وعليه جزاء بذبح حمام مسرور وظبي مستأنس * (مطلب في قتل الجراد والقمل) من قتل جرادة في
الاجرام والحرم تصديق بما شاء وتمرة خير من جرادة ولو قتل المحرم قملة من بدنه او ثوبه تصديق بما شاء
كجرادة در مثل كف من طعام هداية والقملتان والثلاث كل واحد وفي الزائد على الثلاث بالعام ما باع
نصف صاع كذا في الفتح ومثله في البحر زاد فيه وينبغي ان يكون الجراد كذا في القمل في الثلاث وما دونها
تصدق بما شاء وفي الاربع فاكتر تصديق بنصف صاع اه وفي البدائع ولم يذكر في ظاهر الرواية مقدار
الصداقة وروى الحسن عن ابي حنيفة انه اطعم في القملة الواحدة كسرة وفي الثنتين او الثلاثة قبضة من
الطعام وفي الاكثر نصف صاع وجزم به في الكفاية واللباب والتاء العملة كقتلها ولو اتى ثوبه في الشمس
او غسله لم تصد هلاكها فعليه الجزاء وان فعله لانه لم يأت لا شيء عليه لهدم القمل الشرطي في التسبب ولو

قال لئلا يدفع عنى هذه القمل او امره بقتلها او اشار اليها او دفع اليه ثوبه ليقتل ما فيه فقتلها فعليه الجزاء ولو قتل محرمة قلة في غير بدنه وثوبه فلا شيء عليه وفي الشرح اذا قتل المحرم قتل غيره لا شيء عليه بخلاف ما لو حاق رأس غيره كإمره ولو وطئ جراً اداً عامداً او جاهلاً فعليه الجزاء الا ان يكون كثير اقدس الطريق فلا يضمن مملوك اصاب جراً في احرامه ان صام يوم ما فقد زاد ان شاء الله تعالى حتى يصير عدة جرات فيصوم يوماً ويلبغى ان يكون القمل كذلك لما علم ان العبد لا يكفر الا بالصوم بحر

(مطلب في ذبيحة المحرم) اذا ذبح محرماً صيد في الحل او حلال في الحرم قبل اداء جزاءه او بعده اوفى الحل بعد اخر اجرة من الحرم قبل اداء جزاءه فذبيحته ميتة لا يحل أكلها ولا غيره من محرّم وحلال سواء اضطاده هو او غيره محرّم او حلال ولو في الحل وسواء كان مضطراً او مكرهاً او لا وعن محمد انه اذا اخرجه من الحرم صار صيد الحل فذبحه والا تنفّاع بلحمه ليس بمحرّم سواء ادى جزاءه او لا غير اني اكره هذا الصنيع فان باعه واستعان بشمته في جزاءه جازاه واما لو شوي بيضا او جردا او حالب لبن صيد فادى ضمانه ملكه فلم يحرم أكله وجزاؤه ويكره ويحمل ثمنه في الفداء ان شاء الله المدم الزكوة ويجوز له تناوله مع السكر اهية وانيره من غير كراهة ومثله ما لو قطع حشيش الحرم او شجرة وادى قيمته ملكه ويكره بيعه رد المختار ولو أكل المحرم الذابح مما ذبحه قبل الضمان او بعده فعليه قيمة ما أكل الا انه لو أكل قبل اداء الضمان دخل ضمان ما أكل في ضمان الصيد فلا يجب له شيء بانقضاءه وان أكل بعده فعليه قيمته على حدة ولا فرق بين أكله واطعام كلابه وقال لا شيء عليه للأكل سوى الاستغفار الا اذا كان لحم جزاء صيد كإمره ولو أكل منه غير الذابح فلا شيء عليه الا الاستغفار بالاجماع لا أكل الميتة ولو أكل الحلال مما ذبحه في الحرم بعد اداء الجزاء لا شيء عليه للأكل سوى الاستغفار لا أكل الميتة والتقييد باداء الجزاء اتفاق به عليه في النهر منقحة ولو اضطاد حلال فذبحه محرّم او اضطاد محرّم فذبحه حلال فهو ميتة لباب وكذا لو اضطاده حلالاً فذبحه محرّم ما على العكس شرح والمحرّم اذا اضطر الى أكل الميتة او ذبح الصيد فالميتة اولى في قول ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والحسن ذبح الصيد وكفر ولو كان الصيد مذبوحاً بان ذبحه هو او محرّم آخر فالصيد اولى عند الكل ولو وجد صيداً ولحم آدمي كان ذبح الصيد اولى ولو وجد صيداً وكتبا فالكتاب اولى لان في الصيد ارتكاب محظورين وعن محمد الصيد اولى من لحم الخنزير وذكر في التبيين انه لو وجد صيداً حياً ومالاً مسلماً كل الصيد لا مال السلم لان الصيد حرام حلالاً ومالاً حرام حلالاً لا مبدل فكان التبرجيح لحق العبد لا فتقاره وفي الخاتمة وعن بعض اصحابنا من وجد طعاماً غير لا يباح له الميتة وهكذا عن ابن سماعة وبشر ان النصب اولى من الميتة وبه اخذ الطحاوي وقال السكرخي هو بالخيار كذا في البحر ملخصاً وحل للمحرّم أكل ما صاد حلال لنفسه او للمحرّم وذبحه في الحل ان لم يدل عليه محرّم ولا امره بصيده ولا امانه عليه ولا اشار اليه فان فعل شيئاً من ذلك حل له لئلا لا للمحرّم

(مطلب في اخذ الصيد وارساله) ولو اخذ صيداً في الحل وهو محرّم اوفى الحرم وهو حلال لم يملكه ووجب ارساله سواء كان في يده اوفى قفص مملوء اوفى بيته ولو لم ير له حتى هلك وهو محرّم او حلال فعليه الجزاء

ولو ارسله محرماً آخر لا شيء على المرسل وان قتله فعلى كل واحد جزاء كامل والاخذان يرجع بمأخذ من على
القاتل ان كفر بالمال وان كفر بالصوم فلا يرجع عليه ولو كان القاتل حلالاً او صديقاً او مجنوناً او كافراً فله على
الاخذ الجزاء ويرجع بقيمته على القاتل ولا جزاء على القاتل الا اذا كان حلالاً او قتله في الحرم ولو قتله
بهيمة قملية الجزاء على راعيها او سائقها او قائدها ولكن لا يرجع الاخذ على احد منهم ولا على راعيها ولو
ارسل صيده هو او غيره من يده ثم وجدته في يد انسان بعد ما حل فليس له ان ينزعه ممن هو في يده لانه لم يملكه
والصيد لا يملكه المحرم بسبب اختياره كشرائه وهبته بل بسبب جبري والسبب الجبري في احدي عشرة
مسئلة مبدئية في الاشياء كالارث ونحوه ولو اخذه في الحل وهو حلال ثم احرم او دخل به الحرم فله
ملكه ما كان في يده حقيقة وجب ارساله لكن لا بان يسيبه لان تسييبه امانة حرام لانه
تضييع للملك بل يطلقه على وجه لا يضيع بان يخفيه في بيته او يودعه عند حلال او يرسله في قفص معه فان
لم يتيسر يسيبه للضرورة لان ارساله مأمور به هذا اذا احرم اما اذا دخل به الحرم فيرسله في قفص معه فان
لم يوجد يسيبه في الحرم فان كان جارحاً لم يقتل حمام الحرم لا شيء عليه لقوله ما وجب عليه وليس له ان
يرسله الى الحل ودية كجاء في قول لان الرسول في حال اخذ الصيد في الحرم فيلزمه ارساله وضمان قيمته للمالك
كالغاصب رد المختار ولا يخرج الصيد عن ملكه بهذا الا ارساله امساك في الحل واخذه ممن اخذه
من الحل او الحرم لانه لم يرسله عن اختيار رد المختار فان لم يرسله حتى مات في يده وهو محرر او حلال لزمه
الجزاء وان ارسله غيره من يده ضمن مرسله عنده وقال لا يضمن لانه امر بالمعروف ونه عن المنكر وما
على المحسنين من سبيل وله ان الواجب عليه ترك التعرض وذلك يحصل بارساله ولو في قفص فاذا قطع يده
عنه كان متمدياً ففتح وقولها استحسنان فيبقى به دروغه وان كان في بيته او في قفص معه في يده او في يد
خادمه او في رحله لا يجب ارساله فلو لم يرسله حتى مات لا يضمن وان ارسله انسان من يده الحكيمة ضمن
المرسل قيمته اتفاقاً وان وجدته بعد ما حل في يده احد فله ان ينزعه عنه وقيل اذا كان القفص في يده لزمه
ارساله لكن على وجه لا يضيع كحماره والظاهر ان مثله ما اذا كان الحل المشدود في رقبة الصيد في يده
رد المختار ولو اشترى محرماً صيده لزمه ارساله ولو ارسله في جوف البلد لا يبرأ ولو اخذه احد يكره اكله
ولو اخذ صيد الحرم فارساله في الحل فقتله رجل فعلى الاخذ الجزاء ولو لم يقتله لا يبرأ ايضاً من الضمان
حتى يعلم وصوله الى الحرم آتياً لباب (تمت) في كراهة مختارات النوازل سيب دابته فاخذها آخر
فاخذها فلا سبيل للمالك عليها ان قال عند تسييبها هي لمن اخذها وان قال لا حاجة لي بها فله اخذها والقول لا
يضمنه در ارسال الصيد ليس بمنذوب كتسييب الدابة بل هو حرام الا ان يبيع للناس اخذه وقيل حرام
مطلقاً لانه وان اباحه فلا غلب ان لا يقع في يده احد فيقتل ساية وفيه تضييع للمال اللقطة ان كانت شيئاً يعلم
ان صاحبها لا يطلبها كالنواة وقشر الزمان يكون القاءه اباحه حتى جاز لا تتفاد به من غير تعريف ثم
بالاباحة لا يخرج عن ملكه قبل ان يأخذه احد فان اخذه بعد الاباحة ملكه وقيل لا يخرج مطلقاً لان التملك
للمجمل ولا يصح مطلقاً او الا لقوم مناهدين وفائدة الاباحة حل الاتفاد به مع بقائه على ملك المالك وفي

لنقله لانا خازنة ترك ذابة لاقية لها من الهزال ولم يبعها وقت الترك واخذها رجل وامسكها فانها
ان تكون الاخذ كتمشور الرمان المطروحة وفي الاستحسان يكون اصحابها قال محمد لا نال جوزنا
ذلك في الحيوان اجوزنا في الجارية ترى في الارض مريضة لاقية لها فياً اخذها رجل وينفق عليها فيطوؤها
من غير شراء ولا هبة ولا ارث ولا صدقة او يعتقها من غير ان يملكها وهذا امر قبيح وحاصله ان غير
الحيوان ان يكون طريحه اباحة بدون تصريح وان يملكه الاخذ بخلاف الحيوان فلا يملك الا بالنصرح
بالاباحة رد المختار ملخصاً *

(مطلب في بيع الصيد وشراءه وسائر التصرفات فيه) بطل بيع المحرم صيداً اصطاده وهو محرم من
محرم او حلال سواء كان الصيد معه او في بيته وشراءه صيداً ولو كان البائع حلالاً لان المحرم لا يملك الصيد
وكذا كل تصرف من هبة ووصية وجعله مهر او بدل خلع فاذا ابعده ارباعه فالبيع باطل سواء كان الصيد
حيماً او مذبوحاً انه ميتة ثم اذا قبض المشتري فملك في يده فعليه وعلى البائع الجزاء ولا يضمن قيمته للبائع
لانه لم يملكه بخلاف مالوشوى ايضا او جردا او حلب ابن صيد فادى جزاءه ثم باعه جاز الباع ويكره كالمكره
وكذا بطل بيع الحلال صيداً سواء في الحرم او باعه في الحرم او بعد ما اخرج به الى الحل فباعه من محرم او
حلال لانه لم يملكه وكذا شراءه صيداً في الحرم او باعه في الحرم او بعد ما اخرج به الى الحل فباعه من محرم او
يحرج عن كونه صيداً الحرم فجاز بيعه ويكره كالمكره اما لو ابتاعه من محرم او باعه من محرم او باعه من محرم او باعه
الحرم فالبيع فاسد سواء باعه في الحرم او بعد ما اخرج به الى الحل فباعه من محرم او حلال لانه يملكه فان باعه
رد البائع ان بقي الصيد في يد المشتري وان اتلفه او تلف او غاب المشتري ولا يمكن ادراكه فعليه الجزاء وكذا
على المشتري ان كان محرم ما او حلالاً في الحرم ويضمن قيمته للبائع ايضاً كما يضمن مرسله لانه يملكه فان
رده على البائع بمقتضى القيمة ولا يستقط الجزاء الا بارساله هذا ما ذكره الشارحون ويخالفه ما في السراج
 وغيره وهو واما لو اصابه وهو محرم وباعه وهو حلال فالبيع جائز وكذا ما في المحيط وغيره اخرج طلبة من
الحرم فباعها او ذبحها او اكلها جاز الباع والا كل ويكره لانه مال مملوك لان قيام يده على الصيد وهما
في الحل فيفيد الملك له في الصيد كما اذا ثبت اليد عليه ابتداء الا ان الله تعالى فيه حقا وهو رده الى الحرم لکن
حق الله تعالى في العين لا يمنع جواز البيع كبيع مال الزكاة والاضحية اه فبطلان البيع او فسادها فيما اذا
في الحرم او ادخل به الحرم انما هو اذا باعه في الحرم لا مطلقاً لکن جزم في التمهيد بان ما في المحيط ضميم
موافق للماعن نعمه كما قدمنا وتما في المنفعة وهب محرم لمحرم صيداً فأكاه قال ابو حنيفة على الاكل
ثلاثة اجزى قيمته المذبوح وفيه للكل المحظور وقيته للراغب لان الهبة كانت فاسدة وعلى الواهب قيمته
بشر والسماهر ان وجوب قيمته للراغب خاص فيما اذا اصابه وهو حلال لیسكون مملوكاً والایم يملكه فلا تجب له
فيه وتا كانت الهبة فاسدة لا باطلة وتما في رد المختار ولو وكل محرم حلالاً ببيع صيد فباعه جاز بعه
عبد ابن حنيفة وقال باطل ولو باع حلال صيداً في الحل وهو في الحرم جاز و لکن یسأله بعد الخروج اليه
وكذا الواهب في بيع هذا الصيد بخلاف مالوشراءه من الحرم لا تعيل الحسى ولو تبايعا صيداً في الحل ثم احرم ما

او احدھما فوجد المشتري بعد عيار جمع النضمان وليس له الرد ولو باع حلالا نصيدا ثم احرم احدھما قبل القبض انفسخ البيع ولو غصب حلالا نصيدا حلالا ثم احرم الغاصب والصيد في يده لم يرد له ارساله وضمانه لصاحبه ولو دفعه لصاحبه برئ من الضمان ولم يرد من الجزاء واساء ولو احرم المغموب منه ثم دفعه اليه فعلى كل واحد منهما جزاء الا ان غصب قبل وصوله الى يده ولو كان المغموب منه اصطاده وهو حلال ولو ادخله الحرم يضمن الغاصب على قول ابى حنيفة خلافا لما فتى به *

(مطلب في صيد يحنى عليه :- لان او اكثر) ولو قتل بحرمان او اكثر صدق الا ان كان من صيده
ضربة واحدة فبات تعددا لجزائه تعدد العمل فيجب على كل واحد منهم قيمته صحيحا وان كانوا اقل من
فعل كل واحد جزاءه وان ضربه كل واحد منهم ضربة فان وقت معا يجب على كل واحد منهم ما نقصته
جراحته صحيحا ثم يجب على كل واحد قيمته مضروبا بالضربات ولم تقع معا ضمن الاول ما نقصته
جراحته صحيحا وقيمة وبه الجراحات وضمن الثاني ما نقصته جراحته وبه الجرح الاول وقيمته وبه
الجراحات وضمن الثالث ما نقصته جراحته وبه الجرح احتان وقيمته وبه الجراحات وان قتل حلالا ن او اكبر
صيد الحرم اتحاد الجزاء لاتحاد المحل ويقسم على عددهم فان كان الصار

كل واحد منها نصف قيمته صحيحا وان ضرب به كل واحد منها ضربة فان وقتا ما يجب على كل واحد
منها ما نقصته جراحته صحيحا ثم يجب على كل واحد منها نصف قيمته بحر وحاجر احتين ولو لم تقعا معا
يجب على الاول ما نقصته جراحته صحيحا ونصف قيمته وبه الجراحتان وعلى الثاني ما نقصته جراحته وبه
الجرح الاول ونصف قيمته وبه الجراحتان ولو قتله حلال ومحرم بضربة واحدة فعلى المحرم جميع القيمة وعلى
الحلال نصفها وان ضرب به كل واحد منها ضربة فان وقتا ما يجب على كل واحد منها ما نقصته جراحته
صحيحا ثم يضمن الحلال نصف قيمته مضربا بالضربتين وعلى المحرم جميع قيمته مضربا بالضربتين ولو
تقعا معا بان جرحه الحلال او لا ثم ثنى المحرم ضمن الحلال ما تنقص بحر حده صحيحا ونصف قيمته وبه
الجراحتان وضمن المحرم ما تنقص بحر حده وبه الجرح الاول وقيمته وبه الجراحتان ولو كان شريك
الحلال او المحرم من لا يجب عليه الجزاء كالصبي والمجنون والكافر فعلى المحرم جزاء كامل وعلى الحلال
ما يخصه من القيمة اذا قسمت على العدد ولو اشترك محرم فاكثرو مجنون في صيد الحر وقتلوه بضربة
واحدة وجب جزاء واحد يقسم على عددهم كأن لم يكن فيهم محرم ويجب على كل محرم مع ما خصه من ذلك
جزاء كامل ولو اشترك حلال ومفرد وقار فيه فعلى الحلال ثلث الجزاء وعلى المفرد جزاء كامل وعلى
سائر جزاء ان هذا الضربة واحدة فمات فان ضرب به كل واحد منهم ضربة فان وقعت معا ضمن كل
احد منهم ما نقصته ضربته صحيحا وعلى الحلال ثلث قيمته مضربا بالضربات الثلاث وعلى المفرد قيمته
منقوصا بها وعلى القارن قيمتان منقوصا بها وان لم تقع معا بان بدأ الحلال وثنى المفرد وثلث القارن فمات من
لكل ضمن الحلال ما نقصته جنايته صحيحا وثلث قيمته وبه الجراحات الثلاث وضمن المفرد ما نقصه
به الجرح الاول وقيمته وبه الجراحات الثلاث وعلى القارن ما تنقصه جراحته وهو بحر وبحر حين و

قيمتان وبه الجرحا الثلاث ولو كانت الاولى قطع يد او رجل او كسر جناح والثانية فقأ العين فملى
الحلال قيمته صحيحا وعلى المهر دقيمتيه وبه الجرح الاول وعلى القارن قيمتان محرر وحال الجرحين الاولين
وان كانت كل واحدة منهما قطع يد مثلا فملى المهر دقيمتيه وبه الجرحا الثلاث ولو جرح حلال صيد الحرم
ولم يخرجه عن الصيدية وجرحه حلال آخر مثل ذلك ومات منهما فملى الاول ما نقصه جرحه وهو صحيح
وعلى الثاني ما نقصه جرحه وهو جرح وما بقى من قيمته فعليه نصفان فان قطع الاول يده ارجله
واخرجه من الصيدية ثم قطع الآخر يده ارجله ضمن الاول قيمته كاملا مات اولا وضمن الثاني ما نقصه
بقطعه فان مات ضمن الثاني نصف قيمته وبه الجنابتان ولو زاد بينهما ضمن الاول ما نقصته جنايته غير زائدة
ونصف قيمته زائدة يوم مات وبه الجنابة الثانية وضمن الثاني ما نقصته جنايته زائدة ونصف قيمته يوم مات
وبه الجنابتان ولو قتله او فقأ عينه ضمن كل قيمته وبه الجنابة الاولى ولو جرحه الاول غير مستهلك والثاني
قطع يده ارجله ومات منهما ضمن الاول ما نقصته جنايته صحيحا ونصف قيمته وبه الجنابتان وضمن
الثاني قيمته وبه الجرح الاول مات اولا ولو جرح محرر صيد الحرم غير مهلك جرحه محرر آخر مثل ذلك
ومات منهما ضمن الاول كل قيمته وبه الجرح الثاني وضمن الثاني كل قيمته وبه الجرح الاول ولو كان احدهما
محرر وما والاخر حلالا ضمن الحلال نصف قيمته وبه الجرح الثاني والحرم كل قيمته وبه الجرح الاول كذا في
الكافي واللباب فمهر ديمر جرح صيد او جرحه حلال ثم اضاف المهر الى العمرة حصة جرحه ايضا
فمات الصيد من ذلك كاه ضمن للعمره قيمته وبه جرح الحلال وقيمته للحج وبه الجرحان وضمن الحلال ما
نقصه جرحه وبه الجرح الاول ونصف قيمته وبه الجرحا الثلاث ولو حل من عمرته بعد ما جرحه ثم
جرحه الحلال ثم قرن ثم جرحه فمات ضمن للعمره قيمته وبه الجنابتان الاخرى وللقران قيمتين وبه
الجنابتان الاوليان وحكم الحلال لا يختلف ولو كانت الجنابتان مستهلكات كقطع يد ورجل وفقأ
العينين فعليه للعمره قيمته صحيحا وللقران قيمتان وبه الجنابتان الاوليان وعلى الحلال ما نقصه جرحه
محرر وحال الاول ونصف قيمته وبه الجرحا الثلاث كافي وفي الكبير بعد قوله لا يختلف ولو كانت الاول
مستهلكا والثاني غير مستهلك وبقي المسئلة بحاله فعليه للعمره قيمة صحيحا وللقران قيمتان وبه الجرحا
الاوليان وعلى الحلال ما نقصه جرحه محرر وحال الاول ونصف قيمته وبه الجرحا الثلاث ولو كان الثاني قطع
يد ايضا والمسئلة بحاله فهي وما لو كان غير مستهلك سواء لانه لا يمكنه استهلاكه مرة ثانية انتهى ملخصا
ولو قتل محرر صيد او على قصده التعلل بالاول يسكفيه جزاء واحد شرح نقاية ❦

(الفصل التاسع في صيد الحرم) ولو ذبح الحلال صيد الحرم فعليه قيمته يتصدق بها او يشتري بها
هدايا ان بلغت هديا او طعاما فيتصدق به كما امر ويجوز فيه الاباحة بالاختلاف ولا يجوز به الصوم لانها غير امة
لا كفارة حتى لو كان الذابح محررا جزءه الصوم ويجوز فيه الهدي ان كانت قيمته قبل الذبح مثل قيمة
الصيد ولا يشتترط كونها مائة امد الذبح وفي رواية الحسن لا يجوز به الاراقة الا ان تكون قيمته بعد الذبح مثل
قيمة الصيد فيجزى عن الاطعام ولا شيء في دلالة الحلال على صيد الحرم ولو لمحرر سوى الاستغفار لان

الضمان في الحرم جزاء الدمل والدلالة فعل وعلى الحال في صيد الحرم جزاء الحمل وفي الدلالة لم يتصل
 بالحمل شيء بحر ولو ذبح محرم صيد الحرم فعليه جزاء واحد في الاستحسان وليس عليه لاجل الحرم شيء
 للتدخل واما شجر الحرم وحشيشه فهي اياه سواء لانه ليس من محظورات الاحرام ولو اتلف صيد اجماعا
 مما اياه قيمته لما اكده معامرا ولا جل الحرم قيمته غير مالم ولو ادخل محرم او حلال صيد العر لم صار
 حكمه حكم صيد الحرم ومن دخل الحرم بصيد فعليه ان يرسله اياه اذا كان في يده حقيقة حتى اذا كان في رحله
 او في قفصه لا يجب ارساله كذا في الهداية والكفاية وغيرهما ولو ادخل بوزر فارتسل فقتل عام الحرم فلا شيء
 عليه ولو ارسله للقتل فعليه الجزاء اخرج محرم او حلال ظبية من الحرم ويجب ان يرد الى مأمن فان لم يرد
 حتى ولدت او زادت في بدنها او سهرها وكذا الوحيت فانا من الكمل فان ادى جزاءها وهو حلال ثم ولدت
 مثلا لا يضمن الولد لانه لما ادى جزاءها ملكها فحدث الولد ونحوه على ملكه حتى لو ذبح الام لم يكن ميتة ولكن
 يكره اكلها وهل يشترط ان يمان الولد بمكفه من الرد الى الحرم ؟ فاكثير المتأخرون على انه نعم ولو ملك قبله
 لم يضمن اعدام المنع وبعضهم على انه لا يشترط فيضه من مطلقا لاثبات اليد على مستحق الامن شرع وهل
 يجب ردها بعد اداء الجزاء ؟ الظاهر نعم در قال في البحر فاذا ادى الجزاء ملكها ملكها خبيثا ولذا لو اكره
 اكلها وهي عند الاطلاق تنصرف الى التحريم فدل على انه يجب ردها بعد اداء الجزاء وتامه فيه ولو ذبحها في
 الحل قبل اداء الجزاء فهي ميتة وفي الغلظة كره اكله تنزيها واختاره في الباب لمكفه بناء على انه ملكها
 بالاشراج من الحرم وان لم يؤد جزاءها كاسر عن المحيط ولو ادخل شافعي صيدا الحل الحرم ثم ذبحه فيه فليس
 للحنفى اكله لما قالوا انه لو ذبح شاة وترك التسمية عمدا انه ميتة لا يسل للحنفى تناوله فكذا هذا شرح ولو
 خرج الصيد بنفسه من الحرم حل اخذه وان اخرج به احد من الحرم لم يحل والصيد انما يصير آمنا بواحد
 من ثلاثة اشياء باحرام الصائد ويدخل في الحرم ويدخل الصيد في الحرم فالوري حلال من الحرم صيد
 الحل او على العكس ضمن وكذا الوري صيد في الحل فهرب فاصابه السهم في الحرم ضمن استحسانا بخلاف
 ما لو ارسل كلبا في الحل على صيد في الحل فاتبعه الكلب فاخذه في الحرم فقتله لا شيء عليه لانه قد تمخلل بين
 الارسال والاختذ فعل فاعل مختار وهو الكلب فتمنع اضافة الاختذ الى المرسل بدافع ولكن لا يؤثر كل الصيد
 محيط ولو رده في الحل واصابه في الحل فدخل الحرم فقتله لا يضمن لكن يكره اكله استحسانا بمرجوع
 غيره ولو رمى الى صيد من الحل في الحل غير ان يمر السهم في الحرم لا يضمن وكذا الكلب والباري اذا ارساهما
 واما اذا رمى حلالا الى صيد فاحرم ثم اصابه او عكسه فصير حوازا للمعتبر وقت الرمي بحر والمعتبر انما
 الصيد لا لاسه حتى لو كان قوائمه في البدن ورأسه في الحرم فلا شيء عليه في قتله ولو كان قوائمه في الحرم ورأسه
 في الحل فعليه الجزاء ولا يشترط ان يكون جميع قوائمه في الحرم حتى لو كان بعض قوائمه في الحرم وبعضها
 في الحل وجب الجزاء بقتله لخليب الحظر على الاباحة ولهذا لو كان مضطجعا في الحل وجزء منه في الحرم
 وجب الجزاء بقتله لانه ليس بقائم في الحل وبمضيه في الحرم بحر والباب ولو كان الصيد على اشصان متبدلية
 في الحرم واصل الشجرة في الحل ضمن لان المعتبر في الصيد مكانه لا اصل الشجرة وفي حرمه قطع الشجرة

اصل الشجرة لا الاغصان لانها تتبع وهو اء الحرم كما هو في الاصل ان يكون العبيد في ارضه ولو وقف على غصن في الحبل واحل الشجرة في الحرم وورى الى صيد في الحبل او كان النصف في الحرم والشجرة والعبيد في الحبل فحكمه كحكم الطائر اذا كان على النصف فلا ضمان في الاولى وضمن في الثانية ولو حفر ثقب اللبنة فمالك فيها صيد الحرم اذا كان في ملكه او موات لا ضمان والا ضمن وان كان للادب ياد يضمن ولو رأى حلال جالس في الحرم صيد في الحبل هل يحل له ان يمد يده اليه ليقتله في الحبل ؟ وقد قلنا ان الصيد يصير آمنا من احد من ثلاثة وتمامه في البحر ولو اخذ حلال صيد الحرم فدفعه الى حلال آخر ثم دفعه الثاني الى آخر فذبحه فعلى كل واحد قيمة تامة ولو امسك حلال صيد في الحبل ولد في مخ في الحرم فاما من الفرخ لا الام ولو اخبر ج صيد الحرم فارسله في الحبل لا يبرأ من الضمان الا ان يعلم وصلا الى الحرم آمنا ولو ساسح على صيد فمات من صياحه يضمن كما اذا صاح على غيره (تمت) صيد الحرم يضمن بالمباشرة وبالتسبب اذا كان عدوانا ووضع اليد حتى لو وضع يده على صيد الحرم فمات باقفة سبواية يضمن والعبيد يضمن على الحرم بهذه الثلاثة وبالذلة والاشارة والرسالة والاعانة والاصرة اعارة الآلة بحسب زيادة

(مطالب في جناية النار ومن بمنها) كل جناية على الاحرام على النار دية كفارة واحدة سواء كانت دما او صدقة وسواء كانت كفارة بناية او كفارة ضرر ونحوه في النار بها كفارة ثمان بناية على احراهن الا اذا جاوز المقات بغير احرام ثم قتل عليه دم واحد كولو افرد لانهما احرام بعد الجواز فقتل اشغل فمات في احرامه وهو ترك جزءا من بين المقات والموضع الذي احرم فيه فهو زفراته ادخل هذا النقص على الاحراهن فلو بيب دمين وقلنا انه ادخل النقص على ما لم عند دخول المقات وهو ما لا ينسب في قوله دم واحد او ما يارب النار فيه دمان للمجازة وهي ما جاوز قاهر ثم دخل مكة فاحرم بممرة او احرم بمهمان الحرم فغير وارد لان الدم الاول للمجازة والثاني لتركه بينات العمرة لانه لما دخل مكة التذوق بانها محرمة وخرج بقوله على الاحرام ما هو جناية على الافعال وهو ترك واجب من واجبات الحج او العمرة كما لو ترك احد السبعين او الطهارة في طواف الزيارة او في طواف العمرة او انشئ في الوادي نذر بحجة او بممرة ماشيا ففرن وركب او ترك مسد الوقوف الى الغروب او الرمي او الوقوف بزدلفة او طواف العسدر او قدم الحلق على الرمي او على الذبح او اخر الحلق او الذبح من ايام الذبح في كل ذلك جزاء واحد ينجز انفسه ما اذا قسم الحلق على يومين او الذبح فانه جناية على الاحرام كما هو او جناية على الحرم وهو قطع نبات الحرم فانه لا يشهد به الكفارة على الثامن بخلاف قتل صيد الحرم لانه جناية على الاحرام ولا ينظر فيه الى كون جناية على الحرم وانما ينظر اليه اذا كان القاتل سائلا وما ذكره من ان الحرم لا يضمن على النار هو حكم كل من حج بين الاحراهن كما تمتع الذي ساق النسي في الرمي من العمرة حتى احرم بالحج وكذا كل من حج بين الحائضين او الممرتين وعلى هذا الاحرام بمائة عجة او عشرة ثم حتى قبل رخصتها فعايه مائة جزاء ليلاب (الفصل الماشرف اشجار الحرم ونباته) وهي اربعة انواع الاول كل شجرة البتة الناس وهو من جنس ما ينبت به الناس عادة كالزروع الثاني ما ينبت به الناس وهو ليس مما ينبتونه عادة كالاراك الثالث ما نبت

بنفسه وهو من جنس ما ينبت للناس عادة فهذه الأنواع الثلاثة يحل قطعها ولا جزاء فيها به وأما النوع الرابع
فمثل شجر نبت بنفسه وهو من جنس ما لا ينبت للناس كما عيان في هذا المحظور والقطع والقلع سواء كان من
أن يكون في أرض رجل أو لا إلا أن يكون شجر أو يابس أو أخضر أو قامة محرمة أو حلال ضمن قيمته
ولا يدخل المصوم هنا ويملكه بأداء الضمان كافي - عوق العباد ويكره الانتفاع بالمقابل بعد أداء الضمان
بما وغيره والكرهية تجزئية فإن باعه تصدق بثمنه وجاز للمشتري الانتفاع به من غير كراهة بخلاف
صيد الحرم والحرم فإنه لا يجوز فيه وإن أدى قيمته لأنه لا يملك أحداً وإن كان المأذون به أو كاهن عليه يمسك
قيمة الحق الشرع وقيمة المالك بناء على قوله لا يفتى به من تلك أرض الحرم وهو من إباحة الإمام وإن تشبه
مالكه فمالية قيمة واحدة لحق الشرع وإن كان يابس أو فدية قيمة المالك ولا شيء عليه - لحق الشرع والاختار
ولو اقتلعت شجرة أو كانت عروقها لا تسقى فلا بأس بقطعها ولو قطع شجرة فغرم قيمتها ثم غرم بها
فتبعت ثم قطعها فإيا فلا شيء عليه لأنها ملكها بالضمان ولو شح الحشيش فأن خرج مكانه مثله سقط الضمان
وإن اختلف دون الأول لا بل كان عليه ما نقص وإن جف أصله كان عليه قيمته شرح الحشيش إذا نبت
بنفسه في غير الحرم لا يملكه صاحب الأرض بخلاف الشجر أما في الحرم فملكه وجه الفرق أن الحشيش
في غير الحرم نبت بمباحة الكل أحد غير مصون عن التعرض فلم يكن مالكاً أولى من غيره بخلاف حشيش
الحرم فإنه نبت بمصون ناعن التعرض فيكون مالكاً أولى من غيره شجرة أصلها في الحرم واقتصاصها في الحرم
تعلق باقتصاصها القيمة ولو كان أصلها في الحل والاقتصاص في الحرم لا ضمان على الناطع في أصلها واقتصاصها
ولو كان بعض أصلها في الحل وبعضه في الحرم فعلى الناطع الضمان سواء كان الغصن من جانب الحل أو من
جانب الحرم ويحل قطع "شجرة المائر" لأن أثماره أقيم تمام نبات الناس والأخضر وطبا أو يابس وأخذ
الكفاة وما جف من الشجر والحشيش أو انكسر ولا ضمان فيه ويحرم قطع الشوك والبوسج ولا ضمان
فيه لباب ولو حفر حفرة للأغذية أو للوضوء أو ضرب الفسطاط أو أوقد ناراً أو شئ هو ودابته فاقطع به
شئ من الحشيش فلا شيء عليه ويجوز أخذ الورق ولا ضمان فيه إذا كان لا يضر بالشجر وحرم رمي
حشيش الحرم وجوزة أبو يوسف لمكان الحرم ولو ارتدت دابته حاله ما شئ لا شيء عليه بالإجماع ولا يجوز
اتخاذ المساويك من أراك الحرم ومساثر أشجاره إذا كان الأخضر وحكم الحلال والحرم في أشجار الحرم
واحد لأن حرمتها بسبب الحرم فإن قطع حرمت شجرة منها فمالية قيمة واحدة وكذلك على القارن فيها
جزاء واحد ولا يهدى بالصوم ولا يجب بالدلالة بخلاف صيد الحرم

(خاتمة في أحكام الحرم والمسجد الحرام وما فيها) من جنس في غير الحرم أو ارتد أو رمي أو شرب شجر أو
فيل غير ذلك مما يجب الحد ثم لا ذلالية لا يترتب له ما دام في الحرم ولكن الرتبة يرض عليه الإسلام
فإن أسلم سلم والقتل لأن إباحة عن الإسلام جنباً في الحرم وغير الرتبة لا يبايع ولا يواكل ولا يخالس ولا
لا يؤوى إلى أن يخرج منه فيقتل منه وعن محمد ولا يمنع عن مياه العامة وأما فعل ما يجب التخصيص ثم
لا ذلالية فإن كان التخصيص في النفس لا يترتب له ويقتل عليه حتى يخرج كالحمد وإن كان فيما دون النفس

يقتضيه منه في الحرم لان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال ومن جنى على المال اذا لجأ الى الحرم يؤخذ
 منه لانه حق العبد بخلاف الحد لانه حق الرب تبارك وتعالى وبخلاف التقصاص في النفس لانه ليس بمنزلة
 المال وان فعل شيئا من ذلك في الحرم بتمام عليه الحد ويقتضيه منه فيه وان قتل في الحرم قتل فيه وان قتل في
 البيت لا يقتل فيه قال في رد المحتار وكذا الخبيك في مسائل المساجد اهـ ومن دخل الحرم مقفلا قتل فيه
 والحرمي اذا التفت الى الحرم لا يباح قتله في الحرم عندنا لانه لا يطعم ولا يسقى ولا يؤوى حتى يخرج ثم
 اخلفوا فقال ابو حنيفة ومحمد لا يباح قتله في الحرم ولا يخرج منه ايضا وقال ابو يوسف لا يباح قتله فيه
 ويباح اخراجه منه هذه اذا دخل ملتجئا اذا دخله مكبرا امتنا قتل فيه وكذلك لو دخل قوم من
 اهل الحرب للقتال فانهم يقتلون ولو انهز مروا من المسلمين فلا شيء عليهم في قتلهم واسرهم ولو دخل الحرمي
 بغير امان قبل ان يؤخذ فهو في عندنا في حقيقته ودخول الحرم لا يبطل ذلك عنده وعندها لا يكون فينا
 ولا يتعرض له ولكن لا يطعم ولا يسقى ولا يؤوى ولا يبالغ حتى يخرج من الحرم ولو آمنه رجل من
 المسلمين في الحرم او بعد ما خرج من الحرم قبل ان يؤخذ لم يصح عندنا في حقيقته وعندها يصح ويرد الى
 مأمنه لان عنده يصير فينا بنفسه دخول دار الاسلام وعندها لا يصير فينا ولو اخذه في الحرم واخرجه
 منه فقد اساء وكان فينا المسلمون عنده وعندها لم يمان اخذه ولو اخذه في الحرم ولم يخرج منه فيمنع ان يخلي
 سبيله في الحرم وعاطية الحرم ما دام فيه كل ذلك من البسائط وفي المداير ولا يتناولون في الحرم الا
 ان يدنو بالقتال من منافقتهم اهـ ويكره حمل السلاح بمكة لغير حاجة لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحمل ان
 يحمل السلاح بمكة ولا يمنع الكفار من دخول المسجد الحرام وغيره ولو جذبوا ويستوى في ذلك الحرمي و
 الذي رد المحتار والاية محمولة على الحضر را متيلا واستعلاء او طائفين عمرة هداية والنهي تكويبي
 لا تكفي فمعي لا يقربوا الى الخاق الله فيهم القرآن لا يخرجوا ولا يمتروا عراة ذو يمنة ومن استيطان
 مكة والمدينة بل جزيرة العرب كما قال صلى الله عليه وسلم لا يجتمع في ارض العرب دينان ولو دخل لتجارة
 جاز ولا يطيل والظاهر ان هذا الطول سنة رد المحتار (مطلب) ولا بأس باخراج تراب الحرم واشجاره
 اليابسة والاخر مطلقا الى الحل اباب وكذا قيل في تراب البيت العظيم اذا سكن اقدرا يسير لا يترك به
 بحيث لا تفوت به عمارة المكن كذا في الظهيرية وصوب ابن الوهب ان المنع عن تراب البيت لا يتساهل عليه
 الجاهل فيفضي الى اخراج البيت والعمارة لله لان القليل من الكثير كثير رد المحتار وفي المتبع وكل ما جاز
 الانماع به في الحرم جاز اخراجه ومن ذلك احجار ارض الحرم وحصاها الا ان يبلغ في ذلك فيحفر كثيرا
 يضرب بالارض والدور فيمنع اهـ واجمعوا على ابحه ارجاء ماء زمزم ولا بأس بدخول تراب الحل الى الحرم
 سروجي (مطلب) ولا يجوز اخذ شيء من ملبس الكعبة ولو للتبرك به سواء اتفق بها او لا يجوز
 اخذ شاش ماء الورد الذي اتى به الكعبة الشريفة كما يتبادر اليه العامة وعليه رده اليها وان اراد التبرك به
 اتى بطيب من عنده فمعه بها ثم اخذه ولا يحل لخدم الكعبة ان يعموا احد من ذلك ريدوا انه اذا اتى
 به الكعبة ليس له ان يرجع بغيره وكذا حكم الشمع ان يأتي بشمع ويسرج على باب الكعبة ونحوه

ثم يأخذ الباقي تبركاً به وأما شرع السكينة من الخدام وشيوخ الفرائدين وكذا الخديزات الحرم منهم ومن غيرهم فلا يجوز مطلقاً لباب وشرحه (مطلب) وأما كسوة السكينة فأمسرها إلى السافران شاءوا وصرف ثمنها في مصالح البيت وإن شاء فرقها على الفقراء ولا بأس بالشرائها منهم لباب لكن هذا إذا كانت الكسوة من قبل السلطان من بيت المال وإما إن كانت من أوقف السلاطين وغيرهم فأمسرها إلى شرط الواقف فيها انتهى إن عينه له وإن جهل شرط الواقف فيها عمل فيها بما جرت به العوائد السالفة كما هو الحكم في سائر الأوقف وهي الآن من أوقف السلاطين ولم يعلم شرط الواقف فيها وقد جرت عادة بني شيبه أنهم يأخذون الكسوة العتيقة لأنفسهم فيبقون على عاداتهم كذا في رد المحتار وفي البحر أنها ما يتناول المال لكن الواقع الآن أن الإمام اذن في إعطائها لبني شيبه عند التجديد ولا شك أن التصرف في أموال الإمام حيث جملته عطاء لقوم مخصوصين فإن البيع جائز اهـ وما نقل عن اعتنائهم لا يجوز بيعها ولا شراؤها من بني شيبه بل من الإمام ونائبه فمحمول على غير الخلق أو على ما إذا كانوا أغنياء أو على ما يملكهم السلطان أو نحو ذلك ولا شاري لاسم أو لوجوبها أو حائضاً إن كان امرأة أو كان رجلاً وكانت من غير الحرير إذا لم تكن عليها كتابة لاسم كلفة التوحيد رد المحتار (مطلب) جاز بيع بناء بيوت مكة اتفاقاً وأرضها عندهما وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رخصهم الله تعالى وجزم في السكر قال العيني وبه في خلافاً لظاهر الرواية عن أبي حنيفة أنه كره بيع أرضها ومشي عليه في الهداية واتفقوا على أنه كرهه إجارة بيوت مكة في أيام الموسم لا في غيرها وكان أبو حنيفة يفتي لهم أن ينزلوا عليهم في دورهم إذا كان فيها أفضل لنزوله تعالى سواء العا كفيفه والباد وإن لم يسكنوا ولا وهكذا كان عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه ينادي أيام الموسم ويقول يا أهل مكة لا تتخذوا لبيوتكم أبو الينزل البادي حيث شاء ثم تناول الآية فليحفظه لمخص ما في الدرر وحاشيته وليس لهم اتخاذ البيذان معنى لأنه منافع كبير وتكره الصاوة بمكة في الأوقات المذكورة وكثيرها ولقطة الحرم كلفطة العجل ولا يحرم صيد وادى حج باب وحرمه الحرم خاصة بمكة عندنا ليس المدينة حرة الحرم في حق العمود والأشجار ونحوها مبسوط (مطلب) مكة أفضل من المدينة عندنا وعند الشافعي وأحمد رضي الله تعالى عنهم وقال مالك رحمه الله تعالى المدينة أفضل والخلاف في عابد السكينة ذهب الفضل من المدينة إجماعاً إلا ما حرم أعضاء عليه الصاوة والسلام فإنه أفضل بالإجماع حتى روت السكينة ومن المرش أعضاء على ما صرح به بعضهم ودليلنا ما رواه النسائي وغيره عن عبد الله بن عدي بن الحر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم وهو واقف على راحلته بمكة يقول لمكة والله أنك خير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ولولا أني أخرجت منك ما أخرجت قاله حين أخرجه من مكة في عمرة القضاء وهو واقف بالجنزة لأنه أراد الأمانة للبناء بزوجه ميمونة رضي الله تعالى عنها فابت قریش وأما حديث العامة في مستدركة اللهم أنك تعلم أنهم أخرجوني من أحب البلاد إلى فاسكنني أحب البلاد إليك فوضوع إجماعاً كما قاله ابن عبد البر وابن دحية وخبر الطبراني المدينة خير من مكة ضعفناه كذا في حاشية أبي حجر على مناسك النوى (مطلب) وتكره المجاورة بمكة العظمى عند أبي حنيفة وقال لا تكرهه بل تستحب إلا أن يغلب على ظنه الوقوع في المحذور وعليه عمل

الناس سائما وخلفا وإما الجوارقة بالمسديفة المذورة فقبل لا تكره وتقبل على الخلاف المذكور والذي رجحه
 في شرح الباب وهو أن الذي ترميها المذارة في الفتح أنه تكره المذارة بمكة وكذا بالمدينة لا شتر الشاة
 السكر أهلة الأمن يثنى من نفسه من يضاعف لهم العسائت من غير ما يحجبهم من السيئات فالمذارة لهم بمكة
 هو الفوز العظيم إلا أن لا يكون الفايض من ذامع السلامة من أخطائه أقل التلذذ ولا عبرة بما يقع للفوس من
 الدعوى لأن ثمان نفوس الدعوى الكافية لا يفي بهذا لأن ما كان في الفتح ما يخصا وعافى الباب والدر
 ولا يكره المذارة بالمسديفة كما أن يثنى من نفسه فمرجه إلى ما قلنا لكن الكلام في من يثنى بنفسه وقد
 عرفت أنه ممنوع وجوده لا يفي بهذا لأن ما كان فلا يبين التبع باعتباره ولا يذكر حالهم قبل الدخول الجوارق
 ينبغي لها أن ينص على السكر كما ذكرنا في اعتبار الأمان (تنبيه) أن تراهم في السكر أهلة وعندها ما
 هو بالنسبة إلى زمانهم ولو كانوا في زماننا وتحقق لهم ما لنا في الأمان من بلائنا وشبهة ولا حول ولا قوة إلا
 بالله العلي العظيم اللهم إني تحب العفو والعائين عن الناس نعم الله العفو والعافية ونستغفر لك وتلتجى إليك
 بأنك أنت العفو والرحيم الذي غلبت رحمته غنمه وهو ذو مغفرة للناس على ظلمهم وهو المحكم الحكم السكرهم

(باب الإحصار)

هو منع المحرم بالرجوع عن الوقوف والطواف جميعا بعد شرعي وبالمرة عن الطواف فقط فالمنوع عن
 أحدهما في الصحيح ليس محصرا لأن المنوع عن الوقوف فهو في معنى قايت الصحيح إذ يمكنه أن يصبر حتى يفوته
 الحج فيتحلل بأعمال العمرة ولو منع عن الطواف فيمكنه أن يتقف بعرفة فيتم حجه ثم يحق ويؤخر الطواف
 ويبقى عمره في حق النساء فقط بخلاف الومنع عن كليهما لأنه قد تمدد عليه الاتمام بالألمدي ويتحقق كل
 سائس بحجبه ولو بمكة بالاتفاق بين المعتد على الأصح كالسكر والمرج والقرح والعيس ومنع السلطان ولو
 بينهم والمدد ولو مسلمان لم يجز طرعا آخر أو كان أطول أو أصعب فيتضرر به ضررا متبررا والسبع ولو
 كباقة أو إذا عجز عن دفعه والمرض الذي يزداد بالدماب الكوب على غالب ظنه أو بأخبار طبيب حاذق
 متدين وهلاك النفقة إلا إذا قدر على المشي بدونها إذا كان قريبا من عرفه أو مكة أو كانت الرحلة يتصور
 يسهلها أو اتفاق قبته وهو قادر على المشي بدونها لا بدون النفقة وفي البرازية سركات نفقته بعد الإحرام أن
 قدور على المشي لا يكون محصرا أو عشي ويسأل الناس أه وهلاك الرحلة إذا قدر على المشي وأن قدر عليه
 للحال إلا أنه يخاف المعجز في بعض الطريق والمرايا بطرف غابة الثاني جازله التحلل وكذا أن كانت النفقة
 زائدة فافية لرحلة أخرى توجد هناك فلا محصر ومنه المعجز عن المشي ابتداء من أول إحرامه وله قدرة على
 النفقة دون الرحلة فانه محصر حينئذ ومنه الضلالة عن طريق مكة أو عرفة ثم إذا وجد من يدل عليه زال
 إحصاره والإقصر الذي لا يقدر على الهدى وأنت كان معه الهدى فيبقى محرما إلى أن يخرج من زوال
 الإحصار قبل فوات الحج أو يتحلل بالطواف والسعي إن استمر الإحصار حتى فاته الحج هذا إذا ضل في
 الحل أما أن ضل في أرض الحرم فادام المحرم من الناس أن يذكر أن كان معه الهدى وبطل ففتح وفي الشرح
 أن الضال عن عاد الشعر وروية الضال ليس محصرا بل هو فاته الحج أه ومنه منع المولى مما كان عبدا أن

فاحصر قبل المسير الى مكة فانه هديان عند اني حنيفة خلا فلهما كيامر وان احرم بشيئين نفسيهما فاحصر
بمستهديين وعليه حجة وعمرتان حصر فالاحرام الى القران ويجب ان يبين يوم الذبح وكذا وقتهم من ذلك
اليوم اعلم وقت النحر ولو ذبح قبل اليه ما ديو م جاز استسما بالبحلاف ما اذا كان بعده ولو بمادة شرح و
يذبحه في الحرم في اي وقت شاء قبل يوم النحر او بعده الا ان فيه افضل هذا عند ابي حنيفة وعندهما ان كان
محصر بالعمرة كذلك وان كان محصر بالحج لم يحن الا في يوم النحر والاراد في ايام النحر كما شرح به شرح
الكنز لا فمفرد مضاف فيهم ويذبحه محل الا حاق وتعدى به او احصر في الحل او الحرم الا ان لو حاق او
قصر لحسن كلفه النبي صلى الله عليه وسلم واسحابه عام الحديبية ليعرفوا استسما بكم من يتسبه على ان يصرف
ويؤمن انما شركون منهم فلا يشغلون بمسكيدة اخرى بعد الصالح هذا عندهما وعليه الموت وهو ظاهر
الرواية عن ابي يوسف فاقى الباب انه بمجرد الذبح لا يخرج من الاحرام حتى يتصل بمسك على ادى ما يظنه
الاحرام ولو بغير حاق بخلاف ما ذكره الامم مع انه لا يظهر له ثمرة تأمل رد المحتار فلو سرق الهدي بعد
الذبح لاثى ثلثه فان لم يسرق تصدق به عتيقا او ابادة ولو في ارض الحل فان اكل منه الوكيل ضمن قيمته ما
أكل ان كان غنيا يتصدق بها عن المحصر فتصح ولو ظن ذبحه في يوم الوعدة ففعل كالحلال او ذبح في الحل
ففعل كالحلال على ظن الذبح في الحرم فظاهر خلافه لزمه جزاء ما ينفي فيتمدد به تعدد الجنايات قاله الطحاوي
بناء على انه ظاهر كلامهم هنا لسكن قولهم فيا ممر ان المحرم لو نوى الرفق ففعل كالحلال على ظن خروجه من
الاحرام بذلك لزمه دم واحد لجميع ما ارتكب اهية يقتضي عدم التمدد هنا ايضا المدم الفهرق شامرا ولذا قال
بعض مشي الزيامي وينبغي عدم التمدد هنا ايضا كذا في رد المحتار واذا ذبح هديه يقطع البلية لانه قد حل
(فصل في تصاء ما حل منه المحصر) وعلى المحصر بالحج ان حل من حجه بالهدي ولم يخرج من حاه حجة و
عمرة تضاهيا بقران او افراد وعليه نية القضاء فلو قضى الحجة من عام الاحصار لا تجب معهما عمرة ولا يحتاج
الى نية القضاء على رواية الاصل وروى الحسن عن ابي حنيفة ان هليسه حجة وعمرة في الوجرين وعليه نية
القضاء فيهما وهو قول زفر وانما تلتزم نية القضاء اتفاقا اذا تحولت السنة وكان الاحصار يحج نقل اما اذا كان
بحجة الاسلام فينوي حجة الاسلام كذا في الفتوح وفي الحاوي عن المنذقي فيمن اهل يحج فاحصر فبمستهدي
وحل كانت عليه حجة وعمرة فان اقبل من قابل يريد تضاء ذلك الحج فاحصر فبمستهدي وحل كان عليه
حجة اخرى وعمرة اخرى فيكون عليه حجتان وعمرتان وكذلك كالحصر اكبر وعلى المحصر بالعمرة
قضاء عمرة لا غير وعلى الارن حجة وعمرتان عمرة للقران وعمرة للتحال قبل الاوان وينبغي في القضاء بين
القران والقران لان الزم احل القرية لا و... فافهم ذلك من الثلاثة او يجمع بين حجة وعمرة ثم يأتي بعمرة
هنا اذا كان حل بالذبح ولم يحج من عامه اما لو كان حل بالعمرة او حج من عامه كان عليه عمرة القران فقط على
ما هو رواية الاصل ويروى في جواب القضاء المحصر بالحج الفرض والنفل وكذا انظرون على الاصح و
انه سدوا حاج عن الغير والحرام بالان والوان وجوب اداء القضاء على العبد يتأخر الى ما بعد العتق
(فصل في احوال احصاره) المحصر بالحج اذا زال احصاره بعد بمستهدي فان قدر على اداء الهدي

والحج جميعا يلزمه التوجه كالموازيان قبله وقدر على الحج ولا يجوز له التحلل بالهدي وبغيره ما شاء والا
لا يلزمه التوجه ويجوز له ان يحل بالهدي اما اذا لم يقدر عليها او قدر على الهدي فقط فظاهر لسكبه لو توجه
ليتحلل بأفعال العمرة جازيل هو الافضل لانه الاصل في التحلل وفيه فائدة سقوط العمرة عنه في القضاء و
انما لا يجب عليه ان ياتي بالعمرة التي وجبت عليه بالشرع في القران مع انه قادر عليها لانه لا يقدر على
ادائها على الوجه الذي التزمه وهو كونه على وجه يترتب عليها الحج اذ بقوات الحج يفوت ذلك كذا في
الفتوح واما اذا قدر على ادراك الحج دون الهدي فجواز التحلل بالهدي استعسان صيانة لما له عن الضياع وفي
القياس يلزمه التوجه ولا يجوز له التحلل وهو قول زفر ورواية الحسن عن ابي حنيفة رحمهم الله تعالى ولو
زال احصاءه قبل بعث الهدي ولم يقدر على الحج صار حكمه حكم الفئات اما المحصر بالعمرة فلا يتصور
في حقه عدم ادراك العمرة لان وقتها جميع المعرف لها من الاربع صورتان اما ان يدرك الهدي والعمرة او
يدرك العمرة فقط وقد علم حكمها ولو بعث هديا ثم زال احصاءه وحدث آخر ونوي ان يكون عن الثاني
جواز وحل به وان لم يتوجه حتى لم يحجز ولو بعث هديا لجزء صيدا او قلابدنة او وجهها تطوعا ثم احصر فنوي
ان يكون لا احصاءه جاز وعليه اقامة غير مقامه ولو ذبح المأمور ثم زال احصاءه لم يضمن

(فصل في المحصر الذي يتحلل به الهدي) هو كل محصر منع عن المضي في موجب الاحرام شرعا
لحق العبد كالمراة اذا حرمت بغير اذن الزوج بحيث نقل ان كوف لها محرما والا فهي محصورة لحق الشرع و
كالمملوك اذا حرم ولو باذن المالك فلها ان يتحللها في الحال ولا يؤخر تحليها الى ذبح الهدي ثم عليه الهدي
الاحصاء وحجة وعمرة وكذا على العبد بعد المتيقن ان حالها في الاحرام فاحرم ما من عامها او
تحويلات السنة فهو على ما حرمت الاختلاف والتفصيل في المحصر الذي حل بالهدي اما اذا حرمت بحجة
الاسلام ولا حرمت لها فهي محصورة لحق الشرع فلا يحل لها زوجها بالهدي وكذلك لو مات زوجها او حرمتها في
الطريق وهي عرمة ولو لم يحجز تطوع فانها لا تحل الا بذبح الهدي في الحرم ثم الاذن قبل الاحرام فظاهر واما
بعده فاحصل ايضا بقوله اصبحت او احسنت او رضيت فمالك واوجزت او اذنت لك في السير الى مكة ونحو
ذلك ولا يكفي مجرد احرامها والسكوت عنها شرح ولو احصر عبد احرم بغير اذن مولاه بعث المولى
الهدي ندبا ولو باذنه اختلفت الرواية في وجوب بعث المولى وعدمه بل يجب على العبد عند المتيقن فتح واختار
الاسدي جاني وجوبه بمنزلة النفقة واختار في المحيط وفتاوى قاضي خان عدم وجوبه واعاى يجب على العبد بعد
الاتفاق ويذهبى ترجيحهما انه عارض لم يلزمه المولى بخلاف النفقة بحر وفي البدائع ولو احصر العبد بعد
ما احرم باذن المولى لا يلزم المولى انفاذه هدي لانه لو لم يلزمه لم يحق العبد ولا يجب للعبد على مولاة حق فان
اعتقه وجب عليه ان يبعث بهدي لانه اذا اعتق صار بمن له عليه حق وفي البحر الزاخر ولو اصر المولى عبده
ان يحجز عنه فاحصر لم يلزم المولى انفاذه هدي فان اعتقه لم يلزم المولى ان يبعث بهدي وتامه في الشرح ولو احصر
صبي او مجنون فلا شيء عليه ولو اشترى عرمة ولو احرم باذن البايع له ان يحلها بذكر اهبة لعدم خاف
وعده ولا يتمكن من رد ما يعيب الاحرام وكذلك نكح حرة محرمة فله ان يحلها بغير هدي بخلاف

الفرض ان لها محرم والافهى محصورة لعق الشرع فلا تتدخل الا بالهدى ولو اذن لامر أنه بنقل فيما دون مسافة
السفر او كان لها محرم فليس له الرجوع لمكانها منها فمها وكذا المكاتب بخلاف الامة كذا في البعر واذا اراد
تحليل زوجته او امته او عبده فانه لا يتدخل الا ان يصنع به ادنى ما يحرم بالاحرام ككف عن خلع او تقبيل او
امتنشاط او تعطيبه عضو بامر ففتح بذلك وهو اولى من التحليل بالجماع تعظيما لامر الصحيح واختلافه في
كر اهة تحليلها بالجماع قال في البحر وينبغي ترجيح الكراهة لتخصيصهم بالكراهة في اجازة فكاس الفصولي
بالجماع ودواعيه ولو جامع زوجته او امته المحرمة ولا يعلم باحرامها لم يكن تحليلها وفسد حجبها وان علمه كان
تحليلها وفي المنتقى المعاقبة والتقبيل مع العلم بالاحرام تحليل وان لم يرد به التحليل عناية ولو حلها فاحرمت
فحلها فاحرمت هكذا امر او لو عشرين فصا اعدا ثم حجت من ماها اجزاها من كل التحليلات تلك العجبة
الواحدة ولا تحتاج الى نية القضاء ولا عمره عليها ولو لم يخرج بهذا التحليلات الا من قابل كان عليها السكت تحليل
عمره مع الحج ونية القضاء فتج قال في البحر واما نية القضاء فان كان يبيع نفلا وشعوات السنة فهي شرط
وان كان بحجة الاسلام فلا ينوي القضاء بل بحجة الاسلام وللزواج ان يمنع المرأة عن الخروج الا ان
يعلم انها تفعل الى مكفيل يوم الثلاثاء او يومين وللزواج ان يخرج معها ويمنعها من الاحرام حتى ينتهي الى
ادنى المواقف من مكة ولا احصاء بعد ما وقف بعرفة فن وقف بعرفة ثم عرض له ما منع لا يتدخل بالهدى بل
يبقى عمر ما في حق كل شيء ان لم يحاق بعد دخول وقته وان حاق فهو وعمره في حق النساء الى ان يطوف للزيارة
فانه منع حتى مضت ايام النحر فمأه اربعة دما انك الوقف عز دافعة وترك الرمي وتأخير الدوافع وتأخير
الحاق في قول ابي حنيفة وقال لا شيء عليه للتأخير هذا اذا كان الاحصاء بالهدى فان كان بالمرض فهو
سماوي يسكون عذرا في ترك الواجبات وتامه في رد المختار والامعة ودم خامس لو حاق في الجبل وسادس
لو كان فارنا او متمم الفوات الترتيب وسابع لتأخير النحر عن ايام النحر كل هذه ان كان الاحصاء من
قبل الحاق فانه لا يقطع حق الله تعالى كما قالوا ان العدوا اذا اسروه حتى صلى بالقيم فانه يعيدها بالوضوء اذا
اطلق لانه من قبل العباد بحر وهل له ان يحاق في الجبل في الحال او يؤخر الحاق الى ما بعد طواف الزيارة ؟
قيل ليس له ان يحاق في غير الحرم لانه تأخير عن الزمان احو منه في غير المكان وقيل له ذلك اذ رما
اخره ليحاق في الحرم بمسند الاحصاء فيحتاج الى الحاق في الجبل في وقت الزمان والمكان قال المتأني وهو
الاطهر وتعام تفهيمه في البحر والمنعة وعليه ان يطوف للزيارة ولو الى آخر عمره وكذا المصدرا نخل وهو
بمكة والا فلا ومن افسد حجبها بالجماع ثم احصر فهو كالذي لم يفسده وعليه دم للنساء ودم للحصر والقضاء

(باب الفوات)

من فاته الحج ولو فاسدا فربما كان او هذورا او طفلا عابثا او الوقوف بعرفة ولو بلا عذر مع انه آثم فليحل
بمثل افعال العمرة حتما فبحاق ويسمى ثم يحاق او يقصر ان كان مفردا ر بطع النيابة حين استلم الحجر
لان عمرة فملا وعليه فداء الحج من قابل ولا عمره عليه في القضاء ولا دم الا انه مستحب كحاق الفتح
والديين وان كان فارنا فان حلف لعمره قبل الفوات فهو كالمفردوا لا يطوف ولا للمرته ويسمى لها انما

لا تفوت ثم يطوف طواف آخر لفوات الحج ويسمى له ثم يحلق أو يقصر وقد بطل عنه دم القران ويقطع التلبية حين استلم الحجر في الطواف الثاني وعليه حجة لا غير وان كان متمتعا بطل تمتعه وسقط عنه دمه وان ساقه معه يصنع به ماشاء بخلاف ما اذا كان هديا للتطوع وعليه قضاء حجة فقط وليس على فائت الحج طواف الصدر ولو اهل بالحج ثم افسده ثم فاته الحج فعليه دم للجوع ويحل بافعال العمرة لان الفاسد معتبر بالصحيح وكذا لو انعقد فاسدا كما اذا احرم بحماما فانه لا يحق بالصحيح والاصل ان الاحرام اذا انعقد لازم لا يخرج منه الاباء احمد والنسكيني يخرج احرام العبد والرجة بغير اذن وكذا اذا دخل حجة على عمرة او على حجة فانه ليس بلام ولا واجب الرضا ولا يرده عليه المحصر فان احرامه لازم مع انه يخرج منه بغير الافعال لانه عارض لا بطريق الوضع بحر ما خصا وانما قننا بمثل افعال العمرة لانها ليست بافعال العمرة حقيقة لان عند ابن حنيفة ومحمد اصل احرامه باق ويتحلل عنه بافعال العمرة فهي افعال العمرة ضرورة تؤدي باحرام الحج وقال ابو يوسف هي افعال العمرة حقيقة وينقلب احرامه احرام العمرة وفائدة الخلاف تظهر فيما لو احرم بحجة اخرى قبل الفراغ من الاولى نوى بغير الاولى يرفعها عند هملها ولا يصير جامعا بين احرامين يطوف ويسمى الاولى وعليه دم وحجتان وعمرة وعند ابن يوسف يعصى في الثانية لانه محرم بعمرة ان اف اليها حجة وان كانت نوى بقضاء الاولى فالثانية هي الاولى لقضاءها ولا يصير محرما باحرام آخر ولنت نية ويطوف ويسمى الاولى وعليه قضاءها لا غير ولو اهل بعمرة فتنها بالاتفاق لانه صار جامعا بين العمرتين فعلا عندهما واحراما عند الثاني وعليه قضاءها والدم والحج وفي الجوهرة وفائدة اخرى ان هذه العمرة تسقط عنه العمرة التي تليها في عمره عند ابن يوسف وعند احمد لا تسقط كبير ولو ان التمام لم يتحلل بافعال العمرة واقام حراما الى قابل فحج بذلك الاحرام لا يجزئ منه من حجه بالاتفاق وهذا يشهد للثاني لان لو بقي اصل احرامه لاجزأه والجواب انه قد تمين عليه الخروج بافعال العمرة فلا يبطل هذا المتمعن بتحول السنة ولو جامع قبل طوافه للعمرة التي يتحلل بها فليس عليه قضاءها بالاتفاق لانها ليست بعمرة وهذا يشهد لها لانها لو كانت عمرة لكان عليه قضاءها ومن اهل بحجتين ثم فاته الوقوف لتحلل بعمرة واحدة للثانية ويرفض الاخرى وعليه دم وحجتان وعمرة لاجل الذي رفعه كذا امر ولو حج من قابل قضاء احجته فافسده بالجماع لم يكن عليه الا قضاء حجة واحدة ولو قدم محرما نطاف للقدم وسعى ثم فاته الوقوف فعليه ان يحل بافعال العمرة ولا يكفي طوافه الاول ولا السعي في التحلل وقد مر ولو ان قارنا فاته الحج فجامع وهو لم يطف بعد العمرة القران ولا العدة التي يتحلل بها فعليه ان يعصى في العمرتين وعليه دم للجوع وقضاء عمرة القران دون التي يتحلل بها لانها ليست بعمرة ولا فوات بعد ما وقف بعرفه ولو مات من طواف الزيارة لانه يتدارك بيذنه وفات الحج لا يكون محصرا ولا يتحلل بعث الهدي فعليه ان يحل بافعال العمرة فلو احصر عنها بعد او مرض ينفى ان يكون محصرا كبيرا والعمرة لا تفوت

باب الحج عن الغير

الذباية تجزئ في العبادة المالية كالزكوة والصدقات مطافا ولو التائب ذمها لان العبادة انية الموكلة ولو

بعد دفع الوكيل الى الفقير وهي قاعة في يده على ما في رد المختار ولا تجزئ في البدنية كالصلاة والصوم بحال وفي المراكبة منهما ان كانت واجبة كحج الفرض والمندور ومنها الجمادات تجزئ في حالة المعجز دون القدرة الا ان الجهاد لا يجوز فيه الدنيا باصلا لان الوقعة اذا حضرت يفترض الجهاد على كل مسلم فبعد ذلك كل ما يفعله يقع عن نفسه لا عن غيره قاله الاتقياني وان كانت نافلة كحج النفل وعمره التطوع تجزئ في الحالين ولا يشترط فيه المعجز ولا غيره مما يشترط في حج الفرض وعمره الاسلام الا اهلية النائب بالاسلام والعقل والتمييز والذنية عنه في الاحرام ان امره بالحج والافجمل ثوابه له بعد الاداء اذ بدون الامر به يقع الحج عن الفاعل بالاتفاق فهو ليس حاجا عنه بل هو جاعل ثواب حجه له والثواب انما يحصل بعد الاداء فبطلت ذنيته له في الاحرام فلا يحصل له الثواب الا اذا جعله له بعد الاداء كما قالوا في مسئلة الحج عن الابوين بل مع الامر به انما تجزئ الذنية عنه بناء على الصحيح فهو ما ذكره الحاكم ان الحج النفل يقع عن الامر اما بناء على ما قلناه انه يقع عن المأمور بالاتفاق وانما لا امر ثواب النفقة اذا اتفق من ماله كاسيأتي فلا تجزئ الذنية ايضا بل لا بد من جعل ثوابه له بعد الاداء كما في العبادة البدنية وسيأتي زيادة التفصيل في آخر الشرائط والله اعلم »

(فصل في شرائط النيابة في الحج الفرض) ولا جزاء الدنيا في حجة الاسلام ونحوها كالقضاء والذبح عشر وثم شريطا (الاول) وجوب الحج على المحجوج عنه باليسار والصحة فالمراد حج عنه فرضا وهو فقير صحيح البدن ثم مالك مالا ووجب الحج عليه لا يجوز ثمة عما وجب عليه بعده بل هو نفل له باختلاف ولو حج عنه فرضا وهو مومر غير صحيح ثم صحيح لا يجوز ثمة عند الامام ويجزئ ثمة عندهما كما مر في شروط الحج (الثاني) عجزه عن الاداء بنفسه بزر والاحدهما فالمراد حج عنه فرضا وهو صحيح وله مال ثم عجز بزر والصححة واستمر لا يجوز ثمة عن فرضه بل هو تطوع له والمراد بعجزه بعد الاجتماع المعجز بعد فراغ النائب عن الحج بان كان وقت الوقوف صحيحا بحر امالو عجز قبل فراغ النائب واستمر اجزأه رد المختار فان قال الله على ثلاثون حجة فالحج عنه ثلاثين نفسا في سنة واحدة فان مات قبل ان يجيئ وقت الحج وينبغي ان يراد به وقت الوقوف بمرقة جاز عن السكك لانهم تعرف قدوة وقت يجيئ وقت الحج وان جاء وقت الحج وهو يقدر بطلت حجة واحدة لقدرته عليها وكذلك في السنة الثانية ان مات قبل ان يجيئ وقت الحج جاز عن الباقي وهي تسعة وعشرون وان مات بعده وهو يقدر بطلت حجة واحدة وتوقف الامر في الباقي وهكذا في السنة الثالثة والرابعة الى آخر الثلاثين وتعمد في البحر (الثالث) دوام المعجز الى الموت ان كان المذري جري زواله حادة كالخبس والمرض ومنه الجنون ولو عجز فالحج عنه فرضا كان امره وقفا فان دام عجزه حتى مات ظهر انه وقع عجز ثمة عن فرضه وان قدر عاياه وقتا ما من عمره ظهر انه وقع نقلا له فالمراد حج عنه فرضا وهو في السجن فاذا مات فيه اجزأه وان خلس منه لا وان حج له يد ويد بين مكان اقام المدعو على الطريق حتى مات اجزأه الا لا ويمر جري زواله عدم وجود المحرم للمرأة فتقدم الى ان تبلغ وقتا معجز عن الحج فيه لسكبر او زمانة او ممر فيمنع ثمة من يحج عنها اما قبل ذلك فلا يجوز لتوهم وجود المحرم فان بعثت رجلا ان دام عدم وجود المحرم الى ان ماتت فذلك جائز وان كان له ذر لا يرجي زواله حادة كالزمانة والمعنى لا يشترط دوامه الى الموت

فأما أحجب الزمان أو الأعمى اجزا مطلقا استمر على ذلك أم لا واختار في القسح أنه لا فرق بين ما يرجى
 زواله وغيره في لزوم الأحادة بعد زواله كله أو إطلاق المتن قال في البحر وليس بصحيح بل الحق التفصيل
 وتامة في رد المختار (الرابع) الأمر بالحج صريحا من المحجوج عنه أو من وصيه ولو كان ميتا أو وصى بالحج
 وله مال أو دالة كما إذا كان ميتا وعليه حج الفرض ولم يوص به أو أوصى به ولا مال له فإنه لو تبرع عنه الوارث
 وكسب الأجنبي فحج عنه أو أحجب قال أبو حنيفة يجوز إنشاء الله تعالى عن حجة الإسلام لو جرد الأمر دلالة
 لأن الميت إذا بذل ذلك لكل أحد بخلاف ما لو كان حيا الأمر بالحج أو لا أو ميتا أو وصى بالحج وله مال فإنه لو تبرع
 عنه الوارث أو الأجنبي لا يجوز ويقع عن الحاج فلا عند أكثر المشايخ وفرضا على اختيار كثير من المحققين
 كما سيحیی قال في الشرع لئلا يفتت يعني لا يجوز من فرض الميت والأفله لو أب ذلك الحج قال في رد المختار
 يمكن سيأتي ما يدل على أن الثواب إنما يحصل للميت إذا جملة له الحاج بعد الأداء اه وما في البحر الظاهر
 أنه لا فرق بين أن ينوي به عند الفعل للميت أو يفعله لنفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره لا طلاق كلامهم وأنه
 لا فرق بين الفرض والنفل وكذا بين أن يكون المجهول له ميتا أو حيا اه وكذا ما في الشرح أنه لا شك أن
 نيته أو لا يبلغ في تحصيل المرام مع أنها لا تنافي جعل ثوابه لغيره آخر اه بخلاف مقتضى كلامهم في مسألة الأبوين
 فلا ثواب له إلا أن يجعله له بعد الأداء والله أعلم (تنبيه) من مات بعد وجوب الحج ولم يوص به لم يزم
 الوارث أن يحج عنه من تركته خلافا لما في وإن أحب يحج عنه وفعل الولد ذلك مندوب إليه جدا كما
 سيأتي في آخر الشرط السابع إنشاء الله تعالى وصورة الأمر به بأن قال له امرتك أن تحج عني بكذا من غير
 ذكر الإجارة فإن قال استأجر تلك على أن تحج عني بكذا لا يجوز الاستئجار بالاجماع عندنا ويجوز حجه عن
 المحجوج عنه في ظاهر الرواية وله نفقة مثله ويرد الفضل إلى الورثة إلا إذا تبرع به الورثة أو أوصى له بالميت
 فيمكن له به بخلاف أو أوصى الميت بأن الفضل للحاج سواء عين رجلا يحج عنه أولا وقال بعض مشايخنا
 أن لم يعبين رجلا يحج عنه لا تجوز هذه الوصية لأن الوصى له مجهول والأول أصح لأن الوصى له يصير
 معروفا بالحج وتامة في البحر والهندية وروى في الذخيرة عن الأصل الجزم بالقول الثاني وتبعه في ذلك
 كثير من المتأخرين قال في رد المختار وأما جاز الحج عن المحجوج عنه لأنه لما بطلت الإجارة بقي الأمر بالحج
 فتكون له نفقة مثله وليس هذه النفقة يستحقها بطريق العوض بل بطريق الكفاية لأنه فرغ نفسه له على
 ينفع به المستأجر هذا وما في الباب والدرا لا يجوز حجه عنه بخلاف ظاهر الرواية اه والله أعلم وللوصى
 أن يحج بنفسه إلا أن يأمره بالدفع أو يكون وارثا ولم يحز البقية در (الخامس) أن يحج بمال المحجوج
 عنه إن أمره صريحا والشرط كون أكثر النفقة من مال الميت فإن اتفق السكك أو الأكثر من مال نفسه
 وفي المال المدفوع إليه وفاء بحجة رجع به فيه ويجزئه لأن اشتراطه الاحتراز عن التبرع لا مطلقا وإن لم يكن
 فيه وفاء ولم يدفع إليه مالا وقد أمره بالحج رجع به في مال الميت ويجزئه لأنه لما أمره بالحج فقد أمره بأن نفق
 عنه فإن لم يرجع وتبرع به لا يحز ثل نفق شرطه وإن اتفق أكثر النفقة من مال الميت والأقل من ماله جازوله
 أن يرجع أو يتبرع بماله وفي الخاتمة وإذا أوصى الرجل بأن يحج عنه فإن أحجب الوارث رجلا من مال نفسه

او حج عنه بنفسه كافي الدر وغيره ليرجع في مال الميت يعني وكان ذلك باجازه باقي الورثة وهم كبار حضار او
 لم يكن له وارث غيره جازوله ان يرجع في مال الميت ولو فعل ذلك اجني لا يرجع لان الوارث خليفته عن
 الميت في ماله ولله الوقي الدين من مال نفسه ليرجع جاز وانما قلنا باجازه الورثة لان الوارث ليس له الحج
 بمال الميت الا باجازه باقي الورثة كما سيبي ولو حج عنه الوارث لا يرجع عليه لا يجوز وان امره الميت بان
 يحج عنه على ان لا يرجع في التركة هكذا في عامة الكتب زاد في الخاتمة وتبعه في الدر وان احج عنه الوارث
 من مال نفسه لا يرجع جاز لميت عن حجته وهو مشكل بخلاف لا اشتراط الاتفاق من ماله والاظهار انه
 لا يجوز كما اوضحه في رد المحتار والوصي كالوارث فيما ذكرناه ولو اوصى بان يحج عنه بالف من ماله فاحج
 الوصي من مال نفسه ليرجع ليس له ذلك لان الوصية باللفظ فيعتبر لفظ الوصي وهو اضاف المال الى نفسه
 فلا يبدل بحر قال في رد المحتار قلت وعلى هذا اذا اضاف المال الى نفسه فليس للمأمر ان يبدله بماله كالوصي
 الا ان يفرق بينهما بان المأمور قد يضطر الى ذلك كما امر فليتنا مله ولو اوصى بان يحج عنه بالف درهم من ماله
 وذلك النقد لا يرجع في الحج بصرفه الوصي بالذي يرجع في الحج وان شاء دفعه دائر بتيمة ضياء الابصار
 ولو خلط المأمور بالنفقة بمال نفسه يضمن فالتحجيج وانفق مقدار كل مال الا حصر المدفوع اليه او مقدار
 اكثره جاز وبرئ من الضمان قال في رد المحتار هذا اذا كان الخلط بلا اذن الأمر بل نقل السائحاني عن الذخيرة
 له الخلط بدراهم الرافعة امره بداد لا يعرف كما ذكرنا في فصل النفقة ولو اخذ المال والتجور رجح فيه وحج عن
 الميت قال ابو حنيفة يحج عنه الحجة ويدفع ما فضل الى الورثة وهو قول ابى يوسف وقال محمد يضمن جميع المال
 للميت والحج عن نفسه كذلك في مناسك الفارسي وفي المحيط ولو اشترى بهامتا عالة لنفسه للتجارة وحج عنها
 عن الميت يرذل النفقة والحج عن نفسه ذكره في المنتقى وفيه ايماء الى الفرق بين من يشتري بها للتجارة متاما
 لنفسه او نقما لمال الميت تبرعا لسكن روى هشام عن ابى يوسف قال يتصدق بالبحر وقد اجزأت الحجة في
 قول ابى حنيفة وهو الاصح كما لو خلطها بدراهم نفسه حتى دبر ارضا من اثم حج عن الميت وفي قول الرمح له
 شرح وله خلاف بعض النفقة وحج بتيمة جاز ويضمن ما خلف وفي الخاتمة ولو ضاع مال النفقة بمكة او
 بقرب منها او فني ولم يبق فانفق المأمور من مال نفسه كان له ان يرجع في مال الميت وان فعل ذلك بغير ائضاء
 لانه لما امره بالحج فقد امره بان ينفق عنه (السادس) نية الحج من الموهج عنه عند الاحرام او تيمينه
 قبل الشروع في الاعمال فلو قال باسائه احرمت عن فلان اوليك بحجة عن فلان فهو افضل والانسك في نية
 القاب ولو نسي اسمه فنوى عن الامر صحيح ولو اطلق النية عن ذكر المحجوج عنه فله ان يعينه قبل الشروع
 في الاعمال وان لم يعينه حتى شرع في الاعمال تندر التعيين وتحققت الخالفة فبقع الحج عنه وعليه الضمان
 وكذا الوعين المحجوج عنه واطلق عن ذكر ما احرم به من حج او عمرة يصح تيمينه قبل الشروع في الاعمال
 فان لم يعين حتى طاف تيمين العمرة او وقف بعرفة قبل الطواف تيمين للحجة وسيدفع حكمه في الشرط الخامس
 عشر ان شاء الله تعالى وفي البحر رجل مات وعليه حجة الاسلام لحج عنه رجل باذنه ولم ينو لافرضا ولا تفلا فانه
 يحج به حجة الاسلام ولو نوى تطوعا لا يجوز عن حجة الاسلام اهـ (السابع) ان يفر دالا هلالا لواحد

معين فلو اهل بحجة عن امره ولو كانا ابويه او الاجنبيين كما في الفتح بطلت نيته عنهما ووقعت الحجة عنه
وضمن نفقتهما ان اتفق من مالهما لانه خالفهما بترك التعمين ولا يقدر على جعله لاحدهما لعدم الاولوية ولو
ابهم الاحرام بان قال لبيك بحجة عن احد امرى فان عين احدهما قبل الشروع في الاعمال انصرف اليه و
ضمن للاخر عندهما وقال ابو يوسف بل وقع ذلك عن نفسه بلا توقف على الشروع في الاعمال وضمن نفقتهما
وهو القيام لان كلا واحد منهما امره بتعمين الحج له والاباهم بخالفه وجه الاستحسان ان الاحرام شرع
وسيلة الى الاعمال لا مقصودا بنفسه والمبهم يصلح وسيلة واسطة التعمين فاكتفى به شرطا وان لم يعين حتى
طاف للتقدم ولو شرط او وقف بعرفة انصرف الى نفسه وضمن مالهما لانه عجز عن التعمين بشر وعده في
الاعمال لان الاعمال لا تقع لغير معين فتقع عنه ثم لا يمكنه تحويلها الى غيره وانما له تحويل الثواب فقط
للنفس وكذا لا يمكنه صرف الحجة له قبل الشروع في الاعمال لانه اخرجها عن نفسه بجعلها لاحد الاخرين
فلا تنصرف اليه الا اذا عجز شرعا عن التعمين ولو اطاق الاحرام بان قال لبيك بحجة وسكت عن ذكر
الحج جرح عنه معيناً ومبهما قال في الكافي لا نص فيه وينبغي ان يصح التعمين لاحدهما هنا اجماعا لعدم المخالفة
ولا تقع عن نفسه لانه بعد ما صرف نفقة الامر الى نفسه ذاهبا الى الوجه الذي اخذ النفقة له لا ينصرف
الاحرام الى نفسه الا اذا تحققت المخالفة او عجز شرعا عن التعمين ولم يوجد فان لم يعين حتى شرع في الاعمال
تعمينته ثم لا يمكنه تحويلها الى غيره فانما له تحويل ثوابها كما في صورة الاباهم ولو احرم عن احدهما معيناً
بلا تعين لما احرم به من حج او عمرة يصح التعمين بخلاف والحاصل ان صور الاباهم هنا أربعة ان يهل
بحجة عنها او عن احدهما على الاباهم او يهل بحجة من غير تعين للمعجوج عنه او يحرم عن احدهما بعينه
بلا تعين لما احرم به في الاولى يكون مخالفاً لمعجوج الاحرام وفي الثانية والثالثة الامر موقوف على ما لم يشرع
في الاعمال فان عين احدهما قبل الطواف او الوقوف انصرف اليه والا انصرف الى نفسه وكذا في الرابعة
الامر موقوف فله ان يعين ما شاء قبل الشروع في الاعمال وقد مر في الشرط السادس واذا تحققت المخالفة
بمعجوج الاحرام او بالشروع في الاعمال ووقعت الحجة عن نفسه فاشهر وانما وقعت نفلا ولا تجزئ عن حجة
الاسلام لانها اقل مما تقع باطلاق النية وهو قد صرح فيها عنه في النية لكن قال في رد المحتار والظاهر انها تجزئ
عن حجة الاسلام لان المأمور وان صرفها عن نفسه بجعلها لآخرين او لاحدهما لكن لما تحققت المخالفة بطل
ذلك الصرف والام تقع عن نفسه اصلا فيكون حينئذ كماله احرم عن نفسه ابتداء ولم ينزل النفل فتقع قرحة
حجبة الاسلام وقد نص الباقي في شرح الملتقى وتبعه الشارح اي صاحب الدر في شرحه عليه ايضا بان
يجزئها عن حجة الاسلام اه وايضا قال في الفتح في حال امره بالحج فقرر منه عمرة لنفسه لا يجوز ويعض من
اتفاقا ثم قال ولا تقع عن حجة الاسلام عن نفسه لانها اقل مما تقع باطلاق النية وقد صرح فيها عنه في النية وفيه
نظر اه والظاهر ان وجه النظر ما قررناه انتهى بخلاف ما لو اهل بحجة عن ابويه من غير امرهما او عن
الاجنبيين كذلك فانه وان تعلق نيته لهما في الاحرام لعدم الامر وتبع الاعمال عنه النية حتى يستقطبه
الفرض عنه وان جعل ثوابه لغيره كما في الشر نباله لكنه لو عينها عن احدهما بعد ذلك صح تعمينه

ومبناه على انه لا يصح تبرعه عنها باصل الحج لا بشرط الامر فهو انما يجعل ثواب حجه لها وترتبة بعد
الاداء فتلقو نيته لها قبله في الاحرام فيصح جملة بعد ذلك لاحدها اولها حقيقة هذا جعل الثواب لها و
لهذا صار الاجنبى كالوارث فيه بالاتفاق والثواب يمكنه جملة بعد الابهاام لاحدهما بخلاف مسألة الاسرين
لان موضوعها ايقاع الحج عنها والحج لا يمكنه ايقاعه بعد الابهاام عن احدهما وان كان له جعل الثواب
لاحدهما هناك ايضا هذا حاصل ما في الشرح ولا اشكال في ذلك اذا كان متنفذا عنها او مفترضا وعليها
فرض او صيا به لا نه لم يوجد منها الامر في هاتين الصورتين اصل الامر يحاول دلالة فتلقو نيته لها اما
اذا كان مفترضا عنها وعليها فرض لم يوصيا به فيشكل قولهم ان نيته لها تلقوا التسليم الامر اذا الامر دلالة
موجوده فلا بد ان تصح نيته لها وهو لم يخالفها بالا بهاام وترك التبيين لعدم الامر منها صريحا فلو جملة
عن احدهما بعد ذلك قبل الشرع في الاعمال يحزنه انشاء الله تعالى وكذلك احرص عن احدهما بهما يصح
تعيينه بعد ذلك بالاولى وكذلك في الاجنبيين لان الاجنبى كالوارث في هذا على التحقيق اذ هو ايضا
ما ورد دلالة كماله وغاية ما يجاب به ان موضوع مسألة الابوين جعل الثواب للابوين لا اسقاط الفرض من
ذمتها فقولهم بخلاف مالو اهل بحجة الخ مخصوص بماعد تلك الصورة التي موضوعها اسقاط الفرض
عنها والتمايل بقولهم لعدم الامر وان كان يجري في تلك الصورة ايضا لكنه لا يوجب بطلان نيته فيها لما
فيها من وجود الامر دلالة ولو قيل المراد لعدم الامر مطلقا صريحا كان او دلالة لم يجر التمايل ايضا في تلك
الصورة كذا حقه ابن الهمام (ثنيته) تبرع الولد بالاحجاج او الحج بنفسه عن اجداديه اذا مات وعليه
حج الفرض ولم يوص به مندوب اليه جدا قال صلى الله عليه وسلم من حج عن ابويه او قضى عنها مفر ما بهت
يوم القيامة مع الارار وقال من حج عن ابيه او امه فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشر حجج وقال اذا
حج الرجل من والديه تقبل منه ومنهها واستبشرت ارواحهما وكتب عند الله برأ ففتح ما غصا (الثامن)
ان يجرم بحجة واحدة فلو اهل بحجة عن الامر ثم باخرى عن نفسه لم تجز عن الامر الا ان تنقض الثانية
واما اذا نوى بالاول من نفسه فيلزم ان لا يجوز عند الكل لان الاول لا يمكن رفضه كما لا يخفى واما اذا
اهل بهما معا ففيه تفصيل ذكره في الشرح (التاسع) تعيين المأمور المعين ان عينه الامر بان قال يحج عنى
فلان لا غيره فان مات فلان لم يحج غيره عنه ولو لم يصرح بالمنع بان لم يقل لا غيره فمات فلان احجوا عنه
غيره والمراد بتعيينه منع حج غيره عنه او الحصر بان قال لا يحج عنى الا فلان لا ذكر اسمه فقط ففي منسك
الكرمانى ولو اوصى بان يحج عنه فلان فابى فلان فدفع الوصى الى غيره جاز وان لم يأت بدفع الى غيره جاز ايضا
وفي الفتح لو اوصى ان يحج عنه ولم يزد على ذلك كان الوصى ان يحج عنه بنفسه الا ان يكون وارثا او دمه الى
وارث ليحج عنه فانه لا يجوز الا ان تجوز الورثة وهم كبار ولو قال للوصى ادفع المال لمن يحج عنى لم يجز له ان
يحج عنه بنفسه مطلقا انه ولو اوصى ان يحج عنه ولم يوص الى احد فاجتمعت الورثة واحجوا عنه جاز لباب
(العاشر) ان يحج المأمور بنفسه فلو مرض المأمور في الطريق او عرض له مانع آخر كالجدس ونحوه فدفع
المال الى غيره لم يحج لا يجوز عن الميت ولا عن وصيه والاحاس الاول والثاني ضامنان الا اذا اذن له بذلك بان

قال له الميت وقت الدفع او وسميه ان لم يعينه الميت اصنع ما شئت ففعلت كان له ان يدفع المال الى غيره مرض او لم يمرض لانه صار وكلا مطلقا وينبغي للوصي ان يأذن له في ان يحج غيره اذا مرض كذا في الهندية عن
السر اج (الحادي عشر) ان يحج من بلده من ثلث ماله ان اوصى بالحج عنه واطلاق فلم يعين مالا ولا مكانا سواء
مات فيه او مات في سفر التجارة ونحوها لان الواجب عليه الحج من البلد الذي يسكنه فان مات في سفر
التجارة قوله او طان فن اقرهم الى مكة وان لم يكن له وطن فن حيث مات وهذا بالاجماع بخلاف ما في مات في
سفر الحج بان يخرج الى الحج فمات في الطريق قبل الوقوف بمكة ولو بمكة واطلاق ان يحج عنه قال ابو حنيفة
يحج عنه من بلده ان اوفى به ثلثه وهو القياس وعليه المتون فهو مما تقدم فيه القياس على الاستحسان وان لم يوف
فن حيث يبلغ استحسننا وقال لا يحج عنه من حيث مات ان اوفى به ثلثه وهو الاستحسان والصحيح قول ابن
حنيفة ولو خرج الى الحج واقام في بعض البلاد حتى تحولت السنة ثم مات واوصى بالحج مطلقا فانه يشح عنه
من بلده ان قوطم يهيمها وان عين مالا بان قال احبوا مني بالف وهو يخرج من الثلث يحج عنه من حيث يبلغ و
لو عين اكثر من الثلث يحج عنه بالثلث من حيث يبلغ بحر ولو عين مكانا غير بلده فكم الوصي قرب من مكة او
بمدن باب وبدايع وفي ضياء الابصار ولو من مكة كما صرح به الاستحسان انه والشاهر انه يجب عليه ان يوصي
بما يبلغ من بلده ان كان في الثلث سمعة ولو اوصى بما دون ذلك اوصى بمكانا دون بلده يأنهم رد المحتار فصار الحج
الوصي من غيره او يجب الاستحسان منه يضمنه لانا خالف ويكون الحج له ويخرج عن الميت ثانيا الا ان يكون
ذلك المكان قريبا من هذا بحيث يبلغ اليه ويرجع الى هذا قبل الميل فلا يكون نظاما لان ضايق الثلث او انال
الذي عينه الميت من ان يحج من بلده او من مكان عينه فن حيث يبلغ وان لم يسكن من مكان بطات الوصية
وكذا ان ضايق منه فالحج من حيث يبلغ وفضل من الثلث او مما عينه وتبين انه كان يبلغ من موضع ابعده منه
يعني الوصي ويحج من الميت من حيث يبلغ الا اذا كان الفاضل شيئا يسيرا من زاد وكسوة فلا يصحكون
منها رد المحتار ولو اوصى بخراساني بمكة او مكى بالري واطلاقا يحج عنها من وطنها قال الشارح اقول هذا
اذا كانا غنيين في بلادها واما اذا صار المكي غنيا بالري والخراساني بمكة او وصيا فحينئذ ان يحج عنها من
موضع فرض الحج عليهما ام اموال الوصي المكي الذي مات بالري ان يقرن عنه يقرن عنه من الري لانه
لا قرب ان كان بمكة ولو دلت المامور في الطريق قبل وقوفه او سرقته فقتله منه قد اطلق الميت قال ابن حنيفة
بطات القسمة ويحج عن الميت نائبا من بلده بثلث الباقي مما في ايدي الورثة والمأمور فان لم يوف فن حيث
يبالغ استحسننا فان مات انا مور الثاني او سرق نائبا يحج عن الميت ثلثا من منزله بثلث ما بقي من المال و
هكذا الى ان لا يبقى ما ثلثه يبلغ الحج فتمطل الوصية وقال لا يحج عنه من حيث مات المأمور الا ان عند
ابن يوسف يحج عنه بالباقي من الثلث ان بلغ ان يحج عنه والابطال الوصية وعند محمد يحج عنه بما بقي مع
المأمور ان يبلغ والابطال الوصية فلو كان المدفوع الى المأمور ثلثا فقول ابن يوسف كقول محمد كذا
في الفتح وغيره فاختلاف في موضعين فيما يدفع نائبا في المحل الذي يجب الاستحسان منه نائبا والاول
على هذا لثقة في يد المأمور والثاني على موته في الطريق فلو مات المأمور سرقته فقتله في الطريق او

قبل الخروج يتأتى الخلاف الاول دون الثاني والله اعلم والخلاف فيما اذا هلك النفقة في يد المأمور فلو في
 يد الوصي بعد ما قام الورثة بحج عنه بثالث ما بق اتفاقا رد المختار عن التنازل خاوية اما الوصيات المأمور في
 الطريق وكان الامر حيا فانه يحج انسانا آخر من منزله على كل حال لانه حتى يرجع اليه ولهذا الامر انساب
 بان يحج عنه ودفع اليه ما لا يفي بتبائع النفقة من بلده لم يحج عنه من حيث تبائع كالميت لانه يمكن الرجوع اليه
 فيحصل الاستدراك بخلاف الميت بحر عن الوالوالجى (الثاني عشر) ان يحج راكبا من بلده ان كان
 الثلث يعتدل الركوب هذا الامر به بالحج واطاق عن ذكر الركوب قال في البحر لان المأمور وض عليه هو
 الحجج راكبا فينصرف مطابق الامر بالحج اليه وقال في الخاوية لاتف الامر بالحج ينصرف الى المتعارف
 والمتعارف هو الحج بالزاد والرحلة فلو حج ماشيا فقد خالف فيضمن والحج لنفسه اه وقال في التمتع فان
 اطلق الوصية بالحج يجب تعيين البلد والركوب اه وفي البدائع ما نصه ولو امره ان يحج عنه فحج عنه
 ماشيا فيضمن لان خلاف الامر بالحج ينصرف الى الحج المتعارف في الشرع وهو الحج راكبا لان الله
 تعالى امر بذلك فعند الاطلاق ينصرف اليه فاذا حج ماشيا فقد خالف فيضمن لما قلنا ولان الذي يحصل للامر
 من الامر بالحج هو ثواب النفقة والنفقة في الركوب اكثر فكان الثواب فيه اوفر ولهذا قال محمد بن حبيب
 على حمار كره له ذلك والجل افضل لان النفقة في ركوب الجمل اكثر فكان حصول المقصود فيه اكمل انتهى
 ولا يخفى ان هذه النقول ترشد الى انه لو امره بالحج وصرح له الاذن في المشي لا يشترط الركوب لعدم
 الامر به اصلا فافى الباب انه لو حج ماشيا ولو باصره يضمن النفقة لا يظهر وجهه والله سبحانه وتعالى اعلم
 والمعتبر ركوب اكثر الطريق فان ضاق الثلث عن ركوب اكثره فاحجوا عنه من بلده ماشيا جازوا عن محمد
 لا يجوز تبلي بحج عنه من حيث يبلغ راكبا وروى الحسن عن ابي حنيفة لو احجوا عنه من بلده ماشيا جازوا من
 حيث يبلغ راكبا جاز لان في كل نقصان وجه وزيادة من وجه فاعتدلا ولو احجوا من موضع يبلغ وفضل من
 الثلث وتبين انه يبلغ راكبا من موضع بعد يضمن الوصى ويحج عنه من حيث يبلغ الا اذا كان الفاضل شيئا
 يسيرا من زاد وكسوة لا يكون مخالفا فتصح عن البدائع ولو اوصى ان يعطى بغيره هذا جلا يحج عنه فاكره
 الرجل وانفق الكراء على نفسه في الطريق وحج ماشيا جاز عن الميت استيحسانا وان خالف امره هو المختار و
 صححه في المحيط لانه ملك ان يبيعه ويحج بشئ منه فكذلك ان يؤجره ولانه لو لم يملك ذلك كانت الاجرة له
 ولا يضمن كالتأصيص ويقع الحج عن المأمور فيقتصر الميت به فوجب ان يملك الاجارة نظر للميت ثم يؤدي
 البعير الى الورثة لانه ملك مورثهم قال في البحر وهذه المسئلة خرجت عن الاصل للضرورة (الثالث عشر)
 ان يحمل سفره للمأمور به حجيا كان او عمرة فلو امره بالحج فاعتذر او لا ولو عن الامر ثم حج عنه ولو
 من الميقات بان عاد اليه من حاميته او من قابل فاحرم عنه لم يجز عن الامر ويضمن لانه جعل سفره للعمرة
 ولم يؤمر به فيكون مخالفا كما سيأتى (الرابع عشر) ان يحرم من ميقات الا امره بالهجرة واطاق
 عن ذكر الميقات لان الامر بالحج تضمن الامر بايقاع احرامه من الميقات كما قاله في الفتح فصار كالمو
 امره بالحج من الميقات صر فاطاق الامر الى المتعارف فلو امره بان يحج عنه فحج عنه واحرم به ما جاز

المبقات من مكة يكون مخالفا منا فهذا كولو امره بالحج واطاق عن ذكر المكان فانه تضمن الامر بالسفر له من بلده كما مر فكذا ان اشترط الحج عنه من بلده حيث اطاق الامر انما هو الامر به دلالة فاذا وقع الامر بخلافه يسقط اشترطه كذلك اشترط الا حرامه من المبقات حيث اطاق الامر عن ذكره انما هو الامر به دلالة فاذا وقع الاذن بخلافه كولو امره بالقران او فوض الامر اليه سقط اشترطه حتى لو اعتمر عنه من المبقات ثم اضاف اليها الحج عنه من مكة حتى صار قرانا جازلا نه قد اتى بما امر به ولا يصير مخالفا باحرام حجه من مكة الاذن به دلالة وكذا لو امره بالتمتع على القول بجواز الدنيا به فيه كاسيأتي فاشترط الا حرامه من المبقات انما هو للامر به دلالة لانه شرط في نفسه والله اعلم (الخامس عشر) عدم المخالفة فلو امره بالحج فتمتع ولو عن الامر فهو مخالف ضامن اجماعا لان الامر بالحج تضمن الا حرامه بالسفر له ويا حرامه من المبقات وبالعمره ينتهي سفره اليها ويصير حجه مكيا فكان مخالفا من وجبه ولو امره بالحج فقرن عنه فهو مخالف ضامن عند ابي حنيفة وقال لا يجزئ عن الامر استحصانا لانه خلاف الى خير فكان صحيحا اذ ثبت الاذن دلالة بخلاف التمتع فان السفر وقع للعمرة بالذات ولا بي حنيفة ان هذه العمرة لم تقع عن الامر لانهم يأمره بها ولا ولاية للحاج في ايقاع نسك عنه لم يأمره به فصارت عن نفسه كأنه تهاون عن نفسه ابتداء وبمثله امتنع التمتع ايضا وعلى هذا الخلاف لو امره بالعمرة فقرن عنه ثم هذا اذا قرن عن الامر اموال امره باحدهما فقرن معه الآخر لنفسه او لغيره فهو مخالف اجماعا لانه مأثور بتجريد السفر للميت ولو امره رجلان احدهما بحجة والآخر بعمرة واذناله بالجمع وهو القران كافي البتة لجمع جاز وان لم يأذنه لجمع كان مخالفا لان الامر بالنسك يتضمن ايراد السفر له لمكان النفقة وفي القران عدمه ولو امره بالعمرة فاعتمر او لا ثم حج عن نفسه او بالحج فحج او لا ثم اعتمر عن نفسه لم يكن مخالفا الا ان نفقة اقامته للحج او للعمرة عن نفسه في ماله فاذا فرغ حادث في مال الميت هذا اذا كانت اقامته كالتة للحج او للعمرة عن نفسه بان يتوقف له بعد ذهاب رفقة اما لو حج واعتمر عن نفسه مدة اقامته للنفقة فنفقة في مال الميت كولو اشتغل فيها بعمل آخر من التجارة وغيرها وان عكس كان مخالفا لم يجز وكذا اذا حج او لا ثم اعتمر للامر فانه يكون مخالفا لانه جعل المسافة للحج ولم يؤمر به وان كانت الحجة افضل من العمرة لانه خلاف من حيث الجنس كالو كيل بالبيع بالف درهم اذا باع بالف دينار كذا في البحر عن المحيط وروى ابن سماعة عن محمد اذا حج المأمور بالحج عن الميت فطاف بالحجة وسمى ثم اضاف عمرة عن نفسه لم يكن مخالفا لان هذه العمرة واجبة الرضا فكانت كمدتها ولو كان جمع بينهما اي قرن ثم لم يطف حتى وقف برفة ورفض العمرة لم ينقمه ذلك وهو مع ذلك مخالف لانه لما حرم بهما جميعا فقد صار مخالفا على ما ذكرناه عن ابي حنيفة فوقع الحجة عن نفسه فلا تحتمل النقل بعد ذلك برفض العمرة كذا في الفتوح (تنبيه) قد تحرر مما قدمنا ان الامر بالحج تضمن الامر بامور بالحج بنفسه ومن بلده وبماله وبركوب اكثر الطريق ويجعل السفر له وبإيراد السفر له وبإمره من المبقات وكذا لو امره بالعمرة فلا اخل باحدهما وخالف الا اذا وجد الاذن كإمره مفصلا ومتى خالف حتى صار ضامنا للنفقة وقعت الحجة عنه وتجزئ عنه عن حجة الاسلام على ما استظهر في رد المحتار كما مر في الشرط السابع ولا يصير

بخلاف ما خيرا الحج عن السنة الاولى وان عينت لانه للاستعمال لا للتقيد ولكن الاولى ايقاعه في السنة
 المعينة خوفا من ذهاب النفقة او تعطيل الحج قاله الطحاوي (السادس عشر) ان لا يفسد حجه فلو افسده
 صار مخالفا ويضمن ما انفقه في الطريق ويرد ما بقي وعليه قضاء الفاسد بماله نفسه ولا يسقط به حج الميت
 لانه لما خلف صار الاحرام واقعا من المأمور والحج الذي يأتي به من قابل قضاء ذلك الحج فمكان واقعا من
 المأمور ايضا وعليه حجة اخرى للأمر كما صرح به في الأمر اجماع حيث قال ان الاصح ان عليه حجة اخرى
 الأمر سوى القضاء فيحج عن نفسه ثم عن الأمر ثقلة في المنفعة ورد المختار والظاهر ان ابطاله بالردة في
 حكم افساده بالجماع شرح (السابع عشر) عدم الفوات بتقصير منه بان تشاغل بحوائج نفسه او بأفة سماوية
 كمرض وسقوط عينين ونحو ذلك فلو فاته لتقصير منه يضمن النفقة سواء كان الفوات بسبب الاحصار
 او غيره فان الاحصار يمكن ان يكون بتقصير منه كأن تناول دواء مضر فاقصده حتى احصره فاداه الحاي
 فلو حج عن الميت بماله نفسه اجزأه ويرى من الضمان وان فاته بأفة سماوية احصارا كان او غيره لا يضمن
 لعدم المخالفة ثم اختلفوا فقال ابو يوسف وعليه قضاء الفوات وحج عن الأمر وفي الكبير عن الحاي و
 عليه قضاء ما فاته ويستأنف الحج عن الميت اه وظاهرهما ان على المأمور حجتين بماله وقال محمد بن حجاج عن
 الميت من بدله اذا بلغت النفقة والا فحين حيث تبلغ وعلى المحرم قضاء الحج الذي فاتت من نفسه وحاصله ان على
 الورثة الاحجاج عن الميت من ماله وعلى المأمور حج آخر عن نفسه بماله قضاء الزمة بالشرع والتعريف
 ان قول ابو يوسف وحج عن الأمر وكذا قول الحاي ويستأنف الحج عن الميت بضم اوله مبني بالفعول
 والمعنى وعلى الورثة الاحجاج عن الميت من ماله فلا خلاف اصلا خلافا لما قيل ان كون القضاء عن نفسه
 ظاهرا على قول محمد لان الحج عنده يقع عن الحاج وعلى قول غير محمد من انه يقع عن الأمر يعني ان يكون
 القضاء عن الأمر وتلزم المأمور نفقته فالظاهر ان قوله وحج عن الأمر هو المراد بقضاء الفات لا غير اه
 وهذا مقتضاها ان المأمور اذا مات في الطريق ترجع ورثة الأمر على تركته بنفقة الذي يأمر به الحج عن
 مورثهم وهو خلاف ما اتفقوا عليه في مسألة موت المأمور في الطريق حيث جعوا الاحجاج تانيا بما شام
 بقي من جميع مال الأمر او بالباقي من الثلث او بالباقي مع المأمور ولم يقل احدا انه يكون من مال المأمور ما يخص
 ما ذكره العلامة في المنفعة ورد المختار ولو فاته الحج او احصر ونحو ذلك بذبح الهدي فنفقته في رجوعه من مال
 الميت في الكبير وعن ابى يوسف نفقة المحصر وكذا رجوعه من مال الميت وفي الاختيار وان فاته الحج
 لمرض او حبس او هرب المكاري او ماتت دابته فله ان ينفق من مال الميت حتى يرجع الى اهله وفي الخانية
 وان قطع عليه الطريق بقي شيء في يده من مال الميت فرجع وانفق على نفسه في الرجوع ولم يحج لا يكون
 ضامنا اذا لم تذهب القافلة اه وقال محمد بن نفقة رجوعه في مال خاصة وفي الهدي عن المحيط والحاج عن
 الميت اذا مرض وانفق المال كله فليس على الوصي ان يبعث بالنفقة اليه ليرجع والله اعلم (الثامن عشر)
 اسلام الأمر والمأمور دون الوصي كافي الزكاة (الثاسع عشر) عقابها وعقل الوصي ايضا لكن لو وجب
 الحج على المجنون قبل طرء جنونه وامر وليه الماقل ان يحج عنه صح رد المختار (المسرون) تمييز المأمور

لاعمال الحج فلا يصح احتجاج صبي غير مميز ويصح احتجاج المراهق لانه اهل لصحة الافعال وان لم يكن اهلا للوجوب كما في الدرر وحواشيه (تتمه) وهذه الشرائط كلها في الحج الفرض واما في الحج النفل فلا يشترط شيء منها غالبا الا الاسلام والعقل والتمييز والنية ولو بعد الاداء لباب وهذا ظاهر في الحج النفل عن الغير اذا كان تبرعا اما اذا كان بامرهم وماله فينبغي ان يشترط فيه جميع هذه الشرائط الا الثلاثة الاول منها فيشترط ان يتفق من ماله في اكثر الطرق وهو كذلك فان خالف كما اذا اتفق من مال نفسه تبرعا ونحو ذلك فينبغي ان يكون ضامنا والحج له ضياء الابصار (تنبيه) واذا حج المأمور باستيعاب شرائطه فاصل الحج يقع عن الامر على ظاهر الرواية عن اصحابنا وهو الصحيح وذهب عامة المتأخرين وهو رواية عن محمد انه يقع عن المأمور نفلا ولا امر ثواب النفقة ويستقطعه فرض الحج لانه عبادة بدنية واما شرط الوجوب وعند العجز اقيم مقامه كالفدية في باب الصوم اما في حج النفل فقليل يقع عن المأمور اتفاقا وللأمر ثواب النفقة اذا اتفق من ماله واما ثواب الحج فيجعله المأمور الأمر ومشى عليه في الباب والدر ورده الا تنافي في غاية البيان بانه خلاف الرواية لما قاله الحاکم الشافعي في الكافي الحج المنطوق عن الصحيح جائز وفي الاصل يكون الحج من الحج اه وفي شرح السكندر ان لا مسكين ثم الصحيح من المذهب فيمن يحج عن غيره ان اصل الحج يقع عن المحجوج عنه فرضا كان او نفلا وعن محمد ان الحج يقع عن الحاج وله حجوج عنه ثواب النفقة والاول اصح اه حج الانسان عن غيره افضل من حججه عن نفسه بعد ان ادى فرض الحج لان نفقه متمده وهو افضل من الناصر فوح أفندي وعن ابن عباس مر فوعان حج عن ميت كتب للميت حجة وللحاج سبع حجات وعن جابر بن عبد الله مر فوعان حج عن ابيه او عن امه ففقد قضى عنه حجته وكذا في فضل عشر حجج كبير وحاشية ابن حجر على الايضاح

(فصل فيما ليس من شرائط النية في الحج) ولا يشترط البلوغ والحرية والذكورة ولا ان يكون قد حج عن نفسه فيجوز احتجاج المراهق والعبد والامة باذن المولى وكذا المرأة باذن زوجها ووجود دمهم ومهارا لئلا يكره احتجاجهم الا احتجاج الحر للمرأة ومع هذا الرجل افضل لها وكذا يجوز احتجاج الصرورة ويراها الذي لم يحج عن نفسه حجة الاسلام قال في البدائع ان الافضل ان يكون قد حج عن نفسه لانه بالحج عن غيره يصير تاركا لاسقاط الفرض عن نفسه فيتمكن في هذا الاحتجاج ضرب كراهة ولا نه اعرف بالمناسك وابدع من محل الخلاف فكان افضل اه ومثله في فتاوى الظهيرية وشرح الطحاوي كبير (تنبيه) لا يخفى عليك انه باطلا فله يقتضي انه بوضوئه الى الميقات يجب الحج عليه كاللنفل لنفسه اه قال في الفتوح والبحر واهق انها تنزيهية للأمر لقولهم والافضل احتجاج الحر العالم بالماسك الذي حج عن نفسه حجة الاسلام تحريرية على الصرورة المأموران كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الى ادوال احلة والصحة لانه يتحقق عليه والحالة هذه في اول سني الامكان فيأثم بتركه وكذلك تنفل لنفسه اه وكذلك في كافي ابي الفضل قال ان كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الى ادوال احلة والصحة فهم ومكره كراهة تحرير وكذا في تنفل عن نفسه كبير (تنبيه) اطاق في قوله وكذلك تنفل لنفسه لانه بوضوئه الى الميقات وجب الحج عليه

بخلاف الله وورثته فیه الحکم هذا اذا احرم من الميقات كما هو الثالب اموال احرم قبله كدورة اهله
 فلا بد ان يقيد به كما لا يخفى وقبل الصبرورة الفقير اذا تنفل لنفسه فاعلم ان يجب عليه بوجوبه الى مكة لا الى الميقات
 عليه اختلاف المتأخرين في الصبرورة الفقير المتأمر فقل انه ايضا يجب عليه بوجوبه الى مكة قال في مجمع
 الامر ويجوز احتياج الصبرورة لكن يجب عليه عند رؤية الكعبة الحج لنفسه وعليه ان يتوقف الى
 عام قابل ويحج لنفسه او ان يحج بعد عودته الى اهله وان فقير افلته حفظ والناس عنها فاقولوا وقيل لا يجب
 عليه لانه ما دخل مكة الا وهو تلبس بالاحرام فصار بمنزلة المريض العاجز عن الاداء والمتعدو المحبوس اذا
 كوا بمكة ولان في احتياج الحج عليه ثم تكليفه بالاقامة بمكة مع فقره وترك عياله ببلده او بالعودة من اهله
 وهو فقير حرج عظيم واذا مات ولم يحج مات عاصيا بخلاف المتنفل لنفسه فانهم قد صرحوا بوجوب الحج
 عليه اه وقال العلامة النلاسنان في منسكه قرن العيون انه مثل الصبرورة الفقير المتنفل لنفسه فان كان
 قادر على اكتساب الزاد في الطريق او كان عنده من مال نفسه ما يكفيه في ايام نسك الحج او تبرع له بذلك
 احد من الناس بجهت عليه الحج لنفسه لو جود ثمر له وهو القدرة على الزاد ولا ينافي تلبسه بالاحرام من
 غيره ولو ما تمامه ثبوت نفس الوجوب عليه كن دخل عليه وقت الصلوة وقد شرع في النافلة فيجب عليه
 اتمامها بالشرع فيها ويجب فرض الوقت في ذمته وكالفقير اذا احرم النفل ثم استثنى والعبد اذا احرم
 للنطوع ثم اعتق فعليه الحج لنفسه من قابل او الاحتياج عنه عند العجز الدائم او الايصاء عند الموت
 ولا يلزمه الاحتياج او الايصاء به الا من مكانه من موضع وجب الحج عليه لا من بلده حتى قبل ان لا يمكنه
 مع فقره وفي لزوم الاداء بنفسه حرج عظيم فبأدنى زاد يمكن ان يحج عنه من مكة مع ان من وجب عليه
 الحج في بلده اذا وصى ان يحج عنه من بلده كذا او من مكة يحج عنه من حيث امر وعين ففي مسئلتنا بالاولى
 وان لم يكن قادرا فلا يجب عليه الحج انتهى ما خلا وقدمنا العلامة في رد المحتار الى عدم وجوب الحج
 عليه قال لان قدرته بقدره غيره لان سفره بمال الامر فيحرم عن الامر ويحج عنه ولا يمكنه في هذا العام
 ان يحرم ويحج عن نفسه بالاتفاق فلا يجب عليه بخلاف الصبرورة الفقير اذا تنفل لنفسه لانه بوجوبه الى
 الميقات صار قادرا بقدرة نفسه فيجب عليه وان كان سفره تطوعا ابتداء ولو كانت الصبرورة المتأمر مثل
 المتنفل لنفسه لما صح تقييد ابن الهام بقوله ان كان بعد تحقق الوجوب عليه الحج انتهى فافهم ولو احتج رجلا
 يحج عنه ثم يقيم بمكة جاز والافضل ان يعود الى منزل الامر (تتمة) في الميسر وان اراد ان يعين
 رجلا بماله للحج عن نفسه فالصبرورة الاولى بذلك ممن قد حج لان الصبرورة بماله يتوسل الى اداء الفرض
 ومن حج مرة يتوسل الى اداء النفل وكان درجة اداء الفرض اعلى كانت الاعانة عليه بالمال اولى اه
 (فصل في الوصية بالحج) ولو وصى رجلا ان يحج عنه او قال احجوا عني واطاق فلم يعين المال ولا كعبة
 الحج يحج عنه من ثلث ماله حجة واحدة بقدر الكفاية حتى ان الوصى ان اعطى رجلا يحج عنه في محل
 احتاج الى الف ومائتين وان حج راكب الا في تحمل يكفيه الالف وكذا ههنا يخرج من الثلث يجب اقامه لانه
 المتيقن وما مثل فيه لورثته وان عين المال بان قال بالف وهو يخرج من الثلث او قال بثلاث مائ واطاق عن

كبرية الحج يحج عنه من جميع ما عينه فان كان يبلغ حجة واحدة لزم وان بالغ حججا كثيرة فالوصى بالخيار ان شاء دفع عنه كل سنة حجة وان شاء احج عنه رجالا كثيرة في سنة واحدة وهو الافضل فان احج الوصى واحدة او حججا وبقي شيء قليل لا يفي للحج من وطنه وبقي للحج من اقرب المواقيت او من مكة او ما شبه ذلك يأتي بذلك ولا يرد الباقي على الورثة الا اذا كان شيئا يسيرا لا يحتمل الاحجاج اصله في دفعه على الورثة ولا يحل للمامور وكذلك الحجة المشروطة من جهة الواقف كما اذا شرط بوقفه قدر امين ما لم يحج عنه كل سنة فانه يتبع شرطه ولا يحل للمامور ما فضل منه بل يرد الى الوقف كذا في الهندية عن المحيط قال في البحر المأمور لا يكون مالكا اخذ من النفقة بل يتصرف فيه على ملك المحجوج عنه حيا كان او ميتا ميمنا كان التذرع او غير ميمين ولا يحل له الفضل الا بالشرط المتقدم سواء كان الفضل كثيرا او يسيرا اكيه من الزاد اه ومن فروع التعمين انه اذا وصى رجل بان يحج عنه بثلاثة مائة ترك تسعة مائة واثنين فانكر احداهما وافر الآخر واخذ اكل احداهما نصف المال ثم ان المقر دفع مائة وخمسين يحج بها عن الميت ثم اقر الآخر ان احج امر القاضى باخذ المقر من الجاهل خمسة وسبعين درهما لانه جاز الحج عن الميت بمائة وخمسين وبقي مائة وخمسون ميراثا بينهما فيكون لكل واحد نصفه وان احج بغير امر القاضى فانه يحج مرة اخرى بثلاثة مائة لانه لم يحج عن الميت لانه عين ثلثة مائة فيحج بجميعها ولا يجوز النقص عنه وان عين كبرية الحج ايضا فان قال حجة واحدة او قال حجة ولم يقل واحدة يحج عنه حجة واحدة كما في الهندية عن المحيط وما فضل يرد على الورثة وان قال في كل سنة حجة فهو كما اطلق في كون الوصى بالخيار لان شرط التقيد لا يفيد وذكر الولو الجى في فتاواه لو وصى بان يحج عنه من ثلث ماله ولم يقل حجة حج عنه من جميع الثالث لانه وصى بصرف جميع الثالث الى الحج لان كلمة من للتمييز من اصل المال اه ولو عين اكثر من الثالث يحج عنه بالثالث من حيث يبلغ بخلاف الوصية بشراء عبد باكثر من الثالث واجتاقه فانها باطلة لان في العتق لا يجوز النقصان من المسمى بحر عن المحيط ولو وصى بان يحج عنه به هذه المائة بعينها وهاك منها درهم او اكثر فانه يحج عنه بالباقي ولا تبطل الوصية هندية ولو قال احجوا فلانا حجة ولم يقل منى ولم يسلم كم يعطى فانه يعطى قدر ما يحج به ويكون ملكا له وله ان لا يحج به اذا اخذه ويصرفه الى حاجة اخرى لانه لما امر بذلك انما جعل الحج عارا لما وصى له به من المال ثم اشار اليه ان يحج به عن نفسه فكانت الوصية صحيحة وهو مشورته غير مازمة فان شاء حج وان شاء لم يحج والحاصل انه انما وصى له بمال يبلغ ان يحج به واذا وصى ان يحج عنه بعض ورثته فاجاز سائر الورثة وهم كبار جاز وان كانوا صغارا او غيبا كبارا لم يحز لان هذا يشبه الوصية للوارث بالنفقة فلا يجوز الابازرة الورثة وفي المدة امرأة تركت مهرها على الزوج ليحج بها وحج بها فمهرها مهر لانه بمنزلة الرشوة وهي حرام بحر ولو وصى بالحج وضم اليه غيره والثالث يضيق عن الجميع ان كانت متساوية بدى بما بدأ به الوصى كالحج والزكوة وعن ابي يوسف تقسيم الزكوة لان فيها حقين والحج والزكوة يتقدمان على الكفارات والكفارات على صدقة الفطر وهي على التذرع وهو والكفارات على الاضحية والواجب على النفل والنفل اقل يقدم منها ما بدأ من الميت وحكم الوصية بالعق اذا لم يعين عن

كفارة حكم النفل والوصية لا دى كالفرأض اعنى الممين فان نال للمساكين فهو كالنفل ومن الصور
المنقولة اوصى بحجة الفرض وعنى اسمعة ولا يسميها الثلث يبدأ بالحجة ولو اوصى بالحجة ولا ناس ولا
يسميها الثلث قسم الثلث بينهم بالحصص يضرب للحجج باثنى ما يكون من نفقة الحجج ثم ما خص بالحجج يحج به
من حيث يبلغ لانه هو المكن ولو اوصى لرجل بالف والمساكين بالف وان يحج عنه بالف وثلاثة الفان يقسم
بينهم اثلاثا ثم ينظر الى حصة المساكين فيضاف الى الحجة فافضل فهو للمساكين بعد تكميل الحج لان
الصدقة تطوع والحج فرض الا ان يكون زكوة فيتجاووز في الثالث ثم ينظر الى الزكوة والحج فيبدأ
بما بدأ به الميت ولو اوصى بكفارة افساد رمضان ولا يخرج من الثلث العتق ولم تجز الورثة يطعمهم ستين
مسكينا هذا كذا فى الفتح ولو اوصى ان يحج عنه فقيل له ان ثلثك لا يبلغ حجة فقال فاعينوني به فى الحج
فان بلغ الحج وجب تفديده وان لم يبلغ فى القياس تبطل الوصية وفى الاستحسان يمان به فقرء الحج كبير
ولو اوصى بالحج عن ابيه الميت جاز كذا فى القلية

(فصل فى النفقة) هي ما يسكنى الحاج المأمو ولذها به واياه الى بلد الميت منفقة على نفسه بالمعروف ومن
غير تبذير ولا تقتير من طعام وادام ومنه اللحم وشراب ونسياب فى الطريق ونوبى احرام ومركوب ولو
جمار او لكن يسكره الحج عن الميت عن جمار والجل افضل للسنة ولان النفقة فيه اكثر واستتجار منزل
ومجل وقرية واداة وسائر الآلات واجرة غسل ثياب وما يغسل به الثياب كالصابون والاشنان وما يغسل
برأسه او بدنه من الوسخ كالخطمي والسندرو واجرة الحارس والحلاق ودخول الحمام ودهن يدهن به
الاحرام وزيت الاستصباح كل ذلك بالمعروف وله ان يدخل الحمام بالمعارف يعنى من الزمان وهو المختار
ولا بأس ان يخلط دارم النفقة مع الرفقة للعرف ويودع المال ولا يهرف الدنياير الاحاجة وان كان الميت
لقد لا يروج فى الحج يصرفه الوصى او الحاج بالذى يروج ولا يدعو احدا الى طعامه ولا يتصدق به ولا
يقرض احدا ولا يشتري ماء للوضوء ولا يغسل الجنابة بل يتيمم اذ لم يكن له مال ولا يحتججه ولا يتداوى
منه وقال الفقيه ابو الليث وعندي ان يفعل ما يفعله الحاج قال فى الذخيرة وهو المختار شرح امان رسع
عليه الميت فله ان يفعل جميع ما ذكرنا بلا خلاف ولهذا ينبغي له ان يستوسع عن الآمر فى كل شئ كيلا يضيق
للامر عليه ولا ينفق على من يخدمه الا اذا كان ممن لا يخدم نفسه وفى البرازية ان استاجر خادما والحال
ان مثله ممن يخدم يكون ما ذونا وبأخدمه من مال الميت والافعليه اه وينبغي للأمر ان يفوض الامر الى
الأمور فيقول حج عني كيف شئت مقر دا او قارنا زاد فى الباب او متعما قال الشارح هذا هو ظاهر
لان النوى يرضى المذكور فى كلزم انشاخ مقيد بالافر ادر التمر ان لا غير اه فى الثانية قال الشيخ امام ابو بكر
محمد بن الفضل اذا امر غيره ان يحج عنه ينبغي ان يفوض الامر الى المأمور فيقول حج عني بهذا المال كيف
شئت ان شئت حجة وان شئت حجة وعمره وان شئت قرأنا والباقي من المال منى لك وصية كيلا يضيق الامر
على الحاج ولا يجب عليه رد ما فضل الى الورثة اه وقوله ان شئت حجة وعمره بتقديم الحجة كما فى النسخ
العهدة بان يحج او لا عنه ثم يأتي بعمره له ايضا فيكون افرادها وهكذا فى الكبير لسكنه قال فيقول

حج عن هذه كيف شئت ان تثبت بحجة وان تثبت فاقربن والباقي الساجد لا ينفذ بهم الجمع ان التمتع اسهل وانسب
 بالتقوى يرضى بدل على ان التمتع لا يجوز عن الآخر وان كان بصره ثم سكتوا عنهم عن دم التمتع حيث قالوا ودم
 القران على المأمورين بذلك وايضا قدمنا في الشرط انما من عشر انما لو احره رجالا ثم احدهما بحجة و
 الآخر بعمرة واذا ناله بالجمع قال في البدائع وهو القران بجمع جاز فتفسير الجمع بالقران يوجب ان الحكم في
 نوعه الآخر وهو التمتع ليس كذلك وليكن ما زاد في الباب بوافقة ما في البحر وغيره من جواز التمتع
 عن الآخر اذا كان بصره كما سيأتي عن قريب قيل وعليه فله ان يأذن المأمور بافراد العمرة او لا عنه ثم يتيان
 الحج عنه ايضا والله سبحانه وتعالى اعلم واذا خرج المأمور بفققة في الطريق في مال الميت سواء خرج
 قبل عشر ذي الحجة او فيها ولو اقام ببلدة فان اقام خمسة عشر يوما بطلت فققة في مال الميت وان اقل فالتكاثرات
 اقامته معتادة لم تسقط وان زاد على المعتادة سقطت هذا اذا كان يقدر على الخروج متى شاء كافي زمانهم اما
 اذا كان لا يقدر على الخروج الا مع الناس كافي زمانا فان كان اقام لا تنظر القافلة فققة في مال الميت سواء
 اقام خمسة عشر يوما او اقل او اكثر وان اقام بعد خروج القافلة في مال نفسه وان اقام بها اياما حتى استغنى
 فققة ثم ارتحل الى الحج عادت في مال الميت وهكذا اذا اقام بمكة بعد الفراغ ان كان يقدر على الخروج متى
 شاء واطام خمسة عشر يوما او زاد على المعتادة بطلت وان اقل فلا وان كان لا يقدر على الخروج الا مع الناس
 فليأخذ ان كان متامره به المذود عنهم خروج القافلة في مال الميت ولو كان اكثر من خمسة عشر يوما واذا في مال
 نفسه واذا اقام بها اياما حتى سقطت فققة ثم بدله ان يرجع رجعت في مال الميت اما ان توفى بمكة سقطت
 ثم ان ما دونه لم يستوفى لا تمود ولو تهيجل الى مكة ففي مال نفسه ان لا يدخل عشر ذي الحجة فتصير في
 مال الآخر ولو خرج من مكة مسيرة منقر اجاعة نفسه سقطت في رجوعه ولو مال طرقتا اليه من المعتاد
 ان كان يسلك الحاج في مال الآخر ولا يضم من لو هالك والا في مال نفسه وعليه رد ما فضل من الزاد
 والامتنعة على الورثة الوصي كثيرا ان اويسيرا وان كان شرطه لنفسه فالشرط باطل ويثبت الرد الا
 ان يشترع الورثة وهم من اهل النهرج او قال له الآخر وقت الدفع وكنت ان شئت الفضل من نفسك وتقيضه
 لنفسك فيه من نفسه فان كان على موت قال والباقي في الوصية ولو قال فابقي من النقطة فهو للمأمور فان
 كان عين المأمور فالوصية جائزة والافباطلة لانها المحمول والحيلة في ذلك ان يقول للوصي اعط ما بقي من
 النقطة من شئت كما في الذخيرة من الاصل ومشى عليه في الباب والرد وغيرهما والاصح ان الوصية الى
 الحاج جائزة سواء عين الوصي لا يخرج عنه او لا كما قدمنا في الشرط الرابع ودم الا حصار على الميت في ماله لو
 ميتا فيبشبه الوصي من مال الميت ثم قبل يمشيه من ثلث ماله لانه صلة كالكوة وغيرها وقيل من جميع المال
 لانه واجب حتم لا يورق فتأخرنا هداية ثم عليه الحج من قابل بمال نفسه فتخرج ويرد الحاج ما بقي من
 النقطة الى الوصي ليحج بها انما نأمن حيث يبلغ اذ لم يبلغ بالحج من المنزل هذا اذا وصى بمال معين ان يحج
 عنه والا فهو على الخلاف الذي مر ولا ضمان عليه فيما نفق قبل الا حصار كبير ودم الثران والجنابة وكذا
 دم الرافض على الحاج وان كان الحج يقع عن الآخر في القران واما التمتع فلو اصره التمتع فتمتع عنه

فالحج يقع عن المأمور لاعتداله على ما شرع من المشايخ فاولى ان يكون الدم عليه ولا يصير مخالفا ولا ضامنا لانه قد فعل ما حرمه والذي افاده في البحر وتبعه في رد المحتار وجمع الامم ونحو ذلك هو ان دم القران والتمتع على المأمور سواء امره واحدا بالقران او بالتمتع او امره واحدا بالحج وآخر بالعمرة واذا ناله في القران او بالتمتع لانه وجب شكره على الجمع بين التمسكين وحقيقة الفعل منه وان كان الحج يقع عن الامر فيها انتهى وذكر مثله في الباب ايضا كما قدمنا في آخر شرائط التمتع وقد اورد في البحر قول المشايخ ودم القران على المأمور كما في الكنز وغيره فقالوا واد بالقران دم الجمع بين التمسكين قرانا كانا او تمتا كما صرح به في غاية البيان اهـ ويؤيد ما قلنا الكرماني ولو امره واحدا بحجبة والاخر بعمرة وامره بالجمع لجمع جاز وهدي التمتع عليه في ماله اهـ الا ان يراد بالتسعة معناه اللزوي ويراد به مئة القران فقط واطلقوا في دم الجارية فشمع دم الجماع وجزاء العييد والعاق ولبس الخيط والطيب والحائض بغير احرام لكن في الجماع تفصيل ان كان قبل الوقوف ضمن جميع النفقة وان بعده فلا ضمان والدم على المأمور على كل حال قال في الفتوح واما دم رفض التمسك ولا يتحقق ذلك اذا تحقق الا في مال الحاج ولا يمسك ان لو فرض انه امره ان يحرم بحجته من ماله حتى ارتفعت احداهما كونه على الامر ولم امره والله سبحانه وتعالى اعلم اهـ ولورجع الى منزله بعد الوقوف قبل طواف الزيارة لا يضمن النفقة غير انه حرم على النساء ويعود بنفقة نفسه ويقتضى ما بقي عليه لانه جان في هذه الصورة اما لو مات بعد الوقوف قبل طواف الزيارة جاز عن الامر لانه ادى الى الركن الاعظم وقد مر ان الحاج عن نفسه اذا مات عن طواف الزيارة واوصى باتمام الحج تجب بدنة رد الخمار ولو قال وقد اتفق من مال الميت منمت وكذبته الزوجة او الوصي لم يصدق ويضمن الا ان يكون امر اظهر ايشهد على صدقه ولو قال حجة بيتي وكذبته صدق يضمنه ولا تقبل بدنة الوارث او الوصي انه كان يوم النحر بالبلد الا اذا بر مناعا على امره انه لم يشح اما اذا كان المأمور مديون الميت وقد امره بالاتفاق بما عليه من الدين وباقي المسئلة بما لها فانه لا يصدق الا بدنة لانه يدعي قضاء الدين هكذا في كثير من السكتب وعليه الممول بغيره ولو قاسم الوصي الورثة وعزل قدر نفقة الحج وهلك الممول في يد الحاج قبل الخروج او في الطريق او في يد الوصي قبل ان يدفع اليه بطلت القسمة ولا تبطل الوصية ويصح عن الميت من ثلث التركة ويحمل المال كما لم يكن وهكذا في يحصل الحج او يتوحي الثلث وكذا الحكم لو مات المأمور في الطريق وقد اتفق بعض النفقة ولا ضمان عليه فيما نفقة الى الموت نفقة مثله وقد مر التفصيل في الشرط العمادي عشر واذا قل الوصي للحاج انت في المال فاستقرض وعلى قضاء الدين فهو جائز هندية ولا امر ان يسترد المال من المأمور ما لم يحرم فلو احرم ليس له الاسترداد وان احرم حين اراد الاخذ فله ان يأخذه ويكون احرامه تطوعا عن الامر واذا استرده فنفقة الى بلده من مال الامر وكذا الوصي او الوارث عند عدم الوصي لو دفع الى رجل مالا ليحج به ميت فله ان يسترده من المأمور ما لم يحرم او احرم حين اراد الاخذ فاحسنه ويكرن احرامه تطوعا عن الميت ثم ان ردة طيابة ظهرت منه واتهمة فنفقة الى جوف ماله وان رده بدونها في مال الدافع له نصيبه وسوء تدبيره وان رده لغيره في ماله او

لجعله بأمور الناسك وإراد الدفع إلى غيره أصح منه في مال الميت لأنه استرد منه الميت أمالاً ودفع الأمر إلى رجل ما لا يصح به عنه فهل بحجة ثم مات الأمر فأورثته أن يأخذوا ما بقى من المال مقصده ويضعونه ما اتفق به مودته لأنه صار ميراثاً لسكون الميت لم يوص به رد المحتار ولا يشبه الورثة الأمر في هذا لأن نية الحج كنية ذرية الأرحام تبطل بالموت ويرجع المال إلى الورثة بغير من المحيط

(باب النذر بالحج أو العمرة)

وهو صريح مطلق أو معلق وكناية كذلك

(فصل في النذر الصريح) فإذا قال لله على حجة أو قال على حجة ياربه الوفاء ولو علق بشرط كان الشرط ما يريد كونه كقول الله من يشق الله مرضى ووجد ياربه الوفاء ولا يخرج من العبادة بالكفارة وإن كان مما لا يريد كونه كأن قلت زيد أو حنت اجزأه كفارة عين علي ما روى عن أبي حنيفة أنه رجع إليه قبل موته بسبعة أيام وهو قول محمد وهو المذهب خلافاً لظاهر الرواية أن المعلق بحج الوفاء مطلقاً وقام تفصيله في إيمان الدرر والمختار ولو قال أنا الحج لا حج عليه ولو قال إن دخلت الدار فانا حج ياربه عند الشرط لأن تعارف الإيجاب به إنما هو في التعليل وفي الخلاصة ولو قال إن عافاني الله تعالى من مرضى هذا فعلى حجة فبرأ منته فإذا حج يعني ولا نية له جاز ذلك عن حجة الإسلام إلا أن ينوي غيرها أه وفي المتن نذر أن يحج فحج ولا نية له فهو تطوع عن أبي يوسف وقال هشام عن حجة الإسلام أه قال في الفتح ما عن أبي يوسف فيما إذا لم يكن عليه حجة الإسلام وما عن هشام فإذا كانت عليه فقد اتفقا على أنه لا ينصرف إلى المنذور بلانية ومنهم من حكى خلافاً في مثله فإن التزم حجة ثم حج من عامه حجة الإسلام سقط عنه ما التزم منه أبي يوسف خلافاً لمحمد أه قال في البحر فإذا نذر الحج ولم يكن حج ثم حج وأطاق كان عن حجة الإسلام وسقط عنه ما التزمه بالنذر لأن نذره ينصرف إليه وإن كان حج ثم نذر ثم حج فلا بد من تعيين الحج عن النذر والأوقع تعلوها كما حرره في الفتح أه وفي الفتح ومن نذر أن يحج في سنة كذا الحج قبلها بإجازة أبي يوسف خلافاً لمحمد ولا بد من نية المنذور أن لم يكن قصده حجة الإسلام كما ذكرنا أه (تنبيه) قد صرح في الهداية والبدائع وغيرهما في باب المجاوزة أن المنذور لا يسقط بحجة الإسلام بخلاف ما تزمه بالجاوزة به من إجماع أه فإنه يسقط بها عندنا بخلافه وقد ذكرناه هناك فارجع إليه مثلاً وعليه قال الشارح هنا حجة الإسلام لا يسقط بها المنذور بخلاف وفي العمرون ولو قال لله على أن الحج العام تطوعاً ثم حج من عامه حجة الإسلام كان عليه أن يحج من التطوع ولو قال على أن الحج حجة الإسلام تطوعاً ثم حجها بالإسلام لم ياربه التطوع نقله في الكبير والله أعلم ولو علق الحج بشرط ثم علقه بشرط آخر ووجد الشرط أن يكفيه حجة واحدة إذا قال في الحين الثانية فعلى ذلك الحج ولو قال لله على نصف حجة أو قال ليبيك بحجة لا أطوف فيها طواف الزبارة ولا أقف بمرقعة تارمه حجة كاملة ولو قال أن لم يكن هذا أفلان فعلى حجة وكان لا يشك أنه هو ولم يكن تارمه كبير ولو قال لله على حجة الإسلام مرتين لا ياربه شيء ومن نذر مائة حجة أو أكثر أو أقل تارمه كما هو عليه أن يحج بنفسه قدر ما عاش ويحب الأوصاء بالحقية ثم إن شاء الحج ما رجع في سنة واحدة

وهو الأفضل وإن شاء أحجج في كل سنة حجة أو أكثر لكن كما عاش الناذر بعد ذلك سنة بطلت منها حجة فعماية
 أن يحججا بقية سنة من أن يحجج في سنة الأعماء بقدر ما عاش من بعد الاحتجاج وكذا لو قال لله على أن أحجج وذلك
 في غير أشهر الحج فثبت قبل أشهر الحج ثم حجة أمالو قال على أن أحجج سنة عشرين فثبت قيامه إلا يلزمه
 شيء للفرق بين الأكلزالم أبداً وإضافة ولو قال لله على عشر حجج في هذه السنة ثم عشر في عشر سنين
 ومن قال إن كنت فلاناً فلي سوية يوم أكله فكامة لا يصير محرماً بل لم يمتدح ما يمتدح شيء كمالو قال على حجة
 ثم إن أتت في ذلك سنة لم يحرم بها حتى شاء ولو قال أنا محرم بحجة مهل بعمره أن فعلت كذا أصبح ويلزمه أن
 فعله ولو قال لرجل على حجة إن شئت فقال شئت ثم مته وكذا لو قال إن شاء فلان فشاء وهل تقتصر مشيئة
 فلان على محض ما يشاء من اختلاف فيه والإصحاح أن لا تقتصر وتامد في التمتع ولو قال أنا محرم بحجة إن
 فعلت كذا ففعل ثم مته حجة وكذا لو ذكر العمرة ولم يصير محرماً لم يحرم ولو قال إن لم أست من غيرك فانا
 أحجج ثم مته حجة حتى شاء ولو قال أنا أحجج على رجل فلان أو على فلان ثم مته ونعت الزيادة ومن قال إن فعلت
 كذا ففعل إن أحجج فلان فإن نوي أحجج وهو معنى فعماية أن يحجج وليس عليه أن يحجج به وإن نوي أن يحجج فعماية
 أن يحجج أماناً به عليه من المال ما يحجج به أو يحجج به نفسه فإن لم يكن له نية إحلاف فعماية أن يحجج وليس عليه
 أن يحجج فلاناً ولو قال ففعل إن أحجج فلاناً زاد في الكبير أو ففعل إن يحجج فلاناً فهذا حكم فعماية أن يحجج ما يحص
 ما في التمتع ومن نذر أن يطوف زمناً فطاف كذلك قيل لا يلزمه شيء كمالو نذر أن يصلي فاعداً أو قيل عليه
 الإعادة فإن رجع قبل أن يميد فعماية دم وهذا الوجه لا يثبت الصلوة عهد شرعية فاعداً وقاعد في الاختيار
 فالتزامه فاعداً التزام أحد ضمنيها بخلاف الطواف النفل فالتزامه حالة القدرة على المشي كالزمام الصلوة إيعاء
 حالة القدرة على الركوع والسجود فتح ولو حلف لا يحجج فهو على العمدة حجج دون الفاسد ولو حلف لا يحجج
 أو لا يمتدح لم يمتدح حتى يطوف أكثر طواف الزيارة أو طواف العمرة ولو قال والله لا أحجج حتى أعمر
 فأحرم بعمره وحجة قضى منها حتى أتمها لا يمتدح في عينه كذا في الكبير وفي الباب ولو حلف أن أحجج
 فلاناً على شيء عليه وكل من نذر قال إن شاء الله تعالى متعملاً بالزمنه شيء

(فصل في الكسبايات) فان قال على المشي إلى بيت الله تعالى أو إلى الكعبة أو إلى مكة أو قال على زيارة بيت
 الله تعالى أو عاق ذلك بشرط ووجد أو حلف بحجة أو عمره وهو في الكعبة أو غيرها أو قال على إحرام فعماية
 حجة أو عمره ماشياً بالاتفاق والنعيم اليه وقولهم ماشياً ناظر إلى مسئلة المشي لا غير ولو قال على المشي إلى
 الحرم أو المسجد الحرام فانه لا شيء عليه عند أبي حنيفة لعدم العرف بالتزام النسك به وقال لا يلزمه النسك
 احتياطاً ولو قال إلى الصفا أو المروة أو الحجر أو مقام إبراهيم أو الحجر الأسود أو الركن أو استأجر الكعبة
 أو باب الأوميزابا أو عرفات أو من دلفه أو أسطوا إلى البيت أو زمزم أو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو
 بيت المقدس أو مسجد آخر أو ذكر مكان المشي غيره كقوله على الذهاب إلى بيت الله تعالى أو الخروج أو السفر
 أو الأتيان أو الـ كعب أو الشد أو المرولة لا شيء عليه بالاتفاق ثم في نذر المشي إلى بيت الله الحرام إنما
 يكون عليه حجة أو عمره إذا لم يكن له نية غيرة فلو نوي به مسجد المدينة المكرمة أو مسجد بيت المقدس

او مسجد اخرها صحت نيته لان المساجد كلها بيوت الله تعالى فلم يلزمه شيء واما ان لم يكن له نية فاعلى
المسجد اخر ام فيلزمه حجة او عمرة ولو قال ان فعلت كذا فانا احرم او فانا يحرم او قال فانا مشي الى بيت الله
تعالى فان نوى به العمرة فلا شيء عليه ولكن يندب الوفاء بالوعد او الايجاب لزمه اذا فعل ذلك حجة او عمرة
وان لم يكن له نية فالقياس ان لا يلزمه شيء وفي الاستحسان يلزمه المعروف فتصح وخاتمة ان فعلت كذا فاعلى
نذرهم ويدين عند عدم النية وان نوى بالنذر حجة او عمرة فعليه ما نوى وان لم ينوئ منه السكارة بزاوية
وقال لزمه في احد هذين احد المسلمين والوجه ان يحمل على انه تمعرف بعد الامام ايجاب النسيك فيها
فقال لا يبر تغفع الخلاف كما حققه في الفتح وتبعه في البحر وغيره رد المحتار ولو قال على المشي الى بيت الله
ثلاثين سنة او ثلاثين مرة عليه ثلاثون حجة او عمرة ولو قال على المشي ثلاثين شهر او احدى وعشرين
شهر او عشرة اشهر او عشرة ايام او احدى عشر يوما فعليه عمرة واحدة وقيل في ثلاثين شهر انه عليه الحج
ولو حلف المشي الى بيت الله تعالى ثم حنث ثم حلف به ثم حنث يحمل احدهما حجة والاخر عمرة وعش
الكل واحد من مكان الحلف لباب وفي الثانية رجل قال وهو بخراسان على المشي الى بيت الله ان كليت
فلا نابا لكونه ففكاهم فلا نابا لكونه عليه المشي الى بيت الله من خراسان اه ومن نذر ان يحج ما شيا وجب
عليه ان لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة لانه به ينتهي الاحرام زيارته وفي العمرة حتى يحلق ويحل
ابتداء المشي من بيته وهو الاصح وقيل من الميقات وقيل من اى موضع يحرم منه وتامه في البحر ولو
ركب في كل الطريق او اكثره بعد ذرا او بلا نذر فعليه دم وان ركب في الاقل تصديق بقدره من قيمة الشاة
الوسط ولو خرج ماشيا لم يند الى بعض الطريق ثم بداله ان لا يحج من عامه فاقام هناك واشتغل بالتجارة
ومشي الى مصر آخر ثم بداله ان يمضي في حجه فله ان يمضي من الموضع الذي بلغ ومن نذر حجة ما شيا ثم
احرم من الميقات بعمرة تطوعا ثم اضاف اليها الحجة اجزا لم يطف اعمرته وهو قارن ولو احرم بعد ما
طاف لعمرة لم يحز وعليه دم ولو نذر عمرة ماشيا ففقر بها بالحجة الاسلام جاز فان ركب فعليه دم مع دم القران
وان لم يركب فليس عليه الا دم القران في ظاهر الرواية ولو نذر عمرة ماشيا وكان بمكة فعليه ان يخرج الى
الحل فيحرم منه وانما اختلفوا في انه يلزمه المشي في ذهابه الى الحل او لا يلزمه الا بعد رجوعه منه محرما
والوجه يقتضي انه يلزمه المشي لما قدمناه في الحج من انه يلزمه المشي من بلدته مع انه ليس محرما منها بل هو
ذاهب الى محل الاحرام فيحرم منه اعنى المواقف في الاصح كمين من الفتح (تنبيه) افضل البقاع بالاجماع
قبره صلى الله عليه وسلم ثم الكعبة ثم المسجد الحرام ثم مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم مسجد بيت المقدس
ثم مسجد قبا ثم الجامع ثم مسجد النخى ثم البيت ومن نذر ان يمتكف او يصلى في مسجد دفعله في غيره دونه
في الفضل اجزاء فان النذر غير المعلق لا يختص بزمان ولا مكان كما فعله في صوم الدار والله اعلم

(باب الهدايا)

الهدى ما يهدي الى الحرم من النعم ليتقرب به لله باراقة دمه فيه والتصدق به هناك والقر به فيه تتملق
بالاراقة تعظيما للحرم ثم النصدق بعد ذلك تبع وعن هذا الوسرق بعد الذبح اجزاء ولو تصديق به حيا

لا يجوز له وأما التصديق بلحمه فواجب في بعضه عند الامكان فلو اتلفه بعد الذبح ضمنه فیتصدق بقيمته ولا يتعدى الاجزاء به فلا بد من النية ولو دلالة في البحر الواحد من النعم يكون هديا بجمعه صريحا او دلالة وهي اما بالنية او بسوق بدنة الى مكة وان لم ينو استحسانا لالت نية الهدى ثابتة على فالان سوق البدنة الى مكة في العرف يكون للهدى لا للركوب والتجارة كذلك في المحيط واراد به السوق بعد التقليد لا بحر والسوق اه قال في الابواب ومن ساق هديا وقلدها لا ينوي به الهدى فهو هدى استحسانا لا عرف اه وقول الله تعالى لو قال ان فعلت كذا فتوفي هذا هدى وان لم يست من غيرك فهو هدى فهو مجاز عن الصدقة بحر ادناه شاة واعلاه بدنة من الابل والبقر وفي حكم الادنى سبع بدنة ✽

(فضل في ايجاب الهدى بالنذر تنجيز او تعليقا وما يتماق به) فلو قال على هدى او لله على ان اهدى او ان فعلت كذا فانا اهدى ولا نية له يلزمه شاة وانوى بعير او بقرة تعين ذلك لكن لزوم الشاة بقوله فانا اهدى انما هو اذ انوى الايجاب او لم ينو شيئا للعرف اما ان نوى العدة فلا يلزمه شيء وان كان يتدب الوفاء بالوعد ✽

(تنبيه) نذر ان يضعه في لم يسم شيئا عليه شاة ولا يأكل منها وان اكل عليه قيمتها وجيز وان عين شيئا كان يقول هذه الشاة هدى او ان فعلت كذا فتوفي هذا هدى او جعلت هذه الدار هديا يلزمه ذلك فان كان مما يراق دمه لا يجوز ان يهدي قيمته هو المذهب لانه اوجب شيئين الاراقة والتصدق لان في اسم الهدى زيادة على مجرد اسم الشاة وهو الذبح فلا يجوز الاقتصار على التصديق كما في سائر الهدايا بخلاف شاة الزكوة وظاهر هذا انه يجوز ان يهدي مثله بحر وغيره واما لو نعت بقيمته فاشترى بمكة مثله وذبحه جاز لباب وغيره ومن نذر هدى شاة فاهدى جزوا فقد احسن الثبوت الاراقة في البدل الاعلى وفي عكسه لا يجوز وقالوا اذا قال لله على ان اهدى شاتين فاهدى شاة تساوي شاتين قيمة لم يجوز ولو قال لله على ان اهدى جزورا فاهدى مكانه سبع شياه جاز ويختص ذبحه في الحرم لا بالتصدق به هناك لان النذر وان كان يتماق بكليهما الا ان الاراقة لم تعرف قربا في الحرم بخلاف التصديق لان كونه قربا في الحرم وغيره فيه سواء فيلغو تعيين المكان كما ذكره في النذر خلافا لما في اضحية رد المحتار قالوا انما يخرج عن العهدة ذبحه في الحرم والتصدق به هناك لان الهدى اسم لما يهدي الى مكة ويتصدق به فيه فاذا تصديق به في غير مكة لم يأت بما نذره اه وان كان مما لا يراق دمه فان كان منقولا تصديق بعينه او بقيمته في الحرم او غيرهما ان كان عقارا اتتمين القيمة اذا اراد الايضال الى مكة ولا يتعين التصديق في الحرم ولا على فقراء مكة لان معنى القرية فيه ليس الا التصديق فاهدا ثم تجاز عن التصديق به بمكة والتصدق بلغوفيه تعيين المكان الا ان الافضل ان يتصدق على فقراء مكة بمكة ويجوز ان يعطى للحجبة البيت اذا كانوا فقراء كذا في الفتح والبحر والابواب خلافا لما قالوا في كتاب الايمان لو قال انت لست من ممن ولك فهو هدى اي صدقة تصديق به بمكة فذلك قطنا فنزلته وليس فهو هدى عند الامام وله التصديق بقيمته بمكة لا غير يعني انه لا يخرج عن العهدة الا بالتصدق بمكة فافهم ولا يلزمه الا فيما عداك فلو قال ان فعلت كذا فانا اهدى لم يرموا له ففعل لاشي عليه الا ان يكون المشار اليه ابنه في الاستحسان يلزمه شاة وفي التماس لاشي عليه وكذا لو اشتراه ثم فعل لم يلزمه شيء وكذا لو قال ذلك لمالك له فباعه ثم فعل لاشي عليه

ولو قال فهذا هدي يوم اشترى به ففعل ثم اشترى به لزمه ولو اشترى به قبل الفعل ثم فعل لا يلزمه ففتح وغيره
ولو نذر جزر او بقره بدون لفظ هدي لا يختص بالحرم بالاتفاق بل له ان يذبحه او يتصدق بغيره ان شاء
وكذا لو نذر بدنة بدون ذلك عند هداها الا ان يزيد فيقول بدنة من شعائر الله او نوى ان يذبح بمكة كما في البحر
فحينئذ نحرها بالحرم وقال ابو يوسف وزفر لا يجوز ذبحها في غير الحرم قياسا لبسنة المنسورة على الهدي
المندور وفي نذر هدي البدنة جاز البهيرو والبقره الا ان ينوي معيناً من البدن وفي نذر هدي الجنور تعيين
الا بل ولو الحق بلفظ الهدي ما يبطله كما اذا قال فهذه الشاة هدي الى الحرم او الى المسجد الحرم او الى
المسجد او المروة لا يلزمه شيء اما في العصف والمروة ففي قولهم جميعاً كما في التزام الماشي الى البصر والمروة واما
في ما يباح فاعمل في الخلاف في التزام الماشي الى الحرم او المسجد الحرم لا يلزمه شيء وعندها يلزمه ذلك
أما قوله فهذه الشاة هدي الى بيت الله او الى الكعبة او مكة او بكة فوجب اتفاقاً كما في التزام الماشي اليها وكذا
قوله فتشوي هذا ستر للبيت او اضرب به حطيم البيت يلزم استحساناً لانه يراد بهذا اللفظ هديه ولو حلف ان
يهدي بفلان على اشفاق عينيه الى بيت الله تعالى لا شيء عليه كذا في الباب وقوله كل مالي اوجيده هدي
فعليه ان يهدي ماله كله في الاصح ويترك منه قدر قوته فاذا افاد ما لا تصدق بقدر ما اسك وعامة في الفتح
وفي نوادر ابن جماعة انه على ان اذبح ولم يقل صدقة لا شيء عليه قال ابن الهمام وعنده في فيه نظراً لانه التزام عام
جذبه واجب الا ان يقصد الذبح بنفسه ومن قال لا شيء على ان انحر ولدي في القيام لا شيء عليه وفي الاستحسان
يلزمه شاة وان كان له اولاد يلزمه مكان كل ولد شاة وكذا اذا نذر ذبح هديه عند أبي حنيفة وعند محمد يلزمه
الشاة في الولد لا العبد وعند أبي يوسف لا يلزمه في واحد منهما كذا في الفتح

(فصل في احكام الهدايا بعد الذبح واحكام ذبحها) الهدى نوعان هدي شكر وهو هدي المنة والقران
والنطوع وكل من تصد بمكة بنسك من سيج او هرة يستحب له ان يهدي هدياً وهدي جبر وهو سائر الهدايا
الواجبة ما عدا هذه الثلاثة وبأكل من هدي المنة والقران مطلقاً سواء بلغ الحرم او ذبحه في الطريق او
عطى كذا في الكفاية كما يأكل من الاضحية الواجبة عن يسار ومن هدي النطوع اذا بلغ الحرم كما يأكل
من اضحية النطوع وهي اضحية المسافر والاضحية الفقير الذي لم يوجد منه النذر ولا الشراء للاضحية و
اضحية الغني الزائدة على الواحدة اما الواجبة على الفقير بالشراء ففيه اختلاف وظاهر الرواية عن ابى حنيفة
انها لا تحل له اكلها الا في شراؤها عند النذر عن دفعه اليه ان تصدق بها ولو لم يصدق بها حق معنى الوقت
لا يأكل منها بخلاف لانه اقل الواجب من الازالة الى ان تصدق كذا في الواجبة عن يسار والاضحية في
هدي الشكر والنطوع ان تصدق بالثالث ويطعم الاغنياء الثالث ويأكل ويدخر الثالث او يهدي الثالث
بدل ان يعطيه كما مر في القران ويستحب ان لا ينقص الصدقة من الثالث ونذر ترك الصدقة الذي عيال غير
موسع الحال توسعة عليهم كما كره تركه غيره واما ما عدا هذه الثلاثة كدماء الكفار اكلها والنذور وهدي
الاخصار وهدي النطوع اذا لم يبلغ الحرم فلا يجوز له الاكل منه ولو فقير او لاني يذبحها ولا دوزجية ولا
انفى بل لكل من لا يحل له الزكاة الا الذي عندهما فلو أكل منها من مأكلاً وكذا لو اطعم او اعطى ان

لا يجوز له أكله وقد علم أنه غير مصرف أو شك فتعسر في ظن أنه غير مصرف أو شك فلم يتجر فيه من قيمة
 للفقراء إلا إذا ظهر بعده أنه مصرف فيجزئ في الصحيح ولو أطلعهم أن غير أصوله وفروعه من الأقارب جاز
 وإن كان نفقته واجبة عليه إذ لم يحسبها من النفقة ومحل التفصيل كتاب الزكاة من رد المحتار وغيره إذ
 لا فرق بين الزكاة وبين بقية الهدايا بل بين كل صدقة واجبة كالفطر والصدور والكفارات في المصارف و
 عدول الصرف إلا أن الزكاة لا يجوز صرفه إلى الذي لا اتفاق بخلاف غير هاتين يجوز صرفهما إلى الذي عند
 أبي حنيفة ومحمد لكن المفقى به قول الثاني وهو أنه لا يصح دفع الواجبات إليه رد المحتار والإنا الزكاة و
 الفطرة يشترط صرفها للتكليف وفي ماسواها يكفي الإباحة أيضا وأيضا يجوز فيها التفرق لافي صدقة
 الكفارة والإنا الهدايا والصدقات لا يجوز فيها مصرف القيمة بخلاف غيرها وإذا تصدق بشيء منه على فقير
 جاز للفني ولكل من لا يجوز له أكله ولو أن تصدق نفسه إن يأكله أن أطلعهم الفقير عليه كالتبذير أو هبة لتبديل
 الملك حينئذ هو كتبدل العين إلا أن المتصدق يكره له أخذ من الفقير بسبب اختياره كالشراء والهبة
 ولو رجعت إليه بسبب غير اختياره كالشراء لا يكره وإن أطلعهم على سبيل الإباحة لم يجز لعدم تبديل الملك
 فهو يأكله على ملك الفقير صدقة والهدايا يستقط وجوبها بالبيع فإن كان مما يجوز له أكله لا يجب عليه
 التصديق بشيء حتى لو استهلكه بنفسه بعد البيع بأن اتلفه أو ضيعه أو هبته لنفي أو أعطى الجزأ أجره منه أو
 نحو ذلك لا يضمن شيئا وإن كان مما لا يجوز له أكله يجب عليه التصديق بأكاله بالتكليف أو الإباحة ولو بالتخايف
 حتى لو استهلكه بنفسه بعد البيع يضمن قيمته للفقراء ولو هلك أو استهلكه غيره بعد البيع لا ضمان عليه في
 النوعين لأنه لا صنع له فيه ولو باع اللحم جاز بيعه في النوعين لأن ملكه قائم إلا أنه فيما لا يجوز له أكله يتصدق
 بشيء لأنه ممن مبيع واجب التصديق كذا في الفتوح عن البدائع مع أنه قدم أنه ليس له بيع شيء من لحوم الهدايا
 وإن كان مما يجوز له الأكل منه فإن باع شيئا أو أعطى الجزأ أجره منه فعليه أن يتصدق بقيمته أه أي
 بقيمته إن كانت أكثر وبالثمن إن كان أكثر على ما في البدائع وهذا يرجع قوله والهدايا كالصدقات فإن
 الاضحية لا يجب التصديق بشيء منها مع أنه لو استهلكها بأن باع لحما أو جلد هاء بمثل ملكه بالدرهم أو أعطى
 الجزأ أجره منها أو اتلفها أو ضيعها يجب التصديق بالثمن في صورة البيع وبالقائمة في غير هاتين كذا الهدى
 الذي يجوز له أكله لو استهلكه ينبغي أن يجب الضمان والمراد بالجوإ أي جواز البيع في كلام البدائع الصحة
 لا الحل بحر والله أعلم ولو شرط الأجرة منه لم يجز عن الهدى في النوعين وتوضيحه ما قلنا الطرأ به
 ولا يعطى أجره الجزأ منه فإن أعطى منه صار السكك لحما لأنه إذا شرط أعطائه منه يبقى شر يكاله فيه
 فلا يجوز السكك لنفسه اللحم وإن أعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وإن تصدق بشيء منه عليه غير
 الأجرة جاز إذا كان أهلا لا تصدق أه لكن حقق العلامة في رد المحتار أنه لا يبقى شر يكاله لأن الأجرة مجزئة
 من عمله فاسدة كما تقرر في محله له أجر مثله درهم ولا يستحق شيئا من اللحم فلو أعطى منه مجزئة ضمنه
 وجاز الهدى كافي الوجه الثاني من غير فرق وتما فيه ولا يستقط وجوبه بالتصدق به حيا ولا بإدائه قيمته و
 نقص ذبح هدى المنة والقرآن فقط يوم النحر والمراد به وقت النحر وهو الأيام الثلاثة بآلتها النوسطين

الا انه كره الذبح ليلا فلا يجوز قبلها ولو ذبحه بعدها اجزأه الا انه تارك لا واجب عند الامام ويجوز ذبح بقية
 الهدايا وهي هدي الكفارات والنذور والاحصاء والتطوع في اي وقت شاء الا ان ذبحه في ايام النحر الحاصل
 اجماعا وخص الكل بالحرم لا بغيره فلو اخرج من الحرم بعد ذبحه فيه فتصدق به على فقراء الحرم او غيرهم
 جاز لكنهم افضل الا ان يكون غيرهم احوج كما في اللباب وغيره والسنة في الهدايا ايام النحر متى وفي غير
 ايام النحر فركه هي الاولى والسنة في الابل النحر قياما معقولة اليد اليسرى وان شاء اضجعها وعن ابى حنيفة
 نحررت بدنة قائمة فكادت اهلك فتا من الناس لانها نفرت فاعتقدت ان لا انحر الا بل بعد ذلك الا بركة
 معقولة واستعين بمن هو اقوى عليه منى كذا في الفتح وفي البقر والنعم الذبح فلو ذبح الابل ونحر البقر والنعم
 اجزأه اذا استوفى المروق ويكره جوهرة والاولى ان يتولى ذبحه بنفسه ان كان يحسن الذبح والا فالافضل
 ان يستعين بغيره واذا استعان بغيره ينبغي ان يشهدا بنفسه وان ذبحها نصراني او يودي جاز ويكره
 كبير واذا ذبحها فان كان مما لا يجوز له اكله لا يجوز له الا انتفاع بشئ منه قال في اللباب وكل هدي لا يجوز له
 الاكل منه لا يجوز له الا انتفاع بجلده ولا بشئ آخر منه اه وان كان مما يجوز له اكله جاز له ان يحلب لبنه
 ويجز صوفه وينتفع به لان القرية اقيمت بالذبح والا انتفاع بعد اقامة القرية مطلقا لا كلى ويستحب له ان
 يتصدق بخطامه وجلاله وقلائده وان يتصدق بجلده او يعمل منه نحو غراب او جراب وقرية مما يستعمل في
 البيت ولا بأس بان يشتري به ما ينتفع به منه في البيت مع بقائه استحسانا ولا يشتري به ما لا ينتفع به الا
 بعد استهلاكه نحو اللحم والطعام ولا يبيعه بالدرهم لينتفع بها او ينفقها على نفسه او عياله فان باعه بالدرهم
 لذلك او باعه بما يستهلك تصدق بثمنه وصح بيعه مع الكراهة عند ابى حنيفة ومحمد وعن ابى يوسف باطل
 لانه كالموقف وكذا لو عمل منه جراب او آجره لم يجز وعليه التصديق بالاجرة وله ان يبيعه بالدرهم ليتصدق بها
 والصحيح ان اللحم بمنزلة الجلد حتى جاز بيعه بما ينتفع به منه لا بما يستهلك ولو باعه بالدرهم ليتصدق بها جاز
 لانه قرية كالتصدق ولو خرج من بطنه ولد حتى يفعل بالولد ما يفعل بالام ولا يجوز صوفه ولا شعره كلام
 (فصل في شرائط اجزاء الذبح) اولها ان يسكون الذبح بنية القرية لان الذبح قد يسكون للحجم وقد
 يسكون للقرية والفعل لا يقع قرية بدون الذية (الثاني) ان يسكون بنية الهدى ليميز عن الاضحية بل
 يشترط ان يكون بنية القران او غيره لان الهدى جهات من النعمة والقران والاحصاء وغير ذلك فلا يمين
 الابنية التمين فلا يجزى بدونها والاعتبار للنية لا للتسمية والمعتبر نية الاسر والشرط مقارنة للنية
 لفعل الذبح ولو حكما فلواتا غرت عنه لم يجزه وتمكني الذية عند الشراء وان لم تحضره عند الذبح ففي البزاية
 لو ذبح المشتراة لها بنية الاضحية جازت اكتماء بالنية عند الشراء وفي الثانية رجل ضحى ولم ينو
 الاضحية قالوا يجوز لانه اشتراها الاضحية ففسدت تعينت للاضحية اه وهكذا في البدائع ان من الشروط
 مقارنة للنية للضحية كافي الصلاة لانها المعتبرة فلا يسقط اعتبار القران الا للضرورة كفا في الصوم لعدم
 قرانها وقت الشروع اه وبالنسبة عند الشراء ان كان فقيرا تمين لجوب التضحية بها كالمال او جها باسانه
 حق وجب عليه ان يضحي بها في ايام النحر ويمتنع عليه بيعها ولا يجوز له الاشراف فيها لو فعل يجب ان

يتصدق بالثمن والشرط في وجوب التضحية بالدية مقارنته للدية للشراء فلو كانت الشاة في مذكف نوى ان
 يضحي بها او اشترىها ولم ينو الاضحية وقت الشراء ثم نوى بعد ذلك لا تجب لان الدية لم تقارن الشراء كذا
 في البدائع وان كان غنيا لم تتعين له وجوب التضحية بها ما لم يوجبها بلسانه حتى جازله ان يقيم غير ما مقامها الا
 انه يسكره قال في الهداية ويسكره ان يبذل بها غير ما وسكره كذا يسكره له الاشتراك فلو فعل ينبغي ان
 يتصدق بالثمن لسكونه امتنع من الاضحية الى ان يقيم غير ما مقامها فلا يحل له الاتفاق بها مادامت متعينة
 فاما اذا اشترى شاة ثم اوجبه الاضحية بلسانه تصير اضحية اجماعا غنيا كان او فقيرا ثم لو باعها اقل في الخالية
 يجوز بيعها في قول ابي حنيفة ومحمد الا انه يسكره وقال ابو يوسف لا يجوز بيعها وهي كالوقف عنده وان
 اشترى شاة اخرى بعد ما باع الاولى ان اشترى الثانية بجميع ثمن الاولى جاز ولا شيء عليه وان اشترى
 الاخرى باقل مما باع الاولى يتصدق بما بقي عنده من ثمن الاولى ولو باع الاولى بعشرين فزادت عند المشتري
 فصارت تساو على ثلاثين على قول ابي حنيفة ومحمد بيعها جائز وعليه ان يتصدق بمحصة زيادة حدثت عند
 المشتري وعلى قول ابي يوسف بيعها باطل تؤخذ من المشتري وان اشترى اخرى قبل ان يبيع الاولى فان
 كانت شر من الاولى وذبح الثانية فانه يتصدق بفضل ما بين القيمتين لانه لما اوجب الاولى بلسانه فقد جعل
 مقدار ما ليتها لله تعالى فلا يس له ان يستعمل لنفسه شيئا انتهى وان خصها وجميع ما ذكرنا في الاضحية مثله في
 الهدي كما اشار اليه في الاشباه حيث قال بعد ذكر هذه المسائل قالوا والهدايا كالضحايا (الثالث) ان
 يسكون الذبح عند التسمية عليه او عقبها بلا فصل كثير يستكرهه الناس عادة من القصاب ومن اعانه على
 الذبح بان وضع يده على السكين مع يد القصاب حتى صار ذابحهما معه فلو تركها احدهما وظن ان تسمية
 احدهما تكفي لانحل الذبيحة كذا في الظهيرية وغيرهما فلو اضمج شاتين احدهما فوق الاخرى فذبحهما
 ذبيحة واحدة حلال بخلاف ما لو ذبحهما على التماقيب ولو نظر الى جماعة من النعم فقال بسم الله واخذواخذة
 واحدهما وترك التسمية وظن ان تلك التسمية تجزيه لانحل وكذا اذا اضمج شاة وصحى وذبح غير هاتيك
 التسمية لا يجوز ولو صحى ثم انفلقت الشاة وقامت من مضجعهما ثم اعادها الى مضجعهما فقد انقطعت التسمية
 كذا في البدائع واذا اضمج شاة وصحى ثم رمى الشفرة وذبح باخرى اكل واذا صحى واشتغل بعمل آخر من
 كلام قليل وشرب ماء او اكل لقمة او تحديدا لشفرة ثم ذبح محل وان كان العمل كثيرا لا يحل كذا في التبيين
 ومثله ما في الجوهرة او شغل السكين قليلا اجزأه وهو مخالف لما في اضافى الزعفراني اذا حدد الشفرة
 فنقطع تلك التسمية من غير فصل بين ما اذا قل او اكثر ومثله ما في الدرر ومنه البزاية واذا حدد الشفرة
 ينقطع الفور اه فيه اختلاف المشايخ شري اضحية وامر رجلا بذبحها فقال تركت التسمية محمد ازمه
 قيمتها المشتري الاصرها الاخرى ويضحي ويتصدق ولا يأكل لو ايام النحر باقية والاتفق ببقية ثم اعلى
 الفقراء والشرط في التسمية المذكور الخالص عرفت شوب الدعاء وغيره بل هي اسم كان مقرونا بصفة كانه اكبر
 او اجل او اعظم ولا كانه الله او الرحمن وبالتهايل والتسميع جعل التسمية اول بالحرية او لا ولو قادر اعلمها
 ويشترط كونها من الذابح لا من غيره فلا يحل بقوله اللهم اغفر لي ولو قال باسم الله ولم تحضره الدية صح عند

العامة وهو الصحيح بخلاف ما لو قصد بها التبرك في ابتداء الفعل أو نوى بها الأمر آخر فإنه لا يصح فلا يحل
 ولو قال الحمد لله أو سبحان الله أن نوى بذلك التسمية جاز وإن لم تحضره النية يكون شكر أو لا يكون تسمية
 وإن ذكر مع اسمه تعالى غيره فإن وصل بلا عطف كرهه كقوله بأسم الله اللهم تقبل من فلان أو منى فلو عطف هنا
 ينبغي أن لا يضر لما في غاية البيان لو قال بأسم الله صلى الله على محمد يحل والأولى أن لا يفعل ولو قال مع الو أو يحل
 أكلة أو ومن الوصل بلا عطف بسم الله محمد رسول الله بالرفع لعدم العطف ويكون مبتدأ ولو كان يكره
 لا وصل صورة ولو بالجر أو النصب حرم لأنه يكون بدلًا مما قبله على اللفظ أو المحل والأوجه أن لا يعتبر
 الآخر أبداً بل لا يحرم مطلقاً بدون العطف وإن عطف هنا نحو بأسم الله وأسم فلان أو وفلان حرم وهو الصحيح
 لأنه أهمل به لغير الله وقيل لا يصير مية لأنها لو صارت مية يصير الرجل كافراً قلت تمنع الملازمة بأن الكفر
 أمر باطنى والحكم به صعب في فرق فإن فصل صورة ومعنى كالدعاء قبل الاضطجاع وقبل التسمية أو بعد الذبح
 أو معنى كالدعاء بعد الاضطجاع قبل التسمية لا بأس به لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بعد الذبح اللهم
 تقبل هذا من أمة محمد ممن شهدك بالوحدانية ولى بالبلاغ وأنه كان إذا أراد أن يذبح قال اللهم هذا منك ولك
 أن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ثم ذبح وقال عند
 الذبح بسم الله والله أكبر والمستحب أن يقول بسم الله والله أكبر ولو قال بسم الله الرحمن الرحيم فهو حسن
 كذا في رد المحتار (الرابع) أن يكون في الملك فلو غصب شاة أو سرق وذبحها فإن ضمنه قيمتها حية أجزأه
 وإن أثم لظهور أنه ملكه بالضمان من وقت الغصب أو السرقة وإن أخذها مذبوحة وضمنه النقصان لا تجزئه
 لعدم الملك وكذا لا تجزئ عن مالكها لعدم الأذن وكذا لو اشترى شاة فذبحها ثم استعقبها رجل فإن أجاز
 البيع جاز وإن استرد الشاة لم يجز بخلاف شاة الوديعة والناقصة المستعارة والمستأجرة إذا ذبحها لا تجزئه وإن
 ضمن قيمتها لأن سبب الضمان هنا الذبح فيقع في غير ملكه وكذا المستضعف والوكيل بشراء الشاة والوكيل
 بحفظ ماله إذا ذبح شاة مؤكله والزوج أو الزوجة إذا ذبح شاة صاحبة بلاذنه لا تجزئه والمرهونة أن ذبحها
 إلى امرئ من في جوار ذبحها المرتهن فكأنه موصوبة لأنه يصير ملكاً له من وقت القبض كما في الغصب بل أولى
 لسكونها مضمونة بالدين ولو اشترى شاة شراء فاسداً فذبحها عرج الاضحية جاز وللبيع الخيار فإن ضمنه
 قيمتها حية فلا شيء على المضحى وإن أخذها مذبوحة فحقة قليل على المضحى أن يتصدق بقيمتها حية لأن القيمة
 سقطت عن المضحى حيث أخذها مذبوحة فحقة كما أنه باعها بالقيمة التي وجبت عليه وقال بعضهم ليس على
 المضحى أن يتصدق بأكثر من قيمتها مذبوحة وهو الصحيح وإن لم يأخذها مذبوحة لم يكن المشتري
 صالحاً عليها مذبوحة من القيمة التي وجبت عليه أو باعها بتلك القيمة لا يتصدق بشيء كذا في الظهيرية
 رجل وهب لرجل شاة فضحى بها الموهوب له أو ذبحها للمنة أو جزءاً صيد ثم رجع الوهاب في الهبة صح
 الرجوع وجازت الاضحية والمنة وعن ابن يوسف أنه لا يضحى الرجوع في الهبة وفي ظاهر الرواية صح
 رجوعه وليس على الموهوب له في الاضحية والمنة أن يتصدق بشيء وفي جزء الصيد عليه أن يتصدق
 بة المذبح ويسقط عنه الجزء كذا في الخائنية ولو غلط رجلان فذبح كل هدى صاحبه عن نفسه أجزأ

عن صاحبه استحسانا ولا ضمايا عليها لانها تعينت للذبح اتمعت اللهدى فصار المالك مستعينا بكل من
يكون اهلا للذبح اذ ناله دلا لافيا خذكا واحدا منها مساو خة من صاحبه ولا يضمه فان كان قد اكلها
فليحل كل منها صاحبه فان تشاح عن التحلل ضمن كل لصاحبه قيمة لحمه وتصديق بها وعن ابي يوسف كل
منها بالخيار بين ان يأخذ من صاحبه مساو خة وبين ان يضمه فيشترى بالقيمة هديا آخر يذبحه في ايام
البحر وان كان بعد ما تصدق بالقيمة كذا في الفتح ولو تعمد فذبح هدي غيره عن نفسه بلا اذنه فان اخذها
مذبوحة ولم يضمه اجزأته عن الهدى لانه نواها للهدى فلا يضر ذبحها غيره وان ضمن قيمتها حية لا تجزئ
وتجوز عن الذبح لانه ظهر ان الراقصة حصلت على ملكه كما قدمنا في مسألة الشاة وان ذبحه عن مالكه بغير
اذنه صريح فلا ضمان ويجزئ عن مالكه استحسانا لوجود الاذن دلا لآكتفاء بالنية عند الشراء فتعينت
للهدى كما قدمنا وهذا يرشد الى انها لو كانت غير معينة لا تجزئ وضمن في الخاتمة اشترى خمس شياء
في ايام الاضحية واراد ان يضحي واحدة منها الا انه لم يعينها فذبح رجل واحدة منها يوم الاضحية بنية
صاحبها بالامر ضمن رد المختار ولو ضحي بشاة نفسه عن غيره لا يجوز ذلك سواء بامر او بغير امره
لان الملك لا يثبت الا بالقبض لا من الامر ولا من نائه خاتمة *

(فصل في احكام الهدي اقبل الذبح) ويكره له الا تنقاع بها تحويها قبل الذبح سواء كان مما يجوز له اكله
او لا فلا يركب الا الضرورة ولا يحمل عابها شيئا ولا يؤثر جرحها فان فعل الضرورة تصدق بالاجرة ولا يجوز
صوفها لينتفع به فان جرحه تصدق به وان اخذ صوفها من اطرافها للامانة لا يجوز له ان يطرحه ولا ان يهبه
لاحد بل يتصدق به على الفقراء وان اضطر الى الركوب او حمل متاعه فعله واذا استغنى عنه تركها وضمن
ما نقص بركوبه او حمل متاعه وتصدق به على الفقراء فان اطعمهم منه غنيا ضمن قيمته لان جواز الانتفاع بها
للاغنياء معاقب باوغل الحل ولا يحلها او ينضح ضرعها او فرجها بالماء البارد المذهب لو الذبح قربان الا حلها
وتصدق به فان صرفه لنفسه او استهلكه او دفعه لغنى تصدق بمثل اوقية من اذنه او بغيره كافي البرازية
ولو اكتسب مالا من لبنها يتصدق بمثل ما كسب ويتصدق بروثها فان كان يعلفها فاذا اكلت من لبنها او
اتنقع من روثها فهو له ولا يتصدق بشئ كذا في الهندية عن محيط السر حسي ولو ولدت قبل الذبح ذبح ولدها
مهما الا انه لا يأكل من الولد بل يتصدق به فان اكل منه يتصدق بقيمة ما اكل والمستهجن ان يتصدق
بالولد حيا ولو باع الولد فعليه قيمة للفقراء وفي البدائع عن الاصل تصدق بشمته اه وان اشترى بقيمة هديا
خمس واذا عطي الهدى في الطريق قبل وصوله الى محله من الحرم او زمانه المعين له او تعيب في الطريق
حتى خيف عليه الموت قبل ذلك او امتنع عليه السير فان كان واجبا في الذمة فعليه اقامة غيره مقامه وصنع
بالعيب ما شاء من بيع وغيره لانه الواجب في الذمة فلا يسقط حتى يذبح في محله فهو كالموكل دراها الزكاة
فهل سكت قبل الصرف الى الفقراء فانه يلزم اخر اجسا ثانيا بحر وان كان تطوعا او واجبا في العين كما لو نذر
شاة بمينة فليس عليه غيره كأضعية الفقير اذا ماتت او باعها لانزله اخرى وكذا وصلت كافي الخاتمة
لانه لم يكن متملقا بذمته كمن قال لله على ان تصدق بهذه الدراهم و اشار الى عينها فتلفت سقط الوجوب و

لم يلزم غيرها كذا في السراج مع انها كانت تتأدى بغيرها المدم اعتبار تعيينها قال في الخاتمة رجل في يده
دراهم فقال لله على ان تصدق بهذه الدراهم فتصدق بغيرها قال نصير جزوان لم تصدق حتى هلكت تلك
الدراهم في يده فلا شيء عليه ونحو المذهب فان لم يجد الفقراء ما يبيع فلا بد منه وضرب بدفعه سنة سنة و
قيل جانب عنقه ليعلم انه هدى للفقراء ولا يأكل منه هو ولو فقير او لا غيره من الاغنياء لانه في الحرم تنعم القربة
بالاراقة وفي غير الحرم لا يحصل به بل بالتصدق فلا بد من التصديق به على الفقراء وذلك افضل من ان يتركها
جزوا السباع واذا بلغ هدى التطوع الحرم وعطيت به قبل يوم النحر فان كان قد تمكن فيه تقصان يمنع اداء
الواجب ذبحه وتصدق بلحمه ولا يأكل منه وان كان التقصان المتكسر يسير بحيث لا يمنع اداء الواجب
ذبحه وتصدق بلحمه ولا يأكل وهذا بخلاف هدى النعمة فانه لو عطيت في الحرم قبل يوم النحر فذبحه لا يلزم به
كذا في الهندية ومن اشترى هديا يفضل فاشترى مكابدا آخر واروجه اي بالنية او بالعمق بعد التقليد ثم وجد
الاول فان نحرهما فهو افضل وان نحر الاول وبلغ الثاني جاز لان الثاني لم يكن واجبا عليه وان بلغ الاول و
ذبح الثاني اجزأه الا ان تكون قيمة الاول اكثر فتصدق بالفضل وهدي النعمة والتطوع في هبة او كذا
في الفتح ولو كان مكان الهدي اضحية فعلى الموصى ذبح احدهما على الفقير ذبحه كذا في اللحية والبدائع
وغيرهما بناء على وجوب الاضحية على الفقير بالشراء بنية التضحية كاهو ظاهر الرواية عن اصحابنا وعليه
قائمة المتبررات من كتب المذهب وفي النماذج ان على الفقير ايضا ذبح احدهما ثم حكى الفرق الذي في
الهداية والبدائع بانه قول بعضهم وهكذا اجزم كثير من علماءنا بدم وجوب الاضحية على الفقير بالشراء
وعلى اليه صاحب الفتح ايضا وغيره من شراح الهداية في مسألة عطيت الهدي في الشريك وقد روي
الزعفراني عن اصحابنا ان الاضحية لا تجب على الفقير بالشراء بنية التضحية فلم يفعل في مسألة الاضحية
بين النخعي والفقير بل قال ان اوجب الثانية بدلا عن الاولى ذبح ايتها شاء وان اوجب الثانية بدمه شرأ الاولى
ايحيا به بنسبها ومارواه الزعفراني رواية ابو ادر عن اصحابنا وقول الشافعي لان القرب انما تجب
بالشروع او بالنذر ولم يجدوا احد قلنا الشراء من الفقير بنية التضحية بمنزلة النذر عرفا رهاهما في التبيين
الكفاية والله اعلم ولا يجب التهريف بشي من الهدايا سواء اريد به الذهاب به الى عرفات او تشميره بالتفصيل
بل ليس بتأيد بدن الشكر والتطوع والنذر وحسن الذهاب به هدي الشكر والتطوع والنذر الى عرفات
ولا يتلذذهم بالجفايات ولا ذم الاضحية ولا ينال النعم عظاما ولو تلذذهم بالجفايات والاضحية لا يغفر وكل ما
يتلذذ به الى عرفات حسن وما لا فلا الا الشاة فانه لا يتلذذ به ان الذهاب به الى عرفات حسن ولو نزل
التهريف عما يتلذذ به ثم ان يذبح الهدي يتلذذ به وان كان معه من حيث يشترى هو السنة كذا
في البحر والنيل ويكره الا شاة عند ابن حنيفة لمن لا يسمه ويحسن لمن يسمه لا يتابع كذا قال مشايخنا
(فصل في ما يجوز من الهدايا وما لا يجوز) ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في النذور الا ان النعمة قد تجزى
في الاضحية كما اذا مضت ايامها ولم يفتع النذر بخلاف الهدي فيجوز فيها النذر من الابل والبقر والغنم
والثني من الابل ما تم له خمس سنين وطعن في السادسة ودين البقر ومنه الجائز من ما طعن في الثالثة ومن

الغنم ومنه الماعز ما طعن في الثانية ولا يجوز فيها ما سوى الأنواع الثلاثة ولا البقر الوحشي وإن أنس ولا ما دون الثاني منها إلا الجذع من الضأن وهو عند الفقهاء الذي اتفق عليه أكثر السنة ستة أشهر وشئ من الشهر السابع خافية وشرطان يكون عظيم الجثة بحيث لو خاطب بالثنايا اشتبه على الناظر من بعدهما إيمان كان ضمير أربابهم من تمام السنة والموالود دين الأهلي والوحشي يتبع الأم حتى لو نزل الذئب على الشاة يضمه بالزلة كذا في الهداية (مطلب في جواز الاشتراك في الهندي) ويجوز اشتراك واحد ستة أو أقل في بدنة الهندي ابتداءً بان يكون الشراء منهم جميعاً أو من أحد منهم بأمر الباقيين وهذا هو الأفضل أو بقاء كما إذا اشترى واحد بدنة لثمة فعلا بلائية أو بلائية أن يشترك في ستة لأنه ما وجب السكك على نفسه بالشراء فلو اشتراها لنفسه خاصة أو اشتراها بلائية ثم عيّن نفسها لنفسه لا يسمه الاشتراك لأنه أوجبها لنفسه فصارت السكك واجبة عليه بعضها بالاجاب الشرع وما زاد بالاجابة بتعيين الذئب وتخصيصها له وليس له أن يبيع شيئاً مما أوجبته هدياً فإن فعل فعله إن يتصدق بالثمن كافي للفتح والبحر وأجزاء ما في الهندية عن جميع السرخسي وإن اشترك جاز ويضم من ستة أسباعها فالصورة ستة أما أن يشترى لنفسه خاصة أو يشترى بلائية ثم يعينها لنفسه أو يشترى بلائية ولم يعينها لنفسه أو يشترى بلائية الشركة أو يشترى مع ستة أو يشترى واحد منهم وكلها يصح الاشتراك فيها إلا أنه لا يجوز له في الصورتين الأوليين وأما لو اشترى بدنة لأصحية عن نفسه فإن كان غنياً يجوز له الاشتراك بالأخلاف لأنه ما أوجبها على نفسه بالشراء ومع ذلك يكره ما فيه من خلف الوعد ويتبعه إن لم يتصدق بالثمن وإن كان فقيراً لا يجوز له الاشتراك لأنه أوجبها على نفسه بالشراء فتعينت لوجوب التصحية بها كذا في البدائع وغاية البيان وغيرها وفي الخافية أن الفقير أيضاً يجوز له الاشتراك وجعل عدم جوازها قول بعضهم والشاة جائزة في كل دم يتعلق بالحج والعمرة إلا في موضعين من طواف طواف الزيارة جذبا أو حائضا أو نفساء ومن جامع بعد الوقوع بصفة قبل الحاق والطواف كأمراً ويجوز الاشتراك في بشرط أن لا يكون لأحد من قبل من سبع حق إذا مات رجل وترك ابناً وامراً وبقرة فذبحها لثمة مثلاً لم يحز في نصيب الابن أيضاً كما إذا ضحيتها بخلاف ما اشترك اثنان في بقرة فانه يجوز في الأصح لثمة نصف السبع يكون تابعة للثلاثة الأسباع ولو اشترك خمسة في بقرة فجاء رجل فسا لثمة الشركة فيها فالجاءه أربعة منهم وأمتنع الواحد دفعه وأجاز له خمس أربعة الخماسهم مثلهم ولو كانوا ستة فأشرك نفسه منهم واحد أو ابني الواحد لم يحز لأن نصيبه أقل من السبع وتماسه في الظهيرة ولو اشتراها ثلاثة واشترك واحد جلا في نصيبه فالثلث بينهما وأجازت القرية وإن اشرك في السبع جاز أن أجاز شركاءه وعند عدم الإجازة له سبع نصيبه فلم يحز ولو أجاز له واحد فله سبع نصيبها فلا يجوز ولو قال ستة اشرككم فقبل أحد ثم فله السبع ويجوز كذا في الهندية عن التتار خافية ولو اشترك سبعة في خمس بقرات أو أكثر أجزأهم لأن لكل واحد في كل بقرة سبعا لثمة في سبع بقرات أو أكثر لأن كل بقرة بينهم على ثمانية أسهم فيكون لكل واحد منهم أقل من السبع ولو اشترك سبعة في سبع شاة لا يحز فيهم قياساً لأن كل شاة بينهم على سبعة أسهم وفي الأئمة ثمان يحز فيهم وكذا اثنان في شاتين وعليه فينبغي أن يكون في الأول قياس

واستحسان والمبدأ كورفيسه جواب القياس بدائع وغيره وبشرط ارادة السكل القرية واثبت اختلاف
اجناسها من دم متعة واحصار وجزاء صيد وغير ذلك كتطوع وحقيقة عن ولد ولد له من قبل ووليمة المرص
وتحو ذلك مما يقصد به القرية الى الله تعالى ولو كان السكل من من جلس واحدا كان احب ولو كان احدا
الشركاء نصرا انما او مر يد اللحم لم يحزن من السكل وكذا لو كان هبدا او مبرا يريد الاضحية لان نيتها باطلة
لانه ليس من اهل هذه القرية فكان نصيبه لما ولو اراد ببيعها الاضحية من العام الماضي يكون تطوعا
لاقضاء عنها واجازت الاضحية وعليه ان يتصدق بقيمة شاة متوسطة للماضى واذا مات احد الشركاء فرضى
وارثه وهو كبير ان ينحرها عن الميت معهم اجزا ثم استخسنا لان المقصود هو التصديق ولو ذبحوها
بلاذنه لم يحزن لان بعضهم سلم بقرية واي الشركاء ينحرها يوم النحر اجزا السكل ويقسموا اللحم ووزنا
ولو اقتسموا اجزا فلم يحزن وان حلل كل واحد منهم لاصحابه الفضل لان الربا لا يحتمل الحل بالتحليل ولانه
في معنى الهبة وهبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تصح الا اذا كان في نصيب كل واحد شي مما لا يوزن من
الاكراع والجلد فلا بأس به اذا حال بعضهم بعضها هذا اذا ارادوا القسمة والا فلا تنضم القسمة حتى لو
اشترى لنفسه ولو وجته واولاده الكبار بدنا ولم يقسموها لم يحزنهم غير انه اذا كان فيهم فقير او نادر يتعين
عليه اخذ نصيبه ليتصدق به رد المختار وغيره ومن ضحى عن الميت بامر له ان يتصدق بها وعدم الاكمل
منها وان تبرع بها عنه يصنع كما يصنع في اضحية لنفسه من التصديق والاكل لانه يقع على ملك الذابح و
الشواب للميت ولهذا لو كانت على الذابح واجبة سقطت عنه اضحيتها كافي الاجناس رد المختار

(مطلب في التفاضل بين الهدايا) وافضلها اعطائها اعني الابل ثم البقر ثم الغنم كبير والشاة افضل من
سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللحم لان لحم الشاة اطيب وان كان سبع البقرة اكثر لحما سبع البقرة
افضل والذئب الذي يساوي عشرين افضل من خضى خمسة عشر وان استويا في القيمة والفعل اكثر لحما
فالفعل افضل والاني من الابل والبقر افضل من الذكر اذا استويا لان لحم الانثى اطيب والبقرة افضل
من ست شياه اذا استويا وسبع شياه افضل من البقرة كذا في الجمالية والكباش والنعجة اذا استويا في
القيمة واللحم فالكباش افضل وان كانت النعجة اكثر قيمة او لحما فهي افضل كذا في الذئبة وفي رد المختار
والشاة افضل من تمام البقرة اذا استويا في القيمة واللحم لان جميع الشاة تنفع في ضايا بخلاف واختلافوا في
البقرة قال بعض العلماء يقع سبعها فرضا والباقي تطوع وعند عامة العلماء كلها اضحية واجبة وعليه الفتوى
اما لو ضحى باكثر من الواحدة فالواحدة فريضة والزيادة تطوع عند عامة العلماء وقال بعضهم لحم خاتمة
والثني من الضأن افضل من الجذع والذكر من المئزر افضل وكذا الذكر من الضأن اذا كان موجودا وافضل
الشاة ان يكون كبشا عظيما ملح اقرن موجودا والاقرن العظيم القرن والا فليخ الايض الخالص قاله
ابن الاغرابي وبه تمسك الشافعية في تفضيل الايض في الاضحية وفسره في الكفاية والعناية بالايض
الذي فيه شعر انت سود وهو كذلك في القاموس رد المختار وفي الفتح والمختار بياض يشوبه شعر انت سود
(تامة) ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكباشين اقرنين املحين موجودين فلما وجهها قال اني وجهت

ويحيى الآية اللهم لك ومنك عن محمد وامتة بسم الله والله اكبر ثم ذبح وفي اخرى انه سلى الله عليه وسلم اتي
 بكعبشين اما حين عظيمين اقرنين موجودين فاضجع احدهما وقال بسم الله والله اكبر اللهم عن محمد
 وآل محمد ثم اضجع الاخرى وقال بسم الله والله اكبر اللهم عن محمد وامتة من شهدك بالتوحيد وشهدك بالبلاغ
 والتفصيل في باب الحج عن النير من الفتح (مطلب في اشتراط السلامة من العيوب) ولا يجوز فيها العمياء
 والموراء وهي التي ذهب ضوء احدها حينها والعجفاء والمراد بها المزنولة التي لا مضغ في عظامها وهذا
 يكون من شدة الهزال فلا يقصر اصل الهزال ولا الحولاء وهي ما في عينها حول ولا المرءاء التي لا يمكنها
 المشي الى المنسك برجلها العرجاء وانما عشى بثلاث قوائم حتى لو كانت تضيق الاربع على الارض ولستعين
 بها جاز كذا في المنية وغيرها ولا الخنثى لان لحمها لا ينضج ولا الجلالة وهي التي لا تأكل غير العذرة فيغير
 لحمها فيكون منتفان كانت تحتل على وجهه لا يظهر اثر ذلك في لحمها جازت ولا امر يغتسله التي لا تغتسل فان
 كانت تغتسل اجزأت ولا السكاء وهي التي لا اذن لها خلقه اولها اذن واحدة فلو لم اذن في خلقه جازت
 بعد ان تسمى اذنا ويقال لها الصمماء واما الهتاء وهي التي لا اسنان لها فان كانت ترضع وتغلب جازت والا
 فلا كذا في البدائع وهو الصمعيح كذا في محيط السرخسي ذكره في الهندية وغيرها ولا مقطوع بعض الاذن
 او الالية او الالباء او الالف والعين ان كان كثيرا واختلفوا في حد الكثير المانع فظاهر الرواية عن
 ابي حنيفة وعليه كثير من المتأخرين وحده في الخاتمة وقال وعليه الفتوى انه لا اكثر من الثلث والثالث ثلثان
 لانه ثلثه في الوصية من غير رضا الورثة فاعتبر ثلثا بخلاف الاكثر وقال ابو يوسف وعبد الله الاكثر من
 النصف وقولها رواية عن ابي حنيفة وعليها جمهور المتأخرين واليه يرجع الامام وعليه الفتوى كخلافه في
 رد المحتار وغيره ولا التي لا الية لها خلقه او لا ذنب لها خلقه وذكر في الاصل عن ابي حنيفة انه يجوز ولو
 كان لها الية صغيرة مثل الذنب خلقه جاز كصغيرة الاذنين ولا مقطوع رؤس ضرعوها وهي المعسرمة او
 الكثير منها ففي الشاة والمز اذا لم يكن لها احدي حادتها خلقه او ذهبت بأفة وبقيت واحدة لم يحز وفي
 الابل والبقر ان ذهبت واحدة يجوز وان ثنتان لا ولا مقطوع اليد او الرجل ولا التي يفس ضرعها وكذا
 التي لا تستطيع ان ترضع فصيلها ولا الشطورو وهي من الشاة ما قطع اللبن من احدي ضرعها ومن الابل
 والبقر ما قطع من ضرعها الا ان اسكت واحد منها اربع اضرع ومن المشايخ من يذكر لهذا النحل اصل وهو
 كل عيب من ذيل النملة على الكمال او الجبال على الكمال يمنع وما فلا ويجوز فيها الجلاء وهي التي لا قرن لها
 منقاسة وكذا الهظاء وهي التي ذهب بعض قرنهما بالسكسر او غيره بان ذهب غلاف قرنهما فان بلغ السكسر
 الى المخرج لم يحز وان لم يصب وهو الاذن من الذنبل لانه اطيب لحمها كافي المحيط والشو لا وهي المجنونة هذا
 اذا كانت تتنافس وهي ممينة وكذا البيراء السمينة فاومز ولتين لا تنق لا يجوز فار كانت ممزولة فيها بعض
 الشجع جاز والاصل مع السكر اهة اذا كانت مشرفة على الولادة والمجزرة التي جز صوفها والمحبوب
 المايز عن الجباع والتي بها سعال والمماجرة عن الولادة لسكسرها والتي لها كي والتي لا ينزل لها لبن
 من قيرعة والتي لها ولد وقطع الاسنان في الثور يمنع وفي الشاة اختلاف كذا في الفقيه وفي القيمة كتبت الى

الحسن على رغبته في ولو كانت الشاة متطوعة اللسان هل تجوز التضحية بها ؟ فقال نعم ان كان لا يخل
بالاعتلاف وان كان يخل به لا تجوز التضحية بها . وسئل عمرو بن الحافظ عن قطع بعض لسان الاضحية وهو
اكثر من الثلث هل تجوز الاضحية على قول ابي حنيفة ؟ قال لا نقله في الهندية قال في رد المحتار وهو الذي
يظهر قياسه على الاذن والذنب تأمل والحق لالسان لها في الفم تجوز وفي البقر لا لانه يأخذ العلف باللسان و
الشاة بالسن ويجوز الشرفاء وهي مشقوقة الاذن طولاً والخرقاء مشقوقة الاذن والمقابلة مقطوعة من مقدم
الذنب شي وترك معلقاً والدابة ما قبل ذلك يؤخر الاذن والذنب الوارد محمول على الذنب وفي الخرقاء
على الكثير على الاختلاف في حشد الكثير كما بينا وهل تجمع الخرق في اذني الاضحية ؟ ذكر صاحب
الدري في باب المسح على المتين انه ينبغي الجمع احتياطاً والمستحب ان يكون سايمان الميوب الطاهرة فما
يجوز هنا جواز مع السكر اهـ لانه خلاف المستحب من رد المحتار ولو اشترى بدينه الهدي معيبة فسلمت
بعده جاز ولو اشترى اهلاً لم يمتع بما يمنع الاضحية كالعرج والعمى فعليه ان يقيم غيرها من اهله او يمنع
بالمعيب ما شاء من بيع ونحوه هذا اذا كانت عن واجب في الذمة فان كانت تطوعاً او واجبة في الميبي بالذبح
معيناً اجزأه المعيبة سواء اشترى اهلاً مميبة او معيب بعمده ولا يجب عليه ضمان نقصانها ولا يضر تعيبها عند
الذبح ان انكسرت رجلاً او ارجلاً من عيبها بالاضطرار او انقلاب السكين وكذا لو تعيبت في هذه الحالة
فانقضت ثم اشدت من فورها وكذا بعمدها عند محمد خلافاً لابي يوسف والله اعلم وعلمه اتم .

في زيارة قبر سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وسلم

قال مشايخنا انها افضل المناديات وفي مناسك الفارسي وشرح المختار انها تهيئ من الوجوب ان له سمعة
فتح والصحيح استحبابها للنساء بلا كراهة بشروطها على ما صرح به بعض العلماء اما على الاصح ومن
مذهبنا وهو قول الكرخي وغيره من ان الرخصة في زيارة القبر ثابتة للرجال والنساء جميعاً الا اشكالاً واما
على غيره فكذلك نقول بالاستحباب لا لطلاق الاصحاب ولعموم ما حدث به النبي صلى الله عليه وسلم على زيارته
حيث قال من زار قبري وجئت له شفاعتي ومن زار قبري بعد موتي كان كمن زارني في حياتي ومن جاءني
زائر الا بعد الايام كان مقاماً علي ان اكون شفيعاً له يوم القيامة وفي الحديث الاول والثالث في ربي له
بموت مسلماناً وايضا اخرج يوداؤد بسند صحيح ما من احد يسلم على الارض الله على روجه حتى ارد عليه السلام
فياله من فوز عظيم حيث يراد على الله عليه وسلم السلام عليه مشافهة وفي ذلك فليتنافس المتنافسون .
ويبدأ بالحج لو فر شأوه الاحسن فلو بدأ بالزيارة جاز ويخير لو تقلا لم يمر في زيارة لا محالة لان
تركها مع قبرها من النساء والشقاوة فعلى هذا من كان حجة فريضاً وجاء مكة قبل او ان الحج فهل له ان
يزور قبل الحج ام لا ؟ والظاهر ان له ان يزور قبل دخول اشهر الحج واما بعمده فلا شرح فاذا نوى الزيارة
فليتوجه بزيارة مسجده صلى الله عليه وسلم على ما في الدر فليذكر ان صاوة في مسجدي هذا خير من ألف
صاوة في غيره الى آخر ما مر في ما ينبغي للحاج الاعتناء به وايضا قد نذب اليه فقال صلى الله عليه وسلم لا تشد
الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى والمعنى كما افاد في الاحياء انه

ثم يسلم ولا يرفع صوته بل يقتصر في قول السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك يا خليل الله السلام عليك يا خير خلق الله السلام عليك يا صفة الله السلام عليك يا خيرة الله السلام عليك يا سيد المرسلين السلام عليك يا امام المتقين السلام عليك يا من ارسله الله رحمة للعالمين السلام عليك يا شفيع المؤمنين السلام عليك يا مبشر المحسنين السلام عليك يا خاتم النبيين السلام عليك يا قائد الغر المحجلين السلام عليك يا سيد ولد آدم السلام عليك وعلى جميع الانبياء والمرسلين والملائكة المقربين السلام عليك وعلى آلك واهل بيتك واصحابك اجمعين وسائر عباد الله العالحين السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته يا رسول الله اني اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد انك عبده ورسوله وخيرته من خلقه واشهد انك قد بلغت الرسالة واديت الامانة ونصحت الامة وكشفت الغمة واقت الحجة وجاهدت في الله حق جهاده وعبدت ربك حتى اتاك اليقين فجزاك الله عنا خير اجازاك الله عنا افضل ما جازاه نبياً عن امته وصلى الله وسلم عليك ازكى واعلى واعلى صلاة صلاها على احمد من الخلق اجمعين اللهم وآت سيدنا عبداً ورسولك محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقام محمود الذي وعدته وانزل المائدة المقرب عنك يوم القيمة انك لا تخلف الميعاد ربنا آمنا بما انزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره من الله تعالى والبعث بعد الموت ربنا لا تزعج قلوبنا بعد اذهابنا وذهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ويسئل الله حاجته متوسلاً الى الله تعالى بحضرة نبيه صلى الله عليه وسلم واعظم المسائل واسماها سؤال حسن الخاتمة والرضوان والمغفرة ثم يسأل النبي صلى الله عليه وسلم الشفاعة فيقول يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اسألك الشفاعة ثلاثاً ويقول في الثالثة واتوسل بك الى الله في ان اموت مسلماً على ملة محمد وسنتك ويدكر كل ما كان من قبيل الاستعفاف والرفق ويحتمل الالفاظ الدالة على الادلال والتقرب من المخاطب فانه سوء ادب وعن ابن ابي فديك قال سمعت بعض من ادركت يقول بلغنا انه من وقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فتلى هذه الآية ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية ثم قال صلى الله عليه وسلم يا محمد سمع من مرة ناداه ملك صلى الله عليه وسلم وعليك يا فلان ولم تسقط لك حاجة كذا في الفتح وغيره قال في الكبير والاولى ان يقول صلى الله عليه وسلم يا رسول الله بدل يا محمد تعظيماً اه ثم يبلغ سلام من اوصاه بتبليغ سلامه فيقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان يستشفع بك الى ربك او فلان بن فلان يستسلم عليك يا رسول الله ويستشفع بك الى ربك ومن ضايق وقته عما ذكرنا وعجز عن حفظه اقتصر على بعضه واقله السلام عليك يا رسول الله وعن جماعة من السلف الايجاز في ذلك جداً والاكثر على اختيار الاطالة من غير المبالاة ثم يتأخر عن عيئنه اذا كان مستقبلاً قدر ذراع فيسلم على ابي بكر رضي الله تعالى عنه فان رآه حياً من مكب النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ما ذكرنا يكون تأخره الى رآه يجازية فيقول السلام عليك يا خليفة رسول الله وناي في النار ورفقة في الاسنار وامينه على الاسرار ايا بكر الصديق جزاك الله عن امة محمد خيراً ثم يتأخر كذلك قدر ذراع فيسلم على عمر رضي الله عنه لان رأسه من الصديق كراس من الصديق من النبي صلى الله عليه وسلم فيقول

الحسن على المرغيباني ولو كانت الشاة مقطوعة اللسان هل تجوز التضحية بها ؟ فقال نعم ان كان لا يخل
بالاعتلاف وان كان يخل به لا تجوز التضحية بها وسئل عمرو بن الحافظ عن قطع بعض لسان الاضحية وهو
أكثر من الثلث هل تجوز الاضحية على قول أبي حنيفة ؟ قال لا نقله في الهندية قال في رد المحتار وهو الذي
يظهر قياسا على الاذن والذنب تأمل واللقى لسانها في النعم تجوز وفي البقر لا لانه يأخذ العلف باللسان و
الشاة بالسن ويجوز الشرفاء وهي مشقوقة الاذن طولا والخرقاء مثقوبة الاذن والمقابلة ما قطع من مقدم
اذنها شيء وترك معلقا والدابة ما فعل ذلك بمؤخر الاذن والنهي الوارد محمول على الذئب وفي الخرقاء
على الكثير على الاختلاف في حد الكثير كما بينا وهل تجمع الخرقاء في اذني الاضحية ؟ ذكر صاحب
الدرر في باب المسح على الخفين انه ينبغي الجمع احتياطا والمستعجب ان يكون سليمان من العيوب الظاهرة فما
جوز هنا جاز مع السكر اهية لانه خلاف المستعجب من رد المحتار ولو اشترى بدنة الهدى معيبة فسامت
بعده جاز ولو اشترى اهاسلية تم تعيبت بما يمنع الاضحية كالمرج والعمى فعليه ان يقيم غيرهما مقامها وصنع
بالمعيب ماشاء من بيع ونحوه هذا اذا كانت عن واجب في الذمة فان كانت تطوعا او واجبة في العين بالنذر
معينا اجزأته المميبة سواء اشترى اهاسلية او تعيب بعده ولا يجب عليه ضمان نقصانها ولا يضر تعيبها عند
البيع بان انكسرت رجلها او اصاب عينيها بالاضطراب وانقلاب السكين وكذلك تعيبت في هذه الحالة
فانفلتت ثم اخذت من فورها وكذا به مدفورا عند محمد خلافا لابي يوسف والله اعلم وعلمه اتم

خاتمة في زيارة قبر سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وسلم
قال مشائخنا افضل المندوبات وفي مناسك الفارسي وشرح المختار انها قريبة من الوجوب لمن له سمعة
فتتح والصحيح استحبابها للنساء بلا كراهة بشرطها على ما صرح به بعض العلماء اما على الاصح من
مذهبنا وهو قول الكرخي وغيره من ان الرخصة في زيارة القبر ثابتة للرجال والنساء جميعا فلا اشكال واما
على غير ذلك فنقول بالاستحباب لا لطلاق الاصحاب ولم يسموا ما حدث به النبي صلى الله عليه وسلم على زيارته
حيث قال من زار قبري وجبت له شفاعتي ومن زار قبري بعد موته كان كمن زارني في حياتي ومن سباني
زائر الا بعد الا زيارتي كان حقا على ان اكون شقيعا اليوم القيامة وفي الحديث الاول والثالث بشري له
بموته مسلما وايضا الخرج ابو داود بسند صحيح ما من احد يسلم على الاراد الله على روجه حتى ارد عايد السلام
فياله من فوز عظيم حيث يرزى صلى الله عليه وسلم السلام عليه مشافهة وفي ذلك غاية ما في المناسك
ويبدأ بالحج لو فرضنا وهو الاحسن فلو بدأ بالزيارة جاز ويخير لو تفلا لم يعمد في زيارة لا لمعالجة لان
تركها مع قرينها يعدهن الفسادة والشناعة فعلى هذا من كان حجة فريضا وجاء مكة قبل ان الحج فهل له ان
يزور قبل الحج ام لا ؟ والظاهر ان له ان يزور قبل دخول اشهر الحج واما بعده فلا شرح فاذا نوي الزيارة
فليتوعد زيارة مسجدته صلى الله عليه وسلم على ما في الدرر فقد اخبر ان صاوة في مسجدتي هذا اخبره عن اب
صاوة في غيره الى آخر ما من في ما ينبغي للحجاج الاعتناء به وايضا قد نذب اليه فقال صلى الله عليه وسلم لا تشبه
الرجال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى والمعنى كما افاد في الاحياء انه

السلام عليك يا امير المؤمنين عمر الفاروق الذي اعز الله به الاسلام امام المسلمين مرضيا حيا وميتا جزاك الله
عن امة محمد خيرا وينزله عليه او ينقص ان ضاق الوقت ويبلغ سلام من اوصاه به قيل ثم يرجع قدر نصف
ذراع فيقف بين الصديق والفاروق ويقول السلام عليك يا ضحيمي رسول الله صلى الله عليه وسلم ووزيره
جزاك الله احسن الجزاء جئنا كما نتوسل بكما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفع لنا ويدعونا لنا ربنا
ان يحيننا على ملته ومبنته ومحشرنا في زمرة وجميع المسلمين آمين ثم يرجع الى موقفه الاول وقال وجه
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحمد الله تعالى ويثنى عليه ويمجده ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
ويتوسل به ويستشفع به الى رب ويدعوا فاما يديه لنفسه ولو الله به وان شاء الله ان يشفعه واخراته
ولن اوصاه وسائر المسلمين ويستفتح دعاءه بالتحميد والصلاة ثم يقول يا رسول الله قد قال الله سبحانه وتعالى وقوله الحق ولو انهم اذ ظن انهم آمنوا
لهم الرسول لو جسدوا الله و ابا رجا جئناك ظالمين لا نفسمنا مستغفرين ثم ان شفع لنا الى ربنا واسأله
ان يمتننا على سنتك وان يحشرنا في زمرة ثم يدعو كما هو ويقول ۞

يا خير من دفنت بالترب اعظمه ۞ قطاب من طيبين القاع والاسم

نقسي القداء القبر انت ساكنه ۞ فيه العفاف وفيه الجود والكرم

انت الشفيع الذي ترجى شفاعته ۞ على الصراط اذا ما زلت القدم

وصاحبك فلا انساها أبدا ۞ في السلام عليكم ما جرى القلم

ثم يتقدم الى رأس القبر فيقف بين القبر والاسطوانة التي هناك ويستقبل القبلة عند الاسطوانة التي هي علم
على جهة الرأس الشريف فيجعلها عن يساره فتكون الاسطوانة المقابلة لها الملاصقة للمقصورة المستديرة
بالحجرة الشريفة عن يمينه فيحمد الله تعالى ويثنى عليه ويمجده ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو
لنفسه ولمن شاء كما هو (تنبيه) واما ما اعتاده الناس من الايمان خلف الحجرة فلبارقة ستفاطمة
رضي الله عنها فلا بأس به لانه قد قيل ان قبرها هناك قيل وهو الاظهر كبير ثم يأتي الروضة السكرية وهي ما
بين القبر المقدس والمنبر طولا واما عرضا فقليل الى اسطوانة على رضى الله عنه وعليه الاكثرون وقيل الى
صيف اسطوانة الوفود قليل وهو الصواب وقيل غير ذلك فليكثر فيمن الصلوة والدعاء خصوصا عند المنبر
جمعا بين فضيلة الروضة والمنبر وعند الاساطين الفاضلة منها اسطوانة هي علم على الصلي الشريف كان سادة
ابن الاكوع يتحري الصلوة عندها وكان جذعه صلى الله عليه وسلم الذي كان يحطب اليه ويتكى عليه امامها
في موضع كرسى الشفعة عن يمين حرا به صلى الله عليه وسلم واسطوانة عائشة رضى الله عنها وهي الثالثة من
المنبر الى المشرق متوسطة للروضة في الصيف الذي خلف امام المصلي روى انه صلى النبي صلى الله عليه وسلم
اليها المكتوبة بضعمة عشر يوما بعد تحويل القبلة ثم تقدم الى مصلاه اليوم وكان يستند اليها واقام في الصلوة
كانوا يصارون اليها وتسمى اسطوانة القرعة لما في الاوسط للطبراني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كن في
مسجدي لبقعة لو يعلم الناس ما صلوا فيها الا ان يطير لهم قرعة فمن عاثشة رضى الله عنها انها اشربت

وكان أبو بكر وعمر وغيرهما رضى الله عنهم يصلون اليها وروى انه يستجاب عندها الدعاء واسطوانة التوبة
 وهي بين اسطوانة عائشة رضى الله عنها والاسطوانة اللاصقة بشباك الحجرة روى صلواته صلى الله عليه وسلم
 اليها واستناده عليهما بما يلي القبلة واعتكافه عندها كان اذا اعتكف طريح له فراش او وضع له مبرر عندها مما
 يلي القبلة فيستند اليها وكان يصلي نوافله اليها واسطوانة السرير هذه هي اللاصقة بالشباك شرق اسطوانة
 التوبة روى اعتكافه صلى الله عليه وسلم عندها كان مبرر به صلى الله عليه وسلم يوضع عندها مرة وعند اسطوانة
 التوبة مرة اخرى واسطوانة على رضى الله عنه ويسمى اسطوانة الحورين وهي خلف اسطوانة التوبة من جهة
 الشمال وكان على كرم الله وجهه يصلي ويحلس في صفتها التي تلي القبر الشريف يحرس من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قائما كما نت مقابلة للخوخة التي كان صلى الله عليه وسلم يخرج منها من بيت عائشة الى الروضة
 الشريفة واسطوانة الوفود وهي خلف اسطوانة على من الشمال بينهما وبين اسطوانة التوبة اسطوانة على و
 كانت صلى الله عليه وسلم يحلس عندها الوفود وكانت مما يلي راحة المسجد قبل زيادة الرواقين واسطوانة
 مربعة القبر ويقال لها مقام جبرئيل عليه السلام وهي في حائر الحجرة في صفتها القريبة الى الشمال بينهما وبين
 اسطوانة الوفود الاسطوانة اللاصقة بالشباك وقد حرم الناس التبرك بها واسطوانة السرير رافق ابواب
 الشباك وكان باب فاطمة رضى الله تعالى عنهما عندها واسطوانة التهجيد كان صلى الله عليه وسلم يصلي اليها ايلا
 وهي وراء بيت فاطمة رضى الله عنها وفيها عراب اذا توجه اليه المصلي كان يساره الى باب جبرئيل فمذهبه
 الاساطين الخاصة الذي ذكرها اهل التواريخ والاجميع سوارى المسجد يستحب الصلوة عندها لانها
 لا تخلو عن النظر النبوي اليها وصلوة الصعابة عندها ومن آداب الزائر ان لا يمسه عند الزيارة الجداو
 لا يقبله ولا يتصقب به بل الادب ان يمد عنه كما يمد عنه لو حضر في حياته صلى الله عليه وسلم ولا يطوف به و
 لا يقبل الارض فانه بدعة ولا ينحن بالأس والرقة واما الانحناء بالركوع فهو حرام كالسجدة ولا يستدبر
 القبر المقدس في صلوة ولا غيرها ولا يصلي الى جانب قبره صلى الله عليه وسلم فانه حرام بل ينقح بكفهم ان
 اراد به عبادته او تعظيم قبره وهذا على تقدير امكان تصويره بان لا يكون بينه وبينه حجاب من جدره والا
 فلا تذكره الصلوة خلف الحجرة الشريفة الا اذا قصد التوجه الى قبره صلى الله عليه وسلم ولا يمر به حتى يقف
 ويسلم ولو من خارج المسجد وجداره واما ما يفعله الجهلة من التقرب بأكل التمر الصيعاني في الروضة
 الكريمة وقطعهم شعورهم ورميها في القفيل الكبير ونحو ذلك من المنكرات الشنيعة فيجب ان يحتنبه
 وينكر اذا رأى من يرتكبها وليفتنم ايام مقامه بالمدينة المشرفة فيحرص على ملازمة المسجد والصلوة فيه
 بالجماعة والاعتكاف فيه واختم فيه ولو مرة وليحرص على المبيت ولو ليلة يجيدها ويدبر النظر الى الحجرة
 الشريفة فانه عبادة قياسية على السكينة وان كان خارج المسجد ادام النظر الى قبته المنيعة مع المهابة والحضور
 ولا يرفع صوته بالمسجد ولو بخير ويحب سكان المدينة على حسب مراتبهم ولا يفيض مسيئتهم فمسي ان يختم
 له بالحسن ببركة القرب وليكثر من الزيارة عند الأئمة الثلاثة خلافا لما لا لان الاكثر من الخير خير وفي
 كتب المالكية كره ذلك رضى الله عنه الاكثر لاهل المدينة قولا واحدا وفي غير ذلك قولان واتيان كل

يوم مرة من الاكثر اه واستظهر الشارح قول مالك لحديث زغبيا تزدد حيا ويكثر من الصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والصيام والصدقة ويكثر من السنن والنوافل في الرخصة الكريمة خصوصا عند الاساطين الفاضلة وافضل الاماكن للصلاة محرابه صلى الله عليه وسلم ثم ما قرب منه ومن المنبر قال مالك افضل مواقع الصلاة النافلة محرابه صلى الله عليه وسلم وافضل مواضع الفرض الصف الاول ويتجرى المسجد الاول الذي كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وحده من المشرق الاسطوانة اللاحقة بجدار الحجرة المقدسة من جهة الرأس الشريف ومن القبلة الدرابزينات اللاحقة لمحرابه صلى الله عليه وسلم وينتهي بين المنبر اليوم ثلاثة اذرع ونصف وهذا مع ادخال عرض جدار المسجد والاحد من القبلة من وراء المنبر ذراع او اكثر وما زاد على ذلك انما هو عرض الجدار كبير ومن المغرب الاسطوانة الخامسة من المنبر ومن الشام حيث ينتهي مائة ذراع من الدرابزينات واما المنبر فمذبة يد في من الجهات الاربع ويستحب زيارة اهل البقيع كل يوم للزائر ويوم الجمعة للجماة المجاوروا تيات المساجد والمشاهد واحدا والا بار المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم

(فصل في زيارة اهل البقيع) يستحب ان يخرج كل يوم الى البقيع خصوصا يوم الجمعة فقد كان صلى الله عليه وسلم يزوره وقال لا يميس بنت محسن لما اخذ يدها فذهب اليه ترين هذه المقبرة ؟ قلت نعم قال يبعث منها سبعون الفا على صورة القمر ليلة البدر ويدخلون الجنة بغير حساب فتح قبور القبور التي به ويكون ذلك بمذبة يارة النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه وقال مالك مات بالمدينة من الصحابة نحو عشرة آلاف غير ان قالهم لا يعرفون قبره ولا جهة فاذا انتهى اليه ينوبهم وغيرهم من دفن عندهم من المسلمين بالزيارة صوموا وليقل السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا انشاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لاهل البقيع الترقيد اللهم اغفر لنا ولهم ثم يزور ما عرف عينا او جهة من قبور الاجلة بفضله وشهده ثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه شرقي البقيع خارجا عنه وفي قبته قبر عمرها وبناء مصر وعظير تاحد ذلك من قريب فيسلم هناك ويقول السلام عليك يا امام المسلمين السلام عليك يا ثالث الخلفاء الراشدين السلام عليك يا ذا النورين النيرين السلام عليك يا محجز جيش المعصرة بالقيعة والمين السلام عليك يا صاحب الحجرين السلام عليك يا جامع القرآن بين الالفين السلام عليك يا صبور اعلى الاكدار السلام عليك يا شهيد الدار السلام عليك ورحمة الله وبركاته ومشهد سيدنا ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه رقية اخته وعثمان بن مظعون وفاطمة بنت اسد ام علي وعبد الرحمن بن عرف وسعد بن ابي وقاص وعبد الله بن مسعود وخنيس بن حذافة السهمي واسعد بن زرارة رضي الله تعالى عنهم قال ابن حجر رحمه الله تعالى هذا هو الذي دلت عليه الاحاديث والآثار وما اشتهر من نسبة المشهد الذي اقصى البقيع لا على رضي الله عنها فلا اصل له بل هو مشهد سعد بن معاذ رضي الله عنه فيليني لثاثر سيدنا ابراهيم ان يسلم على هؤلاء كلهم ويدعو لهم قال في التفتح وعثمان هذا اول من دفن بالبقيع في شعبان على رأس ثلاثين شهرا من الهجرة ومشهد عباس بن عبد المطلب وهو عم النبي صلى الله عليه وسلم وفيه حسين بن علي حنبر على العباس قبل وفاطمة

الزهراء بحضرة وقيل في مسجد هارون بن عبد الله بن علي بن ابي طالب في بيته في مكة الحراب الخشب الذي خلف
الحجرة الشريفة داخل مقصورتها ورجعه ابن جماعة وقيل غيره وقيل رأس الحسين فيه ايضا قيل وعلى
ايضا نقل اليهم رضى الله تعالى عنهم ولا بأس بالسلام على هؤلاء كلهم قال في الفتح وفي قبعة العباس رضى الله
تعالى عنه قبر ابن الغري منها قبر العباس والشرقي قبر الحسن بن علي وابن اخيه زين العابدين وولده محمد الباقر
وابنه جعفر الصادق رضى الله تعالى عنهم كلهم في قبر واحد اه فيسلم عليهم وفيه حظيرة مستهدمة مبينة
بالحجارة يقال ان فيها قبر من دفن من ازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم الاخذ بحجة فيمكة وميمونة فبفسر
وقيل لا يعلم تحقيق من فيه منهن فتح ولباب ومشهد ابن سفيان بن الحارث ومعه في القبر ابن اخيه عبد الله
ابن جعفر الطيار قيل وهو المشهد المنسوب اليوم اعقيل بن ابي طالب وعقيل اتماما في بالشام وقيل قبر عقيل
في داره وعند باب البقيع عن يسار الخانجر بصفحة ام الزبير عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومشهد الامام
مالك بن انس والى جانبه في المشرق قبعة الطيفسة يقال ان بها نافع مولى ابن عمر رضى الله تعالى عنهم ومشهد ابي
منهيد الخدرى رضى الله عنه ولا يعرف ابن حجر ويعلى في مسجد فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو المعروف ببית الاحزان وقيل قبرها فيه فتح ومشهد ابي عاقل بن جعفر الصادق داخل سور المدينة
وبقي بالمدينة ثلاثة مشاهد ليست بالبقيع احدها مشهد الكلب بن سنان والابن سعيد الخدرى رضى الله تعالى
عنهما من شهداء احد غربي المدينة داخل السور لمعقابه وثانيها مشهد النفس الزكية محمد بن عبد الله بن
الحسن بن الحسن بن علي رضى الله تعالى عنهم شاعى المدينة وثالثها مشهد سيد الشهداء حمزة رضى الله تعالى عنه
وسميت ذكراه واختلف في البداية في مشاهد البقيع فذكر بعض العلماء الاولى البداية بعثمان رضى الله تعالى عنه
لانه افضل من هناك واختار بعضهم البداية بابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر العلامة فضل الله
بن النوري من اصحابنا البداية بقبة العباس وانتهى به في رضى الله تعالى عنها لان مشهد العباس اول ما يلقى
الخارج من البلد عن يمينه فعباوزه من غير سلام عليه جفوة فاذا سلم عليه سلم على من يمر به او لا فلا فيختم
بصفية رضى الله تعالى عنها في رجوعه وهذا السهل للزائر وارفق ثم اذا دخل البلد ارجع من الزيارة فليقتصد
مشهد سيدي اسماعيل ويذهب الى مشهد مالك بن سنان والنفس الزكية كبير وقوله لان مشهد العباس الخ
حاصله انه لو لم يمر بقبر غيره فالاولى البداية به رضى الله عنه

(فحصل في زيارة شهداء احد) وليست يجب ان يزور شهداء احد ومسا جده والجيل نفسه لما في صحيح
البخاري وغيره احد جيل محبنا ونحبه زاد الطيبات عن انس رضى الله تعالى عنه فاذا جئتموه فكلوه من
شجره ولو من عضاهه تبركاه وافضل يوم الخميس لان الموتي يعلمون (اي يزيد عليهم الادلة على دوام
عاشهم) يزورهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده كما نقله في الاحياء والمطلوب في يوم الجمعة التبرك بابراهيم
الى المسجد للجمعة ويوم السبت الذهاب لبقاء فتمين الخميس ويذكر بعد صلاة الصبح بمسجد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثلاثين مرة جماعة الظاهر فيه والاولى ابتداء بمشهد سيد الشهداء حمزة رضى الله عنه
فيسلم عليه مع فاية الخشوع والادب ويلبى ان يسلم بمشهد علي بن جعفر بن محمد بن علي بن ابي طالب

انهم اياه وعن ابن عمر رضي الله عنهما ما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمصعب بن عمير فوقف عليه وقال اشهد
انكم احياء عند الله فزوروه وسلموا واعلمهم فوالذي نفسي بيده لا يسلم عليهم احد الا ردوا عليه السلام الى
يوم القيامة كذا في الفتح قال ابن حجر ومشهد حمزة رضي الله تعالى عنه بنه ام الناصر لدين الله سنة ٥٩٠
والزيادة التي بها البير الداخلة زادها قافا وان رحمه الله تعالى واحتقر ايضا البئر الخارجية وعند رجل سيدنا
حمزة رضي الله تعالى عنه قبر اسقر متولي حجارة المسجد وبهجن المسجد قبر بعض امراء المدينة اه ثم يزور
قبور بقية شهداء احد كما فصله في الباب

(فصل في زيارة مسجد قبا وما يقرب منه من الآثار) ويستحب ان يحج المسلم الى مسجد قبا وهو اول
مسجد وضع في الاسلام راول من وضع فيه حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ابو بكر ثم عمر ثم عثمان
رضي الله عنهم وهو افضل المساجد بعد المساجد الثلاثة والاولى ان يأتيه يوم السبت ناويا للزيارة بزيارته
والصلاة فيه لما صح عنه صلى الله عليه وسلم ان صاورة ركعتين فيه كعمرة وانه كان يأتيه راكبا او ماشيا فيصلي
فيه ركعتين وفي رواية صحيحة كان يأتيه كل سبت وامام الصلاة صلى الله عليه وسلم في ركعتين تحمى القبة
فالحراب الاول عند الاسطوانة الثالثة من الحجة ثم يحاذي حراب المسجد وهو اول موضع يصلي فيه صلى الله
عليه وسلم بقبا وبعد التحويل هو الحراب الثاني عند جدار القبلة وقيل المصلي بعد التحويل يشرقي الاسطوانة
المذكورة عن تين المصلي في حراب المسجد اليوم واما الدكة المرتفعة التي عمر لبها احجر مكتوب فيه
انه لمسجد اسس على التقوى وان هذا مقامه صلى الله عليه وسلم فانما كانت هي وذلك الحجر بالحراب الذي
عند الاسطوانة الثالثة من الحجة وكانت تدمر فاعيد في غير محلها فلا يمول عليه ولا حفرة التي في صحن
المسجد قال ابن جبير رضي الله تعالى عنه انه اميرك ناقة صلى الله عليه وسلم حين نزل بها سنة الهجرة ومما
يتبرك به في قبادار مسجد في قبلة المسجد روى انه صلى الله عليه وسلم اضطلع فيه وفي قبلة ركن المسجد الغربي
موضع يسمنه مسجد علي واهله مسجد دار سعد وفي قبلة المسجد ايضا دار ام كلثوم نزل به النبي صلى الله عليه
وسلم ثم اهله واهل ابى بكر رضي الله تعالى عنهم يزور ثار ريس قبر مسجد قبا فيؤم من مائها
يشرب منه وثرغرس وهي شرقي مسجد قبا على نصف ميل الى جهة الشمال وحوطها مقبرة

(فصل في آداب زيارة القبور) قالوا يا ابي الزم من قبل رجل المتوفى لا من قبل رأسه الا اذا لم يكن ذلك
فيقف ويستقبل بوجهه ويحترمه كما يحترمه في الحياة ويقول السلام عليه دار قوم مؤمنين وانا انشاء الله
بكم لا تحقون اسأل الله لي ولكم العافية وقيل عليكم السلام والاول هو النصحيح ثم يدعو اقامتا طويلا
ان يجلس يجلس بعيدا منه ان كان في الحياة يجلس بعيدا منه او قريباً منه ان كان يجلس قريباً منه ويقرأ من
القرآن ما يسره على المختار كالنارحة واول البقرة الى الفلاحون وآية الكرسي وآمن الرسول وسورة يس و
تبارك الملك وسورة القدر والهاكم والكافرون واخلاص اثنتي عشرة مرة او احدى عشرة او سبعا او ثلاثا
المعوذتين والاختيار ان يقول اللهم اوصل ثواب ما قرأت الى فلان واوليهم وفي الفتح ويكره الجلووس على
القبور ووطؤه فاما يفسنه الناس ممن دفنت اقرار به ثم دفن حوالهم هاتق من وطأتك القبور الى ان يوصل الى قبر

قر يبه مكرهه فينبغي ان يحتجب ما يمكنه وقد استجب بعض المشايخ ان يمشى في القبر حافيا وافضل
الايام للزيارة يوم الجمعة والسبت والاثنين والخميس قال محمد بن واسع بلغني ان الموتى يعاونون بزوارهم يوم
الجمعة ويوما قبله ويوما بعده وقد مر التفصيل وزيارة القبور مستحب في كل اسبوع ويكره النوم عند
القبر وقضاء الحاجة بل اولى وكل ما لم يعبد من السنة والمعمود منها ليس الا زيارتها والدعاء عندها قالنا
(فصل في آداب الرجوع) اذ فرغ من زيارة سيد الانام عليه الصلوة والسلام وزيارة الاساجد و
التمسك بالمعظم يستحب ان يودع مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بصلوة ودعاء بما احب والاولى ان يكون
بمصلاه صلى الله عليه وسلم ثم يعاقب منه الى ما يلي المنبر وان يأتي القبر المقدس فيزوره كما مر ثم يدعو بما
احب من دين او دنيا ويسأل الله تعالى القبول والوصول الى الاهل سالما من بليات الدارين ويقول غير
مودع يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم لا تجعل هذا آخر العهد بنبينا ومجده وحرمة
يسرى العود اليه والمصروف ليدية والمافية في الدنيا والآخرة وردنا الى اهلنا سالما من غايبين آمنين برحمتك
يا ارحم الراحمين ويحتج في اخر ارج الدموع فانه من علامات القبول ثم ينصرف متديا كما تمتحسر اعلى مفارقة
الحضرة الشريفة والآثار المنيعة وينبغي ان يتصدق بما تيسر له على جيران النبي صلى الله عليه وسلم ويأتي
في رجوعه بالادعية والاذكار الماثورة في موطنها فاذا اشرق على بلدته حرك دابته وقال آيرون تائبون ربنا
حامدون ورسول امامنا من يخبر اهله به وهو السنة ولا يطرئ اهله في الليل بل يدخل البلدة غسدة والا ففى
آخر النهار واذا دخل بلده بدأ بالمسجد وصلى فيه ركعتين للتقدم ان لم يكن وقت كراهة وكان رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يقدم من البشر الا نهارا في الضحى فاذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم جلس رواه
مسلم واذا دخل على اهله قال توبتوبنا او بالايضا در عينا حوبا ثم يدخل منزله ويصل فيه ركعتين ايضا
يحمد الله تعالى ويشكره على ما اولاه من اتمام العباداة والرجوع بالسلامة ويدعي حمده ويشكره مدة حياته
ويحتج في محاسنه وفي مجانية ما وجب الاحباط في باقي عمره وعلامة الخج المبرور ان يعود خيرا لما كان قبل
والحمد لله الذي هدانا لهذا ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله صلى الله عليه وسلم على النبي الامين المبعوث
رحمة للعالمين وعلى آله واصحابه الطيبين الطاهرين وعلى جميع عباد الله الصالحين

تم بحمد الله تعالى وحسن توفيقه تجاه الكعبة الشريفة زادها الله تعالى شرفا وكرما صبيحة الجمعة السابع من شهر
رمضان سنة ١٣٣٩ هـ والحمد لله رب العالمين وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وآله واصحابه اجمعين

(اعلان) قد انعم الله على وانا في نسخة جمع الفوائد من جامع الاصول وجميع الزوائد من دمشق الشام
وهي للامام محمد بن محمد بن سليمان المغربي الروداني المولود سنة ٣٧٧ هـ وجمع فيها المؤلف اربعة عشر من
الصحاح والمسانيد بحذف المكرر وانت ترك الاسانيد اعني البخاري ومسلم وترمذي وابدأؤد والنسائي
وابن ماجة والداري والبخاري والبيهقي والامام احمد والامام عجمي والطبراني الكبير والاسمط
والصغير والموطأ للامام مالك فاربطها بغير زور ما لناظر انشاء الله بعد سنتين ولا يزيد ثمنه على مائة
قرش صاغ المصري اعني ١٥ روييه فابشروا ايها المشتاقون للاحاديث النبوية فانها انجمة بهية (مدير المطبعة)

(تنبيه) طبع على ص. ١٤١ سطر ٤ جواز الصلوة وهو غلط والصحيح جواز الصدقة فليصحح

صحيحة	صحيحة	صحيحة
فصل في احرام الخنثى المشكك ٤٩ تنبيه في اماكن الاجابة ٦٥ فصل في الرواح من مكة الى منى ٧٨	باب دخول مكة وحرمها ٥٠ الادعية الماثورة في الطواف ٦٦ واداء الصلوة الخمس والمبيت بها	فصل ويستحب عند الاربعة ٥٠ فصل واما مباحات الطواف ٦٧ في التوجه من منى الى عرفات ٧٨
ان يدخل مكة من ثنية كداء فصل واما مخروماته ٦٧ باب مناسك عرفات ٧٩	فصل ويستحب عند الاربعة ٥١ فصل واما مكروهاته ٦٧ فصل الجمع بين الصلاتين بمعرفة ٧٩	ان يدخل المسجد من باب الخ تنبيه لا يشرع التقبيل الا ٦٧ فصل في شرائط جواز الجمع ٨١
تنبيه تكرار الجماعة مكروه ٥١ لحجر الاسود والمصحف الخ فصل في صفة الوقوف بمرفة ٨٢	تنبيه اول ما يبدأ به داخل هذا ٥٢ باب السعي ٦٨ في شرائط صفة الوقوف ٨٤	المسجد الطواف لا الصلوة فصل في كيفية اداء السعي ٦٨ تنبيه في حدود عرفات ٨٤
فصل في صفة الابتداء بالحجر ٥٢ في ركن السعي وشرائطه ٧٠ فصل في اشتباه يوم عرفة ٨٤	فصل في صفة الاستلام ٥٣ فصل في واجبات السعي ٧١ فصل في ركن الوقوف وقدر ٨٥	فصل في الاخذ في الطراف ٥٤ فصل في سنن السعي ٧٢ الواجب فيه وسننه ومستحباته
كيفية ادائه واتيان المقام الخ فصل في مستحباته ٧٢ فصل في الافاضة من عرفات ٨٦	تنبيه فلو طاف ثامنا ٥٥ فصل في مباحاته ٧٢ باب احكام المازدلفة ٨٧	الافضل للمفرق تاخير السعي ٥٧ فصل في مكروهاته ٧٢ فصل في الجمع بين العشاين ٨٧
فصل في احكام طواف القدوم ٥٧ فيما ينبغي له الاعتناء به به ٧٣ عز دلفة	باب في ماهية الطواف وانواعه ٥٧ الفراغ من السعي ايام قيامه بمكة فصل وشرائط هذه الجمع ستة ٨٧	فصل في اركان الطواف ٥٨ ان كان بينه وبين خروجه الى منى ٧٣ فصل في البيتوتة عز دلفة ٨٨
شرائطه وعرفات اقل من خمسة عشر يوما في صفة الوقوف عز دلفة ٨٨	مطلب في نية الطواف وفروعها ٥٨ مطلب في دخول البيت ٧٤ فصل في شرائط الوقوف بها ٨٩	فروع في طواف النعمى عليه الخ ٥٨ مطلب في مواضع صلاته صلى ٧٥ وبيان وقته وركناته ومكانه
فصل في واجبات الطواف ٥٩ الله عليه وسلم بالمسجد الحرام فصل في الافاضة من المشعر ٨٩	فصل ومن الواجبات ركعتا ٦١ مطلب في شرب ماء زمزم ٧٥ الحرام ورفع الحصى الخ	الطواف مطلب في مضاعفة الصلوة في ٧٥ باب مناسك منى يوم النحر ٩٠
فصل واما سنن الطواف ٦٣ المسجد الحرام فصل في رمي جمرة العقبة ٩١	واما مستحبات الطواف ٦٤ مطلب ويستحب زيارة اهل ٧٧ يوم النحر	مسئلة الذكر افضل من القراءة ٦٥ الملبى وسائر الماتر بمكة مطلب في كيفية وقوف الرمي ٩٢
في الطواف فصل في خطبة اليوم السابع ٧٧ مطلب وكيفية الرمي الخ ٩٢		

صحيحة	صحيحة	صحيحة
مطلب والتفديد بالخصي الخ ٩٢	فصل في طواف الوداع الخ ١٠٢	فصل في تصور وجود قرآن ١٢٠
فصل في الذبح واحكامه ٩٣	خاتمة في فضائل الحج ١٠٣	المسكى الخ
مسئلة واما الاضحية فانه كان ٩٣	مسئلة الحج يهدم ما كان قبله ١٠٣	المطلب الاول في تصور ١٢٠
مسافر افاضل الخ ٩٣	من الصغائر وكذا السكياتر	قرآن المسكى
فصل في الخ ٩٣	حج النفي افضل من حج التقييد ١٠٤	المطلب الثاني في عدم تصور ١٢٠
المطلب ولو تذر الحاق الخ ٩٣	حج الفرض اولى من طاعة ١٠٤	تتمتع المسكى
مطلب ويخص حاق الحاج ٩٤	الى الدين	المطلب الثالث في تصور ١٢١
بالزمان والمكان	فصل في كيفية اداء العمرة ١٠٦	كايها الخ
مطلب في حكم الحاق وحكم ٩٤	باب القران	١٠٧ فصل في تريفات الامام ١٢١
التحال	فصل شرائط صحة القران ١٠٨	باب الجمع بين النسكين ١٢٣
باب طواف الزيارة ٩٤	في صفة القران المسنون ١٠٩	او اكثر الخ
فصل في العرد الى معنى الخ ٩٥	في هدى القارن والمتمتع ١١٠	فصل في الجمع المكروه ١٢٣
مطلب ويجمع معنى الخ ٩٦	فصل في شرائط وجوبه ١١١	بين عمرة وحجة
باب روى الجمار ٩٦	مكان ذبحه وزمانه	مطلب في جمع المسكى ومن ١٢٣
فصل في ايام الرى ٩٦	فصل في بدل الهدى الخ ١١١	بعمناه الخ
فصل في اوقات الرى الخ ٩٦	باب التمتع ١١٣	مطلب في جمع الا فاقى ١٢٣
تمت في الاخر الرى الخ ٩٧	فصل ماهية التمتع وشرائطه ١١٣	بينها الخ
فصل في صفة رى الجمار ٩٧	كيفية اداء التمتع المسنون ١١٥	مسئلة كثيرة الوقوع لاهل ١٢٤
في اليوم الثاني	ويتم قبل الحج ماشاء ١١٥	مكة وغيرهم انهم يعتبرون
فصل في صفة رى الجمار ٩٨	مسئلة ولا يعتبر مع الحج ١١٥	قبل ان يسعوا للحجهم
في اليوم الثالث والرابع	مسئلة واما اهل مكة فتجب ١١٦	فصل في الجمع بين احرأى ١٢٥
في الترتيب بين الجمار الثلاث ٩٩	عليهم الاضحية وان حجوا	حجبتين فصاعداً
فصل في شرائط الرى ٩٩	فصل وان كان متمتع يسوق ١١٦	فصل في الجمع بين احرأى ١٢٧
فصل في واجبات الرى ١٠١	الهدى	صمرتين او اكثر
فصل في النحر من معنى ١٠١	لا تمتع ولا قران ولا جمع ١١٧	اتمة في ضوابط هذا الباب ١٢٧
سوا داخل مكة فليغتتم الخ ١٠١	بينها في غير اشهر الحج الخ	باب الجنائيات ١٢٧
باب طواف الصلوة ١٠١	مسئلة واما اكثر المشايخ ١١٨	مقدمة في ضوابط ينبغي ١٢٧
فصل من خرج من مكة ولم يطفأه ١٠٢	فقال ابعده عنه تمتع المسكى	مفتاحاً

صفحة	صفحة	صفحة
اما ترك الواجبات بعد الخ ١٢٨	الفصل السادس في الجماع ١٤٢٣	الواجب في الذبح والحقاق
مسئلة المحرم اذا نوى رفض ١٢٩	ودواعيه	المطلب العاشر في ترك ١٤٩
الاحرام الخ	مطلب اما لو جامع بعد وقوفه ١٤٤	التزتيب بين الرى والذبح
الفصل الاول في الطيب ١٣٠	تنمة ولو طاف للزيارة ١٤٤	والحقاق الخ
مطلب في تطيب البدن ١٣٠	مطلب في جماع القارن ١٤٥	الفصل الثامن في صيد البر ١٥٠
مطلب في تطيب الثوب ١٣١	تنبيه فشرائط وجوب البدنة ١٤٥	وما يتعلق به
مطلب اكل الطيب وشربه ١٣٢	بالجماع ثلاثة	مطلب في قتل الصيد ١٥٠
مطلب في التدوى بالطيب ١٣٣	الفصل السابع في ترك ١٤٥	مطلب في الدلالة والاشارة ١٥١
مطلب في الادهان ١٣٣	الواجب في افعال الحج	مطلب في جزاء الضيعة ١٥٢
مطلب في الكحل المطيب ١٣٣	المطلب الاول في ترك ١٤٥	مطلب في جرح الصيد الخ ١٥٣
مطلب يده اوراسه بالطيب ١٣٣	الواجب في طواف الزيارة	مطلب في زيادة قيمته او ١٥٤
مطلب في الخضاب وتليده ١٣٣	تنبيه الواو معنى او ١٤٦	نقصانها بعد الجرح
الرأس بالطيب	المطلب الثاني في ترك ١٤٧	مطلب في كسر البيض ١٥٤
تنمة ولو طيب محرم محرما ١٣٤	الواجب في طواف المبرر	فيما لا يجب الجزاء بقتله ١٥٥
الفصل الثاني في لبس الخيط ١٣٤	المطلب الثالث في ترك ١٤٧	في قتل الجراد او القمل ١٥٥
مطلب في لبس الخفين ١٣٦	الواجب في طواف القدوم	مطلب في ذبيحة المحرم ١٥٦
الفصل الثالث في تنظية ١٣٦	المطلب الرابع في ترك ١٤٧	في اخذ الصيد وارساله ١٥٦
الرأس والوجه	الواجب في طواف العمرة	تنمة في كراهة مخاراة النوازل ١٥٧
الفصل الرابع في الحقاق ١٣٧	تنبيه على ضوابط	مطلب في بيع الصيد وشرائه ١٥٨
وازالة الشعر	المطلب الخامس في ترك ١٤٨	مطلب في سديتي ذايه ١٥٩
الفصل الخامس في قص ١٣٩	الواجب في السعى	رجلان واكثر
الاطفار	المطلب السادس في ترك ١٤٩	الفصل التاسع في صيد الحرم ١٦٠
فصل فيما اذا ارتكب ١٣٩	الواجب في الوقوف بمرفة	مطلب في جنازة القارن الخ ١٦٢
المحظورات الاربعة بعد ١٣٩	المطلب السابع في ترك ١٤٩	الفصل العاشر في اشجار ١٦٢
في شرائط كفاراتها الثلاث ١٤٠	الواجب في الوقوف بمرفة	الحرم نباته
مطلب في شرائط جواز الدم ١٤٠	المطلب الثامن في ترك ١٤٩	خاتمة في احكام الحرم ١٦٣
في شرائط جواز الصدقة ١٤١	الواجب في رمى الجمرات	والمسجد الحرام وما بينهما
في شرائط جواز الصيام ١٤٣	المطلب التاسع في ترك ١٤٩	ولا بأس باخراج تراب الحرم ١٦٣

ص ٨٤٤	ص ٨٤٤	ص ٨٤٤
مطلب ولا يجوز اخذ شيء ١٦٤	الثامن ان يحرم بحجة واحدة ١٧٦	فصل في الوصية بالحج ١٨٢
من طيب الكعبة وشهو عها	التاسع تعيين المأمور بالأمين ١٧٦	فصل في النفقة ١٨٤
مطلب واما كسوة الكعبة ١٦٥	ان عينه الا امر	مسئلة ودم القران والجنابة الخ ١٨٦
جاز بيع بناء بيوت مكة ١٦٥	العاشر ان يحج المأمور بنفسه ١٧٦	باب النذر بالحج والعمرة ١٨٧
مطلب مكة افضل من مدينته ١٦٥	الحادي عشر ان يحج من ١٧٧	فصل في النذر بالصرح ١٨٧
مطلب وتكره المجاورة بمكة ١٦٥	بلده من ثلث ماله	فصل في الكنايات ١٨٨
باب الإحصار ١٦٦	الثاني عشر ان يحج ١٧٨	تنبيه افضل البقاع بالاجماع ١٨٩
فصل في حكم الإحصار ١٦٧	من بلده راكبا	قبره صلى الله عليه وسلم
في قنبا ما حل منه المحصر ١٦٨	الثالث عشر ان يحج بسفرة ١٧٨	باب الهدايا ١٨٩
فصل في ازالة إحصاره ١٦٨	للمأموزة حجا كان او عمرة	فصل في ايجاب الهدى بالنذر ١٩٠
فصل في المحصر الذي يتعطل ١٦٩	الرابع عشر ان يحرم من ١٧٨	تنبيه او تعليقا
باب الفوات ١٧٠	ميفات الامر	في احكام الهدايا بعد الذبح ١٩١
باب الحج عن الغير ١٧١	الخامس عشر عدم مخالفة ١٧٩	في شرائط اجزاء الذبح ١٩٣
فصل في شرائط النيابة في ١٧٢	السادس عشر ان لا يفسد حجه ١٨٠	في احكام الهدايا قبل الذبح ١٩٦
الحج الفرض	السابع عشر عدم الفوات ١٨٠	فيما يجوز من الهدايا وما لا يجوز ١٩٧
الاول وجوب الحج على ١٧٢	الثامن عشر اسلام الامر ١٨٠	مطلب في جواز الاشتراك ١٩٨
المحجوج عنه	والمأمو	في التفاضل بين الهدايا ١٩٩
الثاني عجزه عن الاداء بنفسه ١٧٢	التاسع عشر عقاهما وعقل ١٨٠	تنمية ضحى رسول الله الخ ١٩٩
الثالث دوام العجز الى الموت ١٧٢	الوصى ايضا	مطلب في اشتراط السلامة ٢٠٠
الرابع الامر بالحج ١٧٣	العشرون تمييز المأمور الخ ١٨٠	خاتمة في زيارة سيد المرسلين ٢٠١
تنبيه من مات بعد وجوب ١٧٣	تنمية وهذه شرائط كلها ١٨١	فصل واذا توجه الى الزيارة ٢٠٢
الحج ولم يوص به	في الحج الفرض الخ	فصل في زيارة اهل البقيع ٢٠٧
الخامس ان يحج بمال ١٧٣	حج البذل افضل من حجه الخ ١٨١	فصل في زيارة شهداء احد ٢٠٨
المحجوج عنه	فصل فيما ليس من شرائط ١٨١	فصل في زيارة مسجد قبا ٢٠٩
السادس نية الحج عن ١٧٤	النية في الحج	وما يقرب به من الآبار
المحجوج عنه	وكذا يجوز احتجاج الصرورة ١٨١	فصل في آداب زيارة القبور ٢٠٩
السابع ان يفرد الاهل ١٧٤	من وجب عليه الحج في بلده ١٨٢	فصل في آداب الرجوع ٢١٠
لو احدثه معين	واوصى ان يحج عنه من بلده	(اعلان) جمع القوائد تحت الطبع ٢١٠

٤٢٤

DUE DATE

~~5~~
F925441

15224